



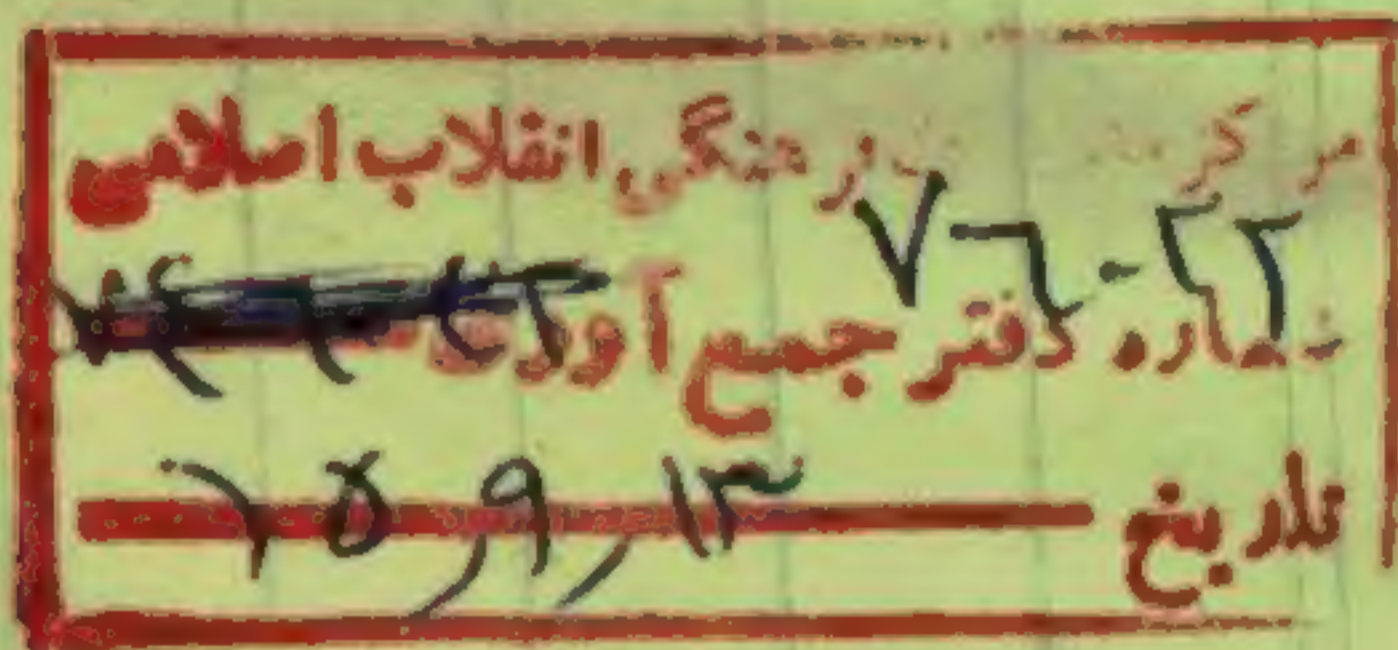
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



۱۲۳۹

۱- رساله معین الخواص در زائر صلب قوائین حارلینه

۲- سلم در احصاء اعداد از علی بن مسعود



۵۹۴۵



سازمان اسناد و کتابخانه ملی

جمهوری اسلامی ایران



اشترها مع من اصبحت وللطاهر اللهم اجعله لا يوبى ولنا سلفا ووطيا وبراوا ان كان احد ابراهيم
يحب الله ما يحبها وتلك التكريرات اركان يسطر الصلوة بركا عدا وسهوا ولم يتذكر فترات وقت الصلاة
بالاستعداد والعدد الكثير ويبقى في الشك في العدد على الاقل وشيئا الارز في تدارك الحسنى اذا تذكر ما بعد
الآيتين بما بعده بناء على اعتبار فقد شغل التكريرات كما هو الاظهر سيما على الحتم من اقتصاص كل ركن
ما من اذا عاد الحسنى بدعائه واعاد اللاحقة فلم يقدرك الركن وان لم يعد ما لم نقصناه ولا دليل
واضح على العدول بجمع اللاحقة سابقة ولا على الايتان بالسابقة بعد اللاحقة مكتفيا بها والاصح
في مثل الاعادة ولو لم تعتبر قصد التعيين فيها فالظن كفاية انما العدد في التكرير وعلى هذا فلا
تدارك الاعادة الفات ولعل الاوليات بعد ما في التكريرات وكذا الاشكال في صورة الشك و
البناء على الاقتران انكشافه اتي بالمشكوك فيلزم بعد الركن في كثير من الصور في بعد الصلوة
ولا يخفى في كذا انهم التعريف تلك التفصيلات واما زيادة التكرير في التكريرات بقصد مكم
الذكر فلا يفر واما الادعية فليست باركان ولا يسطر الصلوة في اذنها ونقصانها وتدارك
الحسنى من السابق بعد التكرير اللاحق الراجح يجب فيها البتة وقد عرفت صحتها مرايا وطاع
العدد الى العدد المعين في الامام ولا يثبت العقد للوجود والاستجاب ولا كونها كفايا وان كان
اصول وهي القيام مع الامكان وهو ركن فيها والعابر عنه ياتي بما امكن على تقديره في البيوت
ولو صلى العابر على نحو الملك مع وجود القادر فالأظهر ان سقط من القادر ويجب في البيت
ولو بالاشارة ولا يجب معرفة شخصه بكنهه فقد من فقد الامام ولو ظن انه زيد صلى ثم ظهر انه عمرو
فلا يخرى نعم لو قصد مع ذلك هذا الخافر كما نأمنه كان صحت ويجب استقبال القبلة فيها وان يكون
راس الميت على يمينه ولا يبر طول الصف على يمين اليمين وان يكون مستلقيا ولو صلى واسه على جانب
اليسار في الاعادة ما لم يضر في القبر وان يكون الميت قد اتم ولا يسعد عنه كثيرا ويستحب ان يثبت
لو ترك الوجه ثوبه القم عليه ولا يفر السجدة الكثيرة الصفوف وان كثر ولا يجب فيها التواضع والسلام
ولا رجحان بل يجوز السلام والاصح ترك التواضع ايضا وان كان الحكيم باخرته بذكر المبرمجة ايضا
شكلا وادراك الشيخ الاجماع على الكراهة ومنعه الشهادة ولا يشترط فيها الطهارة من الحدث مستحبا
نعم يثبت واما ازاره البدن والتعبد من الخش فالأظهر انه ايضا مكروه وكذا الكلام في السات
وساير احكام التعبد والبدن الثابتة في اليومية والاصح طرعا في الجميع ويجوز التيمم لما مع
وجود الماء واما الجوهر والافاضات فالأظهر ان يثبت بها التكريرات للامام لا اعلام المؤمنين ولو
الاقرب في الادعية ايضا ذلك اذا اجابوا لعدم معرفتهم كما هو الغالب وقيل نعم في ذلك
في الدعاء لا بعد بته من الوفاء وهو منكر في صورة الحاجة الى الجوهر واما في غير الامام





الماموم كالبعثة ونحو المفرد وبعل الاوقات اوله سيما في الاما الخاضعة لسنن الامام ان
هذا وسط الوجه والبراة او حذاء راس المرأة وصدر الوجه وحذاء العلو عليها صلوة
واحدة وينسج ان يوضع الوجه في بيها من الامام والمرأة قدامة في سمت القبلة ويجعل
صدر المرأة محاذيا لوسط الوجه حتى يقوم الامام مقام الفطرية بالنسبة اليها واذا اجتمع
معها المفرد واراد جميعهم بصلوة واحدة فان كان ابن ست سنين فيوضع قدام الوجه
من سمت القبلة ثم يوضع المرأة كاذكنا وان كان ابن اقل من ذلك فيوضع قدام المرأة
بعد وضعها قدام الوجه وتبدأ الركعة الاولى في قرب الامام والاستعداد من الافار وكلما تم
تقديم الاشرف في قرب الامام فاذا اجتمع الاصناف المذكورة وغيره بالقرب الوجه
الرا الى الامام ثم ابنت ست سنين ثم العبد ثم الخنثى ثم المرأة ثم الاقل من ست سنين ثم البنت
التي لم تبلغ ثم ان تعارضت الحرية والجدلية فالاشرف تقديم الجدلية واذا عرفت
مواضع الجنائز بصلوة واحدة فان اتفق في وجوب الصلوة او الاستسباب بشئ
على وقتها والا فليكني عقد القرية وينسج في اليد اليسرى الاول اجماعا وفي البواقي على
وينسج في الصدر اليسرى الا في حق داخا ويكره مع الغر والاباس بالحلف وان كان زينة
افضل وينسج في الامام بحاله بدر المامومين ايقاع برفع الجنازة وان لم يكن هناك فبهم فزمتها
ويقوم الباقى حتى يرفع وان يكون الصلوة في الموضع المذكور فيكره في المساجد الا في مسجدة
وفي الجوز الصالح اذا فرار بعون رجل على جنازة وقالوا اللهم اننا لا نعلم من الاخير او انت اعلم
به منا يقول الله نعم فدا برت شهادتك وغفرت له ما اعلم ما لا تعلمون والظاهر ان ذلك لا يضر
بما ذكر في ذلك في الصلوة السادسة الظاهر للاختلاف في جواز تكرار الصلوة عليه ولكنهم
اختلفوا في الكراهية والاستسباب بشئ والظاهر الجواز بلا كراهية لمن لم يصلي عليه اماما كان او غيره
وكذا الامام صلى جماعة لم يضر لم يصلوا كما فعلت في ٣ على سهر خمس مرات ويكره في غير ذلك الا
لماموم فعلا جماعة واراد الاعداء مع جماعة افرى لم يصليوا والامام وامد ولن صلى فادى
واعادته بالجماعة فان كراهتهما غير واضحة كاستسبابهما ولا يفر من فوات التكرار مع التعذر في
غير المكره واما لو ضيق على الميت فلا وجه للتكرار راسا السابح لا يجوز الصلوة عليه قبل الغسل
وما يقدم مقامه والكفن مع الامكان ويجب تاييد الوضوء كل وان لم يكن عمدا وان لم يكن
لم كف فالظاهر ان يستمر عورته ويصلي عليه ثم يدفن ان امك الموت والاشرف في القبر و
يستمر عورته ثم يصلي عليه والشراب وان امك المطيع ولو دعت في الصلوة
فالا فبوجوب الصلوة عليه ما رام باقيا ويصعد في غير ميت الا في راسا



من صلى عليه في جواز التكرار على قدر خلاف والاظهر عند الجواز بلا كراهة لمن لم يقل
الحلقة ايام واما من صلى فلم اقف على دليل بجواز تكراره ويعتبر في الصلوة على القبر ما يعتد به
فيه من المصنوع وعدم البعد الكثير وكود راسه على يمينه ونحوه الثامن يجوز في هذه الصلوة
الجماعة والفرادى ولا يعمد الامام شيئا فيجب على المأموم التكبيرات والاذكار وكيفية
الاقتراد وان لا يده خيرا فبها قبل الامام وان وصل في الاثناء فيقتدى وان كان بين التكبيرتين
فيكبر للمأموم ويجب له تكبيرة ونيابح الامام في بائة التكبيرات وبائة بالياء بعد فراغه
ويبقى بها متواليا عند جماعة وضمة اربعين سجدة حذف رفع الجماعة وعدم التمكن من ادراكها
فيمكن تكبيرة الصلوة عليها اختيارا او الاقبات في بياق الاذكار وهو اصلها قوي ولو رفعت
فيها وان كان في الطريق وبعد الدفن وهذا اذا لم يفت القبلتة وسائر الشرائط والال
فياتي بها متوالية ولم اقف في كلامهم على كيفية الذكر في المسبوق والقاعدة تقتضي ان ياتي
بعد كل تكبيرة بما يخفى من الاكر ولا يجب متابعة الامام في الاكر وبائة بالياء بعد فراغه
ولو نعت المأموم في التكبير فيقول ان كان تكبيرة الاوام عند كان او سهوا وان كان غيرا
فيستحب اعادة التكبير في السهو واما النهم فذهب جماعة الى انه يفي في محله الى ان يجمع الامام
ويصيح وان كان دائما وهو مستحب وان تاهر سهوا تكبيرا او اكثر فياتي بها وباء ذكرا ولحقه
وان نعت كل فية الاشكال السابق التاسع يجوز الصلوة عليه ودفعه في التبريد بالكرامة
وقبل الاضرات في كل النهار الا ان يناف على الميت وليس بعيد فكثير المصلين في سائر الار
ولا يكره في وقت من الاوقات وانفق مع اليومية فيقدم المصليق منها كما اذا صلت على
الميت وتوسع وقت الرزفة وان كان موسعين فيجوز كلاهما وقدم الرزفة ففضل
وان تقيقا فالأقوى تقديم الرزفة وان لم ينفذ في الصلوة في صلى على قبره وان ضيق على
الميت وعارض الدفن والرزفة كالولاء لك من باشر الدفن وغيره فيقدم الدفن لان
صون المسلم اهم ولكنه فرض ناهي در لا مكان الجمع بايتان الرزفة ولو بالاشارة
والظان سائر الزوايف كالبيوتية العاشر ان حضرت في جنازة في اتى الصلوة فحوز التبريد
فيها فيجعل التكبير الثاني اول الثاني وينوي الصلوة عليها ويجعل التكبيرات ويزيد
بها انما فياتي بالصلوة الاول وبالشهادتين في هذا الخلاف وهكذا في غيرها



الارض في الثالثة وهكذا وكذا الحكم لوصف صفات ثالثة ومكده ولكن الافضل انما
السابق والاستيفاء الا ان يخاف على الاية بالتأخر مع عدم تفرع الاول فيقطع
بشتاف لها بالتركي وامام مع القطع والاستيفاء بدون ضعف فالاصح ترك

المطلب الخامس في الدفن ومقدمته وفيه مباحث الاول في مشايعة وفيها اربع عظم
ويجب ان يرى الجنازة ان يقول الله أكبر هذا ما وهب الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا
ايمانا وتسلما الحمد لله الذي عزنا بالقدرة وهدانا بالهدى وكلمنا بالهدى الذي
لم يحط به السواد الخرم ولا يشترط في تحقق المشايعة التمسك بالبحر الالف او الى
ان يصل عليه نعم يتفاوت الامر بتفاوت مقدار ما يكبره المشتري فدام الجنازة سيما اذا كان
مخالفا ويكره الركوب الا مع العذر او في العود وينبغي فيها التفرع في فائمه الامر والخشوع و
الخشوع والاتعاظ بالهوت ويكره ترك الرداء الا صاحب الجنازة لتمييزه عن غيره لكونه متبعا
وينبغي علم على الكتف لا بغيره لاجب الذنوة والابتناء في المرة وينبغي التزمع في الجنازة و
الترجيع في حملها والافضل في كيفية ان يلتزم جدها من جانب يمينها التي يسار املت
فيه وبها فخر القامة على الكتف اليسرى ويدور الحان يا خذ ما حاذى ما اخذه اول الكتفة

الا عين وقيل بالعين والاصح العجز بها معا الثاني يجب الدفن كفاية وادق الواجب
ان يوارى عجيده في حفرة بحيث يحفظ بطنه عن السباع وينقطع راحته عن الانسان
ويحمر وضعه في سرداب ولا يجوز ان يعرض تابوت من حجر او غيره ويجوز على وجه
الارض وكذا عمريت صغيره مكده انعم بكونه دفن في الارض في تابوت على كراهة
واما في الضرورة كقلاية الارض او الجدار بما باليد ومعد ذلك ولم يكن نقله او تعسر
او ضعف عليه من فساد وعنه فيجوز ولكن مع ملاحظة المحاكاة السابقتين
في الدفن حسب المقدور ومن فاته في البحر يغسل ويكفن ويصلى عليه وينقل
الى البر للدفن ان يبر او يصير عليه حتى يترد مع التعسر او حذف الفناء عليه فيحضر
في خابية او حفرة ويدرسها او يتصل بحجر او صيد وعرضها على البحر والاصح
ملاحظة استقبال القبلة من الالف ووجوب بئر فاه نعم يجب مراعاة في البر
والسرداب وما قام مقامهما في الارض وطوبى الارض على يمينه ووجهه نحو
القبلة وان اذات كافرة فائمه من علم فدفن في معبرة المسكين ويجوز ظروفا
الحا قبلة ليكون وجهه الطفر اليها وينبغي ان يجرى بخلافه الانسان او الموتى فونه
ذكر الكان او انشئ ويكره الزايد عليهما وينبغي ان يجعل له حذاء في راسه

الصل



اسفل الجانب القبلي من جداره مكانا لاصنامة فيه فني ارض القبر خاليا عنه وسياج يمكن
 الجلوس فيه ولولا بئر روضة الارض ونحوها فلقد اولى ان يجعل له من اللبن والطين واشيا
 شبه الحجر وكبر الشق الامع التقيت او عدم ينزل الجدر وهو ان يحفر في ارض القبر شيئا من حجارة
 قنطرة الاسن فيصنع فيه ويستيق عليه بالادراج او غيرها الثالث ينبغي ان يوضع الجنازة
 الضيوع الارض اذا قربت الى الارض ويصير هنيئة لياخذ اهنية للمنف وليكن هو له
 ثم يرفع وينصب بها قليلا ثم يوضع ثم يصير كالاول ثم يتقلد الحجر والاطراف من الرقائيق الحجر
 والمرأة وان يوضع عند رجله ان كان رجلا وفي جنب القبلي عرضا لكانت امرته وان ينظر
 الى القبر من وراء مقدم راسه الى ان ينظر رجليه والمرأة عرضا دفعة ويكره الادخال للاطام انما
 مجلا وان كانت امرأة فالزوج اولى بها ثم محارم الاساطم وان لم يكونوا فامرأة
 صالحة وان لم يكن فجد صالح وان كان مننا افضل وياخذ رجليها الاقرب بهما الزوج
 وان تعطي على قبرها ثوبا الى ان يشرح اللب عليها وان يحترق به طر الميت ويدفنه هو اذا اراد
 لغير النكة وتسمى الداء بالماثور عند وضعها قرب القبر وان عبد الكفن بعد دفنه في القبر من
 قبر الراس والوجين ويختص بهم ويلحق طرف وجهه بالارض ويجعل منحة من التراب ويضع
 خلف راسه لبنا او مدراحة لا يتلقى ويجعل مع شيء من التربة المقدسة ولعلم لوضع نجاء ربه
 ما يجدر عليه من التربة المقدسة ايضا كان حسنا والسيب ان تجوز بعد ادخاله من الشيطان
 الرجيم وقراء الفاتحة والعودتان والتحصيد واية الكرسي ثم يدعى بالماثور وتلقين
 الشهادتين واسماء الائمة وسائر العقائد الحقة والاولى بما ذكره بعض علماء اذ قد قلنا
 في رتبة العوام وان ينظر بده اليمنى تحت كنفه اليمنى ويأخذ باليسرى كنفه اليسرى ويحرك
 ويسير بالثلاثين ثم اذا شريح الحمد باللبن متواظلا وان لم يظفها بالطين لم يمنع دخول
 التراب عليه ويجزي الاثر والحق ان الكفن اللين والطين افضل والافضل ان يشرح من جانب
 الراس وان يدعوا بالماثور وان يخرج من قبر الوجين ويدعو بالماثور وان يهدى الحافرون
 التراب بظهور الاكف مسترجعين داعين بالماثور وان يثنت ذلك وان ملا باطن الكفن
 من التراب واسكها هنية وطرح بثلث دابيا بالماثور ايضا كان حسنا ولعلم مستحب ان يجمع بين
 اولي ويستثنى من ذلك الارياح لم يذكره اهل طر التراب فيه لا يلائم القسوة على وجهه والوجه
 الرابع ينبغي ان يصب القبر وسطحه وتنوينة وارتفاعه من الارض بمقدار اربعة



الى قبره العر الاكف باربعة اصابع متفرقات اول رايه تحت الشبر وان يجب للماء مع وجه
القبر والاول ان يقوم القاع بعد سنة في القبر مستقبل القبلة والبرق قد اتم انما بالاصبع شجاعت راس الميت
من طرف القبلة مديا به في الجواب الرابع غير فاطم الى ان يقطع في موضع الشروع وان يصب في وسط
القبر ويبنى بعد ذلك وضع اليد مرفوعة الاصابع على القبر ثم يبيت حتى يثاب عليه ويدعو بالثأر والاول
ان يكون مستقبل القبلة والماء في اليد على راس القبر حتى يثاب عليه في قبره او اول الدفن ويستحب في جميع
الاحوال وضع اليد على القبر مستقبل القبلة وقراءة سورة الفاتحة سيما للابن عن الفروع الكبرى ويستحب لو لم يصب
بعد القرافة ان يستغفر بالله صوته كما قال ان يكون تقيته فيخفف في الاقبار انه يوجب فلاحه من
مسألة التكبير وان شاء امر غيره به والافضل في الملقن ان يحاكي مستقبل القبلة القبلة عند راس
الميت ولا يلقن للأطفال واحذر الشبه بغيره اقامة للحد للشعار ويستحب ان يحضر عند راسه علامة
من حجر او خشب من غير مناسبه عليه ايضا يعرف ويذكر وينفع به الزايد والمزور الخامس كبره
فوق القبر بالساج وامثاله الا لضرورة كخروج الماء من الارض او كثرة الطوبى واما فرش القبر
والثياب فالله حرمة وكذا دفن نبي محمد معه واما تغطية القبر وتسقيف القبر بالالواح من
الخشب فلا كراهة فيه وبكره طرح تراب فوقه وكذا استعمال الطين واما اللبن والابور والحجب
الذي يجاه اليها فيه فلا يفر من خارج وبكره تخصيص القبر بمحكمة تبيضه بالحجب لا بما له من محرم
اليه كغسلها وتجديد صورته واما رمة وسر القبر فلم يظكر اتمه وقيل يحرم التجدد لو كان الحفرة وقفا
وصار فيها سقوط طم وكون ذلك مانعا عن حق غيره وهو من لواحق اية الله انما الله فن
وبكره البناء عليه وجعله مسجدا والصلوة فيه واعلم انهم استثنوا من المذكورات قبور الانبياء
لا جوارهم واقبارهم في فضيلة تغيبا ومرمتها والصلوة عندها وكثرة فضيلة الصلوة في تلك
بل وقبور اعيان اولادهم والعلماء والعلماء كالاول في جميع الاعصار عند الحاجة والعمارة
ويكون دفن ميتين في قبر الا للضرورة واما بنش بعد التمام ودفن اخر فيه فالظاهر حرمة
فيه ولما السرداب المتداول للمعدة لذلك ذهب جماعة الى كراهة وضع ميتين فصلا
فيها ولا قول بالحرمه هنا في فتح باب ووضع ميت فيه لانه لا يسمى ميت السادس بكرة نقله الى الله
اخر سماع مع منافاة للغير المتب الى الاماكن المسترفه بلا اشكال نعم استشرط جماعة عدم كونه موضعا
امتكنا واذلاله بسبب تافى القارب برأيه وسيلان الدم والعديد منه فكرر سقوطه من الالة الى الالة
له في خوفه وشكره ولا مع الوضوء والعلم برضاء الميت بالتمك نعم لو علم انه لا يمكن الا
مع حصول تافى الوقف او تعرضه برفاقه لعدم امكان المقارنة فيه بغيره ايضا لا يجوز
وبعضهم يدر نقله الى مقبرة جماعة من العلماء او الشهداء او ابناء اولادهم



ارض قمير الظاهر عدم الاشكال في مثلها مع عدم ايجاب التمسك بالابناء ونهاكهم قبل الدفن واما
 بعده فاشتم الحرمة في غير الاماكن المشرفة واما فيها فيقول الجواز ان كان فيه مصلحة له وقيل بالكره
 وقيل في المشايخ ان من غير حرام وليس بجديد بها اذا كان لوصي بالنقل وبها اذا دققت
 مع ذلك هو ادعياها بدل الاظهر الوجه صحيح والكلام في استقناء صورة التمسك بالابناء كما مر
 هذا كله اذا كان دفن حقيقيا واما لو وضع في تابوت ودقنوه عارية فلا ينقل بعد التمسك
 فالامر اسهل وهذا كله في غير الشهيد فانه يدفن في موضع الشهادة ويتم جمع الاقارب والاعا
 في مقبرة ليسهل ما رتب على اهلهم بئس ما يحرم بنش القبور والتمشي منها مواضع
 الاول اذا صار الميت رميا فيموز بتمشيد فيف فيه افرقها كان للمقبرة ادبها مرة او مكالاة
 مع اذنه ويبجع في معرفة الوهم الى اهل الحجرة لاقتلاف الاراضي والاهلية في ذلك فترشوا
 وظرفا على حاله فيطم ويبنى على حاله ولو ظهر بقاء بعض عظامه فيدفن ثانيا في موضعه و
 الجواز دفن افرمعه سيما في البلاد التي لا وسعت لها قبرها الثالث اذا دفن في ارض
 غصية ولم يرص المالك به او كفن في ثوب غصبي ولم يرص المالك بقيمته فينبغي للمالك
 الحق بمحملة والا فلهما صاحب المال الترخيص واقرار القيمة واما لو كفن في الحرب
 فلا دليل على لزوم البش عن جهة الثالث لا يريد الاستشهاد بموتة ليرتب عليه ما
 يتعلق بالموت في اعتداد الزوجة او تزوجها او تقيم تركته هذا ان امكن المعرفة
 وان لم يكن يبين بطول المكث فلا يجوز الرابع اذا سقط في القبر شيئا له
 قيمة ولم يرص المالك بقيمته ولا يجب عليه القبول الخامس اذا دفن الميت
 بلا غسل او بلا كفن او بلا صلوة اهل الاستقبال في جواز البش لتدارك المذكورات فلا
 والظاهر عدم سماع ما مر من الصلوة على القبر السادس لو دفن في ارض مملوكة
 ثم باعها صاحبها ففيه ايضا خلاف والظاهر عدم الجواز المطلب السابع في الخفات
 وفيه ما في الاول ان مات ولد الحامد في بطنها وحضر العلم به فان امكن اسقاطه
 بعلاج من دواء او غيره فقدم ولا فباي غير ذلك وان لم يخف في تقطيعه واذا وجب
 لحظا امه وليكن المباشر النش وان لم يمكن فالزوجه ثم الحارم ثم الاقارب ولو ما
 الحامد وولده في امكن ازام بدون شق بطنها فلا شق ولا شق وخروج ثم يحاط
 بطنها وقبده جماعة بالطرف اليسر ولا بأس بمنايعهم ويراعى في المباشر منها ايضا
 الترتيب السابق واطلاق الاباء والعمى نعم في اعتبار العلم بان من يدعى



الثاني لا يجوز شق الجيب والنوب في موت أحد الرجال المأثبات والاخ واقفدا في الشئ لغيرها
بعضهم ويظهر من بعض الآثار جواز اللزج واما لطم الوجه وخرشه وجره الشعر فرام وكذا اللزج
بالباطل والباس بالصدق وذكر ضايقه نظا دنيا ويجوز البكاء عليه قبر فزع الوجه وجره
بشيء على المؤمن وكاية ما ظهر منها من الاسف على فقد الناج على حزة ٤ واستزاره ان كان
في المدينة على تقديم الفرح عليه الى المان على نيابة موتهم معرفة ويستحب الاسترجاع لمن افاق

مصلحة الثالث يستحب عزيمته اهل القببة وتسليةهم وذكر محمد بن حنبل حكاية له وعده ورافته
وما وعد للصا برئيه والاعاء الميت وام ويجوز قبض الدفن وبعده والثاني افضل
يستحب تعميمهم وتماكده في الكلي النكلى الا في الشابة مع الزينة وان لم يسمع راس النعم ان كان فيهم زنا
وتلفا وفيه ابرعظم واقل الشغرية المحضرة عند اهل البيت يرون ولا يكره للباس لثنية ايام
سما اذ كان لمحض يخل الاب بالاعاء وقراءة التواتر الفاخرة للميت ويستحب تنقيب الطعام والارسل
اليهم الى ثنية ايام وتماكده في الجار وبكره المراطعام عندهم ولعله اذ كان موحيا لتقبل المشقة
اليهم عليهم في ترتيبه ومرفاه مفاكالي فاليهم من اللام والافلو كان هناك طعام كثير ولم يكن
الكر وكان الاكل موحيا لسرورهم ومعنا على اكلهم فالظلم الكرامه برب عال كان راجي وكلما
تفق على ما دل على كرامته اطعامهم للغير سيما اذا كان من باب الخيرات او كانوا مضطرين الى
ذلك كما لو جاد المعزون من البلاد البعيدة ولم يكن من يطعمهم يستحب الوصية بان يصر ونحوها

شئ من ماله في سره ولا بعد ان يكون الوصية الى غير اهله افضل لا شغالهم بالمصلحة الرابع ينبغي
زيارة اهل القبور للرجال وتماكده في يوم الاثنين والثلاث والخميس والباس للثني
ايضا مع الامن من الفترة من عدم السر والمحافظة في الشابة منهن او كثرة الجزع
والسخط على قضاة نعم ويستحب السلام عليهم بالماثور وان يقرأ الكرسي ويقرأ ثواب اليهم
وكذا سورة يس وقراءة التوحيد خد عشر مرات ويصل اليهم كلما يفورهم من الخيرات ام
والصدقة والدعاء وقراءة القرآن والصلوة والصوم والابرار ايضا والمتم كرامة الشئ على القبور
والاستناد عليها ولعل المراد اذا كان على سيد الاستخفاف او جعلها معبرا واما المشي لا حذر رتم
فلا يرون بعض الاثر بطواف قبورهم فان المؤمن يستريح به المنافق يتالم ولعل لا طر يارهم

وقد لا يمكن زيارتهم منفردا منصرفا الا بالمشي عليها الخامس لا يجوز دفن الكافر في مقبرة
المسلمين الا كما مر من علم كما مر لا يجوز دفن اهل البيت في المقبرة وان كان اياه وفي كبره ان لم
يكن له من يدفنه وهو مشكل النقادس ان يوضع في كفة من الخشب في مقبرة بها

الشهادة بعقله الحق واستشهاد المؤمنين عليها ذكر الشيخ كيفنها في المصباح والاباس بما تداول
في هذه الازمنة وليس مطابقة لما ذكره الشيخ وهو ان يكتب صورة الشهادة على ورقة ثم يشهد صاحبها
او وكيله او وارثه او غيره بعد الموت اربعين رجلا من المؤمنين وليتبع في الورقة اللهم الا
تغفل منه الاقلوات اعلم به من ثم يكتب الشاهد اسمه ويختتم بيده او به يفعلها جميعا ولكن
ان يتاخر له يحيى عمر بن يزيد وقد تقدم الاشارة الى مضمونها فتم الله لنا بطريقه ومعرفة

كتاب الصوم وفيه من الباب الاول في ماهية وفيه مطالب الاول
الصوم كف النفس عما سكره من مكلف او صبي مدين من الفجر الى غروب الشمس تقربا الى الله في معرفة
التزود حتى يمكن القصد وكفى لم تكلف بالغير من معرفة واجرها عن غيره فقد عكس الجمع
تقربا الى الله الثاني يجب فيه النية وهو الاية هذه الزوايا ويجب تعيين الصوم
تعيين النية عليه وان كان في رمضان او النذر المعين على الاظهر والحق ان كلما كان
غافلا او مترا دافعت الاقلا الثالث وقت النية حال بطل الفجر بمعنى ان يكون الله
موجودا في والعاقلون بل الصوم الزوايا ركنيتقون هنا باستمراره للخرج وهو من الشوا
على كفايته مطلقا ولا يتاخر فيه النية والفكرة حتى يطوع الفجر فالمعبر هو عدم قصد الخلاف
ولو ترك كما عدا حتى طوع الفجر بطل ويقضى الاقترع عدم وجوب الكفارة وكذا بطل لو نوى
الاظهار غدا ولا يصح المعطر بعد النية ولو كان جماعا منه الكلمة المعين اختيارا واما
المعطر كمن لا يذوقه من رمضان او المنذور المعين او نسيها فيجوز الى الزوال وكما
علم به اذ ذكر في النية فورا والابطال واما الغير المعين الواجب كقضاء رمضان فيصح نية
قبل الزوال اختيارا ايضا لو لم يفعل المناء واما المتبى فيجوز لما قبل الفجر واختارا
على الاظهر والظاهر ان الصوم في كل ما ذكرنا من غير ان يذوقه نذر لها ثم شيئا ان يعمله ولكن
شواب التمام من باب التقضي والظاهر انه كناية بنية واحدة لتام رمضان في اوله وكله في
اذا لم يصم غيره والما قبل فزيد النية للمصوم على القول بالاضطرار فيها الرابع لا يتعد في رمضان
الا صومه وان كان مسافرا مطلقا سيما على القول بعدم جواز التافه في السفر كما هو الاظهر ويجب
عن رمضان لو فعله ففرا سهوا او جهلا واما العاقل فلا يجزى على الاظهر والاشهر الاظهر استباح
صوم يوم الشك وهو الثلث من شعبان وان لم يحدث الناس بالوعدة فان لم يكن في رمضان
فيجب منه بركه لو صام وجوبا لغيره والظاهر انه لا يجزى عاقله في وطءه جائز في يوم
الشك من رمضان في كل واجب كما لو نذر اول رجب وصامه مستحب الشك وهو مستحب

٣٤

لا دليل انما على القضا وادام يوم الشك بقصد رمضان فلا شهر الاقوى عدم الاجزاء
 ووجوب القضاء وان كان جازما غير مضمون والاشهر الاقوى البطلان لوتدد بين الوعيد
 والذب واما لو نوى الاضيق فيقضى ان نوى الذب ولكن اقطاع لا بد من افطار رمضان
 في نفس الامر جاز كالواحد صدقة واحدة في ذمته ونفقة ذبا مع قصد البرائة عنها لو كان
 وهذا الحكم انما عدم التزويد مطردة في سائر ايام الشهر بل في غير رمضان ايضا فيقضى من
 نذر شعبان او في التذرع ويجزى عن رمضان لو ظهر ان منه ولو اصبحت يوم الشك بنية الافطار
 وظهر ان من رمضان فيقضى الى الزوال وان لم يحصل المنافع والامساك وصوما فيقضى
 ولو نوى الذب فظهر خلافه جبر النية ولو بعد الزوال الى مس لو غفر بعد النية عنها
 او نام او نسي صح صومه ولا شيء عليه وكذا لو قصد الغفر ولم يفعل على الاظهر لا يخلو
 ما لو قصد الرياء بخبره اعدم الامساك او صوما في السادس من عبادة الصبي المميز شرعية
 لا محقق التزوي فيكون مستجابا ويثاب عليه به برب يصح ايضا في نذر من نذر لصائم شيئا باعطا
 ولو بلغ قدر الزوال في اثناء تجدد النية وجد با وجزى عنه الباب الثاني فيما يتك
 وفيه مطالب الاول يجب الامساك من الاكل والشرب المعتادين في معتاد المأكول و
 المشروب وفي معتادهما واما غير المعتاد كبلع صفا بيا القضا في الانسان فلهك
 ولو كان غير معتاد ووجب القضاء والكفارة اذا تجدد منهن فضل بالتحليل وعدم
 فيقضى في الثاني والاباس بمضغ مثل العلك ولو تغر به الطعم الا ان يبلغ جرمه عمدا
 والاصط الا بتأبعت الطعم واما بلع الدين فلا يفرمقا الا من خارج الفرج وجعله
 بعضهم كالمضغ بالحرام وهو ضعيف وكيف كان فلا يفر مثل ادخال الحصى الى
 ثانيا فيه مضغ وكذا الكلام في ريق غيره وامثل بلع لحاب المرأة والطفل بتقبيلها
 او مصلها منها فانما يظهر ان بطلان الوعد وان لم يحصل العلم بالبلع فلا والاباس بمضغ الطعام
 للصبي وذوق الطيار وذوق الطعام ما لم يبلغ عدا والافقرت كما مع عدم الضرورة
 ولو بد رشي منها في طعمه من دون اختيار فلا قضاء ويجوز المضمضة ولو لغير الوضوء
 واللبرد والافضل الزكوة في الوضوء ويكره المبالغة ويستحب ما في الغم ثلث ثلثه
 منها في طعمه عدا في القضاء والكفارة والافلا شيء عليه في الوضوء الواجب والافطار ان الزكوة
 والتطهير مثله وفي الحاق ما بعد الاكل الشكالي وفي الثاقله فيقضى وكذا في الغفر والغفر
 ولو اذ شيئا مثل العقيق في فمه وبدر في حلقه بلا اختيار فلا شيء عليه ان كان نسيه في يومه والا

فيمتد الغطاء واما الاستثنا فلا يفرق وان دفع في حلقه شئ منه مقلد بقية الاضداد فان شئ
في الخلق من جانب اللانف عدا واما ابتداء النخامة فالأصل صبار ابتلاء عمدا اذا لم يخرج مع
الغنى وانه بلغ غفلة سواء كان صدرية اود ما غنة وبطل الخابج ويوجب الغطاء والكفارة
وقيل كفارة الجمع وهو ضعيف الثاني ترك الجماع في قبل المرأة فيبطل صومها ويوجب الغطاء
والكنز في تركه وبطلان كل غير الرجب وكل فزح الهيمة انك اول الثالث تعذر الكذب
على الله ورسوله والائمة ع فالأقوى انه معتمد موجب للغطاء والكفارة وذلك اذا اعتقد انه
فلا في الواقع ولسبب ان لم يكن مملا فالحال في الواقع كما هو معنى الكذب في الواقع وقيل ان
منه الفتوى بخلاف الواقع والمعار ما ذكرنا الثالث الرابع تعذر الارتماس والظاهر
انه يتحقق بغسل الرأس في الماء وان فزح بدنه ولا يغسل الدفعة العرفية ولو فزح منابت
شعر الرأس وبعضها فزح ففقه اشكال والاهل يقيضون عدم الفساد ولا فرق بين الصوم
الموجب والندب والظاهر عدم بطلان الغسل وقيل يبطلان الحرمه الى مسنونة ايطة
الغبار الى الخلق وهو يخرج الخاء المعجزة وبوالقيام في محله وقيد الاكثر بالعطيف فان ارادوا
الاقتراز عما لا يحرم منه شئ في الخلق فمن والاف اشكال ولا فرق بين الحلال والحرام والقوى
ويجب الغطاء والكفارة الا اذا استلزم تحننه الخرج والحق في جماعة الذين الغلط
وهو اعوط السادس من تعذر التيقاد على الجناية الواجب فهو معتمد موجب للغطاء والكفارة
وظا اكثر من القيم في كل واجب الاضبار انما وردت في بعضا من وترد بعضهم والظاهر ان
قضاء رمضان شرر رمضان في الالف فلو سهر او لم يعلم باجابه حتى اصبح فلا يصوم قضاء
واكثر الشئ يبطله اذا افاق الوقت واما ما يرب الواجب في الحكم بالبطون مشكل والظاهر ترك
التعذر ووتر الصوم الجاهل وان سى في غير المعين المعينه والصوم والغطاء في المعين
والظهور في الندب جواز التعذر ايضا واما الحائض فلا قوى انه اذا ظهرت في الليل لم يرب عليها الغسل
قبيل الفجر للصوم ويبطل بتركه وعليها الغطاء ولا يغسل وكذا الغطاء على الاظهر واما من الميت
فلا دليل فيه ولا قول بالوجوب واما الميت فانه يبطلان صومها ترك الاكل والارباب
في البطلان على المثل ان ترك الجمع اما لو ترك بعضها فالظاهر ان ترك كل من الثامنات النهارية
يبطل في الفجر في المتوسطه ولا يوجب مدفعية العشر الليلية المأففة في الصخرة
الا ان تبدأ قبلها قبل الفجر للفرج مع الفجر اذا اغتسلت للغطاء قبل الفجر واما في البائنة
فلما مد فله في الظاهر وجوب تقديم الفجر عليه لانه عند الطلوع وبمرو
ما فيه من الفجر فلا استعاضة بعد طلوع الفجر لا يجب العشر للصوم حتى يدركت الشمس

فيجمل

عند الظهر وكل ما بعد الظهر ومنه الامكام للمتنوعة انما هي في رمضان ولادليل في غيره
وهنا قوله الاولى الاقوى ان الجنب اذا لم يتمكن من الغسل عليه التيمم وليس في
الجنب تقضي وكيفية تركه وعلى ذلك لا يظهر وجوب البقاء عليه الى ان يغتسل لان الجنابة تنقض
يقض او بالتمكن من الغسل فليس في تيمم ثان مح بدل الغسل لا تقض بعد النوم الا مع امكان
التقيد والارادة التجديد والاحتياط وجوب القضاء والكفارة وانما لم يرد في قوله تعالى لان الجنابة
من الاضمار الجنابة لا بدالة والاعطاف ان لا يترك التجديد ويقضي لتركه الثانية لا فرق في
تعدد البقاء على الجنابة بين العزم على البقاء متكررا ومتيقنا الى الغفر وبين ان ينام مع ذلك
القبض في الصباح سواء استيقظ ولم يغفر او العزم ام لا وبين ان يكون متروكا في الصباح
كالمسافر واما اذا نوى الجنابة او الغسل او عن كونه ليلة الصيام مع استئذنه في الغسل
الى النسيان الا النسيان فالا فلو وجب القضاء كما لو نوى الغسل في تمام الشهر او في ايام منه
الثالثة اذ نام الجنب بنية الغسل لم يستيقظ الى الغفر فلا شيء عليه وكذا لو افاض عارضا عليه
متيقظا الا ان يقصر بان يفر الى زمان يصيق منه فلا بعد وجوب القضاء ويجوز النوم مع
اقبال الاستيقاظ واعتبر بعضهم بالاعتبار به وليس بجهد بعيد واما مع عدم الاقبال فهو
في حكم المتعمد على البقاء ولو استيقظ ثم نام نائوا للقسرة في الغفر فيقضي ولا كفارة والا فلو
جوز هذا النسيان ايضا ولو استيقظ ثم نام ثالث نائوا فيقضي كغيره والظاهر ابقاء هذا النسيان
ايضا الرابعة لا فرق في الجميع الجنابة بين الجماع والاضلاع السابع الاستئذان يغيب
افراجه المني من نومه من غير جهة الجماع بخلافه او ملامسة زوجته او جارية بيته من غير
فلا يطرده منه وان فعل الحرام وشبهه بالوفاء ففعله صحيح وانما يقصره وهو
موجب للقضاء والكفارة والمنذور ان لا يكون له مطلقا للزوجة اذا اوجب الانزال في
حكم الاستئذان وهو مشكل نعم الامور والقضاء في النظر الموجب للانزال واستماع
الصوت كالتوالثي والافراجه منه من التفصيل من غير فرق بين الحلال والحرام
هذا الحكم الافراد والقضاء والكفارة واما الحلية والحرمة فاعلم ان الاستئذان بيده
او بدليلة او غيرهما حرام مطلقا واما مشرا للملاعبة والتخفيف الى ان ينهي فلا بأس
في غير الصوم وفيه حرام واما مطلق الملاعبة والملاعبة مع طلاله اذا لم يقصر الانزال
فان حرم من حال الانزال فالظن الحرمة والافان حرم بعدم الانزال وهو تحريك
الشهوة فلا ريب في الجواز والله اعلم الكراهية فيها ولو علم بتكرير الشهوة وتفاديه في

وذكر

ولكن الاشكال ان الكرامة محقة بصورة عدم الظن الغالب بالانتماء وفيه راجع او مطلق
وظا الكثرة كما في المنه الاطلاق والاصطلاح انما يثبت في صورة الظن بغير القضاء والكفارة
لو انتم لم يمكن على هذا التفصيل كما مر وانتم في صورة عدم الظن فالحكم بموجب
القضاء والكفارة مشكوك اما لو تحير الجمع او صورة امرأة بقصد الاناء وامني فهو
موجب لها وكذا لو كان عادة ذلك ولم يقصد او لم يظن بالاناء وامني او بعد التحجير
مع عدم العادة بالاناء وامني فلا شيء عليه وفي صورة الظن بالحصول اشكال
لعدم النص واما المساققة فلا شيء عليه فيها ان لم يكن ولو امني فحكم العلامه وبغيره
بوجوبها عليها واعلم انه ليس على من اضم في النهار شيء ولا على من امني من غير
اقتدار ولا يفرق بين الغسل ولا يفرق بين البذل والاستبراء بعده كما قد يتوهم الناس
الحققة بالمبايع به وذل الضرورة ورام والظاهر الاشهر انما يجب شيئا ولعله يكون مكررا
في غير صورة الضرورة ولا يفرق في الاشياء في الحنفية لتزاد في الجرح ولكل تغير الدهن
في الاذن ولكل ادخل اليه وان في الخوف من من البول واما بعد النقي فيمنع القضاء
على الاشهر انظر ولا شيء عليه اذا لم يعمد ولم يستعمل الماء او الغذاء الخ الحلق وانسرد
فلا يفرق وان صدر الى قضاء النعم فليزدد وانتمد البع فعليه القضاء والكفارة ^{الاظهر}
التابع ما ذكرنا من المفردات انما يفرق اذا تعذر واما لو صدر من دون اقرار فليست
كالوطار ذبابة ودفع في حلقه او دفع في بطنه غليظ ودفع في حلقه او دفع في حلقه او دفع في حلقه
الى ان يسلب عنه القصد اما لو اكره بحيث لم يزل القصد بغير خوف القادر على الايداء بما يفره
في نفسه وعرضه او ماله بما لا يسعه ثم مع شهادة القراني بان يفعل لم يفر وكذا بالنسبة الى
عياله او احد من المؤمنين فالأكثر على انه يبطل بالافطار ولا شيء عليه وفي وجب القضاء كما ارفق
والاظهر عدم وجوب القضاء وان قلنا بالنسبة لعدم صدق تعذر الافطار عليه والمرفق
فرج بالدين والاصطلاح القضاء ثم ان افطار فيجب تنهيم اليهم ولا بعد كونه صوما صقيفا
وقال جمع ان من هذا الباب الافطار للفقيرة كما عرفت الدلائل عندهم بشهادة الزور و
او افطار قربة او غيرها بالحمة على الختم ووفق الشهيد فوجب القضاء في الشاة ولو اتيه دابة
دون الاول والاصطلاح في التقية المدعى على حاله يكتفي بقدر الضرورة فلو زاد ^{بعضه} و
وقيل بوجوب الكفارة لو زاد وهو من على ما اقرنا من عدم بطلان الصوم بان افطار

دعي القول بان محض امساك في الاظهر عدم واما الواظف فسيان فلا يطلوا بها كانا اوتدبا والظاهر
سيان كون الشيء منقطع عن التمكن من تخصيص العلم لسيان كون اليوم يوم الصوم
واما الشاك في كون الشيء في كون الشيء منقطع مع عدم التمكن من تخصيص العلم فلعلم الاظهر عدم
المنع بجهدها كان او مقلدا وكيف كان لا قضاء ولا كفارة لو فعله واما الجاهل بالمسئلة فاما ظاهره
انه لا شيء عليه ان لم يكن مقصرا في التخصيص بان يكون في ذلك بالمره والافراط القضاء لو كان
مقصر في الواقع واما المحقق فيجب عليه القضاء والكفارة على الاظهر واعلم انه لو افترسنا
ثم اتى بالمقصر بطلان الصوم فالظاهر ما فصلناه في الجاهل والافراط يد الاظهر منها
لزوم القضاء العاشر لو فعل مقصرا قبل الفجر بدون التخصيص عنه فباز ما لم يتقن به الا
ان يحرم بيقين الوقت عن الغيرة في الجماع ثم ان حرم بوقوعه في الصبح قضى ولا كفارة
وان حرم بذلك بغير الحذف فلا قضاء عليه وعلى كل حال يصوم ذلك اليوم ان كان في رمضان
او نذر معتد لا يصوم في غيرهما وخلاصة عدم الحذف ما لوافره احد بالدليل والظن
وصدقه ولم يتخصص به في الحق العدلين بصيرة الحنف قولهم في لوافره احد بالاصح
وقل بالكذب او التلميح فيقضى لا غير سواء فقبل ام لا الى الحاد عشر لوافره اخر اليوم
تقليد الا قد بان مؤرب وظهر خلافه فالتا ان يقضى ولا كفارة وهو باطلا في مثل لعدم جواز العمل
بالظن اما بالنظر والحكم بالقضاء اجاب فيه مثله ولو افترس في انبه وظهر الخلاف فيجب جواز الاظهار
ولا يقضى في الاول اشكال ولا باب بان في ولو قصر الحزم بقول واحد واظهر وظهر
الخلاف فيجوز الاظهار ولا يقضى وكل ذلك اذا ظهر الخلاف ولو لم يظهر الخلاف فالظن بما
لا يجوز العمل به المناد والقضاء ولكن ظنه من كلام في القضاء بصيرة ظهور
الكذب عدمه من واما لو ظن في اخر النهار بالمؤرب فلكل اوقام فافترس وظهر خلافه فالقوى
عدم وجوب القضاء ولو افترس مع الشك او الهم فالظن ان يقضى ويكفر به ولو لم يظهر الخلاف
رضا واما الجاهل فقد مر حكمه في صورة ظهور الصحة اشكال والنظر عدم القضاء في الاشكال
في الكفارة باق في المقصر والظان حكم من عمل بالظن مع التمكن من تخصيص العلم مشترك في الشك
والمتوهم فيما تقدم وظل المتأخرين عدم الكفارة في هذه الصور وشك ذلك سيما فيما لو كان
الليل وهو ما لا يخفى لا يتعلق القضاء بالابتهار رمضان والتذرع بالليل والظن ان من
جملة من لا يوتد رصيام عشرة ايام في صيف هذه السنة واما غيره من آراء العلماء و
كان يلزم التذرع بغيره في مثل التذرع المطلق وقضاء رمضان والكفارة في رمضان

في النذر الا ان بعضهم قال به في الثلثة الايام في كل شهر ولا بأس به واما الكفارة
 فيعلق بشهر رمضان وقد عرفت موافقته وبلتد المعين وهو الامتناع اذا وجب له
 نعتي بغيره فيجب على القاصي شهر رمضان اذا افطر بعد الزوال على الاظهر وكذا في اطعام
 عشرة مساكين ولو عجز فصيام ثلثة ايام متتابعات على الاظهر الاظهر الثالث عشر
 كفارة شهر رمضان اما في رقبته او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا والافطر
 الترتيب والافطر انما لو افطر بحرام كمال الغيرة وادنى الزنا والجماع في الحيض والاستمناء
 فيجمع بينهما ولكن الظن الغبار الغليظ انها واحدة والاشهر الاظهر النذر المعين
 كفارة رمضان بركعتين في غير الصوم ولو عجز فكفارة اليمين وهو عتق بقة او اطعام عشرة
 مساكين او كسوتين وانه عجز فصيام ثلثة ايام والعهد من النذر واعلم ان فاقته النذر
 المعين عدم موجب الكفارة وينبغي بحج المخالفة وكذا العهد واليمين والافطر عدم الاعلال
 شيئا وجملا واكلها ما ولا فرق بين ان يكون للمنفذ وراد متعديا من نذر كل عيى او لا
 فينذر بافطار خيس واحد ويجب الكفارة به ويقضي لا غير نعم لو قصد حين النذر ان يكون
 كل واحد منها مورد النذر وان افطر بعضها فيجب في كل منها حكمه وتعين الغير للمعين
 بالتصديق بظن الموت في يلزم الكفارة ولو ظهر كذب فلا يجب الكفارة ولا يجرى على الاظهر
 الرابع عشر يجب الكفارة لكل عيى اذا افطر في المعتد واما لو تعدد المفطر في كل يوم
 فالاظهر كفارة واحدة اخذت المفطرات جن او اختلفت توسطت الكفارة بينهما اما لا
 مما كان او غيره والاموط التكرار في خصوص الجماع وله به رواية لا يبلغ حد الاقبح
 الى من سئل عن رجل ما يجب الكفارة ثم سئل بالسقط الصوم كالمرض والسفر فالاظهر
 الاشرع عدم سقوطها نعم لو افطر في اخر رمضان ثم انكشف ان العبد فلا كفارة نعم ولعلم
 بظن اتفاقهم والظن ان السفر الاختياري كالاظهار على القول بالسقوط نعم لو نذر
 عنها بعد الافطار لا يقع بلا اشكال السادس عشر من افطر في رمضان ثلثا
 مستملا بما هو مفطر فزورة من الدين كالاملا والشرب والجماع فهو مرتد فان كان
 فظريا ولم يكن في حقه شبهة فينتفى القتل ولا يقدر ثوبته ظاهرا بمحض سقوط
 القتل وان كان الاظهر طهارته وصحة مباداة وجواز التوبع الجدير ولو كان بزوجه
 السابقة بعد عدة الوفاة وجواز ملكه مال عديده ولو ادعى الشبهة يقبل مع الامكان
 واما الخلى فلا يقدر بربطه واما الغير المستمر فيعزره الحاكم بما يرضى

وان عاد في الثانية والثالثة كما يقتضي قول وفيه الرابعة وهو موطن
ببراهن لا يثبت القدر الا بالمرافعة في كل مرة عند الامام او نائبه
تغريبه ولا يقتضي ذلك وان زاد على الرابعة السابع عشر لو كان الرجل زوجة
حائض فأكرمها على الجماع فعليه كفارتان ولو اطاعته فعلى كل منهما كفارة وفيه قوة
اكرهه الرجل بحكمة نفقت المهر فبين سوطا وانما اطاعته فبينها خمسة عشر سوطا هذا
مضمون الرواية وعبر بها ان صاحب ويجب الوفاء بيمينها فلا يتعدى عنه وان كان المكروه اجنيا
افالمرة امته ولا فرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطة ولا فرق في الاكره بين ما لم يمكن
دفعه وبين تخوفها كالموت ولا يبطل صومها في الصومين على الاظهر ولو سلم في الاخر فلا ريب
على القضاء وقد يجمع الاكره والاطاعة كما في رواية ثالثة في حال فبطل كل حكم وذلك فيما
لو نتج وانفردت بيا مطبوعة فلا يشكر فيها لو كانت بعد الاكره طاعة لعدم ظهوره
من الرواية ومقتضى ما ذكره في جامع في اللبس طاعة في اثره فيبقى متمم ان عليه القضاء
والكفارة وادعوا عليه الاجماع الاطراذ واما ما سار اخذت منه الصائمة فما لا ظهر عدم
الوجوب على احد منها نعم الاستكمال في جواز الاكره والظاهر عدم التام من غير عجز
الحفا لثلاثة في رمضان يصوم ثمانية عشر يوما على الاظهر ولا يجب التتابع على الاظهر
ولو صام شهرا وعجز فلك انما عجز عن الاثنين ايضا على الاظهر واذا صام الثمانية عشر شهرا
قد روى انه لا شيء عليه ولو عجز عنها استغفر على الاظهر ومعنى العجز عن العتق والشهرين
وافصح ولا يبق للقادر على عتق بر او صيام شهرانه قادر عليها ولكن في الاطعام بلا مقل
ان لا يملك مقداره بعد وضع استقبالات الدين وربما قيل ذلك في العتق اذا دبره قيمته ايضا
وان الظاهر ان صيام الثمانية عشر من باب الوضوء فمن تكلمت ونهق فلا شيء عليه وهو
ثم ان كثيرا منهم ذكر وان الكفارات ان من كان مخاطبا بشهرين وعجز صام ثمانية عشر
وان عجز عنه فقد عجز عن كل يوم منها وظاهره عدم الخرق بين المرتبة والمخير اذا عجز
عن الاثنين ايضا ولعله للاستواء في بدلية المد من صوم يوم واما من عجز عن قدر صوم شهرين
فلا يظهر كونه كذلك وكل من كان عليه كفارة الجمع وعجز عن الشهرين سواء قدر على الاثنين
او عجز والمراد بالاستغفار التوبة مع اظهار الكلمة ويجب فيه التوبة ولو قدر بعد الاستغفار
على شيء منها فلا يجب التاسع عشر من صيام وعليه كفارة ودينه عجز عن هذا وعجز عن الاظهر
واما ما في الاظهر في الجواز في غير الصوم باذنه الباب في الجواز في مكروهاست

في كل يوم من شهرين وعجز عن كل يوم منها وظاهره عدم الخرق بين المرتبة والمخير اذا عجز
عن الاثنين ايضا ولعله للاستواء في بدلية المد من صوم يوم واما من عجز عن قدر صوم شهرين
فلا يظهر كونه كذلك وكل من كان عليه كفارة الجمع وعجز عن الشهرين سواء قدر على الاثنين
او عجز والمراد بالاستغفار التوبة مع اظهار الكلمة ويجب فيه التوبة ولو قدر بعد الاستغفار
على شيء منها فلا يجب التاسع عشر من صيام وعليه كفارة ودينه عجز عن هذا وعجز عن الاظهر
واما ما في الاظهر في الجواز في غير الصوم باذنه الباب في الجواز في مكروهاست

فمنها الاستمتاع من النسا بالقبلة والمس والملاعبة المحركة للسهوة على الاظهر والافق بين الشئ
والشباب ومنها الماكث في المأوى الممك والصبر على ما فيه طعم يصل الى الخلق على الاظهر ولا يكره غير
ومنها افراخ الدم المضعف ومنها السقوط بما يدخر في الرأس على الاشهر الاظهر وقيل بالمرأة
وقيل بالقضاء والكفارة وقيل بيزدند واما لو وصل الى الخلق فالاشهر الاظهر بقا الكرامة ولا شئ عليه
ومنها اسم الربا حين سبها النرجس وذكر جماعة ان الربا كان كل بنت طيب والحق الاكثر به
المسك وبعضهم الزعفران واما غيرنا فلا يكره من الطيب تحفة الصائم كما ورد في الجمع بينه
وبين استناب ترك التدنق ففقد اتباع السنة ويحصل منه مجموع الافبار كرامته ما يوجب
وصول شئ الى الخلق منها والتدني ورفع الجوع والعطش والتشبه بالكدر حيث كانوا
يشمون النرجس في صومهم ومنها جلوس المرأة في الماء على الاشهر الاظهر وحرر جماعة و
منها بتر الشرب على البدن ولا يكره بتر البدن ولا صب الماء عليه ولا جلوس الرجل فيه
ومنها التكلم باللغو واستماعه بغير الصائم ان لم يسمع جميع صوارده وترك ما لا ينبغي فعله

الباب الرابع في شروط صحة الصوم وفيه مطالب الاول يشرط فيه العفو والاسلام
وكذا الايمان على الاصح والاظهر صحة من المني والاظهر صحة صوم الغني عليه مع سبق
النية وان احاط اليوم واما اليومين او ازيد فهو شك وكذا النائم ولو عرف الجنون
بعد النية فلا يبعد الصحة وان اصبحت مجنونا ولا يصح ان زاد على يوم كالرجل قبل النية
ولم ينق الى الظهر وكذا لو نام قبل النية ولم ينق قبل الظهر فضلا عما زاد على يوم
ومن نام بدون النية الى ان زال الشمس عمدا يجب عليه القضاء والاظهر عدم وجوب
الكفارة وكل في الامناء والجنون وان تعمدا الصائم ما يوجب السكر والافق بدون
مفطر مع سبق النية فلا يبعد صحة ولو فقد ذلك قبل الصبح بعد النية فقد اشكال والفظ
وجوب القضاء عليه بوجوب الكفارة لانه في معنى الحامد الثاني لا يصح من
الحائض والنفساء وان قصر الدم قبل الغروب او يقطع بعد الفجر واما المستحاضة فيضع
منها اذا علمت بما يجب عليها اتفاقا ولا يصح وجوب القضاء عليها لو لم تعلم على المثل الاقوى وفي
العمل الموصى به في القضاء اقول اظهر ما انه عند الصبح والظهرين وعند الليلة الثانية
لا الانية فان لم تغتسل للانية تغتسل قبل الصبح للمحدث السابق الا ان يجب في الشهر

أفردا قلته فيه ولوم تمكن من الغسل فتتيم وتذخر في الصبح كما في الجنابة والحض ويحتمل أن لم
تغسل وأما الكفارة فلا تجب في ترك الغسل السابق على الظاهر ولا يجب عليها الغسل للتقاء مضافا
إلى الاعتقال المعهودة في غير القليلة والروضة فيها أن لم يحصل موجب له على الظاهر فلو رأت
وما قليل بعد الغسل والصلوة في غير القليلة وبعد الوضوء والصلوة فيها ثم الغسل
التقاء قبل الصلوة الآتية فلا يجب عليها الغسل والوقت فلا مصدر والمراد منه عدم الوضوء أو أنها
مرد للتقاء واللا فيجب للصلوة الآتية لعدم اشتراط حصول الدم في وقت الصلوة على الظاهر
ولم يوجب الغسل عليها وانقطاع موجب بعد الغسل السابق وأعلم أنه لا يشترط تقديم
غسل الغسل للصوم فإنه هو الغسل الواجب للصلوة ولا يجب فيها التقديم نعم لو تركت
غسل الليلة وأمرت غسلا غير صومه ولو قد تمتح ودانته معه صم وظهر مما
ذكرنا أنه إذا استعانت بعد الغسل بالركب عليها الغسل للصوم إلى الظاهر
ومح كيب عليها للصوم والصلوة معا وكذا الوضوء بعد الظهور فلا يجب للصوم الثالث
لا يصح من المسافر الذي عليه فرض الصلوة بخلافه لا يجزئ له الغسل واستثنى منه مواضع الأول
صوم بدل الهدر للمتمتع العاقلة ولغنة فإنه صوم نلت منه وسبعة إذا رجع والثاني هو
ثمانية عزيمتها بدل البدنة لمن أفاض من عرفات قبل غروب الشمس عمدا والثالث الصوم
المعيب المنذور سفر أو حضرا وأما العين المنذور مطلقا قبل السفر لا يشترط الظاهر
عدم جواز فيه وكذا العين المعيب فلا يظن وأما المسترى فالظاهر الحرمة إلا في الثلث الآتية
لطلب الحاجة في المدينة الرابع لا يصح من المريض أن يقربه ومعياره كونه نكح شاقا عليه في العاقبة
ويكون ظن الضرر ولا يجزئ قويا كفاية الاحتمال ويجوز الاعتماد في الظن على ما يوجب وجوب جواز
ترك الصيام إذا ظن حصول المرض الشك والاحتياط لا يكفي وكذا جواز الترك وحصر الظن بالمرض
فلا يجوز تركه ولا يصح وغيره القضاء الخامس قد مر أن عبادة الصبي من جهة وليس بالزوج شرطا
في الصمتة وينبغي منها التعريف لعلاماته وهو كصغر ما مورثا من فروع المني في الغيرة ذكر الكا
أو انشئ رافدا كان أو دافعا وأما الحنث المشكك الذي لم يزد الوضوء والمرأة فيخرج منهما وقيل
لو كان له تسع سنين فزوج من ذكره فيكون لحصول الجوع بالتسع لو كانت برة وبجوه من الأكر لو كان
رجلا وليس بعيد ولكن ظهر منهم الاشكال في الزمان الذي يكمل بكونه في الدنيا فيقبل كمن غام
التسع في المرأة مع رتباته بصفات المفاسك عن الوضوء وهو يتنزه في زمانه بعد العزة
وليعبر في هذه العلامة المفعلية فلا يكون الاستعداد ولا يجب الامتنان بالجماع وغيره ليعرف

الحال

البلوغ نعم لو وجد في ثوب الخفيف البدن مينا حكم بالبلوغ بخلاف المشترك والمعتد في المني فخرج
 الموضع المعتاد ولا سجد الحكم به اذا اعتقد في غير الثاني ان بات الشعر الخفيف على العورة و
 استهياها فخرج من الحيضة بالربع والمث ان علامة سبق البلوغ ولعل طهرهم الى ان اطلاع
 على اول خروج من الحيضة في غاية البعد سيما حول الدبر وتحت الحضية فاذا طلع الاطلاع بعد غيظه
 وطوله فيعلم بالسبق فنظام الى ان زمان احصاه من زمانا بعد البلوغ ونظر الثاني الى اول خروج
 من الحيضة ويظهر الثمرة فيما لو صدر معاملة في اول زمان يحكم العادة بان الشعر يخرج من الجذخ
 فيصبح وان لم يعلم بزمان الخروج فان شربا الصحة نفس البلوغ لا العلم به واما شعر اللحية والابط
 واه غفرار الشارب فالأظهر الاشتهار عدم اعتباره وانما شعر اللحية واخضرار الشارب لا يخرج
 من قوة دهر كسب النقص عن البيانات الا لا في اشكال لم اقف على تفرع به في كلامهم ولعلم اوجوبه
 كما اوجبه في الواجبات المشروطة في البلوغ كذا وم الكبر في الغلة اذا ظن كونه غابا و
 اكتفا في ذلك هذا بمورد الفهم ولم يشترط فيه البلوغ حتى يتيقن انه تكليف وليس على الصبي
 تكليف وكل الكلام في التخصيص السن والظان خروج المني ايضا كذا اذا راي الصبي
 في المنام ما ظن به الا انزال فينقض شربه واما تعريضه لوجوب التخصيص الاستعداد الا انزال
 وعدمه كما سبق فلعله مبني على ظاهره في ان المراد بالحلم في الآية هو الاستعداد او الغلبة
 فيجب التخصيص على الاول دون الثاني فمن نزل الوجب غرضه التبرع على ان ليس بمورد الاستعداد
 بلوغا لا ان البلوغ لكن مع اشتباه حصوله لا يجب التخصيص الثالث السن والمث الاقوى عام
 خمسة عشر سنة في الوجب وكذا في الخنثى بل لا فلفظ ونسب في المرأة على الاشتهار الاقوى الرابع
 الخفيف والحد والمث انها علامتان لسبق البلوغ ويظهر الثمرة فيما لو صدر منها مقدرا والما
 متعارنا لهما فيحكم بالصحة وهو مشكل لان الخفيف وان كان لا يتحقق قبل تمام التسع ولكن يحتمل
 ان يقع اول كلمة من الصيغة قبل البلوغ الا ان يبقى بتقديم الظاهر على الاصل منها ولا يخفى
 من وجهه واما الحق المشكل فلا تكلم بها بمجرد الخفيف نعم لو اتفق مع صحتها فخرج المني
 من ذكرنا ايضا في اللغة كما ذكره الاكثر وما قيل ان الخفيف علامة الاثنية كخروج البول
 من مخزبه وان الرجل لا يخيف فيكفي الخفيف بلوغها لكونها انثى قياسا وسهيا
 وليس بما بعد من قصة شرح في المرأة التي حلت واحلت تذييلان الاول
 طريقا معروفة السن البنية او الشياخ والظاهر ان لا يكون اقرار الطهر ودعوى مطلق
 اخباره وان كان غريبا او حادرا لا يثبت له البينة نعم هو مكلف بما يوجب اليقين
 على غيره اراه بالواجب ونهي عن الحرام ولا يجب بذلك على وليه فتبين

ولا يكون قول الولي ايضا الامن باب الشهادة المقبولة واما الاصلام فلا يجب في بيئته بالنية
والشك لا يقول وعلى المحقق القول فالظاهر عدم القول بالبيت لو كان هناك من احل له الا ان
احد المتداعين اذا كان ممن لا يطع على مطلبه الا هو وكان ذلك من فعله فهو في معنى المنكر ويستلزم
عدم الجزأين في صحة البيعة موقوفة على البلوغ فاشباها بها ويرقان سماع قول من لا يطع
على مطلبه غير ايضا البلوغ فالتحقق مع القول راسا وكذا الكلام في دعوى الحيف وما تحقق
ان العدة والحيف فهو الطبع لا مطلقا واما الابنات فلا يثبت بحضرة لا مكان الملاحظة سيما
اذا ادعاه في الزمان لا ليس عبودية على الاظهر فالمرجع هو البيعة والشك الثاني يستلزم
الطغر بالعبادة واختلفت الاخبار في مبداء امانة الصلوة ففي بعضها يبلغ ستين وفي
بعضها ازيد من ذلك الى تسعين للذكر وفي بعضها غير ذلك وهم محمولة على مراتب الفضل او
على تفاوت الاطفال واما الصوم فذهب جماعة الى ان مبداء البيع مع الطائفة وجاعة من
هو لادامته مبداء التشديد ويجوز قبله وقيل انه استدل عليه معية بالطائفة وقيل ان البيع
وقبل ان افترده على ثلثة ايام متواليات والمستفاد من الاخبار ملاحظة الطائفة ولعل ما ذكره
من باب المثال او محمول على الغالب يستفاد من بعضها التزم ببعض الصوم ايضا ان لم
يطلق التمام ثم انهم اختلفوا في كيفية النية انه ينوي الوجب او المندب او التحريم والتحقيق انه
لا يصح نقد الوجب بالمعنى الحقيقي للنية اما تصور الوجب لتعظيمه ذلك ليجتاد فلما نعلم
واما على المختار من كون عبادة المبدئية فينبوي المندب مع تصور الوجب في الحار ايضا
فيصير ان العبادة التي هي واجبة على المكلف افعلا ندبا وذلك لان النية قد يتقاربت
مع التصور والظان الحكمة في التزم هو ان لا يكون وجه العبادة بعد البيع مكرهه
للطبع لان يصير موافقة لرسخ التزم حتى ينافي الاقدام فلا منافات بين الصوم اطلاق
العمل عن البياد وموافقة العبادة واستجاب التزم لا يدرى المناقضة الباب الخامس
في اقسام الصوم وهو واجب ومندوب ومكروه ورام وفيه فصول الاول في الصوم الواجب
وهو ستة صوم رمضان وصوم الكفارات وصوم التذرية وصوم القضاء الواجب
وصوم بدل الهدر في حج التمتع وصوم الافكاف واجبا كان او ندبا في اليوم الثالث
ونصف الكلام هنا بعين الاول في رمضان وفيه مباحث الاول في علامته فصل
الشهر وهو امور الاول روية الهلال فيجب الصوم على كل من رآه وكذا هذان الغنم
ويا نهموصام ولو رآه في مكان دون مكان فان تعاربت المملكتين كانت بيعة واحدة

وان تباعدت كالحج نوح وبغداد فلكل حكم عندنا والمراد بالتباعد اختلاف المظالم والمغارب
فان الارض كانت كروية على الاصح فختلف سبب الجور فيطلع الكواكب في البلد الشرقي
قبل المغرب ويغرب في المغرب بعد الشرق وقبل ان البلد الذي كان بينه وبين الشرق الف
ميل فيفار غروب الشمس فيه عنه بمقدار ساعة ولما كان ظهور النور في الهلال كغير
البعد عن الشمس فامتداد زمان غروب الشمس يؤثر في حصول الرؤية وذهب بعض الحكماء
الى اني ادكم كمال البلاد وعيد فاذا رأى الهلال امكنه ما كان وسافر الى بلد لم ير فيه وثبت
رؤية الهلال بقوله او قول غيره يجب عليهم قضاء يوم ولو كان بالعكس فيجب عليه قضاء
يوم فقد يجب على من سافر من المشرق الى المغرب ثمانية وعشرون يوماً وعلى من عكس
اثنين وثلاثين يوماً وشكك في هذه ان المعبر هو مبدأ السفر ومنتهاه ولا بعد ترجيح
الاول والاستقواء بالحكم ولا يتغير ترك الاضيال حيث لا يف بالخصوص والآخر عدم وجود
الاستهلال على وجهه ويستحب ان يرد ما عطفوا سيما ما اوجبه ابن
عقيل الثاني في تمام ثلثين من شعبان وكل هلال نوال بمضي ثلثين من رمضان
الثالث الشك وهو اقرار جماعة وان لم يكن عدولا ومهر يعتبر اذ لا العلم او الظن
المتاخم له او مطلقا او سلبا الاوسط الرابع شهادة العدل والافق اشترطان جليين
سواء كان مانع في الهواء ام لا من خارج البلد كانا او من داخل ولا بعد شهادة النساء
ولو اربعة وان كان مع رجبر ولا يتوقف القول على حكم الحاكم بل ولا على قبول تقدم حفته
عقلهم ويجب ان يكونا متوافقين في وصف الهلال هيئة او مكانا ولا يفر المخالفة في وقت
الرؤية كعند الغروب وبعد المغرب اما لو قال احد هما رايته هلال شعبان في ليلة الجمعة
وقال الاخر رايته هلال رمضان في ليلة الاحد فغير وجهان ولعد الاول عدم القول
ويجب ان يكون الشهادة بالرؤية ولا يثبت ان يقول اني اعلم ان اليوم اول الشهر الا مع
صحة العلم بانفاق الزمان وفي صورة الجهر يسأل الحاكم فان ثبت ووافق رايه
عمرهما والا فلا ولو قال قصدي في العلم بالشياخ فالظاهر ان يكون واما شهادة الفروع
فالاقرب عدم القول ويظهر في النكحة الاجماع عليهم وفي قبول شهادة الحاكم وحده بان
رأية الشك وان اختلف في الدروس الجواز والظاهر ان رآه في صورة يكون مراد الحاكم حكم يكون
اول الشهر مستندا الى علم الحاضر من رؤيته وليس بعيد ولكن مع ملاحظة التخصيص
الافق واما لو قال الحاكم اليوم يوم الصوم او يوم الاضطرار او اليوم اول الشهر
فمؤذنه في الدروس وجد ثلثة اوجهها جواز العسر لغير الجهر عليه في قوله

ليعلم المطابقة في الجنبين وبينه ان المقدار لعينه ايضا فيكون كذا ثم ان البناء على حكم الحاكم
 مع كون رفع المتاع مندرجاً في تعريض الحكم ولو بالقوة يقتضي غنى فائدة التفسير لان رفع
 بين المجتهدين ايضا يحتاج الى ثالث الخاسر روية الهلال قبل الزوال والاشهر الاظهر
 عدم اعتبارها في الصوم والافطار بل هو من الليلة الاربعة السادسة جبراً الى موسم
 رمضان السنة الماضية اول الاربعة ولم يعتبر لما منع من رد رايان به وموافقة المعادة
 فالباقى ذهب جمع الى اعتبارها ان اتفق مانع في الهوا عن الرؤية تمام السنة وليس بعيد
 اذا سبق في اعتماد على الاستصحاب لا بعد اذا اتفق في ستة اشهر ايام ثلثة فصلاً
 لندرة اتفاق التمام في ثلثة متواليات ولكن الاظهر في ثلثة اشهر ايام التمام وفي
 الازيد اعتبار الثقبان السابع قال الصدوق اذا غلب بعد الشق في اول اثنين وان
 ظهر ظر الرأس في تلك الليلة فذلك ثلث والاشهر الاقوى عدم اعتبارها وكذا قد عرفت ان
 تقوية علامة كونه لاثني وهو ايضا ضعيف وان ورد به رواية ضعيفة وفيه ان كان
 مانع عن الرؤية فيعد من اول رجب تسع ومئة يوم ثم يصام وهو ايضا ضعيف الثامن
 اعتبار العدد المشهور في معناه ان يكون شعبان تسع ومئة يوماً ابداء رمضان ثلثين و
 قال به الصدوق لروايات كثيرة مخالفة للحسن والعمر والعادة والكتاب والسنة
 بجماع الامامية ومنه يعلم ضعف اعتبار الجدول وهو جبراً شريفاً ما والآخر ناقصاً
 الى آخر السنة ويلزم كون شعبان ناقصاً ابداء سواء جبراً او لها المحرم او رمضان
 تذييلات الاول قد عرفت سابقاً استصحاب الصوم يوم الشك فلا بأس بافتقاره ولكن لو
 راي الهلال في التاسع وعشرين من رمضان فيجب قضاءه ولو ثبت للرؤية ليلة الثلثين من
 شعبان وان لم يثبت فيجب جبراً شعبان ثلثة ثلثين وذكر جماعة ان هذا الحكم مطلق في كل
 شهر يعني اذا اشبهه به لانه فيمعد سابقاً ثلثين ولم ينقلوا فيه خلافاً نعم اختلفوا فيما عدا
 المانع تمام الشهر فذهب الأكثر الى جبر كل ثلثين وبعضهم اعتبر النقائص
 جرياً مع عادة الشهر فيققان سنة ايام في عرف السنة والظاهر ان راده كونه مختاراً في جبر
 الاتفاق على الشهر اراد لانه يجوز نقصه من شهر واحد او شهرين مثلاً والاولى ان يكون
 واحد تماماً والآخر ناقصاً الى ان يتم وان كان قد يتفق في شهرين في الثقبان من
 رايان في ثلثة فيهما والاولى في اعتبار العلامة السادسة الثانية المحبس
 واسهل لكن اذا اشبه عليه الاربعين في الصوم بظنه ولا ضرورة في ذلك في الامداد او
 القضاة فان استمر الاشبه فيجزى من نظر الوفاق فاولى بالبرهان من غير الخلاف

فان وقع الكسر بعد الشهر او بعضه فكذلك وان وقع المبريد فبقضى التمام وان وقع بعضه قبله
 فيقتل لا غير واما في بعضهم جميع احكام رمضان من اعتبار العبد وحرمة الصوم ووجوب الفطرة
 ووجوب الكفارة في اقسام بعض ايامه وغير ذلك ولا دليل واضح في ذلك الا في لزوم الشايع
 واتمام ثلثين ايام الملائكة الملائكة الملائكة واما اذا اجهل فلم يقصر له الظن فالتام
 انه مخير في تعيين ايام شهر ادا بحيث لا يكون بين الشهرين اقل من احد عشر شهرا في عرض العالمين
 وفي وجوب التمسك بالموافقة والمخالفة في صورة الاستثناء اشكال اظهر الوجوب
 لظهور بعض الروايات كانه زيارات المستغفرة وغيرها واما احكام رمضان منها اشكل
 السابق ويجوز تركه اذا دام بعض ايام وافق ربه اخرى والظاهر لزوم الشايع
 منها ايضا واوصاهم الا بغير شهر استحي فظهر كونه رمضان فيجزيه كهوم يوم الشك و
 في المقتضى برواية البعث الثانية في وقت وجوب الاساك ورضعة الافطار اما ان
 هو طويل الفرائض في الجماع فيجب قبله بقدر العسر وقدم حقيقة في كل بالصلوة
 واما الثانية في وجوب التمسك وحده المثل بزوال الحجة المشرقية وجماعة يستأ
 القصر ويعرف بزوال الشعاع من الشامخات كالجبال والاشجار الطوال ولا يخ
 من قوة والاول احوط وعليه العمل وينبغي تقديم الصلوة على الافطار وحصول المغرب
 الا العذر كاستنطار الرفقة ومن زعة النفس وعدم الطاقة وضرر النافر في تقديم
 الافطار والظان الحكم وان ذهب وقت فضيلة الصلوة ايضا الباب السادس
 في شرائط الصوم وقد تقدم الكلام في شرائط الصحة وفي الكلام في شرط الوجوب و
 القضاء وفيه مطلبان الاول في شرط الوجوب وهو امور الاول البلوغ والعقل
 فلا يكسب على التطهر ولا على الجنون والمعنى عليه ولوزال عذرهم بغير الوجوب واما
 هذه بقدر الفجر فالتام الاقوى في التطهر عدمه وان لم يقع مضطرا وان شوى الصوم
 وكذا الجنون بشرط عدم تقدم النية واما لو نوى عاقلا ثم هجن ثم افاق في اثنا اليوم
 فالظاهر وجوب الاتمام كما رغبنا الصحة وكذا المعنى عليه على ما رتبنا صوته مع سقوط
 النية واما مع عدمه فالاقوى عدم الوجوب كما هو ظاهر المتأخرين الثانية الصحة فلا يكسب
 على المريض بغير اذا انفرد بل لا يصح ويجب ان يصح قبل الفجر وان صح بعده فان كان اوفيا بشبه
 الصحة فلا يكسب عليه والاصح بغير استحباب الاساك وان كان لم يقطر ربيبة في الفجر

الثالث ان لا يكون مسافرا بل انما يجب على الخافر ومنه حكمه كالذي في السفر فكنية السفر والعمارة
بسفره وامثال ذلك كما مر في كتابنا في المسألة فلا يجب على المسافر ولا يصح اذلهام عامدا عالما و
الجاهل بالمشقة معذور ويصح منه الا ان يعلم بها في اثناء الصوم فيفطر وجوبا ولا يصح منه
والظان العذر الية انما هو في الضرر وجوب الفطر واما فروع مسائله بعد العلم بها اجمالا
فلا ولا يتقاس عليه المريض وامثاله فلا يصح ان صام ولا يقصر ولا يعذر ان ناسي
وي عليه القضا ان صام وان تذكر في الاثناء وي عليه الاضطرار والظان ناسي المشقة
ايضا كالمسافر ان علم به ففطره او بذر فحصر فيه اقامته عشرة ايام يجوز له الاضطرار
في السفر والافقار في حق به ففطره وفطر قبره الظاهر ان كان فطره في السفر فميك نديا والا
فيشفع في الصوم وجوبا بلا فطر وان رخص بعده فلا يجب ولا يصح ويستحب ان يترك فطر
الرائع الغلو في الدين فلا يجب محله ولا يصح المطلب الثاني في شروط القضا فيها فونه
الصوم في حال البلوغ والعقل فلا يقضى ما فات حال الصغر والجنون واما المعفى عليه فني
وجوب قضا ما فات منه خلاف اظهره عدم مسبوقة بالنسبة كان اولاد فطره فقول الشرح كان
او بعده وبسبب فعله كان اولاد او اما كان فعلم اولاد الاصول القضا وسما اذ كان نوى ترك
الصوم ففاجاه الائمة وسما اذ كان بفعله وسما بما كان واما من صام تمام النهار
ولم ينو الصوم قبله او نسي وجوب الصوم فتركه فميك عليها القضا ومنها الاسلام فلا يجب
على الكافر قضاء الصوم الذي كان في حال فاته في حال الكفر واما الذي اسلم فيه فانه اسلم
قبل النجس فميك قضاؤه ان لم يصح وان اسلم بعده فليس عليه قضاء ولا صوم في فطره المفسر ام لا
اسلم قبل الفطر او بعده واما المرتد فميك عليه قضاء ما فات منه فطره كان ام مليا رجع الى
الاسلام قبل الفطر او بعده فيقضى اليه الا ان رده وان صام فيها وشكل المقاتل على قول مشهور
علما انه من عدم قبول توبة المرتد الفخري راسا مع القول مع القول بوجوب القضا
الذي شرط صحة الاسلام للزوم التكليف بالاطلاق وان قلنا بجواز كونه هو السبب فيه
ان طلبه من الحكيم مع عدم امكانه جميع الا ان نفي ان المراد من التكليف انه معذب عليه وان
فعله واما على ما اشرنا وفاقا لجماعة من المحققين من قبول توبته فلا اشكال وما ورد في
عدم قبولها محمول على انها لا تسقط الحد فيظهر بدونه وبصح عبارته ولا يجب جمع اليه ماله ولا
زوجته وان صح ملكه لا يحصر بعد ذلك ويصح تزوجه في توبته لا يشترط ائجه العدة
وتجديد العقد او على انه لا يطالب منه التوبة وينفذ كعاد عديده من التوبة او لا ينافي

قبول التوبة لوقوعه في حرم الصوم ثم ارتد بين الصوم ثم رجع فيه
استكمل قولان اقولهما البطلان في وجوب القضاء اشكال وان كان احوط واما الحاشية
فلا يجب عليهم القضاء اذا استبصر واذا صام صاموا واما كفا المسلم كالغلات و
النواصب فيجب عليهم القضاء وان فعلوا صحى عنهم ويتم المقام بذكر اسرار الاول لا يجب التوبة
في قضاء رمضان يستحب الثاني في يجب الغزوة في شهر رمضان الموت اوضح في وقت من
رمضان الا في وكذا الترتيب ويكون قضاءه بغير عكس الترتيب واما في الاصول المكية لا تقا
بالمطلق والظاهر الا شهر عدم وجوبه بين سائر الالهيات وكذا بين سائر الالهيات
والتحقيق انه ان كان نذر معين فيقدم والا فالتخييل الا ان يتبين وقت قضاء رمضان
الثالث في جواز الفعل المحل في عليه فرض عدم احوال ثلثها الفصل بعدم الجواز ان كان
ما عليه من قضاء رمضان واوسطها اوسط الرابع من فوات منه الشهر وبعضه مريض
فان فوات في هذا المرض فلا يجب عليه القضاء بغير استعجال ولا يجوز له ان يتركه الوجوب ولا
الاستعجال له ولا التبرع له كذلك وان استمر المرض في رمضان القابل فالتمة عدم وجوبه
وتصدق عن كل شيء بد من الطعام وهو اقوى والاشهر والظاهر عدم تكرار الكفارة بتكرار
السنة واما التكرار في شهر مع استمرار المرض الى القابل في حكمه حكم التوامد في
سقوط القضاء وانزوم الكفارة وتعدد الكفارة بتعدد الشهر والتم الاقوى في
قدر الكفارة هو مدر من الطعام مطلقا نعم ينبغي الميزان واما مخرجها فالظاهر ان الكفارة الانتصار
على المساكن ولا دليل على اعتبار الايمان والعدالة وان كان الاعتبار احوط سيما الاول والظاهر
عدم اعتبار تعدد المساكن ولا يجوز اقتران مخرجين من المساكن وكل الكلام في كل تقدير
وارد في هذا الباب كالشيخ وذو العطاء وغيرهما واما ما مرح فيها بالتعدد كما فيها
يجب اطعام ستين مكيًا وعنفه فلا ريب في لزوم العدد مع الامكان ولو فوات
الشهر وبعضه بغير المرض كالسفر او ترك عذره من شيئين كان في كل بعضه بالسفر
وبعضه بالمرض ثم استمر المرض في الشهر القابل بالظاهر انه كالمرض والطا انه لو
فاته بالمرض واستمر الدافع الى الشهر القابل من شيئين ففاته صومه بالمرض واستمر
وكذا لو كانا معا بغير المرض والامط ان لا يترك القضاء بغير المرض ولا يترك
التصدق ايضا في الموانع التي هي من غير استمرار المرض واما لو لم يستمر المرض

وهو بين الشهرين فيجب القضاء ولا يجب تأخيرهما عن الشهر القابل فان ترك القضاء فإلته انه
ان تأوان فيجب عليه القضاء والمصدق معا والافاق قضاء فقط والمراد بها وان عدم العزم عليه
حتى يدخر الشهر القابل او حصد عذر مستمر الى دفعه ولا يبعد ان يكون تأوانا عليه في السعة
قاره اجماعا عليها فغرض ما منع واستمر وقيل يجب القضاء مطلقا وقيل اذا قدر عليه وتركه
الى ان يبدل القابل يجب عليه القضاء والمصدق تأوانا ام لا وهو الظاهر في الخاسر
في شرائط وجوب القضاء من الحيت وما لم تذكر في كتاب الصلوة احكام قضائها منه فنذكرها هنا
ونقول ان اصل وجوب قضاءها تأوانا هو المعروف من المذهب والكلام هنا في مقامات الاولى في
تعيب ما يجب القضاء منها اما الصلوة فالظاهر من بعض الاخبار نسبتها الى المثل هو الاطلاق
وذهب جماعة الى ان مقامات لعذر كسر او رخص وجبته الى ان لو كانت من صلوة الاولى مخير بين
3. القضاء والمصدق عن كل ركعت بمدة واربع فمخرج مبد وان عجز عن الصوم بمدة من المدة
في عجز وقيل ان مقامات في مرض الموت والافق تاتي القول لعدم اعراف الاخبار الا اليه في يوم
الحسب سيما ان كان له ابوان معمران ان لم ياتيا بالصلاة صميمة مع تعبيرهما في اخذ المسئلة وسماها
في ذمة نفسه سيما على القول بعدم موافق الماشي ر واما الصوم فالمسئوب الى المثل ايضا
انما سواه كان الغاية صوم رمضان او واجب اذ وسواه كان له مال او لا وان لم يكن له ولي فيقتض
من اصله ما لم يترك يوم بمدة هناك اقوال في الاظهر ما اقتضاه في الصلوة وان نسب الاطلاق هنا ايضا
الى المثل ثم ان هنا تفصيلات اخرى مثل ان مقامات عنه بسبب المرض ولم تمكن منه حتى مات فلا يجب
على الولي قضاءه بسبب ولو تمكن ولم يقض حتى مات فالافق وجوب على الولي كما هو المثل وانما
بسبب سفر فإلته الاقوى انه ان تمكن ولم يقض يجب على الولي وان لم تمكن فلا يجب عليه وذهب جماعة
الى وجوب القضاء عليه وان لم تمكن المسافر من القضاء حتى مات حتى لو كان في سفر واجب ولم يتمكن
من الاقامة والافق المثل والاخبار الدالة على فاقه محمولة على الاستحباب في الظاهر السفر المباح
من جهة الاعتذار وان كان يمكن قصد الإقامة والقضاء وقيل يجب القضاء حتى اذا كان يمكن من
الاقامة والقضاء والظاهر في اعتبار المثل من السفر لا التمكن من اقله كما في المرض الثالثة فمن
يجب عليه والافق انه لا يجب الا على ابنه الاكبر والمعيار هو عدم وجود ابن اكبر منه وان لم يكن الا
هو كالحبوة والافق عدم اشتراط البلوغ حين الموت كما لو كان كبيرا يذبح واطلع بعد مده
ولو كان له ابن يبلغ بالاهتمام او اللابسات واخر اسن منه وان لم يبلغ بالاسن بالافق تقدم
البالغ كما انه اولي بالتحجير والاذن في الصلوة وغيرهما ولو كان بالافق تقدم الاسن

وكذا لو لم يبلغوا امانة الحبة فالأظهر قديم الاسن منكم ولو تعدد الماديات وشاؤوا
في السن فقبل سقط وقيل يجب عليهم كفاية ومع التناح فالقرعة والأظهر الاشتراك في التقييم
بينهم على السواء ولو كان هناك كبير فيجب عليهم كفاية ويجوز القرعة ولم اقف على معرج به ومن
قبل الكبير ما لو كان صلوة واحدة او صوم واحد ويشكل فيما لو كان عليه ثمانية وثلاثية او ثمانية
اذ لا يمكن التسوية ويمكن القرعة ولا يجوز في لان من نفس عليه نعم لو بنى على الاستبراء يمكن
التسوية ثم ان التوى في السن يمكن كما لو تولد له من امرتين ولدان في امة واحدة لان اللطيف
هو الولادة لا الانعقاد وقد يقع نطفة المتزوج قبل المتقدم بثلاثة اشهر وكان اولاده تواما
فان ولد ادفعة فلا اشكال وان ندر والا فان فصل بينهما زمان معتد به فالأظهر الاشتراك
المقدم هو الأكبر ما ورد به في بعض النسخ في تعريف الاستبراء وسائر النسخ وان لم
يفصل ما يعتد به ففيه اشكال سواء كانا توأمين او من امرتين نظرا الى مسامحة أهل العرف
في اطلاق التساوي سيما في التوأمين وما الى التمييز الثاني في رتبة الحبة ولا يجوز في
لغير في كلامه ويشكل في صورة تردد العرف قال في الرسالة يعطى المتقدم لان الأكبرية مبنية
فيه مشکوكة في الثاني وفيه منع اذ المتيقن احد الامرين في الأكثرية المحضة او جزئها فان
نصفه الأكبر المأول منها وفي الثاني يرجع الى التقييم او التخيير او القرعة ولا يجوز ترجيح
أكبرية الأول مطلقا على المختار في اصل المسئلة من اعتبار التقييم لهذا سقط بفعل اعمدهما
تمامه الاظهر ذلك سيما اذا فعل باذن الثاني وبثالثية كالوفاء مبتدع على الظاهر وقيل
كما يسقط بفعل المبتدع وان كان باذنه واقاموا في هذا الاستبراء فقبل بالعدم لانه
مخاطب بفعله الى لا يسقط عن المحل الا بما قام التمييز وليس منه والأظهر الجواز
لعدم الضرب المأذنة الا الى ابد من ثلثية وشبهه العمل العمومات مع انه مستلزم
للجرح غابا ويجوز السبب بعضهم حصنة من الارز لو تعدد والكانه يجوز السبب
ان يستأجر من ثلث ولو مات الولي قبل القضاء لم يرب على وليه اشكال في عدم انعدم
ولدا وصيا بعد باستبراء ما في دمنة من ماله او وصيا على احد من اولادها او ان اجتمع
في الاظهر السقوط من الولي اذا علم به الوصي وان لم يعلم على الاظهر والادوية في الاستبراء
التدراك ولو لم يكن له ولي او كان وخصمنا التوجب بمافات لتعذر كماله في التناحر

وغيره ايضا فلهذا يجب الاستيذان من مالهم الا في نكاح والاشهر الاظهر لعدم ولو ادعى الشهرة الاظهر
انه يعتبر من الثلث الا مع اجازة الوارث في الزايد ولو ادعى نواحيات ونسبها في الواجبات المالية
المالية والجمع من اصل المال يخرج واما مثل الصلوة والصوم الواجبت اذا اجتمع مع النسبها
فذهب جماعة لم تقدم الواجب وان نازع في الذكر وليس بعيد به هو اقرب ثم لا فرق في الوجوه
على التوالي بين ان يكون ذمته مستغلة بقدر نفسه او استيذان او لا فيجب الجمع والاعتراف وعدم
الترتيب في شئ الا في مثل الظرف والعنف بغير ليدم وليتروا ان كان الاصل الترتيب فيقدرا
ما استغذ منه بالتوالي بما ولا تخم الاول الثالث فبين يجب له والاعتراف وجوبه للاجوبين
والاختصاص بالاب للعمومات وبعض الآثار الصريحة بالخصص مفاقا الى الآثار الدالة على انها
اولى بالاثبات والاعتراف الفرق بين الوارث وقدر بعده للرفيق وهو صنف الرابعة
المنتهى انه يجب على الولي قضاء الصوم وان لم يكن له ولي فكيف الصدقة عن اصل المال ككل يوم
مبدئي الطعام وقدر عدي وان عجز فبمده وحين كذا افعال ازيد الاقوال والمنتهى واختصوا بين الوارث
كأن وليا انه يجب الاستيذان من مالهم مع الامكان والصدقة مع عدمه او ان الاستيذان
ساقط ويجب الصدقة والاشهر لا يفي سقوط الاستيذان ولا يخاف بالجمع هذا اذا لم يوصف
فلو ادعى ووفى به الثلث او اجازة الوارث الزايد فينبأ به ويسقط الصدقة الخامسة
اذا كان على الميت شئان متبايعان فالمنتهى ان الولي يصوم شهرا ويصدق عن الاثر
من الزكاة لو اذبح الوشاء وظاهرهم عدم الفرق بين ما كان وجوبها عينيا كالمندوبين
ومن ذلك ما لو تعين على الميت سبب العجز عنهما في الخبز او غير ذلك كغرفة رمضان
على المختار لانه متى ركانت قدا اختار الهيام مفصوم شهرا ويصدق عن الاثر
واقتل كل ما اتهم في ان ذلك رخص او عزيم وظاهر الروايات ان في بعض كلامهم
ان الصدقة عن الشهر الاول واطلق الباقيون ولعدم مرادهم ايضا فذلك كما هو ظاهر الروايات
واقتلوا ايضا في ان الصدقة من الزكاة او من مال الولي والاعتراف الاول وفي ان الاشهر
الثلثة فافترق كالشهر او مختص بهما والاعتراف الاضطرار اتفاقا على الروايات
في منابر المشهور قول ابن ادریس من وجوب صومها اذا كان عينيا وان كان غير يفتقر
بين صيام الشهرين او الصدقة عنهما من مال الميت فلا يكره في الصدقة عن صومها
لو اختار الصوم وقوله الشهيد الثاني واكثر العلامة في الجمع وزعماء في ظاهر المعنى

ونقله في المدارك عن جماعة وارثاه وهو الاقوى عندني وفي رواية المثل اشكالان ذكرنا
في الغنايم والافبار الواردة في قضاء الصوم لانصر في التحريم ولا يجد ان يكون مراد ابن
ادريس عن التحريم ان الولى مخير بين القبول والامتناع فليكون الوردة كلهم سواء في اداء دين
ميتهم لان هذا الاختيار بين الاثنين انما هو مضى الولى فكلهم سواء ووزن في المكلف
ولو بان يتاخر وامن مال الميت او يختار واصل الامرين وعلى اى حال فمراده انه لو سئل
الصوم فلا يصح بدل هذا الشهرين بالتصدق سواء قلنا باقتصاص التكليف بالولى او بعين
الوردة سواء وهذا القول اقوى من المثل السادس عشر الصوم يجب بعينه كصوم رمضان
والنذر المعين فلا يجوز افطاره مطلقا ويجب الكفارة اذا التقدر واما الجز المعين
كالنذر المطلق والكفارة فيجوز افطاره مطلقا ولا كنية وقيل بالحرمة وقيل حكم النذر
كقضاء رمضان ودفعها اليهم ليس بواضح واما قضاء رمضان فالحال جواز الافطار
قبل الزوال بلا عذر وعليه العور ~~انما~~ اذا لم يتحقق وقتر بان لم يبق الى رمضان الا
الا بمقدار وكذا لو طأ الموت بعد معنى هذا التقدير ولا دليل على وجوب الكفارة
ان افطر ~~والظان عدم الاستي ركة~~ ~~وتبين~~ ~~تضيقة~~ ~~تضيقة~~ ~~تضيقة~~ ~~تضيقة~~
الوقت المنزوط للمتاجر او لطلب الموت قبله واما بعد الزوال فلا يجوز الا
بلا عذر على المعروف من المذهب المدعى عليه الاجماع والقول بعدم الحرمة
لعين منها وتضعف في بعضهم وجوب الامساك في باغ اليوم ان افطر كصوم
رمضان والظاهر عدمه وكذا يجب الكفارة على المثل الاقوى والاشهر الاظهر ان كونه
اطعام عشرة مساكين وان عجز فصيام ثلثة ايام متتابعات واما حرمة افطار الصوم
الاستي رول الصوم الكفارة فلم يتبين دليله وان كان الحاقه بقضاء رمضان حوط
والظ عدم الفرق بين الجماع وبين من المفطرات لان الظاهر عدم الفرق بالفرق
وان الاخبار الواردة في الجماع وكذا الظاهر عدم تكررها بتكرار الوجوب كما اخبرنا
في صوم رمضان سيما في غير الجماع والظ في مقدار الطعام انه يكفي مد منه طعام
او اشباع مسكين الساجد حسن بن محمد الجاني في شهر رمضان ومفوق عليه
ايام اواخر الشهر فيجب عليه قضاء الصلوات جماعة وكذا الصلوات في الاخير الاظهر
ثم ان بعض الاصحاب فلا اطلاق في هذا المقام وجوب قضاها على غير ذلك من مقتضاه

انما دخل حكم الوارد مع المتعدد وشكل نظر الى ما مر من ان اجنب في الليل ونام ولم يستيقظ
 الى الفجر فلا قضاء عليه وان لم يقرب من يومه ايضا وان استيقظ ثم نام الى الفجر فعليه القضاء
 لعدم الفرق بين النائم والناسي في عدم التكليف والفرق بان مذمات النائم اختيارية
 غالباً ومن شأن الناسي التذكر بخلاف النائم ولكن شكل ما لو اجتمع كالولني ونام في الصباح
 فكما يمكن ان يترك الاستدراك الى النوم كذا لو اجتمع اذا اجتمع واستدراك التذكر الى النوم فهو
 في حكمه وكذا لو استند دخول هذا تحت حكم الناسي يمكن دفعه تحت حكم النائم في وجه التبعيض
 ويمكن في النسيان مثال الاول ان يعلم واستيقظ ثم نام ولم يستيقظ الى الصبح ونسي الغسل
 الى الليل فان تركه مستنداً الى النوم وكان مرضاً فيه فلا يقضى ومثال الثاني ان يستمر النسيان
 حتى الى اليوم الثاني فالجيم الثاني داخل في مثله النسيان فيقضى وكذا لو نام اولاً واستيقظ
 ونسي الجنبه واستمر الى الليلة اللاحقة وما بعدهما وكذا لو نسيها قبل النوم واستمر ونام
 حتى الصبح واولى منه ما لو تذكر بعد اليقظة ثم نسي سبباً اذا طال زمان التذكر وبعض
 قطع النظر عن الفرق بينهما ودفع الاشكال بان ما ورد في النوم فهو في حكم الليلة الواحدة
 وما ورد في النسيان في الايام المتعددة فيعطي كل حكم وما ذكرناه اظهر فتقوله في القضاء في
 النسيان وان كان في ليلة كالنوم والاظهر ان حكم اليمين ليس كالجنبه لو نسي الغسل بعد
 الانقطاع وكذا ليس ما بار الواجبات مثل شهر رمضان وما قبله وفيه الاثاق ضعيف الباب السابع
في صوم الكفارات وافساها واحكامها وفيه مطلبان الاول في افساها وهو ان كان محملاً
 كتب الكفارات ولكن لا بأس بالاشارة اليها هنا اجمالاً فيها ما يجب الصوم مع غيره
 وهو في قتل العمد فيجب عتق رقبة وصيام شهرين واطعام ستين مسكيناً وكذا في افطار رمضان
 بالحرام على الاقوى ومنها ما يجب بعد العجز عنه وهو كفارة قتل الخطاء على الاقوى
 وهو الخصال الثلاث مرتبة ومثلها كفارة الظهار وكفارة طلق اليمين فيتميز اولاً بين اطعام
 عشرة مساكين او كسوتهم او عتق رقبة ومع العجز عنها صيام ثلثة ايام وكفارة الزوج عن
 عرفات قبل الغروب وهو عز بدنة ومع العجز صيام ثمانية عشر يوماً وكفارة جزاء
 الصيد في الارام في مثل النعامة وبقر الوحش ومثلها على الخنزير ومنه جزاء مثلها في
 الاعلى وبعد العجز اطعام مساكين وبعد العجز عن ذلك صيام ما ذهب عنه
 الى التخيير كما هو ظاهر الآية والاول احوط وكفارة شق الصدر ثوب على المرأة او زوجة وقد
 المرّة وجهها او تنف شعراً في الحبيبة وكفارة اليمين ومنها ما يخيرون اليمين ويعينه
 وهو كفارة افطار مع رمضان على الاقوى فيتميز بين الخصال الثلاث المذكورة اولاً

وكذا كفارة طلق النذر على الأقوى سيما في تدر الصوم وكفارة طلق العهد وهو مثلهما على الأقوى
وقيل مثلكفارة البين وكل كفارة الاعتكاف الواجب على الأشهر وربها بعضهم وكفارة
طلق الواست الأوام فيخير بين الصوم ثلثة ايام او الصدقة على ستة ساكنين او زج
شاة ومنها ما تبت الصوم على غيرة وتخير بينه وبين غيره وهو كفارة من جامع الحرمه
بازنها فانه يجزى في الاول بين بدنة او بقرة او شاة فان عجز عن الاول فثاة او صام
ثلثة ايام المطلب الثاني في بيان ما يشترط فيه التتابع وما لا يشترطه او بيان ما يجوز بالتتابع
وما لا يفرض فيه صاكت الاول ذكره جامع عده من الاصل ان يجب التتابع في كل صوم الا في
صوم النذر المطلق المجرد عن قيد التتابع وشبهه وصوم القضاء وصوم زكاة الصيد وصوم
سبعة ايام بدل مدي التمتع حيث الجموع الحبيبة وبدخلة في غير الاربعة النذر المطلق
المعبد بالتتابع وصوم رمضان وكفارة وكفارة طلق النذر وشبهه وكفارة وكفارة
الظهار والمغلي وكفارة طلق الرأس للحرم وثلثة ايام بدل الهدى التمتع في ايام الحج وفي غيره
بدل البدنة لمن فرج عن عذرات قبل الغروب وبدل الأشهر المتتابعين لمن عجز عنها وصوم التكليف
وفي كثير من المذكرات خلاف واما الاربعة المستثناة فالأظهر الأشهر فيها عدم التتابع وقيل
لو اطلق نذر شريك فيه وقيل اذا اضطرر الى الإفطار وافطر فيتم بعد رفع العذر
والا فان كان في النصف الاول فيعيد ^{والا} فيتم الباقي ومنها بعض مخالقات في الإفطار ما أفطر
وقدم الكلام في قضاء شهر رمضان والأظهر الأشهر فيه عدمه وكل الأظهر في قضاء النذر المعين
عدمه وقيل يجب ولم يفتح دليله وقياسه بالأصل باطل المذهب المتأخر قالوا ان اضطرر في أثناء
كل صوم مشروط بالتتابع فيعيد وان كان لعذر الا في الثلثة بدل الهدى التمتع ان أغلق
ثالثها يوم العيد فلا يعيد اقول اما الثلثة فلا خلاف ولا اشكال الا من الشيخ
في بة حيث قال فيمن نذر شهر متتابع وصام ثم حصة عشر يوم ما وعرضه موجب
للافطار انه يصوم الباقي بعد رفع العذر وان صام اقل منها فيعيد وقا
انه كذلك ولو كان لعذر والمثاقرة واما الكلام في اشكاله استثناء الايام
ففيه اقوال اظهرها واشهرها انه لا يعيد مع العذر واعلم ان المذهب الجبض
والتفاسر من الاعتذار والظاهر ان الحامد والبرصعة ان دافعا نذر الطهر

بالصوم فكذلك ومن جعلها الاغناء ان لم يكن بفعله وامانها ان السنة في بعض الايام الى مضى
وقتها فيبطل الصوم ولكن في اخلاله بالتتابع اشكال ولا يبعد تبحيح الصوم واما السفر
ففيه اقول استحق طهرا الفصل بان السفر الفزوري عذر سواء اتفق بين الصوم ^{اضطراره} او علم قبل الشروع انه يفطر اليه في الاثناء مع ضيق وقت الصوم والسفر لا يفتري
ليس بعذر واما الاضطرار في صورة تقدم سببه وسعة الوقت للصوم فلا وجه للاكتفاء
بل يعيد وقال في الدرر ولا يعذر بمعاذة مثل رمضان والعيد سواء علم اوله بخلاف
الحيف والنقاس اقول ما ذكره جيد في صورة العلم واما ان يحصل واما في مثل الاسير
والحبوس فتشكر للعللة المتفاد منه الاقرار من ان الله نعم غلب عليه بالجزء الذي لم يقم
فيه والعسر والخرج الثالث في اكله في اشياء الايام المشروطة بالتتابع بل لا يعذر فيجب
الاعادة الا في مواضع منها الشهران المتتابعان اذا صام منها شهرا ويوما فلهما
والا فلهما الا في مواضع ايضا والاصح عدمه والمراد بالشهر الهلال فقد يكون ثلثين يوما
اذا شري في غرة الشهر وكان ناقصا ودرجاسا قد وثقون كما لو تم الشهر في هذه الصورة ومنها
الشهر المتتابع اذا صام منه خمسة عشر يوما واقتصر فيه سبب اضطرار العسر فان كان
ينذر وشبهه فالتمس الاقوى انه لا ينافي ان افطر بعد صوم خمسة عشر يوما والابتناء
وما لم يحصل العلم بالتمني وزعم النصف ان افطر كسب الاستئناف ولا يحيد في الشروع في الغرة
الا بمضي خمسة عشر يوما ولا فيما شرع في السادس عشر الا بالامانة الشهر الثاني والظان
العهد واليهن كالنذر وان وجب بغير النذر فالظاهر عدم اللحق بالنذر والظاهر من رتبة
الافطار في مثل هذه رتبة العيد المتتابع بل في مثل رتبة العيد ايضا والمراد بالمرتبة مع
الاكتفاء بها فلو افطر بقصد الاستئناف فلا دليل عليها الا انه يشترط في النذر وقتا خاصا
ومنها صوم التمتع بدل الهدى في حج التمتع والظن عدم الخلاف في وجوب التمتع
ولكنه اختلفوا في لزوم الاستئناف لو صام منها يومين وافطر والتمس انه لو صام يومين
وكان الثالث يوم فلا ينافي بل يفطر العيد ثم يتم بعد ايام التثنية وهو الثلثة بعد
العيد واما لو كان الثالث يوم العيد ولكن صام يوما وافطر او صام يومين ولم يكن
الثالث يوم العيد وكذا في سائر فنيات وفيما ذكر اقول ان وجهه انه لا ينافي
وعليه فيجب المبادرة بعد ايام التثنية واما في الخلاف بين ان يعلم ان الثالث
عيد وشرع فيه او لا الرابع لا يجوز لمن عليه شهر ان لا يفطر في غرة شعبان اذا لا

يصح التذاخر رمضان ولا في غيره ذالحجة وانما صام يومين من الحرم واما لوصام من تاهل في شوال
واظفر في ثالث ذوالحجة القعدة فيصح ويصح الشروع في صلي بعب مثلا والظفر عند الطلوع فيه وشعبه
الطلاق في بعض المصالح والاما خلاص الاشكال لان ظ مادل على كفاية شرو يوم من التذاخر هو كون
الزمان قابلا لجميع القعدة الثانية في الصوم المستحب وفيها بحث الاول فيجب الصوم في كل يوم
من السنة الا ما يجب صوم في الايام او بالعرض وما يحرم صوم بالذات كالعيدين وايام الترتيب
للحاج في منى او بالعرض كما في السفر والصوم المكروه فانما يفهم في المستحب في ما بعد كون
تركه في بعض الاوقات او كما هو معناه الحقيقي الثاني في تأكيد الاستصحاب في ثلثة ايام من كل شهر والظاهر
انها الجنب الاول من العشر الاول والاربعاء الاول من العشر الثاني والجنب الثاني من العشر الاخر ويظهر
الاعتدال في ترجيح الجنب الاول من العشر الاخر وما جاز في غرضه على ان الموت في الاخر وعلى ان الموت في العشر
فجاءت الجنب فلا يفر ولا يبعد في استصحاب انعقاد الورود وانفاذ في اصل المسئلة الثلثة وهو مختص بها
وكلامهم مختلف في ثلثة ايام فغير شدة في ثلثة ايام فغير بعد في ثلثة ايام فغير بعد في ثلثة ايام فغير بعد في ثلثة ايام
في غير اربعة ايام اكد وعده في التأكيد فانما في ثلثة ايام فغير بعد في ثلثة ايام فغير بعد في ثلثة ايام
ادرك ففيلة انفاذ مع الماداء ولا يخفى من اشكاله ولعل نظر القائل ان التذاخر في ثلثة ايام فغير بعد في ثلثة ايام
لوم يدعى في ثلثة ايام ولكن في اصل التذاخر في ثلثة ايام فغير بعد في ثلثة ايام فغير بعد في ثلثة ايام
لان في كل منها صوم مستحب والمعرض في ثلثة ايام فغير بعد في ثلثة ايام فغير بعد في ثلثة ايام
التذاخر في الاضراف مثلها سيما في الناس الذين في شهر صومهم هذه الايام ويستحب في ثلثة ايام
ان يفيد في كل يوم بدرهم او بد من الطعام المباح ان ثلثة ايام في صوم ايام البيض وهو ثلثة ايام
عشر والراح عشر واثنا عشر من كل شهر على انهم اشد عليهم الاجماع ويرى بعض الافاضل انها كانت
بالثلاثة الايام المتقدمة ولذا لا يفرق ابن عقيل بينهما وعلى هذا فلا يتأكد ويستحب صيام يوم مولد
النبى وهو سابع من ربيع الاول على انهما المأقوى وكذا يوم المبعث وهو السابع
والعشرون من رجب ويوم الغدير وهو الثامن من ذى الحجة والافاضل في فضل وفخر
الجملة سيما في القعدة وفي حد الانحصار والعشر الاول منها غير يوم العید في الصوم الاول وهو
مولد الخليل وهو يوم الزوية الثامن من ربيع الاول وهو الاربع الخامس والعشرون من ذى
القعدة ويوم رقة التاسع من ذى الحجة بشرط ان لا يكون مضطرا عن الدعاء كما وكيفا وان لا يكون
شك في الدلالة للتدقيق في العید في الواقع المباح في الايام هذه ما سوى
ولا ريب في رتبة ثلثها وكذا في استصحابها بالامسار ونحوها على ان الاستصحاب في ثلثة ايام

والظاهر انما بالامساك لا بغيره ان افطار بشربة من الماء هذا لا يجب عليه وكذا انما المطلق
والمعنى الذي لم يكن من جهة المصوم كمن نذر صوم يوم كحسين ووقع فيه واما قصر الحنفية
فهي فقهية نذره على ثبوت رجائه وقد عرفت اراجح والمردود ويشهد بذلك نذر صوم الحنفية
عن ابنه العاشور والظاهر الانعقاد كانه نذر الحنفية واما صوم يوم الاثنين فثبت استحبابه في
نسبته والظاهر الكراهة ويؤيده ايضا انه يوم قتل الحسين ع على امة الحنفية التي من صوم يوم
المباهلة والاشهر الاظهر انه الرابع والعشرون من ذي الحجة والتمس ان نزل هذا الشهر
في الحادي عشر والعشرين وينبغي صومه شكر البيت السادس المشتمل على صوم الحنفية والجمعة
وقول ابن الجوزي ينبغي صوم الحنفية والاشهر ضعيف شاذ وكذا قوله يرجو صوم السبت
وكذا قوله بعدم استحباب الجمعة من ايام ابراهيم عليه السلام من قبله او بعده واما حديثك به من
طرف العامة البيت السابع فيجب صوم بالتمام وكذا انما في الايام فثبت كبر
وكذا انه صدر شعبان بصفان البيت الثامن من ظالمات استحباب صوم ستة ايام بعد
العطوف فيكرهها وفيكرهها الثلثة الاول والظاهر عدم تكرار استحباب سبعا للثلاثة الاول
من الايام في تكرار سبعا للثلاثة الاول البيت التاسع لا خلاف في عدم وجوب الصوم بحسب
الفضل في المتبكره الا فطار بعد الظهر لا سبب واما لو كان لا طاعة مؤمن وادخال
السروور في قلبه فلا فريضة بركه ناضرا كما ينبغي الفصل الثالث في الصوم المكروه
وفيها ثلث الاول بكرة صوم عرفه اذا ادرت الضعف عن الدعاء كما وكيفا وكذا ان صوم
اقبال كونه عيدا كما مر الثاني في بكرة صوم الضيف بدون اذن المضيف متكافئ قول وبكره
مع عدم الاذنه وعبرم اذا اهر على قول وينبغي تركه بدون متكافئ على قول وبطلان بدون الاذن متكافئ
وبنفس الحرمة والائتمار على قول وهو اظهر الا فطار في وطنه الا شهر من الغداء بدار في المحقق
عليه اتفاق علما واكثر علماء الاسلام ومهذب الاخبار والاعراف بها دعوى ابن زهر
الاجماع على استحباب التزك مع ان المحقق اثنى وعمدة اشرار الكراهة بعد المحقق وتأكيد المنع
صورة المنع اكثر وخصوما اذا تكسر قلبه او هيا طعنا له وبكره وظل الاخبار والفتاوى انما
حكم ان الصوم واما لو كان صائما وطرار المضيف فلا سبب في القول بتجاء الاستحباب الى
ان يتم الا اذا دعاه على الافطار او هيا له طعنا ما فيه فتركه في اولي كما ينبغي هذا الكلام في صوم القطوع
واما الواجب في الموسعة فيظهر في اطلاق بعض الروايات المحبزة او اوتى في ذلك انه واما

هذا هو الوجه في قوله لا يجب عليه وكذا انما المطلق

اقف على معنى ربه انما تعرضوا للتطوع واما صوم المضيف فالظكر انهم ايضا بدون اذن
 المضيف الثالث اختلفوا في صوم الولد بدون اذن والده والظاهر البطلان ان منع والظان
 الوالد كالتولد ان لم يكن اولى بالمرات الرابع اختلفوا في صوم المملوك والزوجة بدون اذن
 الزوج والظاهر احرى والبطلان والافرق بين العبد والامنة والابن الحاضر والعاب
 ولا بين ان يكون مورثا للمضيف في العبد في حق المولى وعدمه والظاهر اختصاصه بالطلاق
 فيجوز لها الواجب الموسع بدون اذنها الميث الى سبكره البقاء على الصوم لمن دعاه مؤمن
 على طعام مطلق وفي عدة من الاخبار ان من حضر على مؤمن وكان صائما ودعاه الى الاكل وافطروا لم
 يجزه بالصوم لتركه لغيره اعطاه الله ابروه منه بعضه والظاهر ان الكلمة ربحان الما فطرا
 هذا جازة المؤمن وادخال السرور في قلبه لا محض التامر فلينقصه ذهب والابناء
 وان وجد اكثر من اثنين فحين حضر على مؤمن ولكن العلة المنعقدة منها يقتضي العموم ويمكن
 القول بذلك وان كان الطعام من مال الصائم بدون ان كان غرضه الاغنى ابطال
 الصوم لغرض صحيح من الولد الذي يغيب والده الصائم في اليوم الحزينة او مرة
 من ماله لئلا يصوم ولا بد من ملاحظة هذه الفضيلة انما هو اذا اشتاق الى
 الاطعام لا محض الدعاء القارفة في الدعوة بغير ما يكون والماح والاشكال
 في مجهول الحال ونقصي حرم فعل المسلم على الصلة ثبوتها وظ الاخبار ان التواب
 للصائم لا اله الا ان يتبعها الملائكة على الخير نعم ورده في اجار فقام جميع الخير
 ما يدل على فضيلة كثيرة عظيمة لمن انفق ما يئمه ولا ينافي فضيلة الدعوة والافطار
 في هذا اليوم ما ورد في نواب صوم في غاية الكيد مما لا يعد ولا يحصى ولا يبعد
 فضله نعم ورحمة الواسعة الجمع بين فضيلة الصوم وتوفية الصائم فيه في المصطفا
 عن الحديث ثم ان في الاخبار ما يدل على فضيلة عظيمة لدعوة الصائم في الاطعام في الليل
 وحل اجابة الثالث في اخير الجمع بين الفضيلتين وكل الدواعي اختياره الفصح الرابع
 في الصوم احرام حرمها صوم العبد والاضحى ولو تذر يوما كالمجنس وانفق
 فيها بغير الاربع وجوب قضاءه ومنها صوم ايام التزويج لمن كان مجنونا لا غيره
 وهو الثلثة بعد العبد في المني وثان في غيره ومنها صوم نذر المعيرة في الكاه او سائر
 ومنها صوم الصمت وهو ان ينوي الصوم ساكتا الى الليل بان يقسم في ذلك

في صوم المضيف
 في صوم المملوك
 في صوم الزوجة
 في صوم العبد
 في صوم الولد
 في صوم المملوك
 في صوم الزوجة
 في صوم العبد
 في صوم الولد

في صوم المضيف
 في صوم المملوك
 في صوم الزوجة
 في صوم العبد
 في صوم الولد

في مهمة يدرك اذا نوى السكوت بغير العزم فيه ولا بغير السكوت الى الليل بحضر الاتفاق
ولغرض صحيح والقائد للجزية انهم وصوم باطل ايضا وان نوى الزيادة اخرى في ذلك
الصوم فزام ايضا الا ان هذا لا يطر صومه ومنها صوم الوصال وقربان بحضرة
سموره كما في الكثر وقيد هو ان يصوم يومين لم يطر في الليلة بينهما وما ورد في الاول
امع والحق انه على الترتيب واما باطلان اعتقدهم معتقد مدخلية ترك الافطار كلها او بعضها
في صوم اليومين او احدهما واما سباب الاتفاق او لغرض صحيح فلا وحكم بغير ذلك بزيادة
اخرى كما مر في الصمت ومنها صوم الله يروى في حرمة وكرهه والستجاب انزال ولما
ان الخلاف في غير الايام المحرمة والافطار الكراهية وما ورد من ان صومها يساوي صوم
الله فلا يبعد على الاستجاب ومنها صوم الزوجة طوعا بدون اذن الزوج او مع مع نية
والمملوك بدون اذن مالك ومنها الصوم الواجب للمسلم في غير المستحبات ومنها صوم
المريض المتفرج به الفصل الخامس في المحققات وفيها ثلث الاول يشترط في افطار
الصوم في السفر كل ما يشترط في قصر الصلاة ويزيد عليه ان جماعة اشتروا تبيت بينة السفر
فلا يجوز الا افطار لمن لم يبيت وان خرج قبل الظهر واذا لم يشترطوا فاقولوا يطران خرج
قبل الزوال والائلا ببيت بينة الا ان لا وقيل يخرج يطر بالخروج مطلقا وهناك قول
اخر واخرى الما قول الاولان واقولهما الثاني لان مستند الصحيح واضح واولى بالكتا
والسنة والحكمة ونحو الحج ومما لفته العامة وموافقة العامة بخلاف مستند قول الاول
ومع ذلك كلام اصحابنا ما بعد اذ قال مضطرب فيظهر من اكثر القائلين به وجوب
ترك الافطار والقضاء معا وبعضهم لم يذكر القضاء وبعضهم خيره في الافطار مع
افضلية التزك مع احتمال ان يريد القائل بتركه الامساك او الصوم الحقيقي وعلى اي حال
فلا دليل على وجوب التزك مع القضاء وهذا كله من مضعفات القول الاول مستند
ما يراى في القول ضعيف وعلى المختار فلا بد ان لا تغفر في قصر الصوم وان يبيت بينة السفر
بمحنة ان ينوي ان يبيت ان منع ما نزع من السفر ولا مانعا بين اليقين بل ما هو من
المؤمنين فان غفرا سا او اعتقد المنة فاة ولم ينو الصوم او نوى بغيره فان اسهر ولم ينو
الى الزوال ولم يسا ولم يصوم وان وجب الامساك كما يصرح به في المتن

وان تكاد اظهرنا واعتقاده عليه قبل الظهر نجد النية وان بقي على حاله حتى زال بطل الصوم
وعليه القضاء وان لم يفر ولا بد على القول الاول من نية السفر قبل الزوال او المطلق
واما لو نوى في الليل الخروج بعد الزوال فليس كذلك الاكتفاء به في جواز الاطعام ولو لم يخرج
فروجه قبل الزوال ايضا وايضا لا بد على هذا القول من نية الخروج الى مد الترفع
فلا يكون الا قد وان اتفق الخروج الى مد الترفع صح واما على المختار فهذا شرط في جواز الاطعام
الخروج الى مد الترفع فيه اشكال ولا بعد اعتباره فلا يخطئ ان لم يبلغه ودخل الظهر
وان ذهب بعده الى مدته ثم ان هذه الكلمات لبيان جود الصوم قايلا للاطعام وعدم
والا فكل ففعله الاطعام منوط به بلوغ حد الترفع على اي حال وادى بقوله في صرح
المختار انه ان خرج قبل الزوال الى مد الترفع فليسا سوا بيت النية الا وان خرج
اجبه لا يخطئ لك ولكن لا يحيط ان لا يخرج الى مد الترفع مع بيت نية وان لم يبيت وخرج
قبل الزوال ان يصوم ويقضيه كلاهما بقصد التوبة وكذا لو خرج بعد الزوال وقد
بيت النية ان يحسب دراهم النية من ان يكون صوما او مجرد اسكار ويقضيه ايضا
بقصد التوبة الثاني يجب الاطعام على كل تغير الصلوة وكما التفرع على كل من ينظر
الصوم كما هو مدلول الاقبار المعبرة واختلفوا في مواضع منها سفر الصيد بقصد التجارة
والانقطاع لا بقصد اللهو والافوت العيال والافوق عدم الوقوف والقرعة الصلوة و
الاطعام في الصوم ومنها سواربعة راسخ مع عدم قصد العود ليوم والمثالي الثاني
عدم الوقوف والقرعة فيها والاصح ان يصوم بقصد التوبة ويقضيه وجوبا ولو امتاط في الصلوة
ايضا فقد ان بالجزء ليس بجوكر ومنها المسافر في الاماكن الاربعة فانه يخرج منها وفي الصلوة
مخير وقد تروى منها كثير السفر اذا قام في بيته اقل من ثلث ايام فالتام الاقوى ان يبيتها
ما لم يبق المقيم عشرة ايام وقد قصر النهار في من الصلوة وينتج الليلية ويصوم وقد مر
ايضا في محله الثالث الشيخ والشيخ اذ لم يتمكن من الصوم او قصر عليها عشر اشياء
سقط ان يتصدقان عن كل عديم يجد من الطعام وقد عرفت ان غننا والافهم
والاولا ظهر والثاني في احوط واقتدر الاولى ان يكون برا ويدل على الصوم خبر صحيح
ولا خلاف ولا اشكال في رخصة الاطعام ولا في وجوب الصدقة ايضا في الصوم
ولكن اختلفوا في وجوبه مع تعذره والظاهر عدمه وان كان احوط ولو اتفق ليس

الصيام بعد ذلك باب فارق العادة فذهب جماعة الى وجوب القضاء ^{بشكله}
بعضهم وهو بموجبه لدلالة خبر صحيح على انه لا قضاء مع ان القضاء بوجوب جديد ^{بمنه}
الاطلاقات ايضا له ولوقتن بالوجوب فلهذا يجب التصديق ايضا بالظاهر نعم ^{والجواب}
من عدم وجوب القضاء فلا اشكال في وجوبه الرابع يجوز الاضطرار لذى العطاء
ان تغذر عليه القدم او تعذر عمل شيء ياتى ان كان ما يوجب سب البر فبغير وتصديق
من كل عيب بعد من طعام ولا قضاء عليه وان اتفق النسخ بعد الياس فلا يوجب
القضاء والظاهر وجوب التصديق ^ح ايضا وان كان راجيا للبر فيغفر ويقضى اذا كان
منه ولا يوجب التصديق كما لم يوجب وان كان احوط ولو اتفق ان لا يمكن بعد ان كان راجيا
ففيقطع القضاء والكلام في التصديق ما مر من عدم الوجوب وان كان احوط والظاهر ان
الكلام في ذى العطاءات ^م مثل الشخين في عدم وجوب التصديق في صورة عدم التمكن ^{السا}
بدلنا به في صورة الغروب جمع في صورة الياس الى امر الغيرة وهو الظاهر في قوله
اذا كان بعد انقضاء النكاح وامامه اثار الصدقة كما في مرة في السنة السابقة خلاف ذلك
واعلم ان ظاهر الاطلاقات وفقها الاكثر عوارز الرعي وبعضهم الكفر بما يرفع
الشروع هو احوط وان كان الاول اظهر ^{الحا} سبب يجوز الاضطرار الى امر المقرب
والمرفعة القليلة اللبن اذا خافا من ضرر الطفل وتقصيا بعد زوال العذر
والمنه الاقوى وجوب الكفارة من كل عيب بعد من طعام وان كان الخوف على
نفسها فلا شهرة الاقوى سقوط الكفارة ولا فرق بين ولد الحلال والحرام ولا بين النسي
الرضا الا ان يوجد بدل للمرضعة مع رفع الضرر عن الطفل فلا يجوز لها الاضطرار
والظاهر ان التصديق عليها من مال لا مال زوجها والمراد من الطعام هو ما في سائر
الكفارات ولا يجب تعدد العتق او فدية الكلام فيه والمراد بجواز الاضطرار منها
الوجوب بنحو توصاه وسيطر السادس ^م كبره لمن يجد في الاضطرار في
شهر رمضان التمس من الطعام والشراب ولا خلاف ^{الان} ذى العطاءات
فغير بالحرم ولا خلاف بين الفطرات الاغ الجاع عن الشيخ حيث رسم الاغ الضرورة بين
والاقد كراية ^{السابع} يجوز في شهر رمضان مع الكراية الثالثة ^{وغير}
سنة الاغ الضرورة والقول بالحرمه مع كبره ونزوة رقة ولا فطران
لا في رقبته الثالث والعشرون وان كان لزيارة الحبيبات ^{والعشرون} في يوم الثالث

كن بالذكرة وتوابعها وفيه مقدمة وابواب الاقسام الاول فالله الاخرى
ليست اموال الناس حق واجب بالامر المالك للزكاة والخمس والبيع فاولا بعد الصفحت
بعد الصفحت عند الحصاد والجننة بعد الجننة عند اجداد ولا بأس باستمبارها والزكاة
على قسمين زكاة المال وزكاة العروة واما اداء الدين والصدقات الواجبة والكفارات
فمكتوبة متعلقات به عرفت في الباب الثاني في زكاة المال ومنه الواجبات المأكدة
الثابتة بهيته من الدين المتقنية الارتداد مكرها من دون شبهة وفيه مقاصد الاول
فيمن يجب هو البالغ العاقل المالك للنفق المتكفل من الترف فيه وفيه مطالب
الاول يجب في مال العبد اما التقديرات بالاجماع الا ان يخرج الولي به فليس فيها شيء
وقهريب والاشهر الاظهر اسمها بها واما الغلات والمواشي فالأظهر الاشتهار ايضا الاستحباب
واوجب جماعة ولعل تركها في المواشي احوط ولا فرق بين اليتم وغيره ومباشرة الارواح
الاب والجدة ثم الوصي ثم الحاكم ثم عدول المؤمنين ولم اقرض الولي منها لم واجل نفسه فهو
في حكم مال التجارة يبيح حكمه ويشترط في جواز الاقراض له ملائمة بان يكون له ما يربو به
سوى مستثنيات الدين ولا بعد الاكتفاء بقوة الرد من جهة كسبه وان شئنا من
ذلك الباب والجد فيجوز لهما الاقراض مع اناس رواجز وليس بعيدا فلا انكر
في اقراض سائر الاولياء عدم المصلحة ولا يجب وجود المصلحة فضلا عن الاصل واشترط
بعضهم المصلحة وبعضهم الرضا والاشهاد ولم اقف على دليل ولكن لا احوط اعتبار المصلحة
والدلالة في الاية عليه واما بيع مال والشراء له في غير ما ابيع اليه لرفع حاقته فلا به
فيه من مراعات المصلحة سواء اشترى لنفسه او لغيره ولا يجب عرق المصلحة وان كان احوط
واما ما اضرا اليه لرفع الحاجة فيكون عدم الفاد وان كان اعتبار المصلحة احوط والحاظر
ان اولى منسوب لمفظ المال لا التفصيل والمنع ان يزل الولى والولى الغير الذي ان اخرج في مال صغير
لنفسه فهو غاصب وفاضل واربح تابع للمال ويتفاد ذلك من الاخبار بعد امكن لا به
ان يحيد على ان ذلك هو احوط المعاملة لمصلحة وان لم يحز في نفسه المعاملة اخرج في ذلك

لغائبه والماله ان زكوة الحال لا تتعلق بالمصرف ونه تعلقه بالمشترق فلو ان الشا في لا يجب في مال
المتجوز المطبق بخلافه في التقديس وقدر جوبها في الغلات ولم اقف على دليله ولو اخرج له
القول من ماله لم فكما لشغل واما الادوار في الغلات انما يجب اذا كان فيه انعقاد الحب
عاقلا وان جرت قبل التصفيه واما ما يجز في القول ^{فقط} فلا بد من قول القول عاقلا ولو جرت
في انشاءه قبله القول بعروض الاما انما في الثالث لا يجب في مال الرق سواء اقتن
بماله كونه او في الحبله او عدمه ^{فقط} كان او مكاتب الا ان يصير بعضه ورافا كان حصه
غيره وسيتفاد با يجب فيها والعلم ان قلنا بالكمية فكونه محورا عليه يكون في ذلك سببا مع ورود
الافبار فيه فلا اشكال المطلوب الرابع يشترط في الوجب ملكية المضاف واستقرارها وتماها
فما يتوعد على الاول عدم الوجوب على المال الموهوب قبل القبض على القول بكونه شرطا للصحة
كما هو انصح واعتبار القول فيما يجز فيه من معنى القبض وكذا المال الموصى به لا يجب فيه ولا يجب
في القول الا بعد الموت وقبول الموصي لانه ان قلنا بكونه شرطا للملك وكذا المال المعروف ان بعد
القبض وان لم يتصرف على الا شهر الا للوقوف وكذا النذر يصدق الحال في انشاء القول ^{مستقر} او نذر
سقطا واقفا في ذلك المال فيسقط عنه الزكاة لزوجه من ماله وكذا النذر معلق بحصول شرط
وان لم يحصل الشرط بعد لانه وان لم يخرج بعد من ماله ولكنه تم عن التقرف فيه وانتمك شرط كما يجب
ومما يتوعد على التمامية والاستقرار عدم الوجوب في الملك المتنازل كالهبة قبل القبض على
القول بكونه شرطا للزوم ومثله البيع في زمن الخيار على الاقوى من حصول الملك في الصيغة
وتزويقت اللزوم على انقضاء ايام الخيار المطلوب الخامس يشترط في وجوب الزكاة ملكية
المال من التقرف فيه في وقت تعلق الوجوب اما الذي يجز فيه القول في تمام القول
واما ما لا يجز فيه في وقت تعلق الوجوب في غير الغلات لو غلبه غائب لا يجب فيه
الزكاة حتى يقع في يده مال كله ويحول عليه القول بعد الوقوع يتمكن منه في تمامه واما
الغلات فيجوز انعقاد الحب في ملكه كحب الزاوة وغلبه غائب قبل التصفيه فلا يسقط
عنه الوجوب ^{رأس} بل ينظر التمكن منه فيؤدي بعد التمكن هو والوارث او الى كمال
واما لو كان عينه في الغار الحب في يده الغائب وملك منه بعد ذلك فلا يجب عليه ^{الزكاة} ^{استنكاه}
بعضهم ومال الى الوجوب ^{سبح} وهذا يشترط سقوط الزكاة عن المعفون ^{بالحاجة} التمكن

الملك

من السرايم ولو بغير فريضة من المال لا ظهر له بعد المعينة الوعد بانما هو التملك من العرف بالبعد ولا
يجب الاستخراج بما اذا ارتفع على طرفه من ذلك المال بما اذا وجب له من العرف عن الغائب
وكذا المال الغائب الذي يجب الوعد اياه واعلم ان المال الغائب الذي في يد الوكيل
او الولي فانه حكمه كما في فرائد كان له في المولود وقتا بوجوب الزكاة او الاستيابة فالتا طيب
انما هو المولود وان كان غير مائة فان علم حصول المقابلة وحلول المولود فيه يعتبر فيه في غير المولود
او الماذن يعتبر فيه ولو لم يعلم به فليس عليه حتى يعلم ولا يجب على الوكيل ان لا يملك وكذا في ذلك
المال في التفتيش وما يشبهه بعض الجار است من عدم وجوبها في المال الغائب فالمراد منه ما لم
تكن من العرف فيه ويبلغ التبرك مور الاول لو خاف نضابا فضا عند اهله لا بعد التفتيش
ولم يعلم زيادة على قدر حاجتهم وحال المولود على النساب فيقطع عنه ان كان غائبا ويحتسب
ان كان حاضرا الا في المعينة وجعل بعضهم المعيار التملك من العرف فيجب ان لا يملك
الا في سعيه وهو مشكوك والاشهر الاظهر من الاول اما الثاني لا يجب الزكاة في الدين انما
ان كان انتا من المديون وعلى الاقربى ان كان من المدين وقيل بالوجوب لبعض الاخبار الضعيفة
ولبابس بالاستيابة سج الثالث في الفدين واما في المواشي فله وجه في زكاة الدين
فيها الرابع لا يجب في الوقف فوقف نضابا من الحيوان وقال عليه القول فلا شيء فيه نعم
لو بلغ ثمانية نضابا وكان الموقوف عليه واحدا او كان قصر نضابا يجب عليه الى كل
لا يجب في الضال والمفقود فلو وقف نضابا من التدين ونسي محله او ضل عنه فبابس
حتى حال القول فلا يجب عليه شيء وكذا الموضع من الحيوان في اثناء المولود فينقص عن النضاب
حيث قد عرفنا انه غير متملك من العرف ويتا في المولود بعد التدين واما الموضوعة
منه مائة بروي ما شئ وجده يشك الحكم بنقص العمل بسية واروم السيرة يستيناه
ويستين زكاة المفقود لعام بعد وفاته وان كان بعد فقد اكثر منه المطلب السادس
في الزكاة على الكا زكيات الواقيات ولكن لا يصح منه لعدم تحقق نية الزكاة المشروطة
بها العبادة منه والتم ان الاسلام يجب سقوط ما كان عليه من اداء الكوز ولم يؤد بها
منه في جماعة من المتأخرين الى السقوط وان كان النضاب موجودا في الزكاة
الحب في حال الكوز وقع التسليم في الاسلام فلا شيء عليه وكذا الواسم بين اول اثنين

والتي هي من أموال المسلمين واستعملت في دفعها من الأموال الأولى وأما في حال كونه
فيقتضيه الزكاة فلهذا دام النصاب باقيا وأما لو خلت فغير لا يطلب منه الإمام والسالك
وليس استعمل فيه بعضهم وأما المسلمون فإن كانوا من الأداة وأهلها أو قوطوا في الحفظ
فلف المال ضموا وإن لم يملوا ولم يوطوا وعزلوا وتلف أو تلف كل المال فليس عليهم
شيء وإن تلف بعضهم ونزع النالف على المالك والفراء ولا يطالب منه حصة الفقير
وقيل في النالف من المالك وهو أصح والأول أقوى وإن كان المال للمفقير أو المحتون
فالضامن في صورة الإهمال أو الترتيب هو الولي المقتدر الثاني فيما يجب فيه الزكاة
وفيطلب الأول يجب في الذهب والفضة والحلقة والحرير والنمر والزيب واليايس
والبقرة والغنم ويتم في سائر الجيوب كالأرز والتمر والعنبر وغيره وفي السلت والعلس
فلا فاشهر العدم وفي السباح أن السلت بفتح السين نوع من الشعر لا أول له في الحنطة
والعلس نوع من الحنطة كل جبين منه في قشر وذلك ذهب حلقته إلى العجب فيها
والأقوى الأول لصحة السبب في ذلك السلت في بعض الأقبار مع الحنطة والشعر وإن
كانت في أصح وأصل أي حال لا ريب في الاستحباب ويتم في أنات الحيز وفي مال التجار
فلا زكاة في البقول كالبطيخ والخيار والبازيلاء والبصل وغيره وقيل بالوجوب في مال التجار
وسائر الجيوب وهو ضعيف ويشترط في الوجوب بلوغ النصاب وسهوه يستفيضة الحنطة
ففي الجيوب فلا بد من ثمانية خصة منها خمسة وفي كل خمسة ثمانية فإذا بلغ خمسة وعشرين
ففيه خمسة ثمانية ويكون المسمى ضانا كان أو معزا وكذا في زكاة الغنم كما سبقي وقيل أنه الجوز
من الفان والثني من العنبر وقر جماعة الجوز في الفان بما دخل في السنة الثانية وبعضهم
بما أنهم ربيعة أشهر وأما الثني والمعز فجماعة على أنه ما دخل في الثانية وقيل في الثالثة
وبدل على المتأخر أيضا المنيار قول الشافعي من حيث التوابع مع ملاحظة ما ورد من أن في
كل أربعين شاة فإذا جاوز الحمة والعشرين وكذا جاوز النصاب السادس وقيل في
مخاض وهو الثاني من الأبد التي دخلت في السنة الثانية منه وإن لم يكن له ثمانية
أمون وهو الكومنة الداخلة في السنة الثالثة ولو فقد بها فمضى ربه شراها إلهام
وقيل سبعين شراها وهو أصح فإذا بلغ ست وثلاثين وهو النصاب السابع وقيل في
لبون وهو الثاني الداخلة في السنة الثالثة والثمانين سنة وهو في حققة وهو
المانني الداخلة في الرابعة والتاسع وأمد وتعدن وفيه ثمانية وهو الثاني الداخلة

في الخامسة والبعشرين وسبعة وثمانين واهل حادي عشر واحد وستون وفيه حقان
والثانية عشر مائة وواحد وعشرون فصا واهل فيه في كل اثنين حققة وفي كل اربعين ثلث
واقلها ان ذلك على سبيل التخيير وليست اعتبارا لما يكون انفع للفقير والثانية عشر واظهر
واوسط وبظهر الثمرة فيما يعجب التفاوت واما فيما لا يوجب كمالا المائتين والاربع مائة فلا
يفي شي بلا زكوة على العتدين واما لو ملك مائة وثمانين مثلاً كره فان اعتبرنا الحنين فلا
نقص على الفقير كماله الاربعين لان معهم بقي ثلثون منها خاليا عن حق الفقير وقد يكون
نفع الفقير اعتباراً بها معاً كما لو ملك مائة وسبعين فيخرج من الاربعينات الثلث ثانياً
لمن ومن الحنين حققة ومن كان عليه فرضية من الابل ولم يكن عليه فبقيت ابلان ان يخرج الابل
منها بمرتبة ويسترد من الفقير ثمانين او عشرين درهما وان يخرج الاسفل منها بمرتبة
ويزيد عليه كك وجوزوه بعضهم شاة عشرة دراهم ابيض وهو مشكوك واطلاق كلامهم
يقضي فيما يخرج الاعلى ويسترد ما ذكر عدم الفرق بين ما ساوى ما يسترد من الفقير
قيمة الفرضية السوفية وما يتفاوت وهو مشكوك وعلم مرادهم ان الفيا الجوارين لم يكن
مساوياً او اكثر واما لو كان عليه اقل برقيقين لو اسفل كك فهذا هو الوجه الاعلى
واسفل اربعة اشياء او اربعة اشياء درهما او الاسفل كك فهذا هو الوجه الاعلى
الاعلى واسفل اربعة اشياء او اربعة اشياء درهما او الاسفل كك فهذا هو الوجه الاعلى
اشكال اظهره لعدم ولا يجوز العدول عما يجب عليه الى غيره وان كان اعلى فحقه من مثله
شاة الى الابل بالقيمة على القول بها كما هو الاظهر وكان ذلك انما يصح من ثلث الحق
او اكبر من الجزء فلا يجوز الاكثاف باخراج احداً بمرأى بشري الفرضية او يعطى القيمة
واما البقرة فصايات اولها ثلثون وفيه تباع وهو ولد الاخر في السنة الثانية
ذكر انا او اثني والثاني اربعون وفيه مسترة ومساو في الثانية في السنين
يتبعان وفي الثمانين مستحقة مستنان وفي السبعين تبعا ثلث وفي المائة
والعشرين مستحقات ثلث وهكذا واما الغنم فصايات خمسة الاول
اربعون وفيه شاة والثاني مائة وواحدة وعشرون وفيه ثمانين والثالث ثمانين
واحدة وفيه ثلث والرابع ثلثا مائة وواحدة وفيه اربع الى ان يبلغ اربع مائة
والخامس اربع مائة وفيه اربع ثم كل نصفه في كل مائة واحدة في مائة
وذهب جماعة الى اسقاط الخامس وقالوا اذا تجاوز الرابع في كل مائة واحدة

والاول اشهر واقوى وعليه سلك جمهور و هو انه اذا كان يجب الاربعائة ما يجب الثلثا
والواحدة في المائة في جعلها ثم القول بحسب بان في كل مائة واحدة في
حساب شهر و هو انه الفائة يظهر في ثلثي الوصوب في الفناء وتولف من الاربعائة
بعد الحول واحدة من دون القوط فيسترد من القوط عوار اربع الاربعائة من مائة جزء
من ثمانية فان الزكاة تتعلق بالجموع ولو فرض نقصت من الاربعائة فيتعلق الزكاة
بالثلثائة واحدة لان ما بين الضابين مائة مائة فيسترد من مائة مائة
واما لو كان مالكا لنفسه الثلثائة واحدة لا يخرج غير في يسترد من مائة مائة
او اربع مائة من ثمانية واعلم ان ما تعدد مضاه فليس بين الضابين شيء فمن ملك تسعة
العبدة ليس عليه الاثابة وهكذا في سائر الحيوانات وكل في القدر واما ان كان لصا بغيره
فيجب فيما زاد على الضاه مائة ولو حقة وغير الضاه في المترك باسببه الى نصف
فلا زكاة على احد من الشريكين في اربعين شاة ويجب على الشريكين على السوية في ثمانين شاة
ويعتبر في الاموال المتفرقة او احد من الجموع المطلب الثمانية بشرط في وجوب الزكاة
في الحيوان ان يكون سائمة في تمام الحول ويبع فيه الى العرف فلا يفر فيه ان يعلم المالك
بعدم ما في عرض السنة مثلا والظاهر انه لا فرق في المملوكة بان يعاقبها بيده او يبيع في قصده
او غيره من الخشنة المزروعة للحيوان وكذا الورع بما في ملكه بستانه واما الرعي في
الزينة من الجبال والفلج والبراري فلا ينافي كونها سائمة وان قلنا بملوكة الحرم
وكذلك ان رعى فيها غير المالك باذنه بغيره ولو اهدى المالك الزينة شيئا قليلا باذنه وكذا
لو اخذ الظالم شيئا باذنه في الارض المباح بغيره ولو اشترى صحرا وسبعة لاجل الرعي
في بئرك فماله لو اشترى علف ارض معينة لاجله ولو علفها غير المالك فقد استحكم بعضهم
والظاهر انها مملوكة بغيره والى هذا يرجع هو العرف وفيما لو شك في تحقق السوم فالاصل
عدم الوصوب ومقتضى اشتراط كونها سائمة في تمام الحول ان لا يكون زكاة في اول الحول
ما لم يستغن عن الامهات ولكن جماعة ذهب الى الوجوب واقتاب صواب من حين التولية
كان في رواية معتبرة وقيل كسب من حين التولية ان كان اللبن من سائمة ولا بعد العمل
بالو وانما لو كان المتبادر منها ان يكون اللبن من السائمة فلا يظن الوصوب بغيره بشرط
انما وجوب الزكاة ان لا يكون عدل للزراع او للحم او للدواب او على ما يوافق السور
الما قبل المطلب الرابع بشرط في وجوب زكاة الحيوانات الثلثة واثني عشر في الحول

وسه في انات الخيل وما لا التي رة ونمحق باله قول في الشهر الثاني عشر ولكذا لا يسكن السنة
 الثانية في غير انات المول الثاني من اول الثالث عشر ونشيط بقاء النصاب تمام الحول
 على حاله فلو باع شاة من النصاب واشترى بها بعتة فمسا في تمام الحول وكذا
 لو ماتت واشترى ارضى بمثلها وكذا سخر الحول بمعاوضة النصاب او بعضه ولو
 غلبه وقبل لا يقط ان كان بالملك وضعف ولو بدله في عرض السنة والاربعين الزكاة في الاظهر
 الاشراف السقط وقبل لا يقط كما يستعاض به من بعض النصارى والاولى حملها على
 الاستنباب ولو اشترى الحيوان مع الولد في شاة معا في النصاب والحول واما لو تولى
 عنده قوت كل منهما فلهما في النصاب والحول فلو ولدت ثلثون قرة ثلثين وولد منها غنما
 حتى جعلت منها ثلثون قرة وكذا لو ولدت اربعون شاة ففصا مائة وواحدة وعشرين
 واما لو ولدت اربعون شاة اربعين فالاطراف ليس في الاولاد حتى وان كان عليهم الحول
 وكذا لو اشترى اربعين ارضى بعد ما كان له اربعون لان ما بين النصابين مفسوخ وكذا
 لو ولدت ثلثون قرة احد عشر ولدا او ثمانون شاة اثنين واربعين شاة في كاهها في
 غير حول اربعين بقا ومائة وارضى وعشرين شاة واربعة مائة المطلب الخامس
 بحري الزكاة المرفق والرم وذات العوارم والظلمة الفوق بين الحصار والرفقة
 فيه وعدم من ان الحرف فيه في شري التي منها او يعطى القيمة وان كان نصف النصاب
 باحد فلا يحك الشراء ولا القيمة بل يكفي واحد منها ولو تعد ما نصفه الزينة كبر
 المالك والقول بالقيمة انما اراد العامد عنده ضعيف وكذا لو كان له اموال متفرقة
 فله الحيرة تساوت في القيمة او اختلفت وقيل لا يجر الاسفر من الاعلى الى الباطن
 وهو ايضا ضعيف واعلم ان الاول في القيمة بين الفان والمعر لان النصاب
 ولان الزكاة في المعروض الفان وبالعكس وكذا العرابي والنجاني من البر
 والبر والجاموس وذئب جماعة الى الذوم القسيط ان اختلفت في القيمة يرفع
 انه لو كان له غنم غنم وارضى عشرة جاموسا مثلا وزكوا بها ببيع والمزوة فانه يتبعان البر
 يسوي كل منهما مزياد رهما ومن الجاموس ثلثين يفتح من يتبعان من الجاموس
 يسوي غنم وعشيرة رهما او يتبعان من يتبعان يسوي ذلك وعلى هذا القول ان الفان
 والمعر وهو اوسط والاشراف الاظهر ان الاكولة والحرر المعدل في القيمة

انساب وزيك ق لاولا يثمة الزكوة والاكوز للذكوة كما ورد في الاخبار والربى هو ما يربى
 الولد وهدو بعضهم الى حنة من زيو ما من الولادة وبعضهم الى صين و لم اتفق على ليلها
 وبالاكوزة السمن المعدل بعد وبعدها عرفت ان الحيرة للمالك فلا حاجة الى الاستثناء الا ان يبق ان
 استثناء الولد لا يورثها مرفقة من هبة الولادة وهو بعيد والاولى ان يبق انه من هبة علم
 اقرار المالك بوعدهم ايزاد الور المطالب السادس وجوب الزكوة يتعلق بعين المال لا
 بزمته المالك سواء امكن اخذها من العين بعينه كونه من الغلة وشاة من اربعين شاة او
 لم تكن كشاة من فول وبر و بنت مخاض من حلبة ست وعشرين ابلا لم يكن فيها فلعن من
 بالعين انها يورث بعضها او يحصل منها مثلاً ان يباع مدر من ابر شاة او يباع بعضها بنت مخاض
 وهذه غير القيمة التي تجزى كما يجب واعلم انه يجوز على القول بالعلق بالعين ان يعطى المثل
 من موضع او بل خلاف كشاة من غير هذه الاربعين او غلة مثلها من غير هذه الغلة او شاة
 غيرة ما يحصل من حنن ابوب وكذا وهذه ليس معنى القيمة بل هو مقيد المثل واما القيمة فكما
 فكما يعطى بقيمة السوقية التي يجب عليها ازاها درهما او دينار او صوانا وكذا وقد
 اختلف في المشور الاقوى جوازها وخالف جماعة في خصوص الحيوان والظاهر الجواز في
 الكلام الظاهر من الاقتصار على شي بمجوز بكم شئ في المنفعة ولو بان يغير نفسه لعدم الفقر
 ثم بسبب البرورة من الزكوة والمعتبر القيمة وقت الدفع الا ان يقوم على غير ذلك
 وجعلها في ذمتها لا ظاهر الاكتفاء به وان زاد قيمة السوقية من الدفع كما في الذبارة واشتراك
 ثم ان فائدة الخلاف في تعلقاتها بالعين او بالذمة فيلزم فيها لو ملك شخصاً باو حال عليه احوال
 لم يتكلم فعلى الاول ليس عليه الزكوة حول الخروج مقدار الزكوة من ماله في السنة الاولى فلا يتكلم
 له حساب نعم لو زناه من ماله في حنكته ثانياً اذا حال حول وهكذا وعلى الثاني فان لم يملك
 من مال ارفعه عليه الزكوة لجميع الاحوال ثم على الاول معناه على الاظهر ان الفقير شريك
 المال ولكنه نعم بعد الاضطرار في المالد في الفقر واعطاء البدل والقيمة سهل فاذا
 ضمنها في ذمتها جاز له ان يبيع الفقرات كلاف ماله لم يضمن ولم ينف الاداء فيقر الم الفقر فيه
 وكذا لمن علم بالحال فلا يجوز له الكسر ونزائه واما غائبة الزكوة ومنها فقير لا يجوز له
 منهو للمالك واشتراك في الذكوة وكيف كان فان اعطى الفقير شاة حاملاً او لا فيموز ان يورث
 ولد ما ولا يبق بها كالمطلب السابع في حساب التوزيع والتم التوزيع في الذهب



عشرون ديناراً وفيها نصف دينار ثم لاشئ حتى يبلغ اربعة دنانير وفيها قيراطان عشر دنانير
 وكذا كلها زاد في كل اربعة دنانير عشر دينار والدينار مثقال ثمان مائة وثلاثة ارباع المثقال
 الصيرفي وفي القصة ثمان دراهم وفيها خمسة دراهم ثم لاشئ حتى يبلغ اربعين درهماً في كل
 اربعين درهماً والدرهم ستة دواينق وكل دواينق ثمان مائة وثلاثة ارباع المثقال
 واسط الشجر وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل بالمثقال الشرقي فالماثا درهم مائة
 واربعون مثقالاً بالمثقال الشرقي ومائة وخمسة مثاقيل بالصيرفي وبنشر طكونها مسكوبين
 بسكة المعاملة وان لم يعامل بها بالفعل وليس في غير المسكوب شي وان عمل به بالفعل وفي
 خليطها بالغير من مثل صواو نحاس يعتبر المصاب في حاله خلاصه وكذا اذا اقلصا
 فيعتبر كل منهما لائحة فلو لم احد هما او كلاهما المصاب فلا زكوة ثم ان علم يبلغ المصافي
 من المصاب وعلم القدر يخرج من المصافي او من الخليط بقدر يحزم ان فيه مقدار زكوة
 المصافي وان جزم بوجود المصاب من المصافي فيدوم يعلم القدر فاسم بالمصافي من
 مجموع الخليط او بالخليط بمقدار يحزم ان في المصافي منه مقدار الزكوة فلا فقد انشتر
 والافليم بالنسبة حتى يعلم المقدار وكن بعضهم جواز الاكتفاء بما جزم بوجوده فيه
 من الخالص والاول اقوى ثم لو شك في اول الارز وجود المصافي منه بمقدار المصاب
 فالظن عدم الوجوب وعدم الالتزام بالنسبة لعدم اليقين والزم الفرز والفرز ان الجيد
 والردى منها يجبان معا ويجوز له الافراح منهما ايما اراد والافضل ان يخرجها من الجيد
 او يوزع عليها بحسب الجنس والعلم ان كما مر في الحيوان في كيفية المول وعدم التمييز
 في انثاء والفرار منها جاز هنا حتى انه يجوز الفرار بين المول بمعاها سبيكة ولكنه
 حرم نفسه في الجيز العظيم المطلب الثامن في نصاب الغلات والكلية متفق وهو في النذر
 واحد ولا يجب في الناقصة او بقليل ويجب في الاكثر ولو بقليل وهو خمسة اوساق
 والبساق ستون صاعاً والصاع تسعة ارطال بالعراقي وهو مائة وثلاثون درهماً
 احد وستون مثقالاً سورياً فالصاع ثمان مائة وستة عشر مثقالاً بالشرقي
 وثلاث مائة واربعين مثقالاً بالشرقي والصيرفي فصاب النخلة مائة وثلاثون
 واربعين مثقالاً بالشرقي ومائة وخمسة وسبعون مثقالاً بالصيرفي وبالمن القريبي
 المعهود الان الذي هو وزن ثمانية عباسيات من الفلوس عا مائة وثلاثة وثلاثون

منها وسبعة اثمان من ومنه وثلاثون مثقالا بالصيف المطيب التاسع وقت تغلق الزكوة
بالغلة في الغلة والشعر اطلاق الاسم عرفا والظالة يحصل بها شتداد الحب وفي التمر امر
واصورا وفي الحب اطلاق المحرم بمعنى انه يجوز له قبل ذلك حصاده والملاذ بدون
ثمان للعقراء ولا شيء عليه ولو شرط فيه بعد ذلك يفتن حق الفراء ولو باعه قبل حصول
المذكورات فالزكوة على المشتري ولا يسقط عنه اوباعه بعد ذلك في سبي التفصيل واما وقت
وجوب الاداء فهو التقصير في العائين واليس في التمر والعنب بمعنى انه لا يجب قبل ذلك
الحرل لا والايصال ويفتق بعد حصولها لو شرط فيها والملاذ رب وجواز الاخراج قبل ذلك
وسح فمع رطوبة الغلة والتمرة لا يعتبر الضاب رطبا بل غير رابيا ويعمل على وفق الخرص
والثمرات متفاوتة في ذلك فمن العنب ما يحصل من وسق من رطبه ربع وسق زبيب
مكحلا منه ما يحصل من وسق منه ثلث وسق وكذا التمر لا يحد كل على وفقه ويختلف ثماره
وغلاته المتفرقة مع في الضاب ولك الثمار والغلات متفاوتة في اوان المحرم فان
بلغ المتقدم الضاب لا ينظر المتأخر ثم اذا انصرم المتأخر فينك وان لم يكن مضاهيا
وان لم يبلغ الضاب فينتظر المتأخر ويشك ما يزرع في العام مرتين كعصف انواع
الشعر فقد يزرع في اول الربيع ويحصل في الصيف ثم يزرع في الصيف ويحصل في
الخريف والظا عدم الوجب الا ان يبلغ كل منها حد الضاب وكذا الاثام لا يعف
اقسام الخيل الذي يزرع في العام مرتين والاكث على انها يجب ان مع ومنع بعضهم
وليس بغير المطلب العاشر يشترط في وجوب الزكوة في الغلات دفعها في ملكه
قبل ان تغلق الربيع سواء زرعا بنفسه او اشتراها او وهبها له بيزه فلو دخل في
ملكه بعد زمان التقاى فعلى المالك الاول ولك الكلام لو ملك التمر والكرم
واو اشترى من ثمر في صورة جاز كما اذا فم منه او اشترى ثمره سنتين فهو
انها ملكه والعلم انه اذا زكى الغلة فليس عليه اذى وان بقيت عنده سنتين الا ان
يبيعها بالتقديس ومال عليها المحول عنده فيزكه زكوة التقديس المطلب الحادي عشر
في مقدار الزكوة في الغلات والثمار فان سقيت سبعا او جلا او عدا قالون
وان سقيت عذرا والوا والواضح فنصف العت وان سقيت منها فيعتبر المالك
والاظهر في تسيه ان يلا حظا اكثر مما تنفع في النحر فان كان اكثر عذره تنفع
من الاول فالعشر وان كان من الثاني فنصفه واربعة نوب فمن النصف

الزكوة في الغلات والثمار والواضح فنصف العت وان سقيت منها فيعتبر المالك والواضح فنصف العت وان سقيت منها فيعتبر المالك والواضح فنصف العت وان سقيت منها فيعتبر المالك

الزكوة في الغلات والثمار والواضح فنصف العت وان سقيت منها فيعتبر المالك والواضح فنصف العت وان سقيت منها فيعتبر المالك والواضح فنصف العت وان سقيت منها فيعتبر المالك

العشر ومن النصف الاخر نصفه فيجب ثلثة ارباع العشر فيبصر زكاة ثلثمائة صاع مثلاً اثنان
 وعشرون صاعاً ونصف صاع المطلب الثاني من المثلث الاثني وضع مؤنة الزراعة وارباع
 الزكاة من الباعة وهر البذر المزكي وادوة الارض والحراث والعوامل والسقي والحشا
 والجر الى غير المكسب والرفق والنفقة وغيره وذهب جماعة الى عدم وضع شيء
 من الارباح السلطان والاموط ان يقتصر على وضع مؤن ما بعد تعلق الوجوب بشرائكة
 الفقير فيه واصوط منه عدم وضع شيء من الارباح السلطان الا اذا اذ لم العرف قد يكون
 الاضطرار في مراعات المالك واعلم ان الاكراه المزارعين شركاء ويجب معصمتهم علمية
 ويجب عليهم اذا بلغ النصاب والا فلا شيء فيها عليهم ولا على المالك وكذا المالك
 في الزرع كما هو على المتأخر في الوضوع فلهذا حفظ النصاب قبل الوضع ويجزئ المؤن
 منه ثم ينظر الباقي وان قل او بعده فلا شيء عليه لولم يبق نصاب او اجزئ النصاب بعد
 وضع المؤن السابقة فان بقي النصاب يخرج المؤن اللاحقة ثم ينظر الباقي كائناً
 ما كان والا فلا فيه احوال اظهر اثنان واحوطها الاول واما الخراج فالتمس الا
 وضعه والا وقبله لا حظ النصاب اولا ثم يوضع الخراج وسائر المؤن ويترك
 الباقي وان كان قليلاً هو ضعيف والمراد بالخراج هنا هو الملق الثابت للمسلمين في
 الاراضي المفتوحة عنوة او التي صولح فيها بان يكون الاصل للمسلمين ويعلم الجزية وامر
 بهذه الاراضي بغير الامام ومصرف ما فيها للمعالي العامة للمسلمين كالقضاة
 بالمق والخرافة في سبل الله وائمة الجماعة وطبقة العلوم والمسابد والقطر
 الوباط وغو ذلك وفي زمان الغيبة يجري تصرفات سلطان المور من الخصالين يجري
 تصرف الامام تنبيلاً للشيعة واما الجائز منها ففيه اشكال ويمكن استناد موافقهم
 لهم من بعض الاخبار ويمكن ادراج تحت المؤن اذا غالب ان لا يمكن الزرع
 الا به بترك ويؤيد ذلك يوم العسر والخرج وكيف كان فالأظهر صلاحة وضعه ايضا والاظهر
 اما اذن الفقيه العادل يجري اذن الامام في امر الخراج والتصرف فيه ولا
 يبعد ذلك في زمان تسلط المولى ايضا بان يذكر ان امكنه واخرج باذن الفقيه
 الى مستحقه بل يجب ذلك ان لم يوجد من العلم الثالث ان من اذا اتفقوا في
 الزكاة بما لم يثبت في المال من الزكاة من اموال المال وان كان عليه دين يساه
 الزكاة بانصاف الزكاة وان لم يكن الزكاة بقدر ما يستوفي منه الدين والزكاة

فان كان عين ما فيه الزكاة باقية موجودة في الاصل الاثر اذ ارجح الزكاة اولاً ثم الدين من الباع
وان لم يكن موجوداً وتلفت قبل موته فيكون من الزكاة من جهة الدين فيقسم المال بين الدين من
ومستحق الزكاة بالنسبة وان تلفت بعد موته فيسقط حق المستحق ولو اتلفها فانصب
فيرجع اليه للفقهاء ولو بائناً المالا قبل ظهور الثمرة والغلة او قبل تعلق وجوب الزكاة
وكان عليه دين مستوعب ثم ظهر الثمرة او الغلة وبلغ منه تعلق وجوب الزكاة قبل اداء الدين
فلا قوى لهم وجوب الزكاة على الميت ولا على الوارث المطلب الرابع من فيها ستمية الزكاة
وقد ذكرنا كثيراً منها ونريد هنا ان نذكر في العقار الذي اخذ من المالك انتفاع به كالحمام
والحمام والمان وفي شرط النصاب والمول فيه قولان وان صار منها واهباً لا يتعلق به
الزكاة وتحقق فيه النصاب وسائر شروط الوجوب فيجب به بسقط المتبقي فحكم الجواب
غير المخلات الاربع مثلها في مقدار الزكاة والنصاب واعتبار كيفية السقي والمراد بال
التجارة التي ستمية في الزكاة هو مال ملكه بقدر المعاوضة بقدر التكليف عند التملك مع
استمراره تمام الحول فلا يثبت في مثل الخيرات والهدايا والهبية ولا فيما اخذه لمحفظة
ولو فقد التكليف بعد التملك ويشترط في النصاب كضاب التقنين وحول الحول مثلها
هو قائم مقام الفقد الذي اشتراه به ويعتبر بضابته فيه فلو كان زرعاً او حيواناً فيعتبر بضابته
بضاب الفقد الذي اشتراه به لا بضابها كما ولا بضاب الفقد الا في قولهم يبلغ بملا حظرة
ما اشتراه به النصاب فلا شيء وان بلغه بحساب الفقد الا في قولهم لو اشتراه بها فان لم يبلغ
بالنسبة المسمى منها النصاب فلا شيء وان بلغه بالنسبة الى احد هما فيجوز في الاخر
اشترائه بغيرهما من الامتعة فينظر الى ما لم يعاملات وقت الشراء وبأي التقنين يعتبر
بضابته وان تساوى في المعاملة فيجوز منهما ما بلغ النصاب بالنسبة الى ايهما ولو لم يبلغ
في شيء منهما فلا زكاة وان بلغه بالنسبة اليهما فالنظر الى الجوز ويشترط في زكاة مال التجارة
ان لا ينقص من اصله من رأس المال والاقوى عدم اشتراط عدم البنية من حيث وان ينزل
في اثناء الحول والاقوى انها تتعلق بعين مال التجارة وان كان الاثر تحتها بقيمة
ويظهر الثمرة فيما لو زاد قيمة بعد الحول فعلى المختار يخرج ربع العشر من العيب و
على الآخر يخرج ذلك من قيمة عند تمام الحول والمراد من تعلقها بالعين انه لا يظا
عين المال عند الاخراج والا فيجوز قيمتها ايضا حال الاخراج في عين تمام الحول

وان كان مال التبرة ما لا يتعلق بالزكاة كالخيل والجميع شرابط الزكاة كالنصاب الرسم
ونهاية تمام المول فليس فيه الزكاة واحدة فعلى المحتار من استناب الزكاة في مال
التي رة فبقيا الزكاة العينية لتقدم الواجب على التمتع وكذا على المول الزاخر على الاقوى
وعلى اى حال فلا تخفى في صدق المقصد الثالث في مصرف الزكاة وهو انما يتبرع
المذكورة في الآية وفي مطالب الاول انفقوا في افلاق الفقير والمكين واما دهما
والاخر عند ان المكين اسوا من الفقير واهوج منه وهو الذي يشتر والفقير
هو الذي لا يشتر واما يظهر الثمرة في مثل ما لو تدرشا لمكين او فقير او اوصى لاحدهما
والا فلا خلاف كما ذكره الشهيد الثاني في ان كل ما يتعلق حكم في الشرح باحد هما بعد
الافرا كما في الكفارة ولم يجتمع الا في اية الزكاة ولا خلاف بيننا في عدم وجوب البسيط
فيها ولا ثمر فيها ايضا الامع وجوبه بتدوينه او ادر اكم الفضيلة لو قيل باستناب
تم ان المعيار فيها عدم تملك مؤنة السنة بالفعل على سبيل الانقضاء على وفق ذيه
او بالقدرة بان يكون قادرا على الكسب لابق بما له يكفيه من دون عسر ورجح ولو كان مشغلا
او اربا ما يعيش بنمائه ورجحه ولا يكفيه عجزه لافذ الزكاة ولا يؤمر بصدقه وهره
وان كان وانيا بمؤنة مسترفة فاعدا ومن هذا الباب دواب المكاري
والعوامد والنواضع وكذا الرفيق المحتاج اليه في الخدمة بحيث ذير او بسبب العنة
والمرض وان لم يكن من ذيه وكذا المركوب والظروف والزوجات المحتاج اليها
كبي متعارف امثاله وكذا الكتب العلمية المحتاج اليها وكتاب التمر بعد ان لم يكن
اعيان ما ذكر وكان عنده ما يساويها يصرف فيها ولا يؤمر بصرفها في المعيشة وكذا الو
افساح الى النكاح وكان عنده بقدر ما يكفيه من لواحق الى الدار والى ادم
وتبر له العارية والابارة او هبة الخمر او يتبع الخمر في خدمته لا يجب
القبول ولا ان له دار رعية او رفيق لك فياسب ذيه لا يؤمر بتبديلها بالادف
ومصرف المزابرة في المعيشة نعم لو كان له دور مستعدة زائدة على قدر الحاجة
وكذا يمكن النعش بقيمة المزابرة ويكون مؤنة سنة بعد صرف المزابرة في المعيشة
ولا يافذ الزكاة وكذا لو كان له ارض او قمار لا يلتفع منها وكان يمتثلها كذا في
نعم عرفت ان القدر على الكسب الوافي بالمؤنة نفى ولكن اذا افساح او بغيره

الواجب ولا يجتمع مع الكسب فيجوز له اخذ الزكاة ويستغنى به عن الواجب ولو كان وجبا كفا
 عليه كالاقتداء وتخصيص مقصداً ويجوز للكاسب الاخذ اذا لم يكن كسبه بمؤنة سنة بل
 يجوز الاخذ بقدر الغنى وما فاقه دفعه واحدة ولا يجب الاكفاء بقدر الناقص
 الشافعي لا يجب اعلام الفقير بانه زكوة بل يجوز بصورة الصلة والمدة بل يستحب ان لا
 يسمى ولا يذل المؤمن وما ورد من المنع لو امتنع من الاخذ مع التسمية لا بعد
 حمله على الكراهة لو كان امتناع الفقير تكبراً او على ما لو توقف قبوله على المقتضى
 ليس بكفاً وينبغي على ظاهره في الجملة الاستئذان الكذب على اي حال فالاحوط ان لا
 يصرح بانه هبة ويكتفى بان اقيم اليد ظاهراً واحوط منه ترك التبرع بانه ليس
 بمرجو وان لم يؤخر واعلم ان الحياء والاستغناء مغاير للتكبر فالفقير المستغنى
 الطبع الذي يصعب عليه الاخذ اذ اصرح به ولكن ياخذ من هذا الكيفية لو صرح به هو
 الذي ينبغي حرجاً راجحاً ان عدم التبرع عليه والتكبر الذي يتبع من الاخذ ولو كان
 تكليفه هو الذي ينبغي حرجاً من المنع عليه فقد ورد في الاخبار ان مانع الزكاة كراها
 فيمنى كتمه عدم الاظهار ويكره الاعطاء هناك الثالث يسمع قول مدعي الغزو ان
 جهده طاله فربما كان اضعافاً والظاعمة الملائمة كما يظهر من النكوة وكذا الارزاق
 ما علم انه كان له مال قبل هذا الامر لا وقت الشيخ قول تكليفه بالنية في الاول وقولاً في تجليفه
 والاظهر انما سيما اذا كان عادلاً او كان هنا اماراة على صدقة ثم ان ظهر بعد ذلك غناه
 حين الاخذ فان علم الفقير انه زكوة واخذ به فمحم عليه ويجوز استرداده مع بقائه في محبة
 مع تكليفه برفع المنكر وان لم يعلم فان اعتقد في الظاهر صدقة واخذ فلا سلطان
 للمالك عليه في ظن الشرع وحيلته وامانه بقول الامر فيجوز له اخذ العين منه ان لم يوج
 مؤنة ومنه لا يظهر عدم اشتراط النية في صحة الصدقة بل يكفي في الغنى وان لم
 يظهر عليه انه من باب الصدقة بل كان صورة الاباحة فيجوز استرداده مع بقاء
 عينه لا مع تلفه هذا في حكم الحلية والحرمة للاخذ وفوقه الا انه يرد ومنه ما حكم
 ضمان المعطى فان كان هو المالك او نايبه فله ضمان عليه ولا اولى له بالمال وان
 كان هو المالك ففي وجوب الاعادة اقول ان ثلثها ان لا يعيد ان اجهل في التخص

عن طم و اعطاه بطن الفرو و بعد به و ز اظهرا الت في ك الامام و احوطها الثالث و لو ظهر
كفره او فسقه على التول با شتر العدالة او كونه ممن يجب ثقته عليه او كونه ناشيا و هو عين
لا شتر فلا اعادة عليه بلا خلاف ظاهر منا و لو ظهر كونه مملوكا فقير بعد لعدم اذابه من ماله
و الاظهر ان لا يجزى سماع التل المطلب لدرج العاقلون هم السا عونه في تحصيل الزكوة
و جها وى بها و كن بها و قسمها و اجالها المالحقين و لا يشترط فيهم الفرو و شتر
السلوخ و العقد و العقد و الايمان و الفقه و المعرفة و المظن ان يتعرفه مسائل
ما يتعلق بعلوم و او تليد او ان لا يكون ناشيا الا ان يكون علمه في زكوة الها تخلف نعم
لو اعطى شيئا تبرعا و اعطاه الامام من بيت مال فلا بأس و لا يشترط الحرية على الظاهر
فمنه بعد با ذر سواه و لا اشكال في جوازها للكتاب و تقدير الضيق للعامل سيد الامام
و في سقوط هذا السهم في زمان الغيبة خلاف و لا دليل على السقوط و لا بعد جواز ^{تعيينه للمالك}
و ان يبعد له قسمة من الزكوة نعم فمن يتابع اليد و كذا الخلاف في سهم المواقفة قواهم بل
لا يظهر دليل على سقوطه من حيث انهم من هذا الصنف لان المراد بهم جماعة من الكفار
الذين كان يمال قلوبهم الى الاسلام و اهلهم بشي من الزكوة لينبوعهم على الهاد و قيل
انهم المنافقون الذين اقبل قلوبهم الى الاسلام بذلك و قيل ان ثبت في المالك الضعفا
الايمان ايضا لقوة دينهم فاقطعوا سقوط سهمهم بعد الرسول فقير نعم و قيل لا
و قيل سقط سهمه بغيره الامام و قيل ثبت بعد ايضا لان الهاد و ان سقط من اجله
الى الاسلام و لكنه لم يسقط من جهة دفع الماذى من الاسلام و على اى حال فثبت على هذه
لم يتم دليل عليه و لكن الاظهر جواز سهم سبيلهم فيموز تأليف قلوب الكفار
و المنافقين و الضعفاء الاسلام لمصالح الاسلام و المالكين بشي من الزكوة المطلب
الحامس في عتق الرقاب بوجه الزكوة و مرافقها الاول المكاتبون الذين عتقوا عن
ارل و وجه الكتابة بلا خلاف فيموز اعطاه و هذه المقدار منها سواد اعطاه سيد المولى
او العبد و لا يشترط في كل منها اذن الا فر و قيل شتر اذن العبد في اعطاء المولى
و يجوز الاسترداد من العبد لو لم يجر فانه و به الكتاب و ان صار و ان سبقت و ان
اعطاه المولى فلا يجوز الاسترداد و ان رجع العبد الى الرق العزة و ان شتر في
المولى و الثاني العبد تحت شتر المولى او من سلطه عليه فيموز شتر اوده بالزكوة

وعتقه ويبيع في الشدة اطلاق العرق والثالث شراء العبد وعتقه اذ لم يحرف اثرهما واما
مطلق الشراء والعرق وان لم يكن من المكررات ففيه خلاف ولا يبعد جوازها كاذهبت الميه
جماعة سيما اذا كان اياه وان كان الاصول تركه مع وجوده ورواها والظاهر عمارة الشراء
الاختيارية الواضحة العتق وفي الماكثا يحجر الشراء للولد وبه قوي سيما اذا كان اياه وفتح اليه
بعض المتأخرين والظاهر ان وقت بنية الزكاة هو وقت اداء القيمة بشرط عدم بنية اطلاق العبد
فمن عتقه العتق والاختيارية الى جدد بداهة من الصيغة وكل الفرق في سبيل الله وامثاله فاما
اشترى العبد بنية العتق وتلق بغير العتق بلا تقييد فقد بطل وكذا لو اشترى اخص
والبار للمحمي بملك وجعل بعضهم من مصرف الرقاب ان اشترى عبدا ويعتق عنه
عليه عتق الكفارة ويجز عنه ولا يكون اشكال نعم لا بأس باعطائه ان كان فقيرا من جهة
الفقر ثم اشترى هو ويعتق ويغير كونه اعطاهم من سهم الغارمين وهو ايضا
مشكوك واعلم انه اذا اشترى العبد من الزكاة واعتق وعصل له مال ومات ولا وارث
له فيصرف في مصارف الزكاة وقيل هو للامام وهو ضعيف المطالب السادس في مصرف
الغارمين واشترط ان لا يكون الاستدانة لمعصية بل وان لا يصرف فيها وان لم يستند لها
ومن حملتها الاسراف ولعل ما ورد من منع اداء دين الفداق منها محمول على الاسراف فيه
او في التوسع وقيل ان من صار مديونا في المعصية اذا تاب يجوز اعطاؤه من سهم الفداء
وفي اطلاق اشكال انه هو انما يتم اذا كان فقيرا وقلنا باشتراط العدالة واما لو لم يكن
فقيرا فلا يجوز من سهم الفداء وكذا لو كان فقيرا ولم يشترط العدالة فلا حاجة للمؤنة و
للقلة الخيرة في مصرف ماله وان كان في دينه ولا يجب التخصيص طال الدين وعرفه لم يفرق بين
على الصحة ويشترط بجزءه من اداء الدين وان عجز عن بعضه فليقضى بآدائه وان كان ما بقي مؤنة
السنة ويجز عن دينه فالظاهر انه لا يجب عليه اداؤه من ماله ثم الاخذ من سهم الفداء بداهة
اولا من سهم الغارمين والظاهر انه لا يجب تحصيله بعينه في الدين بل يجوز صرفه في
المؤنة وادائه من ماله وهو كونه الاخذ او الامانة سهم الفداء اذ لا فيه اشكال ويمكن
ان يقال انه يصدق على من عليه دين ويجب ان يخرج من حيلة مؤنة دينه اذ انما انما يملك
لمؤنة السنة وفقره والاصح ان يؤدبه كتحصيله من اصل ماله ثم ياخذ من سهمه خذرا

نعم ان جماعة منهم ذكروا ان اشتراط العجزة في الاداء انما هو اذا كان الاستدانة لنفسه واما
 لو استدان لصلة ذات البين ورفع الضاد اذا توقف عليه فلا يشترط العجز وان لم يقلوا
 فيه خلافا وجعل بعضهم من مصادف سيرة الله عليه فهو زهرا او لا كما قال في البيان
 واعلم انه لا يشترط في اداء الدين منها اخذ المديون ولا اذنه بل يجوز ان يعطى الطالب بدون
 اذنه ولو كان له دين على غيره العاجز عن اداءه فيجوز ان يكسبه الزكاة بهيمة ولا يشترط حضوره
 ولا اذنه نعم لا ينبغي ان يظهره لا طهينة وعدم وقوع التنازع بين الوارث والمثل
 ذلك وكفى ان يقول استبحر من ذلك من دون تفرع بانه ذكوة ويجوز اداء دين الميت ابقا
 منها ان لم يكن له ما يفي به وكذا لو كان الطالب ميت هو المال فيرثه ويكسبه عنها
 ويجوز له اداء دين من يكسبه نفقته مع عجزهم احياء واموات وكذا لو كان هو الطالب
 ولو مرفق المديون ما افنده في مرفق دينه في غير ذلك السابق في الكاتب والظاهر عدم الرجوع
 فلا اخذ المديون حين عجزه اخذه لاداء دينه ثم يراه الطالب واداه ميتة فلا يجب
 رده ولا للمالك استرداده وكذا الموصوفة مؤنثة واداه من ماله ويشترط مع شرط المالك
 ان يصرفه في الدنيا لا في غيره والاصح عدم مخالفة الشرط بل لا يسعد لزومه ولو عجز هذا
 هو مراد المحقق حيث قال في المعبر في ارباب الثواب للمالكين في صرف الزكاة في
 الاصناف وبيع قدام الدين مع تصديق الطالب بلا اشكال وكذا لو لم يكن
 الطالب حاضرا ولا يجب التخصيص في الاثبات او اليقين وهذا في غير اداءه لصلح
 ذات البين فلا يسمع الا بالينة السابع في سيرة والاشهر الاظهر انه كل ما كان وسيلة
 الى الخير والثواب ومن جعلها للطلب الجهاد في سيرة الله وخصه بعضهم وهو ضعيف
 من غير العرف في معونة الجاه والزوار والمساجد والقطر والمدارس والكن
 الشريعة وامثال ذلك والاصح تقديم الفقراء المحتاجين في غير الجهاد والظاهر اشتراط
 الاضياع في مثل الجاه والزوار بمعنى عجزهم عنها وان كانوا اغنياء واشترط بعضهم
 في اشتراط مطلق الاضياع لانه اعانة على الجهر في القادر ايضا نعم لا يشترط الاضياع في
 الجهاد راسا الثامن في ابن السبيل وهو المقتطع به في اثناء الطريق او المنيب
 امواله او لا يجوز نفقته لطلب السفر ومخروك فيجوز اعطاؤه من الزكاة بقية في حقه
 الى منزله او الى محله فيه مال وان كان في بلد غنيا ولا يكلف تحييطه به بشرط

فيلزم منه زيادة اوصلة رسم ونحو ذلك ولو قبل بعد الوصول الى المنزل فيقول كيد
الى المالك او وكيله ثم لا الحاكم وان لم يكن فيعرفه هو في مصرفها ولم يتضح دليله فهو
اصحط والكلام فيها لو صرف المال في غير المصرف مع ما تقدم في الغارمين من الخلاف
والخيار ولو امكن بتخصيص بيع بعض اموال الذي في بيته على وجه صحيح في السفر في
حاجة بلا ضرورة فلا يجوز اخذ الزكاة بل الاصطاح عدم الاخذ ان امكن الاستدانة
ايضا وقيل يجوز وان امكن منها وهو بعيد وبلا حظ حاله في دفع الحاجة في المال
والملبس والمركوب ونحو ذلك خلاف ما شئى في غيرها ولو قصد المسافر القامة وتلف
بالم بين ايامها فهو ايضا في السبيل في الحكم وكذا الوفاق ابن السبيل بين السفر ثم
ساو غلبوا ما لو صار من بينه بالثقة نعم لو كان سفر طاعة يعطى من وجبه سيرة الله وجعل
بما عدا الضيق من الصف وفي كلامهم اختلاف والظاهر انه لا اذا قبح المقتطع به
في غير هذه الى الصياغة فهو من هذا الصف لا يميز ويصدق منه الشروع في الزكاة ويجب
من الزكاة ان ما امكن وان جهل فالمستيق منه ويشترط فيه ان لا يكون سورة معصرة وتظهر
من بعض ما شرط كونه طاعة واجبا او بدبا والاطرافية المباحة المقصد الرابع في اوصاف
المستحق وفيه مطالب الاول يشترط في المستحق الايمان في غير المؤمنين فلو استنصر
المخالف فيجوز عنه كل ما يقع من العبادات منه هي في مذهبه لا زكوة ان اعطاه غير المؤمنين
فبقيها ومع قدر المؤمنين لا يجزى المخالفون ولا مستضعفون اي الذين لا يعادون الحق
بلا فرق بين زكوة المال والعطية على الاظهر وقيل يجوز العطية مستضعفهم ويجوز
اعطاؤهم لاطفال المؤمنين مع الغير بينهما كما هو الاول فاستقاما كان ابائهم ام لا ويلزم كون
ابائهم معروفين بالايمان ويجب التخصيص كيفية ايمانهم به كان بالليل على الوجه
الصحيح او لا واما لو علم انهم لا يعرفون المذهب على الوجه الصحيح وتقصيرهم في ذلك مع
التقوى لوجوب الاجتهاد في اخذ المذهب والتقوى لمحضت بعض الاسلاف فيشكر اوضاع
الزكاة اليهم والى اطفالهم سيما اذا لم يعرفوا بعض اصول العقائد فضلا عن كونهم يجهلون
الاجتهاد والمباشر في ذلك لاطفال هو الولد وهو الاب والجد الاب ثم الوصي ثم الحاكم ثم
عدول المؤمنين وان كانوا رعييا يعرف في لباسه وادارة رعايته ويحرم ما ووقت السنة
وقت اخذ الخلف وان لم يجد عدول ولا عدول من المؤمنين فيكون من اجتهاد في اخذها
فيه بل ويحصر الاطمينان بان الطفل يعرف على كونه حقه ما يعرف الولي ثم ما يتاخر
ابا وكما صرح به جماعة وان كان المالك هو الذي يلزم العطل فلا جناح الى ولي

ولا ينفق في غير هذه الاطعام ويحبها كمال الكفاية والنفقة تابع اشرف الابوين والظان المجنون
 في حكم الصبي الغير المميز كما مر في زكوة النكاح بشرط جماعة في المسمى العدة والظان
 مراههم في غير النفقة والمجنون وبعض ارباب سيرة كالمسجد واربطة ونحو ذلك لا يمنع
 الاعتبار فيها وكذا المؤاخذة فلعلم واما ما ذكرنا ان الايمان المشروط رخصا في غير ما ذكرنا ذلك
 وقد مر الكلام في العالمين واشترط جماعة اجتناب الكبار ولعلم لا يفرغ من
 الامرار على الصغرة والافلا فرق بين الغوليين ان الظانهم لا يعبرون في الحقام ^{اجتناب}
 منافي المروة كما يظهر من الشهيد وجماعة والمتمم بين المناقضا عدم اشتراط
 من ذلك فيكون الايمان عندهم وهو اقوى والاصوط اعتبار ظهور الصلاح والاصوة
 من اعتبار اجتناب الكبار سيما شرب الخمر والاصوط منه اعتبار العدل
 وقد مكنت الاقيال بان يعطى فقيرا ما لا ينبغي الطبع ليهيها لغير العادل ثم يافقه هو منها
 لدفعه عنه الثالث بشرط ان لا يكون ممن يجب نفقته على المالك كالأبوين والاعداد
 والاولاد والزوجة الدائمة والعبد فلا يجوز انفاقهم واما كسائرهم وما يتبعون في
 المعيشة منها ويجوز لاجل زوجه ومما يمكن واراادهم ورراعتهم ومثل الكتب
 العلمية التي يتبعونها بها وكذا يجوز التوسعة لهم بعد اتفاقهم بالمعارف
 بشرط طعم لذية او فاكهة كونه طريفة بحسب المعارف وكذا اعانتهم في الحج والزيارة
 من وجبة سيرة وكذا المركوب والناية على نفقة الفقير لا يباي سيلم من هذا الوجه
 ولا يخلص من النفاق فيه وجبة الوفاق والناشئة الفقرة لا يستحق الزكوة ان كان
 زوجا غنيا متفقا لتكميها من الاطعام عنه واذا نفقة من زوجه وجوز ان يعطى
 الزوجة زكوة زوجه الفقيرة ان مرضها في مؤنتها بعد النكاح ويجوز اعطائها
 الزوجة المنقطعة الفقرة وكذا من اعلم ممن لا يجب نفقته زوجه كان الزوجيا
 ومن جواز اخذ الزكوة لمن كان له من يجب نفقته عليه مع قدرته على الاتفاق
 وعدم امنه من غير خلاف اظهره عدم وفير كوز الالزمية واطار
 لو لم يكن قادرا او قدروا ويتبع ولا يمكن الاخذ بائنة الى كما ايضا فلا اشكال في
 الرابع بشرط ان لا يكون تاسيا وهو السوم منصرف في اولاد ابى طالب سبعة فانه لا

او صغرا او فقيرا او لاد العباس والمارث واني استاء عليه المطلب وحرم بعضهم
على اولاد المطلب ايضا منع يجوز لاولاد الهاشم الاخذ من اموالهم وان لم يكن المماثلة
في الاب الحاص فمخونا نيا خذوله على ما من له عقل وجعز ولا يسو هكذا وان دونه
من زكوة المثل فمخونا ون في اياما والمخى افضل وكذا يجوز لها من اخذ الزكوة من
غير المثل اذا فقد المخى وزكوة المثل في جواز الزايد على قدر الفروقة خلاف ظاهر
جوازه بقدر المتونة المتعارفة ولا يخلو عن قلة وفي بعضهم الفروقة بقوتهم
وليلة وبعضهم جواز قوت الغدا ايضا ان علم انه لا يتيسر شي وبعضهم لم يجوز الا
مثلا كالميتة والاصوط الاضنا بسبب خلوها من الفروقة وعكس اراء الجليلية

المقدمة في العدة الزهنا ايضا واعلم ان ما يحرم غلما شتم في غير حال الفروقة
من غير المثل اجابا هو الزكوة والخطوة الواجبات واما سائر الصدقات الواجبة كالميتة
والكفارة وغيرهما فمخونا خلاف الاظهر الجواز وان كان ظاهر المالك الحرم واما الصدقات
المندوبة فلا اشكال في جوازها لهم ولو شتم غير اموالهم وان كانت من باب الزكوة
المستحبة كزكوة الخبيث وغيره الغلات الرابع وزكوة اناث الحيد واستثنى بعض ^{اللائحة}

ولا نزاع في النزاع فيه المقصد الخامس في مباشر الاخراج وكيفية وفيه مطالب الاول كقول
الاخراج للمالك نفقه ووكيله وللمام او عامله والفقير العاقل ذل يقوم مقامه في زمان
الغنية ويستحب ارساها الى الامام ليعرفه في مصارفها خصوصا في الغلات والحيوان
والفقير العاقل ذل في بيته وقيل بجوبه واذا طلبها الامام يجب اجابته وكذا عامله
فان اخرجها مع ذلك فقد عصى ولكنه يجزى عنه على الاظهر وقيل لا يجزى ولا بعد ان يكون
الفقير يخاله في زمان الغنية ولا بد ان يكون من يملك المالك في الاخراج (ابن عابد لا
وان يكون الفقير الذي يرسل اليه مأمونا عن الاقبال في عليها نفقه مع غناه
بان يجب مثلا ما له له او زوجته ليصرف فقرا وياخذ منها ولو ادعى المالك الاداء
فقبل ولا يكف النية او اليه المطلب الثالث في لاي البسط ^{بما لا ينافي كلها}
بل يجوز اخرجها الى واحد منها يد الى شئ واحد من صنف وقيل يستحب البسط على
الجميع ولا يجب التسوية بين الجاهل الذي يعطيه بغير اختيار المالك في المقدار ولكنها
اولى الراجح مزية بعضهم بالفضل والصالح او يكون رعايا او يتوزعون بينهم
فرجه على من يكره او يكونا شرا فاجب وفي رواية كفيف الحيوانا في هذه الزكوة

والشرف ومن لا يفتاد السؤال وغيره لغيرهم ولا بعد ملا فظة اخلاق الارز منته
بالنسبة الى المناسبة لاهل الشرف فيجعل لكل ما يناسبه وكيف كان فذلك مع وجهه ^{الاستي}
المطلب الثالث لا يجوز تاخير الارواح عن وقت وجوبه بلا عذر كخوف الظالم او فقد
المستحق او عدم التمكن من الوصول الى المال وكذا كره ما عنده وصاحبه يطلبه ومن
ولاد الوصي في اقبال المال ومن يسل عنه مال بقسم في ما وجب فيقتصر بالتأخير ويضمن با
بالثلف وذكر جماعة ان التاخير ان كان لا متظارا الا فضل او لليسطة على الامانة
او فساد ببلده فلا تخم وقيل لا يجرم مطلقا وقيد بعضهم بالشهر والستين والاربعين
عندي انه ان كان للثأر ونه يجرم ويضمن بالثلف وان كان لعذر من قبيل
المعازير الاولى فلا يجرم ولا يضمن وان لعذر من قبيل الار فلا يجرم ولكنه يضمن
المطلب الرابع اختلفوا في جواز نقلها من بلد الى بلد او من بلد الى بلد المستحق فيه
وان كان من خارج البلد فممن بعضهم وجوزه اذ ذكرهم به اذ وجوز
بعضهم بشرط ضمان الثلف والا فلا يجوز سيما لطلب الفضل وبكره لغيره ولا
يسهى تاخير العرف حتى يجرم ولكنه يضمن لو تلف وامام مع عدم المصلحة في
البلد فيجوز مع امن الطريق وعدم خوف التلف لا يضمن الا مع التفریط في
الحا فظة ثم ان رتبة النقل وروية التاخير لا ينافي صحة الزكاة لو وقعت موقعا وكبر
ان يحكم بحملها في ذمته وتلافها ويعطى مثلها او قيمتها الفقيرة في البلد اذ وان ذكر المثل
لاستيناس صرفها في بلد المال لا يستجيز صرف الغنمة في بلد المال ويسن في ذلك ان
يكن لها مصرف ان يعزل مقدارها وينوي بها الزكاة بلا عجز الجواز مع وجوده
بلا سبب كالوعز بها حين رفع الغنمة ويحب بها في البلد لا يصل الى المستحق او
ينسط عليهم بالذباب ولو تلف بعد العزل بلا تاخير وتقصير فلا ضمان اما لو
اخر بلا عذر او قصر في الحفظ فيضمن ومن بعد العزل امانة في يده المالك
يكره عليه الصرف فيها ويترتب عليها وينبغي نؤها بالمفصل والمنفصل ويجب
الوصية بها على من ارادكم الموت وفي ذمته شي منها بحيث يثبت الوصية شرعا
او بغيره بعضهم يحل العزل ايضا والا فلا يجرم واعلم انه اذا وصى بالمال
او بما له او الفقيه العادل يجرى فقد ثبت ذمته وان تلفت عنده وامام يرد

الوصف عليه وكيل المالك في ذلك فلا يدل على نيل إلى المصرف وإن تلفح فإن لم يحصل فيه
وخصيل من أحدهما فلا يثبت على أحدهما وإن كان بعقوبة المالك بلا عذر فلا يثبت
ذمة وإن لم يقصر المالك وفقر الوكيل فالظاهر من هذا أن على المالك
الخاص لا يجوز بيع الزكاة على زمان تعلق وجوبها بالمال بينه وجوز
بعض وهو ضعيف نعم يجوز الإعطاء بينه القرض بشرط يتم تحصيل الزكاة
أن يبقى الفقير على صفة الاستحقاق والمال على صفة وجوب الزكاة فيه بأن لا ينقص
عن النصاب أو يطرأ شيء من ذلك للوجوب كضرورة الحيوان معلوفة ونحو ذلك كما في
كثرة ونقص بعضها إن التصدق بعشرة والقرض شيئا بمائة عشر فالمن يقدر على الأثر
أن يعرض ثم يحسب زكاة ولو صار غنيا ولو بئنا فع القرض فلا يجزيه من الزكاة
يسترد ويعطيه فقيرا أو عوقف الزكاة بشرط الاسترداد مع بقاء على الحاجة أيضا
وعلى أي حال فلا يجوز في الزكاة بدو بغير ضرورة لغيره ويعطى الزكاة من ماله أو
لغيره الفقير أو غيره وإن صار الفقير غنيا بماله القرض ولكنه يصير فقيرا إذا
فيجوز ما به من الزكاة أيضا لأنه ليس بغني عما السادس يجب البينة عند الأول بأن
يقصد أرباح المال المعين على وجه الزكاة تقرر إلى السر ولا يفردهم فقد وجوب
والاستيابة الما أن يتوقف التخييل عليه وإن كان أولى ولكن في إرادة الدين
بين البينة فلو أعطى المدين بغير الزكاة أو الزكاة ثم أراد صاحب الدين لأجمع
ولا يثبت من الدين وفيه مراراً أنه لا يجب الاضطرار بل يكون الداعي إلى الأرباح
هو الزكاة وكذا لا يجب قصد جنى ما ينكس ولا قصد الأرباح عن هذه البينة وهذه
بأن افتار البينة لا يجب فقد قيمة الحنطة أو الشعير بغير قصد ما في الذمة
وكذا إذا كان عليه شاة من ضمن من الأبرار في من أرحمت على شاة فيجوز أن
شاة بينهما في الذمة من دون البينة وكذا لو كان عليه زكاة الفقة والحيوان
والفقه ويخرج قيمة الكلب من ضمن واحد به وكذا لو كان عليه الزكاة والفقة و
لو كان في ذمة زكاة لقابلية كشافين كمن من الأبرار جهن شاة فيخرج
شاة مائة الذمة فالأحرار يجب لهم نصف منها وبقية النصف فيهم في ذمة
فلا تلتصق البينة بالتعريف قبل أن يتمكن من إجمال الأبرار في شاة حتى يلاشي

عليه وان تلف احداهما يجب عليه نصف ثمنه ان تلفت الباقية ويجب مقارنته بالنية
الاداء فلم ينعني ادعى وقصد به الرياء او نية اخرى فاسده فلما جرى نفع ان كان المال
باقيا عند الفقير يجوز تجديده النية ان كان الفقير باقيا على صفة الاستمالة وان تلف
فان علم بان ما اعطاه من باب الزكاة على الوجه الفاسد فبحرم عليه ويبقى في ذمته
ويجوز ان يحسبه المالك من الزكاة وان لم يكن يعلم بذلك وان لم يعلم فالظاهر عدم
جواز حاسبه من الزكاة ولا به هنا من النية لا مورا لاول اذا كان المالك هو المخرج
للزكاة ونوعه من الزكاة والايصال الى المصروف صحيح بلا اشكال سواء اعطاه باليد
بيده او اخرجها وقال اجده اعطها فلانا او قال اجده اخرج هذا المقدار من مالي
واعط فلانا او جعلها في دابة مثلا وقال اذهب الى دار فلان وسلمه فعلى
منه الاثاء وانما لما كيف قصد المالك بهذه الكلمات اداء الزكاة لم يعم
مع استمراره كلما الى حين الوصول بيده سيما اذا طمع على ان الوصول مع
استقصاره لا محذور في الذهن عند الوصول نعم لو بطل الاستمرار
بقصد الخلاف كالربا او كونه عوضا عن دين كان للفقير عليه او غفر بالمره
بان جعل ردوه الى واعطوه فلانا فلا يكفر النية الاولى بعد وصوله الى
الفقير بل لا بد من تجديد النية ان كان باقيا او كانتا فمع اخذه عالما بان
زكاة كافر وانما اذا كان المخرج هو وكيله فهو على فساد الاول ان يعزها
ويقول الوكيل قسمها في الفقراء فان سوى المالك حين التسليم الى الوكيل
الوكيل حين الاداء فيصح جماعة كما انه يطل اوتزكها اجماعا وما سوى المالك
ولم ينف الوكيل فالتزم برضاة من التذكرة دعوى اجماع البطون والى فيه
تأمر سنة في غنائم الايام وما عكس ذلك ولا يتصور الا مع كون المالك
قاصدا للرياء فيمنه خلاف والظاهر البطون والما صدران نية المالك معبرة
على اى حال ولكن الرصوف ضم نية الوكيل ولو اطلع المالك على ربه ان الوكيل
وسوى ذلك صح فلا يبقى اشكال الثالث ان يكون المالك اعمدا في
منه ماله ومصرفه في المصروف والظاهر ان حكمه كالسابق والمباين في نية الاداء

عند النكاح كغيره فيؤدي اداء الواجب وبإمره بالأزواج والصرف ولكن الاقيطاط هنا
في بنية التوكيد كونه وعلى اى حال فلا بد من استمرار بنية المالك الى حين الصرف وان لا
يطرأ عليها منافع كالارتداد والموت وخونها ولا يحذف في تزويج بالقيم الثلثة في كل ما
وظني ان كل ما في هذه المسئلة مستنبط على اعتبار الاضطرار في البنية ولذلك يصعب
وان يتنازع انما هو الرأى على الفقه كماله هو التحقيق فالمرجوح من كرم نعم ان يكون
الامر اسهل وان يكون الرأى لم امتثال الامر نعم في صرف هذا المقدار في الزكوة مع
استمراره الى الوصول الى المصرف سواء كان بيده او غيره عليه او يد طفل او مجنون او غيره
وكيله على اى الفهم كان واما الامام والعامة والعقبة فان يؤول المالك اعطاه
فيجزي وارب عليهم بنية صح فان يد يده الفقير وان لم يؤول المالك فان اخذوه منه
كرها او جبرا فيجزي عن المالك وان لم يكن له ثواب وحق بغير الامام ومن يقوم مقامه
او بغيره كولي الطفل والمجنون وان اخذوه منه طوعا ولكن لم ينوبان بقصد الرياء
او غرض فاسد اخر فيقبل ان يجزي بينه وبين الله ولكنهم لا يطالبونه مرة اخرى
ولا بعد ترجيح سقوط الزكوة عنه وان لم يتسحب يشب على علمه بربح عاقل على
نيته بخلاف ما لو اعطاه بنفسه بقصد الرياء فانه مأمور بالاعادة الامر الثاني في
يجوز ان يملك الفقير اداء الزكوة له على الاقوى سيما من وعده اياها وقبل بعد الجواز
اذا اطلق التوكيد كونه ذلك ولا بد ان يثبت التوكيد باقرار الفقير او البينة او غيرهما
فلا يعطى بمجرد الاله دعاء بخلاف وكيل المالك فيجوز للفقير الاخذ من يد وكيله كالبائع
والطلاق وغيرهما مع ثبوت الوكالة فانه وكيله يثبت لزمته وان لم يحصل للمالك
العلم بايصاله كاذن الامام ومن يقوم مقامه الثاني في صرف وجوب كون وكيل
المالك ائيبا عدلا والظاهر ان اعطاه اياها فلا يصلح بطلان لزمته وان لم يحصل العلم
له بالوصول واما لو علم بعدم الوصول في الاجراء اشكال ولا بعد الاجراء واما لو
وكلمه في الاخراج والتأجيل معا وعدم بعدم الاجاز فلا يجزي الرابع بنية وط
الطفا حيث لا ارجح الى المستحق وكانه عبادة مستقلة له في مال يسمونه بنية وكذا في
الوصف في ارجح من حال الميت ولا بعد كفا بنية المالك حيث لو بنية الاصل ان يؤول

الخامس يجوز التبريد في النية في صورة الشك مثلاً ان يكون له ثمن مائة غاربه واعطى
 ثمانية الف درهم فبعد ان يكون زكوة عنها ان كانت مائة وصدقة منه وبنه ان كانت مغلوبة
 واما لو خذلتها ان كانت مائة وصدقة منها وخرج هو ان كان مائة غاربه او زكوة
 الف درهم فلا يظهر ان كانت العينة باقية فيجوز ومع علم الفقر بعدم السلامه والاهل
 زكوةها يجوز الاسترداد مع العلم بالمال في هذا الحال وقد ينظر وان كانت مائة فان
 اخذها الفقير مع العلم بالمال فزمنه مشغول به ويجوز ان يجب له من وجهه ان يبرده
 ويصرفه فيما اراد واما مع الخسران فلا يجوز الاسترداد ولا اصابه من وجهه او المالكين
 من منع الزكوة ولم يخطبوا لغيره في زمنه الا انهم او من يقدم مقامه يبر او كرها وعند
 عدهما فيقدم بذلك عدول المؤمنين وكل المحرمين والواجب ان يبره
 صرفاً في مصادرها المقصد السادس في الواحق وفيه مطالب الاول
 لو اجتمع في الحق سببان او اكثر فيجوز اخذه من كل سبب حصته ولو كان مع ذلك فقراً
 فلا يغير له ويعطى فوق الغنى فحقه الثاني انما ان افترس يعطى الفقير ما يجب في الثاني
 نصف دينار وبقية او خمسة دراهم وفي ما يجب في النصاب الثاني عشر دينار ودرهم
 وقبل الاول له ويل هذا الخبر على سبيل الوجوب والاستصحاب الا ان هذا الخبر لا يثبت فينا
 على الوجوب فالظاهر القول الاول وان يثبت على الاستصحاب كما هو الظاهر فالظاهر هو العلم
 فيكون الاول مما يجب في النصاب الاول ولم ينفق في الاخبار على ذكر غير دينار ودرهم
 ففي غير التقديرين غير انما ما يجب في النصاب الاول والثاني فيهما مقدار سبابة
 كما هو الحيوان وحده اعتبار ما يساوي ما يجب من التقديرين ويتبين ان الثاني في تعاقب
 النصابين في الفلة والكثرة فانما في النصاب الثاني ثمة في التقديرين فلهما في النصاب
 الاول بخلاف الحيوان واما فيما لم ينفق واما كالفلات فحقه ان يبراد اقل ما يجب
 وهو ما يبلغ احد النصاب ولم يزد عليه في مقدار ما يجب في النصاب الاول والثاني
 من التقديرين فالحقيقة العينة ان بعد المعيار هو التقديرين وعلى اي حال
 فهذه التبريدات انما هو مع الامكان فلا يعطى ما يجب في النصاب الاول او يجوز
 التقديرين مثلاً الفقير سقط استجاب ذلك النصاب الاول او وجوبه في النصاب الثاني

الامكان فلا يجب بذل الزايد من ماله على القول بالوجوب ولا اعطاء ما يجب في التثنية انما ان
الفقر الاول اما ان يجمع منه نصيبا يتبلغ الاول وكذا الوجوب عليه شاة فيمنها اقل من خمسة
درهم ان يزيم عليه حتى يبلغها هذا الكلام في الاقل من واما الاكثر فلا حله ويجوز اعطاء
الفقر خمسة فوق الغنى واما لو اخذته ربحا فلا يجوز الزايد على المؤنة اذا بلغها يصير
غنيا التثنية يجب له ما على الامام ومنه يقوم مقامه لالا اذا اخذ ثمانية والظاهر انهم
لهم وللفقير واليهم حفظ الصلوة وقيل يلبسهم فيقول صلى الله عليك اوالهم صل على فلانا
وهو ضعيف وقال في التذكرة يقولون اركب الله فيما اعطيت وجعله له طهورا وبارك الله
لك فيما ابقيت الرابع بكرة تمك ما ارجه في وجه الزكاة اختيارا بثلث الشراء او الاثبات
الاسع الضرورة مثل ان يكون الزنينة وادوية ان لا ينفع به الفقير ولا يشتريه احد ولو
اشترى او جاب الفقر للمالك فلا بأس بشراؤه كرا ما به دون الاختيار كالمواضع البيرة
بمباشرة او اشتراؤه وكليه المطلق به دون اطلاقه او اخذه منه عوضا بمنح طلبه عنه
فلا كراهة في لا كيف باقرا به من ملكه الى ما سيجب ان يوسع نعم الصدقة في المواضع
الصلبة كاذن الغنم وقرة الابر والبقر وقال في التذكرة ان بعد ثلث الميسم
الله بغير صورة لفظ الله كان اوله وارك السادس اذا جبر احدنا في تقب
منه الحق كمال الزكاة والتمس وغيرهما في مصارفها فلا يجوز له الاخذ لنفسه مع انفاقه
بصفة المصروف فان علم رفا المالك به فلا اشكال في الجواز كالا اشكال في عدمه لو
علم العدم واما مع جهالة الحال فالاقوى الجواز وفي الزنينة يجوز على الكراهة او على صورة
مظنة التهمة او الرزالة وظلاله الماكثر صريح بعضهم عدم الجواز الا في زايدها
وصرح بعضهم الاخبار والادب في النسبة بينهم ان كانوا محصورين وجواز التعاوض
في التهرب وكيف كان فالظاهر اخبار حال الحاجة لا مطلق التسوية وان كان الاصول ان
لا يانفذه من احد هم واما اهلهم وعيالهم فكان لا خلاف في الجواز اذا
التصفا بالصفة وصرح بعض الاخبار الصحة الباب الثاني في زكاة العقارة
وهي في غايه الوايات الملوكة ولينما من الاخبار انها شرط فيقول صوم رمضان
وموجبه لحفظ الغنى ومطهرة الجسم والقلب في القدرات المعنوية وفيه من
الاول في المكلف با وفير بامث الاول بشرط فيه الاجرة والدية والحرية
فلا يجب في مال الطهر والمجنون ويجب على من جعلها ولا يشترط في مالها

والمنع عدم الرجب على من اغنى قبل دفعه ليلة العبد وفاق بعده وهو جدير واما
العبد فليس عليه وان قل بان يملك وكذا زكوة زوجته ولا اشكال في شيء من اقسامه الا
في المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يود شيئا مع بعهده المنع الاقوى عدمه
فيهما ايقاوم زكوة المكاتب على الموطأ ومن يعول واما الذي فك بعضه فان كان من
يعول فعليه والا فاقوى سقوطه اساسا وكل في العبد المترك وان كان المنع وطرف
على كل بقدر حصته ومقتضى بعض الابواب في زكوة الفطرة عن عبد مكر من عبد
من مك نصف خاتم ونصف عبده هو مشكل البتة الثاني في بشرط فيه الغنى على الآخر
الاقوى وادجها بعضهم على الفقير واخر على من يملك بقدر ما يلزم الفطر زايلا على
وقد يقال وقد مر معنى الغنى في الزكوة والمأكل انما هو ملك مقدار ما يزايد على الغنى
وينبغي للفقير وان لم يغير فيجوز له الاخذ من غني والاعطاء في خبر معتبر ان اذا
لم يكن عند المأثور فطرته فيعطيه لاحد من عياله وهو اللازم ومكر على الاخر وظاهر
ان كل واحد منها نظرة مستقلة بنوى كل منهم ووجب الصغير بنوعه وكذا يافقه
له والاولى افرأها في الاخر الى غيرهم والظاهر جوازها الى احد هم ولا بعد كراهية
كالزكوة وظنوا جريان ذلك في مطلق الفقر ولا بأس بما جزمه الثالث
انه يجب على الكافر ولا يصح منه ولو اسلم قبل الفرج يصح منه ايقا ولو اسلم بعده
فلأجب وكذا لو استغنى الفقير وفاق الجاهل وبلغ الفقر وعلق العبد بعبده وكذا
العيال الذي صدر كطفه له بعبده او عليه ملكه نعم ينبغي لمن صدر منه
لربعه الى ما قبل صلوة العير المفسدة ان يغني فيمن يمسك لافراجه عنه وفيه صنف
الاول يجب ان يخرج عنه وعن من يعول او ينفعه سواء كان من يمسك عليه نفقة او ينفع
بها قريبا كان او اجنبيا كبيرا او صغيرا وكان او مملوكا ذكر كان او انثى مسلما كان او
كافرا والمنع ان الزوجة التي تبيع على الزوج انفاقها ان لم يكن ليلة الخيرة في عياله ولا
غناه يجب عليه فطرته وقيل لا يجب عليه الا مع كونهما عيالا له وهو ظاهر والظاهر في
المملوك كانه زوجة في المنع والختار والمنع من الاقارب اعتبار الفقير في يومه
النفقة والا حوط مراعات المنع واما ما قيل من يجب نفقته من الاقارب فلا خلاف

في الوجوب عليه اذا كان نوعيا له ونفقته كالا اشكال في عدمه كواذا كان نوعيا لا غيره
 وان لم يكن نوعيا لا لاد فغير ايضا خلاف والظاهر اعتبار النفقة لاد وجوبها وان كان
 القريب صغرا غنيا والمتفق فقيرا فيسقط عنها الثاني يجب الافراج عن الصنف واشترط
 بعضهم القيافة تمام الشهر واز الصنف الاز واز العز الاز واز الليلتين الاخيرتين
 منه واز الثاني بدونه في الجزء الاز من الشهر بان يده فطر ليلة الفطر وهو في بيته ضيقا
 ولم يشترط بعضهم الاكل في وهو الاظهر كما هو ظاهر جماعة والى صمدان القيافة
 بالدخول في دار الغير بقصد ان يكون ضيقا بالكل منه وان لم يتفق الاكل سيما اذا كانت الليلة
 السابقة به وان تنفق في اغلب اوقات الغداء بذكر كما ان يفي الطعام منه الخارج له او
 المضيقه والكل منه وكذا اودعي كل مع مضيقه الى دار الغير واكل فيها لا يخرج
 عن اسم الصنف الا ان يذهب قبل الغروب الى دار غيره ويأكل هناك فيبي عليه واما
 اودع الصنف بعد الغروب فليس فطرة عليه وانه اكل هناك وفي حكم الصنف من كان
 في داره قبل الغروب والكل هناك والظاهر ان يعتبر هنا ان يقصد صاحب الدار اطلاق
 في اليد اما مثل من دفر دار الغير لشغل ولم يكن في نفسه ولا يقصد صاحب الدار كونه
 هناك ولا اكل منه فانفق ان يتي الى دخول الليل واطعم صاحب الدار ربح في وجوب
 اشكاله والاصح ان يخرجها هو عن نفسه واما لو ارسل اليه فطر ففطر الليلة طعا به واكل
 منه او اعطى فقيرا طعاما والكل منه فلا يجب فطرة على صاحب الطعام واما من لم ياكل
 مؤنته في دار اخرى فان كان على سبيل المتعارفين اتفاقا على ان يفراد وقتا وكسوة
 فيبي على المتفق والابان بخطبة الدرام او الفلانة وغيرهما ويصرف هو فلا يجب
 عليه واما الاير فان كان المتعارفين على طريق العيال فلا يجب عليه فطرة وان
 انفق لك فقال الشهيد الثاني انه ان اشترط عليه لك او قد بان نفقته على المتعارفين
 سلكا فلا يجب عليه اذ هو جزء البقرة والافقون حكم الصنف والاصح ان الافراج المتعارفين
 وان انفق مثل العيال الثالث كرسى وجب فطرة على الفقير في طبعه والقول
 بوجوب فطرة الصنف عليه ايضا صنف واذ كان المضيف فقيرا او ايتى غنيا
 فيسقط عن المضيف ونوع وجوبها على الصنف خلاف فيركب في غيبة قبل

يسقط عنها واربع عن قوة وان كان الاول اعمط ولو تكلف المضيف كمالا فراجع عنه
فقد جرى وقيل لا جرى ان كان باذن المضيف والظاهر الاول لعدم ما دل على انهما
للفقر ولو قلنا نجدة في قصور المضيف المفقور كما اعتد الشريعة والظاهر عدم الاجراء الا اذا
المضيف وفي بعض معنى الاذن من خفاء ولعل المراد تكليفه في ذلك بمعنى طلبه منه
تلك من المخذار من ماله وارجح عنه والابايت به واعلم انه اذا وجب الفطرة على المضيف
فلا يشترط على المضيف بالاداء في سقوطها عنه واعتل بعضهم في صورة علمه بعدم الاداء
ان يؤد بها هو واولا اقوى وان كان المضيف غنيا والمضيف فقيرا فكيف بالاداء
في لظاهر عدم الاجراء الا باذن المضيف بالمعنى المتقدم وما ذكرناه في المضيف فظهر ان الزوج
فان كانت غنيته وزوجها فقيرا فيجب عليها وقبل يسقط عنها وقبل ان كان فقرا فيجب
فيستقط عنه نفقتها فاولا في المافان في والا قوى عندي السقوط عنها الا ان نجد الزوج
على فطرتهما وبالمعنى القرض او افة الزكوة والفطرة فيجب عليها والاموط ان لا
ينزكها الزوجة على اى حال ولو تكلف الزوج الفقير وادى عنها فيسقط عنها بلا اشكال
ولو تكلف الزوج بالاداء مع غناء الزوج فلا يجرى الا باذنه بالمعنى المتقدم هذا كله
اذا عاها الزوج واما فقرا الزوج وغناها وانفاقها على نفسها فلا اشكال في وجوبها
الرابع لا يشترط الحضور في الوعد به كسب الغائب سواء كان صاحب العيال هو
المسافر او عياله فان علم صيات الغائب او لم يعلم موته وعلم بحول شرائط الوعد
مثل ان يعلم انه في نفقته وليس عياله غيره والابا الاستقيا فيجب فطرته وان لم يكن له سبيل
الى وجود الشرط فلا يجب عليه ولو انقطع خبره عنه راسا فظهر من بعض السقوط
للك في الحيوة واصالة البرائة ومن اخرجها لا تسقى ب الحيوة والحق سقوط
الفطرة للشك في الشرط والايكون تسقى ب الحيوة الا ان يفرض استسقى ب
لبقاء الشرط مثلا ان ينقطع الخبر عن صورة الغائب الذي كان عنه مال كثيرا دون
في اتفاقية نعم لا يجازي الى هذا ان يكتفى باستسقى ب الحيوة على القول بوجوب فطرته
من ينفقته عليه في غير صورة العلم باذنه عياله غيره المقصود ان في جنس
الفطرة و مزارعا وفيه ميات الاول المثل الاقوى ان جنسها ما تفرق بين
منع الانسان عا لبا كالغلات المارج والارز والزدة والاشجار والاشجار

والعدس واللين والافقار واشباهها سواء كان غالب فتوت البلد ام لا وسواء كان غالب
فتوت هذا الشجر ام لا فيقول لا يهدى البادية الذي غالب فتوتهم جلب البعر الارض مثلاً وما هو
البلد الكبير جلب البعر مثلاً ولا يكتفى من تنقيت بالادنى قصير الاعلى ويجوز لمن تنقيت
بالاعلى الادنى وقيل هو الغلات الاربع وزاد بعضهم عليها الاقط وبعضهم على الحمة
واللين وانه الطينة السونق فلان الظاهر الجواز وكذلك الخبز والاصوط اعتباره
بالقيمة والمظهر عدم جواز المركب من منين كصف صاع من الحنطة مع نصف من الشعير
تعم يجوز اما ديبال المعقد الصاع من الحنطة في الحنطة الثمانية افضل الا في التمر
وفي بعض المقاييس صاع منه او صاع من الذهب وبعده الزبيب ولا يبعد اعتبار ما كان
الفقر ارجح وبعضهم سوى بين التمر والزبيب وبعضهم فضل ما كان اعلى الثمن
وبعضهم غالب فتوت البلد وهو جدير الثالث يجوز ارجح القيمة من اى الاقسام
او اراد باى شئ يريد من التقدير او غيرهما من الاستغنى والافضل الذهب والفضة
وفي جواز اعطاء بعض الناس في قيمة افر كصف صاع من الحنطة في قيمة صاع من الشعير
اتكامل والاضا باصط ولا يرد في القيمة بل يرجع الى قيمة السوق وقد يرد ما يرد
وتلزم ضعيف الرابع مقدار صاع من جميع الاقسام وقيل انه يكون في اللين والاقط
اربعة ارطال وفي بعضهم اربعة ارطال بالمد والاقوى عدم الفرق وقد عرفت معنى ارطال
والصاع في الزكوة فلا يخير المقصد الرابع في وقت الارواح وكيفيتها وبيان حكمها
وفيها ما ثبت الاول الاقوى ان اول وقت وجوبها غروب الشمس من يوم من شهر رمضان
وقبل طلوع العيد والمظهر الاقوى عدم جواز تقديمها على وقت الوجوب بشرط
وقيل يجوز ذلك من اول شهر البيلة الحيرة نعم بنى الفراف فانه يلى الاقوى
وصف الاستحقاق الى حيث الوجوب بحسبها وافضل اوقات افرها يوم العيد
قبل صلوة واما افر وقتها فالاشهر الاقوى عدم جواز تأخيرها عن الصلوة وقيل
يجوز التأخير الى الظهر وقيل الى افر يوم العيد والمظهر انه اذا مضى افر الوقت لا
يجب العطرة اداء ولا قضاء وذهب جماعة الى وجوب القضاء اداء وقيل انه
اداء اداء وان عصى بالتأخير عن افر الوقت والاصوط اذا لم يخرج من البيت لم يلزم
صلى صلوة العيد ان يخرجها مقدراً فربما الى الله ولا ينقض العطرة اداء ولا قضاء

بمنقصه انه ان كان عليه فطرة اذا فكل ان هو وان كان قضاء والافكان صدقة التاج
يجوز عزل الفطرة مع وجود المستحق وعدمه بغير عيب عدمه وبعد العزل بغير اذعان
تحويل انبئة الماداء وان خرج الوقت والمظهر انه يجب الافراج فورا ويجوز ان يصح
الامع التهاون سيما مع طلب الافضل ان انتظار فقير قاص والكلام في التلف
والضمان وعدمه هو ما مر في الزكاة والمراد بالعزل الافراج ما يساويها من مال
بنية الفطرة فربما الى الله وفي جواز تعيينها في جملة ما لا يربط عليها اشكال والاصح
بعدم الاظهر عدمه ولو عزل الفطر في مقدار ما يفي منها هذا القدر واللام في ثقلها
من بلده مع وجود المستحق وعدمه وضمانه وعدمه ايضا كما مر في الزكاة وجوز
العزل في غير بلده والكلام في جواز نقلها عزل وعدمه وضمانه مع وجود المستحق
وعدمه مع عدمه وان كان غنية في غير بلده واراد نقلها الى بلده كما مر وكذا في
وجوب النية وكذا في التوكيد وكذا في اعتبار رتبة الموكس والوكيد كلها كما مر وكذا
افضلها ارسالها الى الامام اذ من يقدم مقام الثالث مستحق الفطرة هو مستحق الزكاة
وقد عرفت والاظهر الاشهر انه لا يجوز اقل من صاع للفقير اللامع قلها وكثرة
الفقراء ويجوز ان يزد منه بغير بقدر صفاته ان لم يصدر اليه وثمة سنة كالزكاة
وفقراء الارحام افضل ثم الجيران ثم من كان افضل واصح ويجوز لها شتم ان يعطيها
عنه وعن عياله لثمة وغيره وان كان عياله غير ثمة ولا يجوز لغيرها شتم ان يعطى
فطرة عنه وعن عياله لثمة وان كان عياله ثمة ان شتمها المقصد الثالث
في سائر الهدايا وفيه مباحث الاول وقد ذكرنا انه لا يجب في المال الحق
بالاصح الا ان الزكاة نفسها والحنج ولكن بعرضه الوجوب بالنذر وشتمه بالكفاية
وتفصيلها مذكور الى خلا ويبنى التصديق بقدر المقدور وفيها تكيد كثير وار
عظيم في جميع الاوقات سيما في شهر رمضان وضواحي الارحام وموجب
ارفع الفقر وطول العمر واداء الدين وزيادة البركة ودفع البلاء
المبرم ويبنى في اول اليوم لرفع شره وفي اول الليل لرفع شره وسحب شره

وان يعطيها بيده وان يمسكها بيده وان يصدق الاولاد وان يعطيها بيد الولد
يعطيها وتوسعة العيال من اعظم الصدقات والوارثون في ايجالها من المصدقين
وافضل الصدقة الايتار على النفس مع الايتار ومعنى الجمع بين ما دل على ان
الصدقة لا بد ان يكون من زيادة الكفاية وما دل على ان الايتار هو من
رحمان الايتار على النفس على العيال كما قيل وتلك ان يقرب رحمان الايتار
ان لم يكن مضافا ومجفيا وان اصاب اليه للتنوع ويسبب الصدقة بالجد المحبوب
ويكره بالري غير المرفوع وان يحجبها كما يستحب الزكاة اظهارها للامع غرضه في
في الاظهار كتر غيب غيره ورفع الايتار عن نفسه بتك المواساة ويسبب التعجيل وقيل
السؤال وان يحبسها قليلا ومن جعلها الصفاقة وسعى المسكين وان كثر اهدر
السؤال فيعطى ثلثه ونحوه في الثاني ويكره السؤال فان من فتح بابا من السؤال
عليه فتح الله عليه بابا من القبول ويكره اظهار الحاجة وشكوى الفقر الا ان يضر ويكره
رد السائل المبتلى الثاني قد عرفت انه يجوز اخذ غير الزكاة والفقرة لئلا يفسد من الصدقة
الواقعة على الاقوي واما المستمنة فلا انفكال فيها بين اسفهم افضل والايتار فيضيق
صلة الذرية الطيبة كثيرة وموينة لسرور المتأثرين وشفاعته يوم الحسب واطعام الجوعان
فتح فينا البحر في ثواب عظيم ويجوز التصديق على اليهود والنصارى والمجوس
وان كانوا اجانب وكذا الى الذين عدا القصاب الثالث يشترطها اهلية المصدق
بان لا يكون مثل الطفل والمجنون والماجب والقبول وان لم يكن بلفظ والاقاف
مع الرضاء ونية التوبة ولا يتحقق الصدقة به ونها ولا يجوز الرجوع بعد القبض
واما قبل قبضه وان تعرف هو فيها وقيل يجوز الرجوع فيما يجوز في الهبة كونه
غيره وفي المارحام والاول اهم واشهر وفي الخبر ان الرابع الى المصدق كالاجع الى
كتب الخمس وفيه مقاصد المعصية الاول فيما يجب فيه الحسب وهو على المنة
الاقوي سبعة غنائم دار الحرب والمعادن والكنوز والغوص والملاط المحلطة
بالارام الذي لا يعلم قدره ولا صاحبه وما قبل الملوثة من الربح والبيع والتجارة
والكسب والزراعة والارض الذي اشتراه الذي من ماله من ماله من ماله من ماله
ذكر مباحث الاول في الغنائم ومما يباح هذه المسئلة بانها يثبت

الكنار مما حواه النصارى والعسكر او لم يحوه مما يملك المسلم لاشد الخبز والخزير وكازيا
في ايديهم بان لا يكتفوا بمغصوبهم من مسلم او معاهد متفقين كان او غيره باذن الامام وفيما
لم يكتفوا باذنه فلاف والمثبور الاقوي انه من جملة الاتقال المنقصة بالامام ومنها
كما اخذوه فداء او صلى واما ما حواه العسكر من مال البغاة وهم المسلمون
الذين في رجا الامام كما صفا الجمر وصفت فاكرا الاصل على انها ائتمنتها
واما ما اخذ منها كنفا بغير ائتمار والدعوة الى الاسلام بالغلبة او بالهتف فالظ
انها من غير علم فيمنع اموالهم سرقة وغلبة وفيه خلافان احدهما انه لمن حازه
ولما تمسكه وان في ان في الحق من باب الارباح وهو اقرب ونور مراد الشيخ
ايضا من باب الغلبة لا مطلقا ويظهر في الترة في اعتبار مؤنة السنة وعدمه ولا فرق
فيه بين ما جاز في دار الحرب او دار الاسلام بدون كونهم في امان مسلم
ولا يعتبر النصاب في الغنائم وقيل ليس فيمادون عشرين ديناراً شي ولم تنق
على دليله وانما يكفى فيها بعد وضع مؤنة ما بعد الاخذ للجر والنقل و
زعم الجوانث وعضل ونحو ذلك وكذا بعد وضع المعايير التي جعلها
الامام في اثناء عمله في الجاه ونحوها مما هو منكر في كتاب الجاه
التي في كتاب في المعادن على الكبير والصغير والجر والعبر وفيما يخرج العبد من كمال
فان كان المعدن للمولى واخرجه باذنه فهو للمولى وخمسة عليه وكذا الوافر
من المباح لنفسه قلنا بانه لا ملك وان قلنا بملكه واخرجه باذنه لغيره فالظاهر انه
له وعليه الحق الا انه لا ينوب له المولى لكونه محجوراً عليه فيتعاقب ويقتصر
الاخراج بالمولى حقيقة كانه من الصغير والمعدن هو الذي يخرج من الارض
ما خلق فيه كالذهب والفضة والحديد والنحاس والفضة والياقوت
والبروزنج والعقيق والكحل والزرنيخ والملح والذهب الارمني وانما ذلك
والطائر اهل النباتات ليست منها كالعود ونحوه فجامعة في الجاه
والنورة وحج الرعي والطيب الذي يجمع في الارض من النبات

بأنه قول وهو منكر لعدم مغايرتها للأرض نعم كلف ادراجها في الارباح
ويظهر الثمرة في اعتبار مؤنة السنة والمعدن تابع الارض فمن ملك ارضا ملك
المعدن وكل ما يخرج منه فهو له تحميمه والبالغ له وحده متعلق بالاعتناء بالثمن
مختلف من الارباح كما يستثنى اليه في جواز الاكتفاء بالقيمة اشكال وانما
يجب بعد وضع مؤن الحفر والافراج والادارة والتصفية وغونا وفي اعتبار
النصاب احوال المثل بين المعدن القدر عدم وادعى بعضهم عليه الاجماع فيجب
في القليل والكثير وبين المأثرين اعتبار بعشرين ديناراً وقيل بدينار والاعطى
بلا الظاهر الاول واظهر الارض اولها وعليه فالظاهر كفايته بلوغه ما في درهم
ايضا لما يظهر انها كانت في صدر الاسلام متساويين وهذا في معدن القصير
واما في غيره فالظاهر ان يكون بلوغ قيمته ما في درهم وايضا الظاهر عدم تعدد النصاب
فيجب على ما زاد وان قل على هذه القول ايضا ثم يخرج من المعدن دفعة فلا
فيه وامامنا يخرج بالدفعات فيقبل للاختلاف بالنسبة الى المجموع وقيل ان
اخرج شيئا وعرض لم يقصد افراده شيء اخر فلا يقيم ما بعد الاخراج الى قبله
ان لم يبلغ ولو ترك المعدن غير جهة الاخراج فيقول الدينار او لا صلاح الا انه
وغو ذلك فيقيم ولا يخرج من دفعة وان كان في معدن من زقيق احد هما الى
النصاب يظهر من المنه الاجماع عليه ويشترك المالك في الذهب والفضة والما
بعد اعتبار النصاب فان خرج عشر مثاقيل من الذهب ومائة درهم من
في خمسة دنانير وعشرين درهما وان كان في امكنة متعددة فيقبل فيجمع
اخذ منه الجنس او اختلف وقيل باعتبار اتحاد النوع وهو المتبادر
من الاخبار ولو اشترك جماعة في الافراج فهو ملك فيعتبر حصته كل منهم
ولما ساء احد غيره في الافراج فهو مال المتبادر وعليه الجنس الثالث
يجب الجحد في الكثر على من وجده ذكر كان او انثى صورا كان او كبرا فلا
كان او مجنونا واما كان او عبدا او مكاف في غير المذهب الوط وهو ان دفع في
الارض للذبيحة لا لغيره والخط في مدة قبلة فقد كان او ذبيحة

العلة اذا اشتد الى مثل المكان والظرف نحو ما ويعتبر فيه القباب وهو عزون دينا او ما تادهم او
 ما يباوهم في الماشقة وهو بعد وضع ثوبه الاواني ان عرفت لا فراجه فلو كان غير فراجه واتفق خروج
 فلو توضع ثم ان وجدته دار الرب فهو له عليه سوا الكا في الموات والحيوان او الحياة والعمران
 كان عليه اثر الاسلام كما سمى احد ملوك الاسلام او لم يكن وانه وجدته في دار الاسلام فان كان في ارض
 بلا مالك ولم يكن فيه اثر الاسلام فيمنحه وهو له وان كان فيه اثر الاسلام فقبل ان مثل الاول
 قبل ان كان للقطعة ولا خص عليه وحكم القطعة وهو مال يوجب له وجه الارض ولم يعرف صاحبه انه
 ان كان اقرب من الدرهم يجوز تملكه وان كان بقدره فما زاد يعرفه سنة بنفسه او وكيله العدة
 جابته بان ينادى في جامع الناس بوجده ان شيئا ويوصف في الجملة لاجمع العلوات والمث
 في تحريمه ان ينادى في الاسبوع الاول من الشهر الاول كل يوم مرة ثم في كل اسبوع من الثلاثة
 الباقية من مرة ثم في كل شهر مرة فيبصر الجميع احدى وعشرون مرة في عرض السنة ولم اقف على دليل
 هذا التحريم ولعله يكتفي في تحريمها سنة بكتل يهر المال منب ويظهر ان كل مرة ينادى من احدى ما دى
 به سابقا واذا تم السنة فانه قال احد هو منى واشتد بعد ذلك وبعاد دل وحيث فيقودى اليه
 والا فيملكه او يتصرف به عن مالكه او يفضله له امانه وان كان في ارض لما مالك فان كان هو
 غير الواجد فالمثل وجوبه علامه فان قال هو منى فيقبل قوله ولا يطالب بينه ولا ذكر علامه وليس عليه
 خص وان انكره فبطل المالك السابق عليه ويكفي مع ادعاء الاقرب لا يقتضى الا بعد الما بينه
 وان انكره الكافر فكل وجب في الجراح وقد مر ان الاقوى فيه انه له وعليه الخمس واستشكر العلامة
 في وجوب التعريف لغير المالك الاول انكره ولا يخفى منه وجه وان كان الاظهر المثل واستشكر
 بعض المتأخرين في وجوب التعريف لملك الملاك اذا احتمل دفنه في بعد خروج من تحت يدهم
 وهو في مملو وطني ان المثل ايضا في صورة عدم هذا الاحتمال وان كان هو الواجد فاما ان
 ان يكون تملكه بالافاء او بالميراث او بالشراء ونحوه فان كان الاول فحكمه حكم ما وجده فيما لا يملك
 وان كان الثاني فقاوانه اتمكونه من مورثة فهو له ولا خص عليه والظاهر ان مرادهم
 الجرم يكون فيه حين كان في يد مورثة وان اتمرد دفنه فيه بعد موته فلا يكفي احتمال
 كونه منه ثم بعد الورثة فيصير بينهم ولا يختص بالواجد وان لم يكن كونه من مورثة
 فيرجع الى المالك السابق عليه وهكذا وحكم ما مر فيما لو وجده في ملك غيره وان احتمل
 بعضهم كونه من مورثة ولم يكن غيره في اخذ من كتبه حصته بعد الماتون فيقتضي مانع
 وجهه في ملك غيره ولو تنازع مالكه ارضه مستأجرة الكثر فالأشهر ان ينفذ في ملكه
 المالك مع يمينه ولو تنازعا في مقداره فيقدم قول منكر الزيادة في ما يمينه

فتم قالوا لو اشتروا حيوانا ووجدناه جوفه شيئا لم يقم عليه نجس للبايع فان قال انه
على قلبه والافلحني وعليه الخمس ذهب جماعة الى وجوب تغريفة المالك قبله ومكنا وذكرنا
في هذا الباب فزاعيمها الادلة في ذلك ولا يخفى وجوب الخمس ولكن المنة وجوب الخمس
ويمكن جعله في باب الارباح والمنافع ويعبر جسد المبيع بغيره في فرق الميزان ما عدا ما
الاسلام وعينه لم يظن منه الاول فيظهر من الخبر انه لو لم يعرفه احد من الملاك لم يكن من
القطعة وقيل في التغريفة ان كان فيه اثنا للاسلام وهو ضعيف ولكنه اصول وذكر
جماعة من اصحابنا ان لو اشترى حيوانا ووجدناه جوفه شيئا لم يقم عليه نجس للبايع
وعليه الخمس وجعلوا الفارق ان الموت من المباحات الاصلية ويشترط فقد التملك في قبضتها
ولم يقصد الصياد تملك ما لم يعلم به بخلاف سائر الحيوانات فان المالك انما في جوفها
من مالها ولعل نظرهم الى الغالب والافتقار يعكس كما لو وجد جوفه في جوف الشاة ما
صاده المالك من الوضوء عند الافذ او وجد جوفه في جوف حوت كان جوفه في مالكة
ظاهرا في عدم اجراء حكم القطعة فيه وان كان فيه اثنا للاسلام وهذا فيما لم يعلم جريا
به مالكة عليه كما لو لو الغنم المتقرب واقبح امانة مثل المتقرب والدرهم والدينار
فلعل وجهه انه من باب مال كان في سفينة انكرت في البحر وغرق اموالها ووجد الغنم
فان الاكثر على وجوبه من مال المالك ودخوله في مال الغنم كما دل عليه خبر وفصل جارة
بانهم يملكونه ان اخرج عنه المالك والافلاو على اي حال فلا يخفى حكم القطعة لعدم مظهر
ادلتها في مسئلة وجوبه عدم اجرائهم حكمها في سائر الحيوانات وعدم ذكره في الحديث
الوارد فيها ولم نقف على دليل في وجوب الخمس في هذه المسئلة ويمكن جعلها من باب
فصل المنافع كما ذكرنا في غير من الحيوانات واما طينه ما يجره جوفه فلم يقع فيه على تفرع
في الاقبار الامارة والصدوق في الامانة عن النبي صلى الله عليه وآله مؤيد ابا صالة الراية
عن وجوب التغريفة للمالك والخبر طريقه في انه اذا اعطى قريش هبة من قطعه
وسمونه لنكس اليه العاقبة وابدلها بمكة ضابطة وماله قليل فذهب بها الى
داره ولما شق جوف السمكة وجد فيه لؤلؤين بين ثمنين واستغنى لبيها
وقرر الامام عليه السلام ذلك المثل الرابع في كس الخمس فيما خرج من البحر بالانفوس
كاللؤلؤ والمرجان والذهب والفضة والجواهر والمراد به ان يمسك في الماء
ويخرج منه ثمنه ما ذكره الحق بعضهم به الا فرج باله كاللؤلؤ والمراد به ان يمسك في الماء

وجه الماء وساحل البحر فلا بد خرقه وان كان ما يخرج بالغوص وقيل بدخوله وهو ضعيف كالقول
بدخوله افراج السمك من تحت الماء منع بدخوله الارباح والمخاض وتغير فيه النقا
والمتن ان دينار وقيل غزون دينار او لم تنق على دليله ويجب في الزايد وان قدر او اشرك
جامعة فيغير النصاب في نفسه كل واحد والكماليات الخمس بعد وضع مؤنة الافراج ويعتبر
النصاب ايضا بعد ذلك في المعدن والكنز والظن تعلوه بالعين هنا ايضا وصرح في ايج
بجواز افراج القيمة ايضا ولو انتق ان يخرج بالغوص ما هو من المعادن كما لو كان في قعر
البحر معدن الذهب والفضة فيحصل الماشكال في اعتبار النصاب وكذا ان كان ما يجمع بعض
ما في الجنس مع بعضا من المواضع معدن بالقيمة بالقيمة في دار الحرب وكذا لو كان معيشته
من المعدن وفضل شيء من مؤنة سنة فيمهل فيها لو اجتمع ما ليس فيه نصاب مع ما فيه
النصاب مثل العينة والمعدن على القول باعتبار النصاب فيه ان يلاحظ صرفه اهل الجنس
ويخرج من جميع المال ولا يعتبر النصاب وكذا لو اجتمع ما به نصابه قل مع ما نصابه اكثر
كالغوص على المتن والمعدن على المتن بين المتأخرين فيعتبر الدينار ويحمل ان يكون متارا
من اعتبار كل واحد من الاقسام التي اجتمعت وهو اظهر وعي حال فلا يتبادر الى
كافة الزكوة فلو فرض كون معيشته من المعادن وكما اخرج ادعى خمسة وفضل من تلك
المعادن له بعد السنة مال كثير فلا خص فيه والظاهر ان الفاسد المختلفة الخربة
بالغوص يرفع بعضها الى بعض في اعتبار النصاب ولو اخرج من امكنة متعددة و
الكلام في الدفعة والذباب هو سر ان فيه قولين وان متارا العلامة ليس بنعيم
تتمرر في الجنس العنبر اجاعا والمتن اعتبار النصاب فيه والاكثر مع ان نصابه دينار
ان اخرج بالغوص والمعدن ارافة من وجه الماء او السطح وقيل غزون دينار
ولا يخلو المسئلة عن ان كل الجملة فقيقة العنبر والقيمة بالمعدن سيما اذا اخذ من وجه
غير واقع والاصح لا يظهر عدم اعتبار دينها اخذ من غير وجه الغوص واعتبار
نصاب الغوص فيما اخرج به وكلام الغويين مختلف فيه فقيل انه زنت هو ان يرى او
يخرج من عينه في البحر وقيل ان نبات نبت فيه وعن جماعة من الاطباء انها رؤس
يخرج من عينه في الكبرياء في الف مشال وعن الجاهل في كتاب الحيوان
ان البحر ينفذ في الجزيرة ولا يؤكل منه حيوان الا بعوت وانه انما يعرفه طائر او وضع
فيه رجلة فيقع متاراه واطاراه ويبقى فيه وكثيرا ما يجدنا الطائر وانما انما
فيه وعن السعدي في خروج الذهب من الارض الطيب في الارض في قوله

والعبرة زعفران وكلها ياتي من الهند الا العنبر وزعفران فانها من بلاد اخرى ان في ارض الزنج
واندلس ايضا الحاسبيك الخنج المنافع والارباب في الحاصل من الزراعة ^{للصالح}
التي رزقها المكاسب والنظر وجوبها لمنفعة مصلها بالاعتبار ولو تمهل ما يحصل
والخطاب والخيال والصدق والكتاب والاسمي والعبادة وادوية بعضهم
في الميراث والهبة والصدقة وادراجها في الكتب بعينه وان كان قد يطلق الكتب على
قبول الاثرين ولعله كان اقل دليل اذ فيه بالخصوص كالمعدن والكنز لانه باب
المنافع المتعبد فيها مؤنة السنة كما ورد بعض الاقارب في مؤنة في الميراث والماينة و
تشكك الاعتماد عليه مع ان في الرواية انما هو الميراث الذي لم يمت به من غير الاب ^{الاب}
والماينة الخطيرة وذهب جماعة الى وجوبه في الخن والعسر الجلي والمن هو الظلم
الذي يقع على ورق الشجر وينعقد كالخسر والمعروف منه مدفع ^{للمعطل} على البلوط
ويصنع منه الخلوات واما ما يحصل في قصبة المون ورواها فوضع شجر شوك ولا بعد ان يكون
المراد من العسر الجلي هو الظلم الواقع على الخن وينعقد كالخسر ويقتل ارادة العسر ^{المعطل}
المراد من الخن في الجبال وعلى ارجاء فافظ انه لعلم كان في الجماعة دليل بالخصوص كالمعدن
والكنز لانه باب الارباب والمنافع والامرين كما مشهور علمائنا ولم يسدوها الى
بعضهم لانها من المكاسب المتعارفة فالتقوى جعلها من المكاسب في كل امثالها
كالشرف والرياسة والكفاة بانواعها الجدينة والبرية واما المنافع الحاصلة بغير
الكتب كالحق وعوض الخلع والجنس والصدقات والميراث والهبات والبطر الذي
يقع في كفة من الهواء فلا يجب فيها الخن وان كان الاخذ فيها واحوط منه اعتبار
كمسايدة واما النماء الحاصل من المال متصلا كمن الحيوان وكبر الشجر او متصلا
كالصوف والشعر والولد واللبن فيجب فيه وان لم يجب في اصله او وجب ^{في خسه ولما}
زيادة القيمة السوقية فلا يظهر عدم اعتباره كما جزم به في التوريب وان قيل ^{بما لا يمتنع}
انما السنة لولده او زوجته وامثال ذلك فاما من الخن فلا يستقطبه والظان
ذلك بعبه ظهور الرجوع الى مصدره من المؤنة في ظاهر النظر فلا يفر الزار جلية
قبل ذلك لعدم تعلق الخن والظاهر عدم كفاية ظهور الرجوع المذكور في منافع التي رآه
في تعبد الارواح بغيره انظار الانقاف ولو بعد العام ونفيها لولا ان كانا بغير
لا العذر والمراد بالمؤنة الموضوع مؤنة سنة وسنة بتمامه وان لم يجز سنة سنة وظ

الاطلاق والفتاوى اعتباراً بوزن السنة وان لم يكن الكرج المملوك تمام السنة فلو
 فرض في عرض سنة من باب الاتفاق معاملة وظهر فيها ربح ولم يعلم ذلك السنة عملاً
 فيوضع مؤنة سنة منها ولم اقف على فخرج بذلك من جهة المؤنة مؤنة المتزوج
 وشراء الرقيق والضيافة والهدية للابوة بحاله على احتعاره فيها فلو لم يعرف
 بحسب الزيادة عليه كما ان اوقف لا يملك فيها زاد وان كان احوط ومن المؤنة النذور والكفالة
 ونفقة الحج الذي يجب عليه في هذه السنة اما لو استقر الخبز وازاد صرف الزايد لما يحتاج
 لما كان في السنة الآتية فلا ينقطع الخبز ولو اجتمع نفقة الحج من سنوات متعددة
 فلا يوضع الا القدر المجمع منها في هذه السنة ان لم يطرأ مانع كعدم رواج الركب او غيره
 او فان استطاعت ليست بمجرى المال ولو ترك لما عذر فيوضع له المؤنة او منها وان
 عصى بالتأخير كما في صورة النفقة ومنها الدين الحاضر عليه في هذه السنة والغرامة
 التي لزمته واما الدين السابق عليها فان كان له في سنة الدين زائد على مستثنائه ما لم
 به وكان باقياً فلا يجب منه مؤنة هذه السنة ولو لم يكن له في مقابلته الا للمنافع والارباح
 فيوضع له كما لو لم يكن في هذه السنة السابقة له زائد على المستثنات شي ومصدر
 القدر في هذه السنة وكذا الكلام في الحج ان استقر عليه في السابق ومنها الهدايا و
 الخيرات واسن الطاعات كالحج المندوب والزيارات ولا يعبر فيه الا بقاها اذ لا
 في الخيرات نعم لا يوضع اذا اُسرو في السقفة ومنها ما يافده الظالم فترا او بالمعاشرة
 والمصانعة اقباراً ويندر كنفق الثمرة والزراعة بنفعها لا مطلق النقص
 كما لو زب داره بين السنة اذا لم ينف بمشقة في المنافع وكذا ان اراد مستغفر
 اذا لم ينف من غير مشقة وكذا لو كان يعيش بالمطالبة و اراد من المال
 صاحبه فيحصر من الارباح لنفسه رأس مال او مستغفر بقدر ما يكفيه واما ذلك
 واعلم انهم ذكروا في كيفية دفع المؤنة وان من اي شيء وجوباً ثلثه ولا اشكال انها
 لا يرفع من رأس المال والمستغفر الذي يتعيش بمنافعه والاموال يتعارف صرفه
 كالقروض والغروش المحتاج اليها انما الاشكال في حال يكون اهل للصرف في العلم
 والنفقة وعقوباتها ملكها بالميراث مثلاً او ضماً قبل ذلك فدر يوضع المؤنة منها
 ويحس جميع الارباح والمنافع او يوضع من الارباح او يوزع بالنسبة عليها
 ويظهر من جاست من المتخير ان الاول احوط والثاني اظهر وان كان اول
 والابعد ترجح الاول كما اقتاره الحق الرابع على رده ودعوى ظاهر في زيارتها

من الارباح وان كان مسلما في بعض الاخبار ولكن الظاهر تلك الاخبار ايضا ضرورة
اخبار المعيشة في الربح فلا يشترط فيها الاما هو محتاج اليها لئلا لو كان له مال اخر معد
للمصرف ويؤيده ان لفظ المؤنة بمعنى الكفاية ينص المالك لا مقدار الكفاية وهو انما يكون
محتاجا اليها لتخصها فلا يتعين المؤنة في الربح اذا كان له اموال كثيرة او فقوا ٢ المحتج
بعد من المؤنة يعني من الارباح ان نقل المؤنة يوضع من الارباح ثم يحسن لا مقدار المؤنة
ان المخرج المصرفا واما ما ورد من ان الزكاة بعد مؤنة الزينة والعمارة فلا يرد نقضا
على ما ذكرنا يتقرر ان لا يجب ارباح المؤنة من نقل الزينة اذ هو بمنزلة قوامه كالحسن
في الفائدة والحسن في المستفاد وما نحن فيه مقام اخر وهو ان الحسن في المستفاد بعد وضع
مؤنة نفسه ويباله منه وهو لا يعتبر في الزكاة والطاهر ان معنى وضع المؤنة في الحسن
يرجع الى تعميم قلة الحسن على قلة بنينا ثم مثل فقوا ٢ لاصدقة وذو ربح محتاج
ويؤيده غاية التأييد قوله عم في صير على من مزارع على بن راشد في ذلك ان يكنهم
بعد مؤنتهم والمشار اليه في وجوب الحسن في الصناعة والكسب وقد اوضح ^{المقام}
في كتاب غنايم الايام وحوادثه واعلم ان المقصود بالذات في المختار ليس ان يوضع
المؤنة من غير الارباح الذي لا يخفى فيه ما بعد للمعرف كايته كما كانت الارباح كما
يتراى من تزيير الاقوال بجماع ملاحظة ان الظاهر من التوقع سقوط الحسن عن الموضوع و
المفروض عدم الحسن فيه كح وان كان يلزم صرف المؤنة منه غالبا بل المقصود بالذات
ان لا يوضع لمقدار المؤنة عن الارباح لو لم يخمر وجه معيشته فيها كما كانت ^{كانت}
المؤنة بل يحسن كلها للعمومات ويوضع نفس المؤنة عنها لو احقر الحسن ولا يخفى فيها بل
المقصود بالذات في القول ان في هذا سقاط الحسن عن مقدار المؤنة من ارباح وان كان
مال كثير معد للمصرف ولا يخفى فيه غيرا وقد عرفت ان لا يساعد الدليل ومنه يظهر حال القول
ان لا يشترط صرف هذا الحسن كسرا فاسمه وما يظهر من بعض الاخبار من اختصاصه بالامان في
مهور واول بنى الكلام في ان الحسن في هذا القسم يتعلق بالعين او بالذمة والظاهر
ببقا الشبهة على ما على عنه في فاشية الفواعل في باب الحسن للاربع في تعلق الحسن
في المكاسب بالذمة وهو له تعلق بالعين كالدين بالنسبة الى ارب من يحضر ذلك وقال
ان لا يشترط في ان لا يحسن استعمال الحسن او اعتقاد الخرم فانها في الزم فيه وان

كان بعضه للامام ٤ و غيره وجوز في بعض التفاسير للمتابر الذي يثبت لنا وعظ الحق
الشأن في شرح الفوائد تعلق الحق في المكاسب بالذمة فيصح الاشتراء ممن لا يخر كما هو
ظاهر الاصاب بالبحث السادس يجب الحق على الذمرا اذا اشتري ارضا من مسلم وان لم
يكن مما تعلق به الحق كالاراضي المنقوعة بنوة للعداية الصحيحة وعمد الاكثر وظاهر الملاك
الفتوى والمحدث اهم من ان يكون المارض في رعة او مشغولة بالبناء والاشجار وفيهم
بعضهم يارض الزرع وليس بعيد من هو الاظهر للتبادر وركن ظاهر بينهما الانتقال
بالبيع وبعضهم يغيره الى مثل الصلح والبنه وهو مشكل والاقباط طبع ان يشترط
الحق عليه في ضمن العقد ولا يبعد كذا ذكره بعضهم كغير الحاكما بين اذ قد خد العين او المنفعة
اخرى اجرة مثلهما في كل سنة ولا يسلط علامة ضمن فية العين الا ان يرضى المذمم
فكان اصله واما عنه بنه مرافق فلا يسلط يبر ولو يعلم ولو باعها في بطلان مقرر الحق
ويصح في البتة وللمتري في التبعصع الجهد ومصرف هذا الحق كسائر الاقفا
البحث السابع المتعلق عليه الاجماع وجوبه في المختلط بالام الذي لا يعلم قدره
ولما كره روايات مروية عن امير المؤمنين ع وقيل لا بد من التفحص من القدر الذي
يقين ان ليس منه عن صاحبه ومع الياسن يصدق به عنه استغنا فالله اعلم
وسند الاظهر الاول العمدة عمار بن مروان في الحفال مضافة الى الاجماع المنقول و
علم كذا الظاهر من بعضه وصرح بعضهم بثبوت الحق وان علم القدر اجمالا كعلم
بانه اطام اكثر ولكن لا يعلم مقدار الحق التفصيل كما عليه جماعة من المتقين وهو
ان يبيح الحق اذا جهل من جميع الوجوه كما هو ظاهر الروايات ويمكن تغيل الصبي ايضا
عليه واذا علم في اي المال قطعاً وان علم القدر ولم يعلم صاحبه فالقوى
وجوب الصدقة نالكة مع اي سواها سواء في مقدار الحق او لا نه
في باب يجوز المالك وهذا هو المثل في المظالم كما مر به الحق في الرد عليه وقوله
بجواز اخذه الما ثم غيره وكذا الفاضل مجلسه والده رحمه الله ولكنهما جواز ذلك
في الاول ايضا وقد عرفت ان الحق في الاول ان من يبيح الحق واما الاخر فيجوز
افذه للملك والظاهر وجوب الرجوع الى الحاكم في صدق فيجوز المالك وعدم اشتراط
عدالة المقرف وذهب جماعة في صورة العلم بالقدر وجهالة المالك ان المالك

از بهر من الخیر و علم مقدار الزاید از بعد مقدار من باب الخیر و تصدیق بالزاید و ليس
 بوجه بواضح و لو لم يعلم مقدار الزاید في هذه الصورة فقال بعضهم يكفر مقدار
 الخیر من باب الخیر ثم يخرج الزاید بما يغيب ظنه و بعد مراده من باب التصديق كما
 خرج من المسالك و اقتصر في تصديق المجموع و اقتصر بعد المجموع فما ولو علم ان الزايد
 اقل من الخیر و لم يعلم قدره فقال فيه يخرج مبرى الزمة يقينا و اقتصر بالاكفاء
 بالظن ثم اقتصر ان يكون ذلك من باب الخیر و ان يكون من باب الصدقة و الاول احوط
 و هناك احتمال اخر لم يعرفه و هو الاكفاء بما يحرم ان ليس منه و قوته في الله اركو و هو
 يجرى في الصورة الاولى ايضا اي فيما علم كونه زائدا على الخیر مع جهة مقدار الزايد
 و بعد قوت في الموصوف مبرى تلك الاحتمالات في كثير من المواضع لمن يعلم بالاشتغال
 ذمته من باب الخیر و لا يعلم مقداره و نحو ذلك و الاكفاء بما قل ما يتقن بالاشتغال قوت
 ازواج المبرى للذمة يقينا و بعده ما يظن معه البرائة و اما لو علم صاحب الحرام و لم يعلم
 مقداره فغير كيب الصلح مع المالك او وارثه ان مات و ان لم يكن وارث فمن الانتقال
 و غيرهما فان ادى المالك عن الصلح فان جهد قدر المال راسا فبطل من المال و ان
 علم ان قدر الزايد من الخیر و اقر او بعد طالب الظن و قال في المذكر الاقبا و ان يعطيه المبرى
 يقينا و لا بعد الاكفاء بما قل ما يتقن بالاشتغال و منه بعضهم من يفرغه و هو قوت كما ان الزايد
 و لكن الاحوط الصلح او اعطاء المبرى يقينا و لو علم صاحبه واحد من جماعة معينه و لا يعرف
 فقال في المذكر كيب التمسك بالصلح مع كلهم و فيه تأمل و يتميز ضرورة من باب الخیر و لا
 و كذا في الزعة و لا ينبغي ترك الاقبا في امثال ذلك و اعلم ان الظاهر في الاقبا ان الخیر
 و التصديق في هذا الفن يتعلق بالعين و لكن يجرى اعطاء الكبير و اراد منه و لا يجب
 ان يخرج من كمره و ما يجرى ما هو نصيبه لو وزع عليها من الظاهر اذ البديل من غير ذلك
 اذ لا ينبغي ان يظن جواز العتق كما في الزكوة و لا يحذفه من نفعه باذنه في كلامهم خروج
 الاول اذ ظهر بعد ازالة الخیر زيادة الحرام على قدره يقينا او غير معين عند التصديق
 بالزاید و كذا ان يقال ان الزايد باقيا عند المستحق و انك لا تدري في من و يتصدق
 بالمجموع و لا يجرى ما اعطى و يتصدق بالزاید الثاني اذا قدر المالك ما يخرج
 الخیر و هذا نص في قولنا ان الظاهر ان الاحوط ما نفى الثالث اذا كان من بعض

عليه ما له بالام فالكلام انما في المختلط في الحلال البين واذا اقتضى الامام بما لا يتعلق بالحق
 كالعدول والارباح فلا يكون في احد في طريق اداء الخصال كالوظائف والارباح في غير الحق اولاً
 لتخلص الام الذي هو عليه لوجوب الحق في هذه القسم في الحلال على وجه اقتضاه في امثاله من البناء
 على الظن الغالب في مقدار الحلال او على المبري يقيناً او على ما يتفق ان الحلال ليس بامثل منه ويمكن ان
 يقاوم به بغيره في الحلال على الوجه المذكور وبعد وضع في الحلال فيجب اليه لتخلص من فزارة
 الام في المختلط وقبل اذ ان في احوال الام والحلال في المختلط فيكون في حذر الرابع ان المثل
 المختلط وبقي اشتغال الام في اداء ما سواي ما كان مكافئاً وان مات فان علم الوارث او الوصي بغيره
 في منتهى عليها الاداء وكذا الحكم ان لم يكونا وكذا عدول المؤمنين ان لم يكن والظاهر ان الاستغناء لا يكون فلا يجب
 الاداء مع احوال اداء ابرائه ما لا يحرام اياه ولذا اكلت المذمومة في الدعوى على الميت بعد اقامته البينة
 لانه لا سال للميت ولعله ان كان حياً قال ادبته وادبرته وهكذا الكلام في الحق والزكاة وغيرها هذا
 في صورة الدعوى او مع وجود الصغير والغائب والمافلا يجب ان لا يحدط والافضل للوارث الكامل
 فيما في برائه من صورة تبينها المأول ان مقتضى الاصل عدم تكليف غير البالغ العاقل فلا دليل
 على وجوب الحق في الارباح والمافلا يجب وغيره في غير المكلفين نعم ذكرنا الفاضل وجوبه في الكفر
 والمعدن والغوص هو ان الواجد مسلماً او كافراً عبداً او احراراً صغيراً او كبيراً قال في كراهه الا ما فيه العبد
 لمولاه وادعى فيها الاجماع غير المتأخري في الكفر وفي المهر في المعدن ايضاً واستدل بالعموم ولو لا ذلك
 الاجماع اشكل الاستدلال بالعموم مع انه موجود في غير ابيها وبالجملة فالافضل عدم وجوبه ^{غير المكلف}
 في الارباح والمكاسب وكذا ان المال المختلط بالام ما جهده وها جده متكاملاً بغيره فيها جهدها ^{تقضي ايضاً}
 بل وكذا ان في المال للحصول المالك واما الثلثة الاولى فلا مسرح في مخالفتها الثاني لم يقل احد
 باعتبار النصاب في الثلثة الا في سنة الا في السبعة ولا دليل عليه وكذا لا يعتبر الحول في السبعة الا ان
 ظاهر ابن ادریس في الارباح بمعنى انه اوجبه قبل تمام السنة بدونه واما الثلثة فلم يعتبره لا يفتي بخص
 وجوبه حيث ظهر فاضل المأونة في نظر المكلف بل بمعنى تصيق وجوبه موضع عليه مراعى تمام الحول فيجوز
 له التفرقة في الحصول مؤونة غير متفرقة كما زده داره لو رتب او شراء داره او معالجة مرضه او ستمت
 او حصول رة بغيره بالبيع وكذا في الاطلاقات ولا دليل على قول ابن ادریس فان الظن
 من كلامه ان الحق بعد المأونة بعد اتمامها ويجوز التفرقة بين السبعة والارباح وها
 الذي في الطبيعة والملاصق وبسبب النفس الشيطان فيخرجه تخميناً فان ظهر بعد الحول النفس
 انموذان ظهر الزيادة فان لم يكن المستحق مالاً بالمال وانما في الاشياء عليه وراية الام وان كان عالماً
 بانه لم يكن عليه هذا القدر واخذ او كان جاهلاً ولم ينف المال فالكلام في ذلك في الزكاة
 بعد ظهوره في الفقر والمراد بالعام هنا التمام للامانة الزكاة وفي السنة في اخراجه حين

الشروع في الكرب من ظهور الرشح اشكاله اثنان في مبدؤه ظهور الربع وجميعه ما قلناه ويظهر الثمرة فيما لم يتناولت مؤنة الثامن
مثلا مبدؤ الربع في الزرع اول الميزان ومبدؤ النفع اول الصيف فيعتبر تقفة السنة من اول الميزان على الاول ومن
الصيف الثاني وقال في حق ولا يعتبر الاول في حق مكنت بل يبتدئ من حيث الشروع في التكاثر بالحوام
فانما ضا فقل ويترى الى من طار ان مبدؤ السنة هو الشروع في الكسب وظن انه لا ينافي قول الشهيد الثاني
بالنظر ان مراره ان لا يعتبر للكرب متعبدة في عرض السنة منه على كذا اعتبر الشهيد الثاني في ذلك حيث
قال بعد ما افتار ما نقله عنه ولو وجد ربع ارض في الربيع سنة علمه فزاده في حق في ذلك لا وجوب
اعتبار السنة من اول الشروع في الكسب بل في نظر الاغالب من انواع المكاسب الصانعا القابلة
لظهور الربع في اول السنة عرفا وان توقف على مرور زمان قليل لحصول نفع العمل في الجملة لا الى مثل الزرع
الذي يحتاج ظهور الربع فيه غالبا الى مضي اربعة اشهر او خمسة وكيف كان فالظاهر اعتبار مبدؤه
حين ظهور الربع فان ظاهر وضع مؤنة السنة التي معنا كفاية وضعها من الربع في لم يظهر الربع لم يتمتع
وضع المؤنة بدراغها ووضع مقدارها وقدر الزرع بين المؤنة ومقدارها فالاولى جعلها على الحقيقة
على الامكان واما اعتبار السنة للربيع على كذا فهو ضعيف مما انفط الاطلاقات موجب للعرف والخرج

المقتضيات لبيان المستحق وغيره ما في الاول المنة المدرك عليه الاجماع من جاعلة انه يعسم من حق
ثلاثة منها للزوجة ومدهم الله ومدهم رسولهم وذوي القربى وهو بعد وفاته مالا مالا العام
مقامه وثلاثة اخرى لليتامى والمساكين وابداء السيد المنة ان لا يبدان يكون هذه الثلاثة من اول ما عليه
المطلب وان يكون الاثنان بابه من جانب الاب ولا يكون الاثنان بابه بالام فقط ويجوز لمن اتى
بالام فخطا في الزكاة والفقرة ولو من غير من اتى بابه بالام فقط ويجوز لمن اتى
منع الزكاة من غير من اتى بابه ضعيف وقد مر ان اولاد عبد المطلب في هذه الزمان ممنوعة اولاد
عليه والعباس والمارث والي ليهب واختلف في اولاد المطلب في ما في حق بانه يجوز لهم في
الزكاة لا الخى المبنى الثاني المنة الاقوى بكونه جواز اعطاء السهام الثلاثة الا في بطانة منها
ولا يكسب عليها وقيل بجوبه وهو احوط وكذا لا يكسب البط على الاشخاص ولو ضاها طائفة
وكذا اسبوح وجوب البط على الشخص من طائفة في البلد ولا دليل عليه وان كان افضل
مع الامكان نوعا من الزوم العسر والرجح واما تنوية الاصناف والاشخاص فلم تنف على قائم ولا دليل عليه
بدرج ما ينبغي التفاوت بين الاشخاص والمنة ان الامام يقسم الخس على الطوائف على قدر مؤنة شتم
على سبيل الاقتصاد فان لم يفرصهم فيمنع ان يتم النقص من سهم وان زاد على ذلك فيجوز اخذه لنفسه
ويدل عليه روايان معتبران عنهما اكثر العلماء بطلان بعض الاجماع عليه فلا وجه في بعضها
فيه ان كانت قد تيرا او قيل في الثانية في امثال زياتا وكذا ليس كذلك لظهور مؤنة ثمانية العام و
هو الفقه العادل في زمان الغيبة كما ينبغي في سنة هجرة خمسة الامام في زمان الغيبة
ولو لم يكن في البلد من يتولى نقله الى بلد اخر واما مع وجوده فيقول في جواز تجلجوز

الطلب لا فضل ولكن نصيب لو تلفت أو هوانت أو التفت إلى الظاهر لا يجوز إعطاء المستحق
 دفعة فوق ثلثي السنة كما كان يجوز في الزكاة والظهار ولا تحيد السنة الفقير يربح وقت
 الحاجة فان أعطى ثلثي سنة فحوز ان يعطى بعد سنة شهر ثلثي سنة اشهر أو في مع فقره
 وهكذا فلا يبعد ان من أعطى ثلثي سنة لا يجوز إعطاؤه حتى يتم السنة وكذا الزكاة
 ان أعطيت بالدفعة التي الرابع قد عرفت معنى المسكين وابن السبيل في كتاب الزكاة وأما
 البنية في الظاهر الذي مات أبوه والظاهر اشتراط الفقر فيه وفائدة إزاده بالذكر لانهما مبنية
 على وانه قد يمكن ان يكون له سمان اما على القول بوجود البسط على الاضاف فقط وعلى القول
 بالانكشاف أو أقوى فبظهر الثمرة في مثل ما لو تدر البسط عليها فيعطى سهم من حيث البنية وأما
 من حيث المسكنة وشرط الاسلام في المستحق وفي اشتراط الايمان اشكال والما هو طر
 الاظهر اشتراط بلا حيلة انه عوض الزكاة ليقبضه وأما العدالة فلا اشكال في عدمه
 المقصد ان في الواقع وفيه مباحث الاولى في الاثقال وهي ما يختص بالامام ولا يشاركه
 من يشاء في الجنس وهي ثمانية الاول الغيبة الذي اختلف في العسكر بدون اذن الامام كما مر
 الثاني ما يختص لسلطان دار الحرب من الاراضي والبلدات والحقول والاموال
 من النقد والجنس الثالث ما يصطفيها الامام من الغنمة قبل الغنمة من الخيل والوظائف
 والاسلحة والجنس الرابع كل ارض اذنتها المسلمون من الكفار بدوز الحرب سواء ارتكبوها منها
 وسلموا لهم او سلموا اليهم بالطوع والافتيا ومكفهم فيما مع ثمنهم بانفسهم الى
 الادغال والموت التي ليس لها مال معروف سواء ابرى عليها يد ما دلتهم فربحت وياراهم مال
 ليس بها وكذا المعنوية التي لها ما دلت معروف بغير مال بالحوال المالك وكلها ان تصدق على
 الفقراء عن صاحبها واما التي كان لها مال معروف ومات ولم يبق منها احد فموتها بغير مال
 من لا وارث له وهم وان كانت من الاثقال ولكن في مصرفها خلاف السادس في سائر الجبال
 وما فيها من المعادن وغيرها ويطون الادوية والادوية والادوية والادوية والادوية
 والافار يفتقن العموم وحضها بعضهم بما كانت في ارض الامام وليس عليه ولا
 تحت ذكرا على حدة السابع ميراث من لا وارث له غير الامام من سبب سبب دوله وقوم
 من الاثقال على الاقربى من مقتضى الامام ومقتضى الاقارب انما في زمن الغنمة للشيعة ولكن
 قضى جماعة فتراد البلد وهو احدو ويختلف في كتاب الميراث الثاني من الاموال وبنات من
 من قدام وبعضهم اضاف الجار والمثل ان المعادن ليس منها ان في غير ذلك

ونفي جماعة الاول وليس بجيد ان يعلم الله واما رواه علي بن ابراهيم موقفا في خبره واما رواه
العباسي ولا بد ان يكون مراد الختم المعادن التي في اراضي الامام لما ابا حنيفة في شيعته في كتابه في
الناس في معادنها لا يخرج منها باب حرة في الاصل من سبق في الجائزة الى المعادن الظاهرة كالمخ والنفط
وامثالها واما في قوله ومن سبق الى احيائها في الباطنة المتابعة الى عمر فليس واما المعادن التي
في الاراضي المملوكة فترتبة الارض والخاصة من مرار المشتمل ان المعادن من حيث هي ليست من
الاتقال اما في الاراضي المملوكة بغير الامام فقط واما في ماله فيكون ان سببها شرعا في زمان
الغيبة انما هو لا بد من بيعها للاراضي التي هي له من مخرج الاتقال واما حوائج الاتقال من
حيث هو ويظهر الميزة في زمان حضور الامام فلا يجوز على القول بكونها اتقانا للناس النصف
فيها في الارض منها الا باذنهم لبيعها للارضي وفي عدم جواز النصف للمالكين في زمان
الغيبة وعلى المشقة فلا يحتاج الى اذنيهم فيما كان في الحوائج بل هو على ابا حنيفة في زمان الحضور
فصل من من الغيبة والامانات بين القول بكونها اتقانا القول بجوب الخدم فيها اذا مانع
من ثبوت الحن في هذا القسم الخاص منها في زمان الغيبة وعدمه في غيرها وعليهم ان بدون الحن
وكذا الامانع من ثبوت الحن على من تصرف فيها باذنه في زمان الحضور في اخذ الامام وتقسيمها
ارباب كسائر الاغناس كما مر في الكافي في حكم المعادن والبيروني والمعارف والامام

المبحث الثاني لا يجوز النصف في الاتقال ولا في سهم الامام من الحن حال حضوره الالباب
واما في حال الغيبة فذهب اصحابنا في الارض الحوات الى جواز التملك بالاجابة وطلب جماعة منهم
ان جميع اقسامها باح لشيعتهم كح والظ عدم اشتراط الفقر الا في ميراثه لا وارث له
فقد اختلف بعضهم وهو احوط وتحقيقه كتاب الميراث واما سهم غيره من الحن
في حال الحضور فوجب جماعة اذنه في النصف فيه والظاهر جواز مباشرة المالك الاعم مطالبة
الامام في تسليم الميراث واما حكم الحن في حال الغيبة فبمجي كبر بيان المبحث الثالث
المتم استثناء المناج والمساكن والمتاجر من الاتقال وفيما يجب فيه الحن للشيعة وطلبها
لم يرد بعضهم الاجماع في حضور المناج بمرح بعضهم بالاجماع على استثناء المناج
في الغيبة والحضور وقال بعضهم لا يجوز للامام تحليل غير حصته فانما يقيد في زمانه بقدر
حصته وقال بعضهم ان كل الاتقال حلال للشيعة في حال الغيبة ويستفاد منه عدم حليتها
الحضور ولو في المناج وحليتها في الغيبة ولو في غير المذكورات ومن بعضهم انه لا يستثنى من
وخص بعضهم الاستثناء بالمناج وفسر المناج بالاموال لا الماء الساكنة من دار
الحرب فيجوز شرائها ومقاربتها سواء كان كلها للامام كما كان بدون اذنهم او بعضها

كالان بانه وكان شريكا في خسرانها او المشرقة بالمال فيه الخس او جوب وجبة جعل منها من الانتقال
 او من مال فيه الخس مما لا يخرج من مؤنة التمتع عنه كالعدن والغنى او مما يخرج من المؤنة
 كارباج التجارة والكسب ولكن في وقت الاقتصاد او من فاضل مؤنة العام السابق
 مع عدم ارباحه فانه فاضل الفلاح من شئ من المذكورات فيجوز وفسروا المسائل التي
 ثبتت في الاراضي المخصصة بالامام او بدلا لشئ بالمال فيه الخس على الوجه المذكور في المباح
 وفسروا المتاجر بما اشترى من الاموال التي فيها الخس بالتجارة ممن لا يخس ولا يعتقد
 بوجوده وصرح بعضهم بان هذا الحق والتقدير انما هو في اصل المال لا في الزرع الذي
 يحصل منه بالتجارة وكذا ما اشترى من الغنائم المأخوذة بغير اذن الامام ومن استثنى
 المذكورات الاضمار الكثيرة الواردة عنهم ٤ بانها اطلاقا لشيعة في الانتقال والحق الطيب والادب
 وما كان ولا يجوز الاعتماد على ظواهرها واطلاقها واطلاق اكثرها من ذلك للعدن
 والقواعد المسماة من عدم جواز التفرغ في مال الخس سيما القواء والايام من الى
 الرسول ٤ وقطع نصيبهم من معادن الكرم في الرافعة والرحمة بعيد ما يتدلى
 سقطت من ثبت بنص الكتاب والسنة والاجماع باليقين بمثل هذه الاقوال فيقول
 يسقط الخس بالمرّة كما هو ظاهر بعض الاقوال المقدمه نداء الاستقامة والرسالة
 في الخاتمة وكيف لا وقد حرم الله نعم الزكاة على بني ناسخ تعلما وتكريما وتنبها لهم من
 اوساخ ايدي الناس التي هي من الزكاة وعوض عنها بالخس وجعل نعم اولاد
 شريفهم ونسبهم لغلوهم ثم لو رخص لهم وجعل حصصهم زائدة على سائر القواء
 لان حق الخس وفق غيرهم العز او نصف العز او ربع العز وجعلهم ايضا ارباب
 من محلي القواء فانها في سبعة ارباب المكارب التي لا نهاية لها مع ان كبراء الشدة
 عندها في الاشارة الى ذرية وجعل نعم مودة ارباب الرسل في كتابه في هذا الاثر اذا
 سقط الخس عن الشيعة فلا بد ان يملك افراد بني ناسخ من الجوع اذا لم يجدوا لا يعطون
 فمنهم بالشيعة سيما اذا كانوا نبالا والشيعة مع ان ما يتعلق بالخس عندهم في غاية
 القلة الا لا يقدرون برب المكارب ولان المال المملوك بالامام ولا في الارض التي
 اشترى بها الميراث من السلم وحق زرع بالغيان في زمان مع اعتقاد الشيعة وجوب الخس
 في سهم الامم الى افرادهم ذات انهم في غاية العزة والهمة فكيف اذا شجعوا
 العباد بانه ان رأى فلان يسقط الخس وكيف يكون حال السائل المستتر في الامور
 ان من السليم والطبع المستقيم بعد التامر فيما ذكر يعلم ان كل خير الخس من الشيعة

وتخصه في ذكره اي مراد من المهور الصواب فلا بد من تحصيله لاخبار الواردة في ذلك ايمان
المراد ان كان يافقه منهم سلاطين الجور من الخلق لا يجب عليهم الحادثة انما انما اعطاهم
هو لا بد من هذه الوجوه كلهم كما ذكره في الرابع من الاراضي الخراقة او يكون واحد وامر به النعمة
بان يكون المراد عنهم بما لم يصلوه اليهم من موقوفه كونه باب على النعمة وان داو يكون المراد عنهم
بمنه كان عنهم على وجه عجزه عن الاداء مع افعال موقوفهم فذلك في ذلك الزمان ايضا ملحق بالمال
وبعض الاخبار انه على تحليلهم الى يوم القيمة لا يعتمد عليه او هو محمول على بعض ما مر ويمكن
ارادة تحليلهم من المنافع بما فيها فيكون كناية عن وضع مؤنة السنة كما مر مع ان في مقابل
منه الاخبار في وايات دللت على ردع من طلبهم التحليل وتقريرهم بان حقنا ولا يتحققنا
من حقنا ولا نخرموا انفسكم من رعايتنا في بعضها لا تملك ثمرات وبيد ان كثير من الاخبار على
ان كبر الشريعة في امر المحن وان يظهر المال وقال الصادق ع اخافه الدرهم واني ان
اهل المدينة ما لا لان اطهركم والى حد ان الاغفال والحق ثابت لا ريبا بها باليقين من جبال الله
تعم والكلام في سلوك كل امام في زمانه لا يتحققنا ان هو اعلم بما ينفعنا وانما في زمانه الغيبة
فالظاهرة يمكن ان يبق كهيئة الشيعة هو المنافع بمعنى ان الرخصة هي التي كانت الاغفال
او كانت فيمنها من الاغفال او زوجه حكما جعل صداقها منها خلال وكذا الامر التي استثنى
منها لا تحس وكذا ما يعرفه النكاح مما دفع مؤنة السنة من الرابع الالاتي عالم
واما حلية حقوق سائر الاصناف من البرع الزايد على مؤنة السنة يجب المتعارف
الالاتي كالبحر من المعادن والنفوس وامثالها ايضا فلا بد من حليتها وجواز
استثنائها سيما والعلة التي ذكرها في الاخبار من طلب الولادة موقوفه كثيرة
منها لان مطلق مرض الحرام في التزوج لا يصبر من ان عدم طلبة الولادة مثل الصداق
الحرام وما يؤدي به فيمنها من الحرام اذا اشتراها بان الزمة انما اتفق ادائها منه
سيما واكثر الشيعة فيكون الحرام من وجه اخر ولا ايضا يجوز من مرض الحرام في التزوج
بدون ايضا يجوز عن صريح الزنا فافى فائدة تحليل المحن لاشكال هو لا سيما على وجه
خرازة حرمان الفوائد والاصناف والارامل من نكاح وتخصيص الاضار بغير
الشيعة في كل صنف لا سيما دليل هذا الكلام في المنافع وما يحصل انفس استثنائها
واما المنافع والمسكن فالظاهر ان بعض استثناء ما يشترطها من النكاح في ما خوزة
اذن الامام ع للتجار فهو بغيره كذا اشترط ما يتعلق بالخير من النكاح

انه يجوز ويجوز فيه وكذا الاشكال فحلية المساكن الواقعة في الاراضي المحقة به
 وكذا اذا اشتراها من غير النجس وما يشترطها من ارباع المكاتب للمساكن المحتاجة اليه فهو
 من جلة ثلثة السنة ولا اشكال فيها البتة الرابع في بيان حكم النجس في زمان الغيبة فقيل
 سقوطه وقيل بوجوب دفعه حتى يظهر الدية من ظهوره وقيل باسباب اعطاه
 جيعالني ثم وقراء الشيعة وقيل بعزله وصبط واذا فاق الموت او من الى الميت
 جعله اليه وان لم يدر اوصى المنيق ولا يمكنه الى ظهوره والمثني بين سنة العلماء
 وجوب ايصال نفسه للمتحققين لها فيه واختلفوا في سهم الامام فوجب بعضهم نظمه له
 وخرج بعضهم بحرمه اعطاه لسائر المتحقيقين وقال الاكثرية ان مقتضى دفعه اوصيه
 والوصية او اعطاه لسائر المتحقيقين وظكثير منهم ان الاخير اجنبها وظ بعضهم نعيه وظ
 بعضهم جواز له لصلح الشيعة وقراءهم وقيل جماعة من محققي القائلين بجواز لسائر
 المتحقيقين بان يكون على سبيل ثلثة مؤنثهم ان لم يف بها سهمهم والاظهر عندنا جواز صرف
 الجميع في قراءتي ثم كذا قال به المفيد في الفرية والفاضلان وعامة من تأخرهما
 الاظهر عندنا على سبيل الوجوب كما هو وظ المفيد وجماعة اما في سهم غير الامام فظ
 واما في سهمهم فاما بجواز فمكن القطع من تتبع سيرتهم واهتمامهم في اعادة القوا
 واكثرهم على انهم سبوا اربابهم ووجبه بالاث اليهم بانهم راضون بعرف مالهم
 فيهم سيما في مثل هذا الزمان الذي لا حاجة لهم اليه مع ان الضبط لهم وانتظار ظهورهم
 معرض للخطر فاما وكذا الدفن والظلم فاجب اليه بعد ظهورهم وتسليمهم
 واما القول بسقوط الخوف والنفوس الجميع فغير السقوط ثم بلا فظ ما تقدم في الزوا
 المعترين الدالين على وجوب ثلثة الامام ثلثة السائر مع توزعها من سهم
 كما انه الزايد وعلمها العلماء بظهور وجوب ذلك ايضا في المنة بين المجوزين
 كونها الجاشر لثالث الغيبة العادل النابض عنه بما تضمنه المال لوجوب اشرافه
 بداعي الشهداء ثلثة اتفاقا بالجماعة عليه وظ الفرية عدمه ومن ثم ان اذن الفقهاء
 للمالكين ولا ريب ان الاصول مباشرة الغيبة انما يمكن واذن الخاص للمالك
 ان لم يكن وان لم يكن ذلك ايضا فاذن العام بان يقول له كلما حصصت فيك من
 ذلك فانت ما دون في اخراج اليهم ونصرف المالك بدون المذكر رايت في فدية

الاشكال نعم لو لم تكن من ذلك لم يمنع ذلك من ان يكون مستقواب
بعضه من العلل فهذا أولى وأفضل وإن لم يكن فالأفضل ان يكون مستقواب
بعضه من المفاهيم والله العالم بكتاتيب الاحكام والله الكرام

في كتاب معين الخواص في يوم السبت فاس

من ثوال من شهر سنة التسع والستين

بعد المألف والاثني من الهجرة النبوية على يد

الافرو الاضعف ثواب اقدام

الطلاب محمد بن محمد الوهاب

غفر له ولوالديه

امين

امين

امين

المطلب الثالث في رد الادلة المستدل بها على صحة الواحد وهو وجوه الاول قوله تعالى او امر
سورة التوبة وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا
والدين وليذمروا فوهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وجه الاستدلال ان الآية
دلت بمقتضى التفسير على عدم النفر المستفاد من كلمة كافة على وجوب النفر على الطائفة التي
هو بعض من الفرقة الى التفقه كما هو الظاهر عن اكثر المفسرين والملا ثم لا اقرار للمروية عن ^{دق} ^{العلم}
اوليها اذ كما هو المنصوص على انهم والمناصب لصدر الآية وما قبلها والفرقة صادرة على
الثلاثة فالطائفة يصدق على الاثنين بل الواحد ايضا ومقتضى تعليل او تشديد بالتفقه و
الا نذر الصادق على الاضمار على وجوبهما كما دلت على وجوب الحذر واليقول لهذا الا نذر
اما لا انحصار فائدة الا نذر في وجوبه يقتضي وجوبه كما زعم بعض واما لا استبعاد
عدم وجوبه مع وجوب الا نذر بل يتبادر وجوبه من وجوبه كما زعم بعض المحققين و
اما لكثرة على الموضوعات للترجيح الى الحق فتم عليه كونه اقرب الى ذات اير كما هو الظاهر
في تقريره واعترض عليه وجوه الاول انا نمنع صدق الفرقة على الثلاثة فانه يصدق على
الشافعية انها فرقة واحدة لا فرق متعددة وقد يجاب عنه بان صدقها عند ما ظ
من اللغة بل هي حقيقة في كل واحد من الاشياء لانها فصلة من فرق او فرق كالقطعة
من قطع او قطع فكا واما خصصناها في الآية بالثلاثة لكونه روح الطائفة منها
واما اذ فرق الشافعية لا ميثاقهم بل المذهب من غيرهم واما بحسب التمايز فوهم ايضا
فرق مضاف الى ان الفرقة كالجاعة وصدق كل ثلثة فرقة او جماعة لا يستلزم صدق
العكس والثاني نمنع ارادة الثلثة من الفرقة وانما منها من الطائفة ولو لم
ضريح الواحد من كل ثلثة وهو باطلا جماعة ورجوع ضم الجمع لا يتفقوا وليذروا
الى اقل من الثلثة او عوده الى الطوائف وهو مع كونه فلا فالاصل هو سقوط الاستدلال
لبعضهم على التواتر والحدود ان محل الفرقة على الثلثة والطائفة على الاقل غير لازم بل
لوحظ الطائفة على العشرة ايضا لكفانا بالاستدلال لعدم لزوم التواتر لها على
هذا التقدير ايضا لا التحقيق محل الفرقة على جماعة كثيرة يحتاج الى مزيد مستند
بنى اسد وبغرب وقيل ربيعة ومفسر نحوها للتفصي عن مخالفة الاول

على عدم وجوب المنع والتفقه والانداز كفاية فضلا عن الوجوب عينيا على كونه ثلثة وربع ثلثة
باطلا قها اقل من عدد التواتر بل لا يبعد عموما لاجماع لا ضرورة الدين على عدم وجوب نفي عدد التواتر
فيقتل الاطلاق بالاقول منه لا يبعد جملها لما ذكره على اقل الثلثة وارجاع ضمير الجمع الى المتخلفين او الطوائف
كما هو الموافق لتقرير الاستدلال عند الاكثر من غير اجماع بسقوط الاستدلال فان نسبة الانذار الى
المتخلفين او الطوائف جعل متعلقا باسم الجمع المعانف عن قومهم انما يقتضي صدوره عن
الجميع وقيامه به وتعلقه بالجميع واما اقتضاها لتعلق الانذار كل واحد من المتخلفين
او الطوائف بكل واحد من القوم بان يجمع المذمومون وينذرهم جميع الاقوام مثلا فلا يلائم
من مقابلة الجمع بالجمع هو التوزيع باللفظ في المقام اقتضاها من كل طائفة بقومها لا اقتضاها
الرجوع الى الموضع الكون فيه او لا بالضرورة الشرعية والاستحالة العقلية لو لم يسمع
الدلالة اللفظية ايضا لوجب حمل عليه والى صلان لفظ الفرقة والطائفة والجماعة ونحوها
اللفاظ مطلقة صادقة على باطلا قها على عدد التواتر وما دونه والايضا على عدم وجوب ثلثة
الانذار على الطائفة من كل فرق فليد او كثيرة او بصل الفرق على قبيل عظيمة كاجزاء حمل
على الواحد فصار على قبيل ولا رافع له الا في الجمع لعدم صلاحية عوده الى الاقل من الثلثة واقضا
ارجاعه الى الطوائف والمتخلفين سقوط الاستدلال وقد قلنا بان اللفظ والمذكول عليه بالتقدير
الشرع هو التوزيع ثم ان الضمير في التيقن واليذر وادرجع الى المتخلفين يكون الضمير في العلم
محمزون وادرجعوا رجعا الى الفارين والمراد بتيقن المتخلفين تفهم الاحكام المستداه
والناسخة من الوصايا بالسماح واستخراج الاحكام من الادلة بالاجتهاد كما ان المراد
بالرجوع اليهم الرجوع في الاحكام والحوادث او الرجوع الى المكان المألوف من السفر
كما هو الظاهر الثالث فان منع صدق الانذار على الاخبار مكانا لكون الانذار في
اللغة والعرف بمعنى البلاغ ولا يكون الا في التحذير كذا في الجمل وعلم المعمرى وحكم
ما يقرب منه عن القاموس والمهرة فيكون النسبة بينه وبين الاخبار اقبان الجزئي
لتصادقها في الجزاء الموصى المفترق باعتقاد الخبر المعبر عنه بالافتاء وينبغي ان يرقى الاول في
الافتاء فقط والثاني في الجزاء الدال على اباحة شيء او استحبابه او كراهته او
الوجوب والحكمة مع اقترانه بما يفيد العلم لصدقه حتى يحصل الانذار والاستدلال

بما قد انتهى المتباينين على الأمر مما لا يرتب فيه عاقلة فضلا عن الفاعل على ان حمل الانذار على
 الافتاء او كمن حمل على الاخبار للنوع تخصيص النعم على الاول بغير الجهد وعلى الثاني بالجهد
 فيلزم خروج الاكثر على الثاني دون الاول فان قلنا بعدم جواز تخصيص الاكثر فالاولوية وثمة
 وان قلنا بجواز ذلك فلا ريب في مجموعيته وندرته مضافا الى تحقق القرينة على ارادة غير المتأخر
 وهو المتحقق ان الاخبار غير موقوفة عليه اما الحكم لو اريد منه معناه الاصطلاحي في
 استنباط الاحكام فظروا ما اريد معناه اللغوي الذي هو مطلق الفهم فلان فهم
 ملول الخبر غير شرط في قوله بل لو اضر عليك ضابطي بما سمعته وكنت ولم يفرم مضمونه
 لكان خبره مقبولا على تقدير الجحيم والجواب عن ان المقصود من الحكم بوجوب الانذار
 وصلته على الاخبار في المقام انما هو الحكم بوجوب الحذر عنده بضمته موقوفة اخرى
 ومقتضى التباين الجزئي ليس عدم صحة الاستدلال في نفسه با حدة المتباينين على الامر كما
 بل في مادة الاجتماع فيتم الاستدلال في الاخبار والاندازية كالدالة على الوجوب الجزئية
 وما يرجع نوع من اعتبار اليها كالحكام الوضعية اذا كانت مقرنة باعتقاد
 الجزئية كذا الاخبار الغير المقرنة باعتقاد الجزئية فان الظاهر عدم الحاجة في ادراجها تحت
 الالية الحصرية حتى يتي بعد ما فان حصول الظن من الخبر غير موقوف على العلم
 او الظن باعتقاد الجزئية بل قد يحصل الظن مع العلم بعدم اعتقاده ولا شك ان
 في صدق الانذار مع حصول الظن بالجزئية وبضمته عدم القول بالفصل يتم في
 غيرها مضافا الى دلالة الالية بنفسها الموافقة على حكم غيرها فان قول الجزئية
 عمدة الاحكام يقتضي اولوية قبوله في غيره وادعاء اولوية حمل الانذار على الامر
 للنوع تخصيص الاكثر على تقدير حمل على الامر ممدفع بمنع التزام التخصيص حتى
 يلزم تخصيص الاكثر فان وجوب الحذر غير محصور بالقبول حتى يحكم بمقتضى الاجتماع على
 عدم جواز القول على العوام بالتخصيص بل شامل للاستقلال بوجوده كذا في الوجوب
 عن الحرمان والاقبال على الطاعات والوجوب الى المقتضى والنجت والظن لغيره لا ينافي
 ودعوى تحقق القرينة على ارادة غير المتأخر فاسد اذ لا دلالة في انذاره

اشتراط الانذار بالنفقة كيف هو بغيره ولا ينذر واعتطف على تنقيحها لا من حيث عليه نعم كلاهما
على النقص مقتضاها اشتراطها به لا اشتراط احد هما ، لا فرق بين بصيرة كذا النفقة قرينة لجملة الانذار
على الانذار مع انذار النفقة على معناه الاصطلاحي يتوقف على بقول النفقة الشرعية فيه وهو
وهو غير مقتضى الشرع مما لا يشترط فضلا عن مثل لفظ النفقة وخود من الالفاظ الغير الغالب
الدوران على الاستنباط بالالفاظ التي لم تثبت لها صفة شرعية والحق فيها عدم معنى الخفاء
الشرعية ومقتضاها مع صفة اصالة عدم النقل او تارة الى حدث الحمل على المفعول المقصود
والحق ان الانذار حقيقة عرف اما في الايمان بقول يوجب خوف عادة وان لم يحصل
الخوف منه فعلا كما هو الظاهر استعماله حيث يصح اطلاق المنذر بالفتح على من لم
يحصل الوصف فيه بل اطلق على الكفار في القرآن المجمل كثيرا اوصافا بما لا وصف بالقول
وان لم يوجب حصوله عادة حيث يطلق المنذر على من حصل فيه الخوف بقوله لم يوجب
حصوله عادة فلا يبعد عدم اعتبار القول فيه ايضا وكيف كان فالمراد منه في مثل المقام
من الكيفيات التكليفية بما يحاكي السبب لكون التكليف في الامور التوليدية متوجها الى
اسبابها مضافا الى دلالة تعليمه بخبره ونحوه ولا ريب في حصول الخوف مما
يحدث العلم او الظن بالضرر الواقع من دون اشتراك كون المورث فورا وافترا
فكم من خبر فيه الظن به فيحصل به الانذار وان لم يكن الخبر معتقدا لمضمونه وكم من
فتوى لا يفيد فلا يحصل به الانذار مع كون المفتي معتقدا لم يفسد في ان ترجمته
الخبر المفيد للظن بالضرر حجة الى عدم القول بالفضل ولا يكون الخبر الغير المفيد للظن
حجة عندنا وان كان حجة عند الخصومة القائلين بامامة بني امية انما الحجة الى
الضميمة في اخاف الاخبار الدالة على الاباحة ومخوفا وقدم القول فيها وان
القول بالفضل منتفعا اما كناية مفهوم الموافقة فالانصاف ورواها
عليه فان قول الخبر الدال على الوجوب والحكمة لا يوجب قبول الدال على
الاستحباب ومخوفا بالدولية لاحتمال قيام الضرورة في الاول دون الثاني

وحمل الخذر على ما عد القبول للتقصي لزوم التخصيص مع عدم اولوية من حمل الانذار
 على الافتاءين في الغرض وهو الاستدلال على قول الخبر بالاجماع على عدم جهة فتوى الفقيه
 للفقيه مع اطلاق الانذار للفتوى والخبر وعموم القوم بالفقيه او القول بالتوزيع
 برادة الفتوى بالنسبة العامة والخبر بالنسبة للفقيه وهو فروع العامة عن
 القوم بالاضافة والخبر والفقيه بالنسبة الى الفتوى فسوى الاول وهو اطلاق الانذار
 وعموم القوم بحال فيما عداه بناء على جهة العام المخصص والمطلقا لمقتضى الباق كما هو
 التحقيق واما مكانة التورية فلعل نظر المعتبر في ترتيبه نعم لعلمهم بخبرون على
 والفقهاء ان الفقه في الحقيقة غير شرط للخذر بمعنى قول الخبر فيصير ذكره في المقام مستدركا
 فلا يصح الجواب عنه بما ذكره المحي نعم يمكن الجواب بان اعتباره بقول الافتاء الذي هو
 فرد من الخذر وصحة الافتاء الذي هو فرد من الانذار كما قلناه لا يلزم كونه مقدر بالنسبة
 الى جميع الافراد مع ان الغالب في الفار فانه الخبر يدل على الخبر فيصح اعتبار الفقيه
 بالمعنى اللغوي بالنسبة الى جميع الافراد محلا للمبدأ على مورد الغالب الا ان سبق
 لفهم مدلول الخبر اعتبار ان احدهما فهم مراد الحكم منه والآخر فهم كونه حكم الله والتمسك
 من الفقه في الدين هو الاعتبار الثاني وغلبته في الاخبار متنوعة ووجه تنسك بالوجه
 الاول وهو عدم لزوم الاعادة مطلقا فظهر بطلان التحقيق عدم صحة الاستدلال
 بهذه التارة على مذهب الحنفية والمقالين بحجة الخبر من حيث الخصوصية لعدم صدق الانذار
 على الخبر الغير المبدأ في عدم ثبوت اعتبار جهة الخبرية بالعبارة بمصطلح الانذار بالبداهة
 مدار حصول الظن ولو بالافتاء غاية الامر في وجه فتوى الفقيه الواحد نحو
 للفقيه بالاجماع اما فتوى الجماعة المحقة في ضمن عدم ظهور الخلاف والاشارة
 فلا يلزم لا يبعد القبول لعدم دلالتها على جهة الخبر لبيان كون المذرة معتقدا
 لمضمون ما انذره بل المبدأ في مبلغ الحكم والتحقيق على مخالفة بان يقول
 لمولم تفعل كذا او فعلت كذا هلكت واما محض المبدأ بان يأنه فاذ
 الصادق لم يفعلم تفعل او فعلت كذا هلكت من دون ما يأنه

فغير متبادر وان حصل الخوف للمسمع فضلا عن المتبادر بانه عاقل او لا تفعل
كذا مما يدل على الهلاك بمخافة العقول واللفظ تضمنها او التزاما ولعل نظر
الفتوى في تفسير الانذار بانه الايداع هو لا يكون الا في التخوف دون ما فتراه
اولا الى ما ذكرناه اذ غير افعلى هذا يتوجه ايراد المعترض بعدم الدلالة على
جته الخبر اصلا ولو في مادة الاجتماع وان ثبت الدلالة على جته مادة الاجتماع
لاجل الفتوى فلا يتم التمسك بضميمة عدم القول بالفضل كما لا يخفى
الرابع انا منع دلالة الآية على وجوب الخذر بناء على منع المحض
الفائدة لوجوب الانذار في قبوله بنفسه كما في شهادة الشاهد فكما
ان شهادة الشاهد واجبة عليه مع عدم وجوب قبولها منه فمرددة
فكذا لا يخبر المحذر واجب مع عدم وجوب قبوله بل الفائدة في ايجابها
دجاء بلوغها حد ايجب قبولها فيه كالتواتر للخبر بشهادة عدلين في
الشهادة وانضمام القران فيهما مضاف الى ان الانذار فائدة اخرى هو
التأثير في النفوس وحصول الخوف فيه بحيث يعجب الاهتمام باوحيات
والحرمانات المعلومه مع ان في الانذار تنبيهها على النظر التامل فيما انذرت
فيوجب التخصيص عدم الاقدام بما انذر عنه فظهر الايات والمعار
الواردة فاصولا العقائد بلا اطلاق الانذار في كلام المجلدات انما
هو فيما يتعلق بالاصول ولا ريب في عدم جته الظن فيها فافهم و
التمسك بالاسكتاب سبعا دمد فروع بعدم كفايته كما ان دعوى البناء
ممنوعة بناء على ان المعترض من البناء هو البناء من الخطا والمسلم
منه بالوكان الخطا والاعلى ايجاب شي لا ترك ايجاب السفر للفقرة والانذار
وليس في الآية الخطاب دلالة على كون الانذار للعدو حتى يدل على مقتضى البناء
على وجوبه نعم ظاهر الخطاب ترجح حصول الخذر بعد الانذار وان هو
من ايجاب الانذار للخذر فادعاء البناء ان كان ناشئا من هذه

الخطا بالدال على وجوب شي لا يفرق المنع متوجه على دلالة الآية عليه وان كان ناشيا
من العلم بكون وجوب الانذار الحذر لا من المنع الخطاب فالمنع متوجه عليه والاول على
البناء بعينه ثانيا وعلى جهة مثل هذا البناء ثالثا وكذا كناية الاقرية في
حين المنع بل قد يرجح عدم حمل كانه لعل على الطلب ايضا يجعلها استواردة بجهة
من باب اللام في قوله نعم ليكون لهم عدوا فترنا بان في شبه حصول العلم
والخوف والاطاعة مرة وعدم افرى اما لا بد تفاوت الانذار في القطعية
والظنية او المنذرين في الصدق والكذب فالمستعين في التائب وعدم
بالترجي لان ما يترجي قد يحصل وقد لا يحصل ووجه ترجيح هذا الاحتمال ظهور
الآية في كون وجوب الانذار لحصول الحذر منه في بعض المآل لو وقع كانه لعل
موقع العلم ولا ظهور لها في طلب الحذر كما لا يخفى على المتدبر العارف
بما لا يترك الكلام ويمكن جعل لعل كناية عن حال المنذر في قصير الكلام في
قول ان في ان المنذر من متروكون لحصول الحذر الا ان هذا الاحتمال
بعيد وبما ذكره تبين حمل لعل على الطلب فضلا عن الوجوب بل دفع القول
بدلالة الآية على طلب الحذر وبضميمة عدم القول باستحباب فتولد الحذر
المطابق انه قد في الاثبات الوجوب بعد حمل لعل على الطلب ان مقتضى
الحذر ان كان موجودا فالحذر واجب والافلاحي فلا معنى لطلبه واورد
عليه بان احتمال وجود المقتضى بعد وجوب الحذر وعدم وجوبه كالحذر
عن الشهادة بالما المتكسر لاحتمال حصول البرهان واجيب عنه بانه لا يصح
حمل الطلب على القدر المشترك بان يكون الحذر واجبا اذا افاد الانذار
القطع ومثني اذا افاد الظن كما لا يصح حمل على الاستحباب اذ لا معنى لاجبا
الحذر عنك العمل بحذر الواحد ان قد يكون خبر الواحد دالا على الوجوب او الحرمة
ولا معنى لاستحباب الحذر عن مخالفة مثل ذلك الخبر بان يوجب الحذر به الواجب

وتلك العمل بذلك الحرام فان استجاب الواجب لا يتصور الا في افضل فرضه على الواجب
 التخييري ولا تخير بين العمل بمجرده من الكتاب والاجماع في غير صورة التعارض
 مع التاخير وعدم التاخير مع وفي صورة التعارض والتاخير وان كان التخيير ثابتا الا
 انه خارج عن محل البحث ولا معنى للتخيير بين الاصل والاصل لانه اما ان يعتبر بين المفهوم
 الكل للاصل والتخيير فيقال ان المفهوم بين ان يعمل بمقتضى الاصل بان يقول
 الحاكم في المسئلة بالخصوص من الشارع لان الاصل عدم الحكم الشرعي بين العمل على
 مقتضى التخيير بان يقول ورد بالخصوص في المسئلة حكم من الشارع وانما ان يعتبر
 بين اصحابه وبين خاصه فيقول ان التاخير بين ان يعمل بمقتضى هذا الاصل
 بان يقول الفصل برأيه الذمة عن مقتضى الوجوب الذي هو مقتضى هذا التخيير
 الخاص وبين ان يعمل بمقتضى هذا التخيير بان يقول ورد في المسئلة بهذا الحكم
 المدعاه به هذا التخيير على التوطين يرجع التخيير الى التخيير بين الادعاءات
 بثبوت الحكم وعدم ثبوته ولا يصح استصحاب اعتقاد الوجوب الذي
 هو ملوك التخيير واما ما يوجه من ان هذا من باب التخيير بين التخيير بين المتاح والمانع
 في الداعي الى التخيير المتعارفين بالمرجع فكما لا يلتزم هذا التخيير اعتقاد
 وجوب قول فتقاعدهما وادلول احد التخيير في بعد اختيار احد الطرفين
 فكذلك لا يلتزم في بان التخيير في بان الصورتين اضطراري ثابت من
 جهة فعلهما بايهما اخذت من باب التخيير وسلك وفيما نحن فيه ثابت من الشرع
 بالخصوص كما في صفات الكفارة وهذا التخيير لكونه واقعا لا بالمرجع وجوب
 الملوك بخلاف ذلك التخيير لانه ليس تخييرا واقعا ولا شك في عدم تحقق ما نحن
 فيه فانه تارة يتصور بين جواز العمل بالاصل وجواز العمل بالتخيير الواحد بمعنى ان المكلف
 مخير بين ان يعمل بمقتضى الاصل فلا يعمل بمقتضى التخيير المعاصر فيقول ان التخيير
 بمقتضى التخيير فلا يعمل بمقتضى الاصل وهو من السائر الفروع ولا شك في ان التخيير

العمل بمضمون الخبر انفس مع كون الكلف غير بهذا الوجه فناف لاوله اذا افاد وجوب شيء
 فان التخيير بين العمل بالاصل والخبر صريح في نفي الوجوب فلا معنى لهذا التخيير وكذا لا معنى
 للتخيير بالمعنى الاول اذ لا يجتبه للاصل مع وجود الدليل ولا هتافنا فخص بين جتيه مع علم
 وبين جتيه الخبر الموجود في مقابلة حتى يكون هناك التخيير بهذا الوجه انتهى التحقيق ان لا
 ضير في حمل الطلب على الاستصحاب الا على تقدير جعل متعلق الحذر ما لا يدرى عنه اعني مضمون
 الخبر وهو كما ينافي في حمل الطلب على الاستصحاب فيما اذا كان مضمون الخبر وجوب شيء كما
 ينافي في حمل الطلب على الوجوب فيما اذا كان مضمون الخبر استباح شيء او اباحته وعلى تقدير
 جعل متعلق الحذر ترك الخبر فلا ينافي بالضرورة اجتماع الحكيم فيما اذا كان مضمون
 الخبر وجوب شيء والضرورة ممنوع فان مضمون الاستصحاب الحذر ترك الخبر وممنوع
 الوجوب ممنوع التقييد المشتمل عليها الخبر مضافا الى النقص بالجزئين والجهل بين
 والفرق بين زمان الاضطرار وغيره فاسدة في مقام الامكان والامتناع وان
 صحت في مقام البتة والعدم فتم تفهم والخامس انما يمنع كون المراد
 من وجوب الحذر وجوب القول فان الحذر عبارة عن الاقتران ومتعلقه وهو المدور به
 المذكور فلا يسمى ولا معلوم بالقرينة كما يمكن ان يكون مما لا يخفى قول الحذر بين فكيف يمكن
 التمرينات المعلومة وعدم الاقبال على الطاعات مضافا الى ان من جمل قوله
 التحذير عدم قول كل ومن يظهر عدم امكان ابراء القاعدة القائلة بان نفي
 المتعلق يفيد العموم في المقام بل لعل الظاهر من الحذر حصول الخوف واثار النفس
 بحيث يعجب لا يتم بما ثبت التكليف وتحصيل الاطلاع بالتكليف والتكليف به
 فيكون المراد من هو قوله بسم الله اعلم يحذرون تعيل وجوب الانذار بما يقال
 حصول الحذر ورجاء كما هو الظاهر من امثال هذا المقام وكلمات اهل المسالك
 وايات القرآن واين هذا من تعيل طلب الحذر والسادس انه لا يرد في حيزه
 على التقيد في اصول الدين ومعرفة احوال البواطن ولا ان لا يرتفع به

والوسط فيكون مفاد الآية ^{تحت} وجوب استكمال النفس اولاً ثم الاشتغال بتكميل النفس
وارشادهم كما يورد اب السالكين الى الله من الايمان والاولياء وتلخيص بذلك صدر
المحققين في شرح اصول الكافي وكيف استغنى عن الغزالي انه قال ان علم الفقه في العصر الاول انما
يطلق على علم الازرة ومعرفة دقائق احوال النفس ومفسدات الاعمال وقوة الاحاطة
بمجانبة الدنيا وشدة التطلع الى نعيم الازرة واستيلاء الخوف على القلب ^{نعم} عليه قوام
فلولا نفوس كوفية لا هية وبه الانذار والتخويف هو هذا العلم وهذا الفقه و
تفريعات الطلاق والسلم والابادة فذلك لا يحصل به انذار وتخويف
بل التجرى على الدوام يحلها بقى القلب وينزع النفسية كما يشاهد من التجردين لم
فعلم ان ذلك لا يترب ^{الاعلى} على تلك المعارف ما ذكره من معرفة فروع الطلاق والسلم
وامثال ذلك انتهى ما اردت نقله وكيف عشتيها اليها في ره انه كلف في الاربعين
في حديث من حفظ اربعين حديثاً هذا الكلام واستحسنه وايضاً بان العلوم
من الفقه في المعرفة هو الفروع مع انه اهم بالتقدم على ترك الفقه لعدم استقلال
العقل في غايها بخلاف المصالح ان الخطاب للمؤمنين وانصافهم بالايام
انما هو بعد علمهم بما يعترف به وفيه ان اختصاص الفقه بالفروع اصطلاح ^{جاء}
نعم اطلاقه يشملها وغيره الا ان يبقى بالاضافة الاطلاق اليها وهو معارض
بادعاء المعتزلي انصرف الى العمل فالاولى التمسك في رد الاعتراض بالاطلاق
وكفاية الاهمية بدفعه بان الفقه فقه في الاصول ليس بتفصيلها حيث
مطلق الادعاء بالتفرغ من الموانع الموقنية والعادات وارتبض النفس
للتعلمية والتعلمية ليس في انوار المعارف والطامات على حقيقة القلب ^{مستطوع}
ليسوا سلطان العقل لها على ملكة وحديث كون الخطا ^{مؤمنين} دليل
ملاحظة ان للايمان درجات غير متطابقة ^{السلب} السلب ^{الان} ان ^{الفقه} الفقه

كما في الحسن هو مشاملة الطوائف النافرة الخاطئة وظهر للمسلمين وغلبتهم مع كونهم
 قليلين على الشركين مع كونهم كثيرين لتفقه وادق في صنع الله فاذا رجعوا الى قلوبهم
 اندهم بما شاهدوا من دلائل الحق لم يتركوا الكفر والشرك والنفاق وقلوبهم عنه
 بانه مع مخالفة ^{للمعنى} اكثر المفسرين والمروءة في كثير من الآثار المروية عن
 الصادق عليه السلام لا ينافي الحكماء من قول الانذار سواء كان من النافرة الخاطئة
 او المتقية او من المخلفين الذين لم يبلغوا عدد القوات وفيه ان يقول المذاكر
هصول الغدير على هذا التفسير لا يميم وهو الخوف وتأثر النفس لا العمل بخبر الوحي
 والثامن ان حجة الاية على تفصيلها من اثارها منوعة لعدم اثارها
 اكثر من الظن بالحجة والاعتماد عليها في الاصول محتاج الى دليل يوصل
 اليه وليس سوى دعوى الاجماع على حجة الظواهر الكتاب وقد اكل جماعه من
 الاموليين واكثر الاخباريين بما لا مزيد عليه مضافا الى ظهور اثار من الكتاب
 بالسنة ايضا والى ذلك على عدم الاعتماد على ما عد العلم فتعارضت
 مع الاية تعارض عموما ومخصوصا من وجه لتضاد قها في الجزر الغير المفيد
 للعلم وتعارض الاية في المفيد والظواهر الاخرى غير الجزا اذا لم يفد العلم
 وعلى المستدل الترجيح وليس الاية سوى الاعتصام بالاجماع المحكم في العدة
 وغيره وشهرة القدماء المتأخرين على حجة الجزر وهما معا رضتها بالاجماع الذي
 ادعاه المرتضى وغيره وشهرة القدماء على عدم الحجية غيرها لحيث المرجحة
 بالعلم الترجيح لظواهر اكثرها وموافقتها للاصل ورجحان شرة
 المتأخرين لاقتراذها ثم معارضتها بجهان شرة القدماء لترجيحهم
 والاعتصام بدليل الاسناد ومخوفا انما يرفع الحجية في زمان الاسناد
 دون غيره فان الكلام في حجة الخبر من اثاره يجمع الى مخالفتها في
 حجة من قبل الشهادة والاقرار من الاسباب الشرعية بحجة من قبله

بالنسبة الى زمان الانقاص وغيره مطلقا كما عليه الحشوية او بشرط افادة المتن كما هو مقرر
غيرهم والثاني جهة في زمان الاستداد من باب الامور الاصلية ويترتب عدم صلاحية
دليل الاستداد للمرجحة في المقام الاول وكذلك المقام الثاني لو اريد اثبات خصوصية
الجبر وعدم الحاجة الى الالية لاثبات جهة لاصل القضية على تقدير التمامية فانهم
التاسع ان الالية على تقدير ما يقتضيه سلا متها عن جميع الاليات ان
بللها على جهة الجبر في الجملة فلا يجدى نفعا وان قلنا بشمولها لجميع افرادها
يلزم منه عدم جهة فان من جملة الاجماع الحكم على عدم جهةها وكذا الانباء
الدالة عليه في الحق في المعبر على كما كان من افراط الحشوية في العمل بجبر الواحد حتى
انقادوا للكل وما فطنوا لما غنه من التناقض فان من جملة الاخبار قول^{الشيخ}
ستكر بعدى القالة على وقول الصادق ان كل يعلمنا جلا يكذب عليه
ما اردت نقله وقد يجاب عنه بانه يسلم الدلالة على جهة الجبر في الجملة ونعني
بذلك افرادي تسلم الدلالة على جهة الجميع فخرج منه ما خرج بالدليل ومنه الانباء
الدالة على عدم جهة الجبر لدلالةها على عدم جهة نفسها وما يلزم من وجوده عدم
فهو محال وفيه انه لا دليل على نفيها سوى ما تمجد الجيب مما سبق وهو لا يثبت
خصوصية ما عينه من اقسام الجبر لشموله كل نفس كما ستعرف وقد مر اثبات
اليه في الطلب الثاني في مقام الجواب عن اعتراضه على دليل الاستداد لبعض
والكل كما هو فلا حاجة الى الاستدلال عليه في الالية الظنية بعد قيام الادلة
العقلية والقطعية ولا اقتصاص في المنابر الدالة على عدم جهة الجبر بعدم
جهة نفسها بل يمكن القول بعدم دلالتهما على عدم جهةها من قبيل كل كلام
هذا اليوم كاذب كما يتق في عدم دلالة الالية والافعال الدالة على حرمة
العمل بغير العلم بعدم دلالتها على حرمة العمل بها من قبيل هذا الكلام وقد
مر الكلام فيه في الطلب الثاني فلا تغفل والعاشرة ان غاية ما ادعى من
الالية وجوب قبول الحكم الجبر الذي علم المراد منه دون ما ظن انه اثبات

فيكون دالته والزم على منكر اعتبار الظنية السندية دون المثبتة والداللة والظنية التي
 عن احتمال المعارض فيحتاج في اثبات حجته بالاعتبارات التي المذكورة الى دليل
 اخر وليس ادلة حجة منطق القبول على كافيته لاثبات حجته بل اعتبار
 المذكورة ايضا من دون حاجة الى الالة بل الالة غير دالة على اعتبار السندية ملك حتى
 في صورة الظنية بالاعتبارات الاخر كما قلنا فلا يصح المتك بها لاثبات حجة
 اظهر من حيث السند بخصوصية الخبرة حتى يتمكن لاثبات حجة الاعتبارات
 الاخر بالاجماع على حجة ظهور الالفاظ في اصالة الحقيقة وعدم القرينة وعدم المعارض
 ونحوها من الامور العدمية فيستغنى بها عن ادلة حجة عموم المظنة مضاه
 الى منع الاجماع المذكور في الجملة او مطلقا كما يظهر من بعض ما تخنا المعاصر
 دامت افادته ثم انه مما يؤيد عدم تمامية الالة في حجة الجزع عدم تمكن
 اصحابها من القائلين بحجة الجزع عدم تعرض المانعين لاجبة للإلزام بها
 بالمتعرضين لها منهم اتفقوا مع القائلين بالحجة منهم كالشيخ وغيره
 حذوه على رد ما اولد متمكوا بالاجماع نعم متمكوا بها لاثبات حجة الفتوى
 وهذا مما يوجب قوة الاعتراضات المختصة بحجة الجزع وهن الشاملة
 بحجة الفتوى وكيف كان فلا اشكال في عدم صحة المتك بها بحجة الجزع خصوص
 الثاني من ادلة حجة الجزع قوله تعالى في سورة الحجرات يا ايها الذين امنوا ان با
 قوا على ما كنتم تنبؤون ان نصيب قومك ما حاله فتصيحوا على ما فعلتم نادمين
 وجه الاستدلال ان الالة دلت بغيره من الشرط او الصفة على عدم وجوب
 البيان كما هو المفهوم المشهور من ان مفهوم الامر عدم الوجوب او من
 البيان كما زعم بعض المصوليين من ان مفهوم الامر من الالة يكون
 فالمستغن عن الالة الالة على عدم وجوب البيان في غير الفاسق فانما

وهو المكافؤ الدليلي كونه اسوأ حال من خبر الفاسق وهو بطلان قطعاً والاعتراض عليه مضاف لا الدلالة
الافرة من الوجوه السابقة من وجوه اما اولاً لا يفيج حجة المفهوم متكافؤاً بمفهوم الحضم
وهو المرتضى وفيه ان الحق في موضعه حجة وبطلان سر باب المفاهيم ولا يلزم كون
الدليل التامياً يقول بجميع مقدمات الحضم واما ثانياً فيستوقف الاستدلال على
حجة المفهوم الوصف والمتمنع عدم حجة اذ لا يتم التمسك بمفهوم الشرط كما عليه جماعة
في تقرير وجه الدلالة فان ظاهر الآية ان جاء الفاسق فبينوا في خبره ولا تجعلوه كاللور
المنزل من السماء فيكون المراد من البيان المأمور به التبين والتثبت والقرار والانشاء
حتى يظهر حال خبر الفاسق فيكون المأمور به طلب ظهور حال ذلك الخبر مفهوم ان لم يبي
الفاسق خبر بان يكون الخبر مستقبلاً فلا يجب التبين فيه وعلى هذا يصير مفهوم الآية
مطابقاً لحكم العقل من قبل قولنا ان كان زيد موجوداً فاكوه فلا يرد انه يلزم
عدم فائدة للشرط واما قلنا ان مفهوم الآية ذلك للزوم وحدة الموضوع والحمل
في المفهوم والمنطوق في الشرط والجزاء اما الاختلاف بين المنطوق والمفهوم في
الاثبات والنفي والارباب في ان الظاهر يعلق النفي بقوله تعلقه بالبعد الا فير
فما و ابي عنه بان قرينة المقام قد يوجب حجة مفهوم الوصف وان كان الاصل
عدم حجة ولذا قرر بعضهم وجه الدلالة بما يرجع الى مفهوم الوصف مع عدم
اختيار ذلك وفيه منع اقتضاء المقام واما ثانياً فيستوقف الاستدلال بها على صحة التفسير
بمفهوم الشرط على عدم المفهوم فان مفهوم الشرط ان لم يحكم فاسق ببناء سواء لم
يحكم ببناء اصلاً او جائك ببناء عاود وقد اكرج من الأصوليين عدم المفهوم وفيه ان المقتضى
عدم الفرق بين المنطوق والمفهوم في اعتبار الموضوع والعدم نعم يتوجه في المقام ان
العدم فيه ان كان هو اطلاق والمعتبر فيه عدم التشكك وعدم كون المطلق لبيان حكم اخر وقد قلنا
ببناء وتعلق النفي بالبعد الا فير فلا عدم هنا وان كان في المفهوم في الجملة واما رابعاً
فبان حجة المفهوم مشروطة بما اذا لم يكن لتعلق الحكم على الشرط والغاية والوصف
محموها فائدة اخرى عند اعتبار المفهوم وهي هنا موجودة فانه يجب عند
الآية ان يحصل التصريح وليدب عتبة الى بني المصطفى الذي ثبت في الحديث

ركبوا الاستقبال فحسبهم مقاتليه فرفع الرسول اليهم واخبرهم بانهم ارادوا فقتلت الآية وحي
 يحتمل ان يكون التعبير بهذا نحو الاشارة الى فسق الوليد لا اعتبار المفهوم وفي غير اهل البيت
 في بيان سبب خذلانها ان العائشة فارقت امارتها القطعية بالانتماء وفيه ان احتمال التوبة
 الذي عرفه وعلمه غير شرط بل ظهوره والاشارة الى فسق المورد وان كانت
 قطعية تكون الآية بمنزلة الكبرياء التامة ولا يتم في المورد الا باندرج في الصفات المطلوبة التي علم
 بان الوليد فسق الا ان الاشارة الى فسقه باجاء الكلام في هذا المورد غير الاشارة
 اليه نفس الكلام فتأما ما خاصا بمورد واما في مقام خاص كما مر فيكون فامنه بمورد ها
 وفيه ان خصوص المقام لا يكون مخصوصا لمفهوم الكلام كما حقق في موضع واما ما
 فبعدد تجرته مفهومها في مورد ها لعدم كفاية خبر الواحد في ثبوت الارتداد والزنا
 اتفاقا ولا معنى لتخصيصه بغيره فان دلالة العام على مورد ه قطعية فلا بد من عدم
 الاعتبار بمفهومها واسا وفيه مناسا الى لزوم خروج المورد على تقدير عدم الاستناد
 بالمفهوم واسا ايضا ان مورد الآية الذي يكون دلالة الآية عليه قطعية هو خبر
 الفاسق ودلالته على مورد ها بالمفهوم ظنية كما لا يخفى مناسا الى ان المكان المخصص
 في المفهوم بكل اطلاق خبر العادل الشامل للواحد فصاعدا على العدد المقتول
 شهادة والارتداد والزنا واطلاقه بقائه على اطلاقه في غير مورد الآية واما ما
 فبان تعليل وجوب التين في خبر الفاسق بالاصابة بهالة يدل على وجوبه في خبر العادل
 ايضا فانه لا ينفذ في العلم فلو اصابه بسنة كان الاصابة بغير علم فهو من جهة
 فان الجمل مقابله العلم ولا يصح ان يبقى المتبادر منه الشك والظن من افراد
 النادرة والمطلق ينصرف الى الفرد الشايع وذلك لتحقيق التوبة على ارادة التوبة
 ايضا وهر جعل الاصابة بالجملة علمه لوجوب التين في خبر مطلق الفاسق
 ومطلق خبر الفاسق ولا شك في ان بعض افراد خبر الفاسق يتركب اخبار الفاسق
 باجوارح او باعقابه المهرز عن الكذب يغير الظن في دور الامر بين تعبد المطلق
 وهو الفاسق او بناؤه باقراده وبين تعيم مطلق اخر وهو الجملة بحيث يشهد
 افرادها ان درة بلا حذر الندامة مرتبة على الاصابة بالجملة ورتبة اخرى لها
 على اطلاقها لرتبة الندامة على العمل بالظن مع ظهور خطائهم لو لم يكن درة رتبة

من العقل والشرع الى العمل به فان الذمائم منوطه بالقصور وقدم مرارا ان العمل
بغير العلم بدون الدليل غير جائز فتدبر فانه يمكن ان يتيقن دلالة المفهوم على جهة
فيه العادل يوجب فروجه عن عدم المنطوق المستفاد من العلم كدلالة الادلة
الى جهة على قول شهادة العالين ومحوها الموجبة لزوجهما عن عدم المذکور
واما ثامنا فبعدم وجوب البتة

والرابع اجماع الصحابة والتابعين والمعاصرين للامة وقد هاء الاصحاب المتأخرين
المجتهدين منهم والاضابيين على العمل بمذاهبهم وان الصحابة والتابعين اجتوا به في
الوقائع المختلفة كرجوع ابن كبر في توريث الحقة الحقة المقترة وفي قضا الحقة بالار ورجوع عمر
في ذرية الاصابع الكتاب محمد بن مرام وفي جزية المحجوب الحقة عبد الرحمن ورجوع الجماعة في
الفضل عند التناخات بين الحقة عائشة وفي التناخات الى ضارب سعيد وعلاء بن واخي صيدة
وطيحة وابي جهم واد في حرمه الحرة وعلاء بن مسعود في قول القائلين بجهاد واحد ونحو ذلك
الحقة في ذلك من الوقائع التي لا يمكن دحضها في المأثرة في كتب السير والوقائع والاحاديث و
شاع وذاع بينهم العلماء ولم ينكر عليهم احد والاعقل ذلك وذلك يوجب العلم العادي
باتفاقهم كالقول الصحيح فكذلك كان شأنهم بالامة والمقادير لعصرهم حتى انهم
اذا طولوا بعض ما افتوا به عولوا على الاخبار المنقولة في اصولهم المعتمدة وكنهم
الملفنة ولم ينكر عليهم احد حتى خصهم بل سلم منهم ذلك وهكذا كان بناء من نثر
عنهم وعلمائنا الماضين منهم والمجتهدين منهم والاضابيين كما يظهر من استدلال
المصنفين في جميع الابواب الفقهية بالاخبار حتى ان اختلافهم في الاحكام انما هو
موجب لاختلاف الاخبار وهذا سميت من زمن النبي صلى الله عليه واله الى ائمة عا ولم ينكر عليهم
النبي صلى الله عليه واله ولا واحد من الائمة عا بل قرروا فيهم النبي صلى الله عليه واله في
والعلاء الى القبايل والاطراف لتعليم الاحكام من دون اعتناء على التواتر و
النظام الزاين وكل الائمة عا قرروا اصحابهم عليه السلام به كما يتفاد من
تبع اخبار كثيرة بل من الواضح الحلي الذي لا يقبل الانكار ان كل واحد من اصحاب الائمة عا
المتروكين عندهم السائلين عنهم كانوا ياخذون الخبر وينقلون الى غيرهم للعمل
ولم يكن يحصل تخبر واحد منهم العلم للسامع ومع ذلك كان ائمتهم عا مطلعين
على طريقهم ويقررونهم على ذلك بل هكذا كان شأن جميع الموجودين في زمن
النبي صلى الله عليه واله وسائر المعصومين فان العبدان كما كرم بان كل واحد من

والنسوان في جميع البلدان حتى إلى المعصوم ما كان عالما بالاختيار القطعية بل كان عالما بخبر
من يدينه كالتساخيرات واجههم وابائهم بطريق العرف والعادة في جميع ارباب العقول
بلدار العالم واساس عيشهم ادم غالبا كان على ذلك هذا مع شدة اعتناء الاصحاب
بضبط الاحاديث وتدوينها ونشرها وترتيبها حتى سطر والاساطير وملا ^{الطواصير}
وقل من مشاهير اصحاب الائمة من لم يكن له اصل في كتاب جمع فيه احاديث الائمة ^ع
حتى ان الانبياء من اصحاب الصادق ^ع مجموعا في بعض الكتب تصنيفا سميت بالاصول
الاربعة وهكذا غيرهم من اصحاب الائمة ^ع وعلما الامة وقد بلغوا سعيهم في
تدوينها في الحق واخرجوا عن الصدق حتى اجتمعوا في ضبط رجالها ودونوا كتبها ^{لشهرها}
روايتها وتداولها وتضعيفها وصنفوا كتبها في بيان معاني الاخبار هذه مع نقل
الاجماع على حجة الاخبار من جماعة من العلماء الاخبار كالشيخ والعلاء ^{الحق}
قال الشيخ في العدة بعد الحكم بحجة الاخبار التي رواها اصحابنا القائلون بالامانة
السديدون في الرواية ^{الغرض} المطعونين فيها في البناء الائمة ^ع ما هذه عبارة و
الذي يدل على ذلك اجماع الفرق الحقة في وجدها مجمعة على العدة في الاخبار التي رواها
في تصانيفهم ودونوها في اصولهم لا بنا كون ذلك ولا تدافعونه حتى ان ^{ملا}
منهم اذا اتى بشئ لا يعرفونه سئلوه من اين قلت هذا فاذا قال لهم على كذا
معرفا واصل مشهور وكان راوية ثقة لا يكرهون حديثه سكتوا وسلموا ^{الامانة}
في ذلك وقبلوا قوله هذه عاداتهم وسميتهم من عهد النبي ^ص ومن بعده من الائمة ^ع
الى زمان الصادق جعفر بن محمد الذي نشر منه العلم فكثر الرواية من جهة فلول الامة
العمل هذه الاخبار كان جائزا لما اجمعوا على ذلك ولا نكرهه لان اجماعهم لا يكون الا
عن معصوم لا يجوز عليه الغلط والسهو والذي هو كئيف ^{ذلك} انما كان العمل
بالقياس من مخطوئتي الشريعة عندهم لم يعلموا به اصلا واذا شئ واحد منهم وعلمه في
بعض المسائل او استعمله في وجه الحاجة لخصمه وان لم يعلم اعتقاده تركوا قوله وانكروا
وتبرأوا من قوله حتى انهم يتركون تصانيفه وصفناه ورواياتنا الكاذبة عملا

بالقياس فلو كان العاقل والعاقل يرى هذا الجبري لوجب فيه ايضا مثل ذلك وقد علمنا خلافه
 وقال العلامة في النهاية اما الامامية فالأخباريون منهم لم يقولوا في اصول الدين
 وفروع الا على اخبار الاحاد والمروية عن الأئمة والاصوليون منهم كابن جعفر الطوسي
 وغيره واقفوا على قبول خبر الواحد ولم ينكروا سوء ما رتقوا انما لم يستهتروا حصلت
 لهم اتهم وحكم عن الحق ايضا دعوى الاجماع عليه وكلام العسلي والحاجي من
 العامة صريح في دعوى الاجماع وفي القوائد القبولين ايضا نصيرهم به وبما علم
 من هذه الشواهد يحصل العلم القطعي بالاجماع على جيته الجبر ورضا الشارع بها
 وقد يجب بعينه منع الاجماع على جيته الجبر سواء اراد بعينه من حيث هو وان لم يقدح
 كما على الجنية او مع ان ردة الظن مكانا عليه محققا الاصوليين من العامة او مع
 رواية اماميا سديد لا عليه غير مطعون في الرواية عن النبي والائمة كما عليه الشيخ
 افع من حيث كونه من الاجابا مؤدبة في الاصول المعتمدة واكتفت المعتمدة بما عليه
 الفضلاء من المعاصرين من مشايخنا وهذا على ما علم من العلامة المجلسي
 والله والحق لعدم وفاء الشواهد المذكورة بها فانها امور منها
 اجتماع جمع من الصيابة والتابعين وعدم انكار الباقيين وفيه الرضا
 تكبر في الذريعة على التعلق بعد الدعاية والتابعين بان الامامية تلغ ذلك نقول
 انما علم باخبار الاحاد من الصيابة المتأمرين الذين يحشم التفتيح بخلافهم والخروج
 من محله في مساك الكبر عليهم لا يدل على الرضا بما فعلوه لان الشرط في ذلك ان
 على الرضا لا يكون له وجه سوء الرضا من نية او خوف وما اشبه ذلك انتهى وقيل فيه
 غيره لدفع الاجابة من ارادها فيلزم من ان الكتب الاصولية المبسوطة ومنها
 بقول اصحاب الائمة في مقام الحاجة للصحة ما افتوا به على اصولهم المعتمدة
 وتسليم خصم وعدم الانكار عليهم وفيه منع كون اصولهم عندهم غير مقطوع بها
 وقد روي قطعية الاخبار المتداولة في تلك الايام بل في زمان السيد المرتضى بالواتر
 والاقفاف بالرايين القطعية جامعة من العلماء ولا استبعاد فيه ايضا ان الكتب
 الاربعة في زماننا قطعية مع مضيئة لتعمامة سنة تقريبا من بدعها فيها

وقطعنا وان كانت في الجملة الا ان خصوص اخبارها ايضا كثيرا يصير قطعية بتبع
 البسخ القد بمة الصحة والكتب الاستدلالية فقطعية الاصول في تلك الاثمنة وما قار
 اولى بان يكون ممكنة ليست اقوالا فيها قطعية بل اقول لم يتعين عدم كونها قطعية حتى
 يكون اجتماع الاصحاب بها يومئذ دليلا على حجة الاحاد عندهم بل الظاهر كونها
 قطعية ومن هنا ظهر وجه عدم انكار الاثمنة على اصحابهم وكذا عدم انكار
 النسخ فان عملهم بالاحاد غير معلوم حتى يمكن التمسك بعدم الانكار ومنها
 اصحاب المصنفين في جميع ابواب الفقه بالاحاد وفيه ان المرتضى واتباعه
 منعوا عن التعليق بها وصرحوا بان تعليلهم انما هو بالاخبار القطعية وان كان
 مودعة في الكتب باسناد مخصوصة وحيث لا يكون اكثر المسائل ومعظم الفقه في
 زمانه ثابتا بغير رواية الدين او المذهب او الاجماع للاستبعاد في تحقق القطعية
 الكثيرة بل الاخبار القطعية في زمانه مضافا اليها من انفا لوضع الاستبعاد من
 قطعية كتب الادبعة عندنا ويدل على حقيقة مقالة في دعوى القطعية في معظم
 في زمانه ملا حظرة الكتب المؤلفة في تلك الاثمنة كالانصار والجلد والسراير
 والمراسم والغنية فان اكثر مسائلها مقرونة بدعوى اجماع الفرق والظاهر
 وعلماء الامامية ونحوها حتى ان استدلالهم بما عدا الاجماع بل بالاخبار فليست غايته
 حتى انهم كثيرا يكون مسائل كثيرة ويقوان بعبارة ذلك بالاجماع ومع ذلك
 كله كثيرا يدفعون الاخبار التي يابدين بانها اخبار احاد لا يفيدنا علماء
 لا عملا في كلامهم في دعوى القطعية على قطعية الخلاصة لا وجه له نعم لا مضاعفة
 في كون الظنون المحصورة عندهم كالكتاب والاصل معبرا عنها بالقطعية
 كما قال الحق الهادي في رسالة الاجتهاد والافكار الظان في دعوى الكتاب
 وامثاله عند السيد من جملة الامارات المفيدة للقطع بالانما مل فيه كالاخر على
 المطلع المتامل ولا يخفى كونها ظنية انما هي في فرائدهم من كونها خاصة بمائة
 اعم من علميتها وكونها ظنونا محصورة فلا منافاة بين هذه الدعوى وبين كونها

من القطع غالباً وعدم علمهم بأخبار الآحاد وما جوا الشاهد لدعوى اجاعتهم على بحجة الآحاد
ولا يدل على حصر علمهم في القطعيات وكون الأخبار المعمول عليها ^{بغيرهم} قطعية أيضاً كما أن
الأخبار يوزن فتن بين العالمين غير مدع لواجد من المطالبين فظهر وجه منع احتياج القدماء
من المستفيدين بأخبار الآحاد وأما احتياج المتأخرين منهم كالمحقق والعلاءة ومنه تأخر
عنهما فلا يفيد العلم بالاجماع مع ان بعضهم يمسك في بحجة الآحاد بدعوى الاجماع
وبعضهم بالآيات وبعضهم بأدلة افر كدليل الاسناد ودفع الضرر المظنون و
ترجيح المرجوح وقد عرفت الكلام في الآيات وان دليل الاسناد ونحوه لا يثبت ^{الخصومة}
ومنها تقرير النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل الرسول والولاية وفيه ان ارسال الرسول ^{الولاية}
لا يستلزم الاذن في العمل بالآحاد فان شأن الرسول والولاية لعلمه كان الآحاد و
الحكومة والعصاة والواحد في هذه المناصب كاف لتفاق نعم او نعت ان بنا لا
كان على الآحاد فقط من دون اظهار الاعتقاد بكون مضمون خبرهم حكم الله بالان
لجعله شاهداً ووجهه لا يوجب ظهور اقتران اجبا دعم مع الاعتقاد هذا في قول
الرسول والولاية بالنسبة الى الوعيتة واما قول المبلغ عن الرسول بالنسبة الى الرسول
والولاية فالظاهر ان كان خبره مخفوفاً بالقرينة كالفرسخ بين المرسولة من السلاطين
الى حكامهم بل الاقل من المكاتب والمراسيل المتردة بين الصديقين والشركيين
والسفراء بين الملوك والحكام المضوية منهم على الوعيتة ولا شك في ان حصول
العلم للحكام بقول الملوك بواسطة الفرمانين والسفراء غير عزيز وكل حصول
العلم للوعيتة بآبائين الواسطين بل بواسطة الحكام احصا فعمل هذا القولنا
بان شأن الرسول والولاية كان الآحاد راسخاً لا يثبت كون علم الوعيتة بالآحاد
حتى يكون ارسال الرسول تقريراً سيما في ارسال الرسول والولاية من النبي صلى الله عليه وسلم والائمة
فان اغلبهم وولاتهم كانوا من ثقاةهم وحصول العلم بما اخرجهم الثقة
الجيل غير قليل كما نجد من اخبار ثقاة عصرها واجلائه وبالجملة المعلوم من
الرسال و الولاية ليس سوى الرضا بقول قول الرسول والولاية والولاية

القوا خبرا واحدا غير مفيد للعلم او مفيد له او غير خبر فلا يصلح كونه شاهدا ومنها تقرير
 الاثمة بل وامرهم لاصحابهم بالعلم بالاستفادة من الاخبار الكثيرة وفيه مامر
 في التقرير يمنع دلالة الاخبار كما ينبغي الكلام فيها ومنها تقريرهم عدم لعلمهم بان طرفة
 اصحابهم نقل الخبر للعلم مع عدم حصول العلم للسامع خبرهم وفيه ان العلم انما هو
 اصحابهم على اصل النقل وامرهم به وهو لا يدل على تقرير السامعين على العمل ولا على
 الناقلين على العمل بخبر نقله خبرهم اليهم كما هو الظاهر وسببها اما تقريرهم عدم لاصحابهم
 على النقل للعلم بنقل الخبر من غير حصول العلم فهو غير معلوم بل وكون نقل الخبر من الاصحاب
 للعلم مع عدم حصول العلم للسامع غير معلوم ولا مطلقون فضلا عن علم الاثمة
 يكون نقلهم لذلك بل نقول ان اردت بقولك انهم ينقلون الخبر للعلم بنقله
 ينقلون الخبر ويقولون بعنوان الاقراء والافبار للسامعين اعملا به بنقله مع علم
 الناقلين منفعاه والانتقال اليها لاقتضا العادة في مثل ذلك وان اردت ينقلون
 وكان السامعون يعملون بنقله مع علم الناقلين به ولم يمنعهم عنه وهذا خبر
 من الناقلين للسامعين منفعاه علم الناقلين بعمل السامعين بنقل الخبر لا احتمال
 ان يكون وجه عمل السامعين مشتبهاعلمهم واحتمال حصول العلم للسامعين
 فيكون عدم منعهم لهم لم يفعلهم على الوجه نظرا لاقراء المجتهدين الناقلين
 تقليد الا علم وعدم منعهم المقلدين عن العمل بقولهم وعدم نصريحهم بوجوب
 تقليد الا علم عقيب كوافاء لكل مقلد مع كونهم عدم كونهم اعلم من سائر المجتهدين
 الموجودين وكذا لا يجوزون بعدم جواز تقليدهم مع علمهم بعدم منعهم انفسهم
 بناء على انهم على افعال المشكوك في كمالها على ان عدم منع الناقلين ليس لعدم منع
 المعصوم فيكون متروكا والاعمال الجواز الاحتمال ان يكون لعدم علمهم باحوال
 نظريتين في منع جهة الامع السكون وان اردت انهم كانوا راضين راضين الى عمل السامعين
 خبرهم بنقله وان لم يظهر للسامعين فعلا او رواية او تقريرا جواز العمل به
 منع انهم منع لا يوجب عدم منع المعصوم لهم عن هذا الوضوء والوجه الاول جاز
 ولا يدل ذلك على جواز اصل العمل فان نية المعصية والرضا بها جائزة في ذلك

من سائر المجتهدين
 انفسهم
 منع
 جواز العمل به
 جواز العمل به



المنع بما رافقه وان اردت انهم كانوا يعتقدون جواز العمل وكانوا راضين بحرب
 الشرع لانهم الهوى ومع ذلك علم المعصوم اعتقادهم ولم يمنعهم منعاه ايضا هذا
 كله مع قطع النظر عن حرمة العمل بغير العلم واما مع ملا حظتها فنقول التقرير ليس بعدم المنع
 بالخصوص وان كان هناك منع عموما والقول بان العمل بغيره وعدم المنع منه مخصوص
 بتقرير على وجه من العوام مدفوع اولاه بمنع وثانيا بان تقرير عليه لو لم يرد العوام
 العمل بذلك لفعل بعض العوامات ورد وقت العمل بالمنع منه ومنع غيره قد ورد
 ومنها عمل العوام من الرجال والنساء في جميع الاعوام والبلدان في زمن النبوة
 الائمة على العمل به مع علم النبوة والائمة وعدم منعهم عنه وفيه منع ببدء علمهم على الخبر
 مع عدم حصول العلم لهم فان حصول العلم للعوام سهل يكفي فيه قرينة جزئية كغلبة صدق
 الخبر وعدم ظهور دواعي كذبه ولذا يحصل لنا بغير ريب ان العلم بصلواتهم اذا خبروا عن
 مفت حكم مسئلة بل اكثر العوام من يكون ما يسمعون عن المفتين حكم اليه الواقعي الذي
 جاء به النبي صا وصدور الائمة عن بعض السماع منهم مع عدم علم المفتين به هذا مع
 انه لا يجب على النبي صا والائمة ان ينادوا في الاسواق والسكك في المحلات والبلدان
 وينبشوا حكم المسئلة مثل الكارجل وامرئة مع علمهم الاجمالي بان فيهم من لا يعلم
 حكم المسئلة فلا يثبت فان التقرير عبارة عن عدم انكار المعصوم مع علمه بان
 الشخص المعين والطائفة المعينة يفعلون فعلا مع قدرته على الانكار على وفق
 العادة والافلا رب في انهم كانوا عالمين بان اكثر العوام ليس بنبا في
 اكثر المسائل على الوجه الصحيح اما لفعلهم او لتفاهلهم مع تسامحهم في تحصيل معرفة
 صحة تفصيل فعالهم وبالجملة حال النبي صا والائمة بالنسبة الى الائمة والوعية
 حال المجتهدين بالنسبة الى المقلدين نعم كان النبي صا اذا جاء حكم جديد على كماله كونه
 يامر بالنداء في الاسواق حتى يخبر الناس في المسجد فيبين لهم ذلك الحكم وينبش عليهم
 ما نزل فيه من القرآن وتفصيل الشرايط الكلية والتفاصيل الغائبة الخاصة واما
 التفصيل النادرة والحوادث الواقعة احيانا فكانت محكومة الى سؤال السائلين
 عما يظهرون ان الظاهر ان غالب الاحكام المحتاج اليها الواردة في زمان النبي صا
 لو لم يكن كلها كانت معلومة للامة بحيث كان كل خارج منهم اذا دخل المدينة ندوا
 علم تلك الاحكام من غير سماع من النبي صا في ايام عديده فكيف حال الائمة في زمانهم

والسوان نعم غير المتدينين من الرجال والنساء المساكين الذين لا يكونون محتسبين
 مع المتدينين المشعورين بطعام الدنيا وزهرها واللعب والهوى والسفها والقرون
 والمستضعفين وبما كانوا جاحلين بنفاصل الاحكام كما هو حال جهلة جميع الاعوام وعلى
 فاحكم يعمل العوام بخير احد في بلد الا ان منتهى حيث يدل على رضا المعصوم به في غاية الزيادة
 ولذا منع السيد المرتضى فيما نقلنا عنه سائقا لعمل غير الصواب والتابعين المتأمرين مضافا
 الى ما مر من كثرة الايات والآثار الدالة على المنع عن العمل بغير العلم مضافا الى عمل
 العوام بالظن الغير بخير فانهم كثيرا يعملون مثل ما يفعلون من يعتمدون عليه من غير
 تفكير منه بان كذا وليس الا لظنهم بكونه كذا فكما ان عدم المنع عن الخبر بمقصود توير
 لعدم كفاية المنع عن العمل بغير العلم فلذا عدم المنع عن مثل هذا الظن بخصوصه امار على
 طريقة العادة ومدار العالم ثمينة ان اريد بالعمل كخبر الواحد في زمان الانقحاح
 سيما في الاحكام الشرعية ومسلمة غير مفيدة ان اريد العمل به في زمان الاستدلال
 لكن لا بخصوصية الخبر بل لان بناءهم فيه على الظن العمل بكل ظن ولذلك يعملون
 في التيارات وعفوها من امور المعاش بظنهم ولا يتقصون حتى يحصل لهم العلم
 بان المتاع العلفي في البلد العلفي انفع لهم منه في غيره ومن غيره فيه بل يقتصرون
 على الظن وذلك لان العلم بالعواقب غير ممكن لهم غالبا فقياس الاحكام الشرعية
 في زمان الانقحاح بغيرها فيه وبها في غيره غير سديد فعلى هذا فان اريد بان
 بطر غير العرف والعادة اثبات رضا المعصوم كونه بناء على تقديمه حتى يكون
 من شواهد الاجماع ففيه ما عرفت وهكذا ان اريد به حكم العقل مع قطع النظر
 كونه شاهدا للاجماع ومنها سند اتقاء الاصحاب قد يما وحدثنا بضبط الاثبات
 وتلويها ونشرها وتوجيهها وفيه اولا النقص بالاجاز الواردة في العلم و
 القدمة وسائر الاصول فان عدم جتيتها تنفق عليهم مع ذلك يدل الدليل العقل
 عليه ولو كانت قطعية لادانها الى الدور وثاننا بالمنع عن دلالتها على الحق لعدم
 اختصار الفائدة في العمل بها نفسها فانه الفائدة في نقل الخبر تارة الشبهة على مقتضاها
 حتى تنقص السامع ليحصل العلم به كما في اخبار الاصول واخرى لعالم القلوب وصرفها
 الى الحق كما في اخبار الوعيد والوعيد والاحلاق وتارة اخرى للملازمة بأن اذا

الفروع لانه المتعين فان التبيين و اما في القلوب و رجاء التواتر وانضمام القرينة
 وحصول العلم بنفس هذا الخبر من جهة حال الراوي و بحكمها محتملة ومن جهة الفوائد فلهذا المارة
 المفيدة للظن لماننا الغير المتكفي من العلم ومن جميع ذلك يظهر فائدة ضجج الاسانيد
 وتصحيحها وتضعيفها وتلخيص علم الرجال وتفسير معانيها ثم ان هذه الفوائد من الفائدة
 المترتبة بالنسبة اليها الداعية الى امر النبي ص والائمة عليهم وتزويدهم ١٢ فيهم عليه و
 اما المائدة المترتبة بالنسبة الى الوفاة لانه الفوائد الاخرية المدلول عليها باخبار كثيرة
 قوله من حفظ على امتي اربعين حديثا بعثته الله يوم القيمة فقيها عالما او غيره ذلك
 من الاخبار ومنها الاجامات الحكيمة وفيه ان الاتكال عليها بنفسها في حجة الخصال
 دور ظاهر والاستشهاد بها وجعلها موبة لدعوى الاجماع انما يستقيم لولم يعارضها
 مثلها وقد حكي اشهرها ر منع الحجة من القداماء ودعوى الاجماع عليه من المرتقور
 قال في جواب المسائل الموصليات كما حكى عنه النجاشي ان اصحابنا كلهم سلمهم وخلصهم
 مستندهم ومنعهم من العمل باخبار الانا دون من العمل بالقياس في التزينة
 ويعيرون اشد العيب الداهية فيهما والمتعلق في الشريعة بما وقع صار هذا
 المذهب الظهور وانتشاره معلوما ضرورة منهم وغير مشكوك فيه من
 اقوالهم وقال في جواب المسائل الثبانية كما حكى عنه ان اصحابنا لا
 يثبتون خبر الواحد وان ادعى خلاف ذلك عليهم دفع للضرورة لانا نعلم
 ظهوره لا يخل في مثل ريب ولا شك ان علماء الشيعة الامامية يذهبون
 الى ان اخبار الاما لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا يجوز العمل عليها والى حيث
 بحجة والادالة وقد ملأوا الطوامير وسدوا الاسالك في الاقضية على
 ذلك والنقض على ما يفهم ومنهم من يزيل على هذه الجملة ويذهب الى
 انه مستحيل من طريق الحقول ان يتعبد الله بالعمل باخبار الاما دون غيره

ظهور مذهبهم في اخبار الافاد ^{الطال} مخرج ظهوره في القياس في الشريعة
وحظه وقال على ما حكى عنه في المسئلة التي اوردنا في البحث عن العلم
بحر الواحد ان بين في جواب التباينات ان العلم الضروري حاصل
لكل مخالف لا مائة او موافق لهم بانهم لا يعلمون في الشريعة
بحر لا يصعب العلم وان ذلك قد صار شعرا لهم يعرفون به
كما ان في القياس في الشريعة من شعارهم الذي يعلم منهم
كل في اطلالهم انهم وظن ان ابن ادريس ايضا ادعى في الراي
في غير موضع منه ان العلم باخبار الافاد ليس من مذهبنا وهو
الاجماع منه على عدم الحجية ولكن لم يحذف الا ان كان بالسراير
وقد نسب الفضل المنع من العلم باخبار الافاد الى الرافضة
وهذا يؤيد ما ادعاه السيد من اشتهار عدم الحجية عند الخاصة
حيث كانوا معرضون به عند العامة وسينبغي ^{الاستغناء} غاية
ان يكون جهة الاشتهار ذهاب السيد وقيل من رافقه اليه
كاقيل يدعى صاحب المعالم ان الشيخ وموافقه سوى العامة
التي لم يظهر في افهامهم للسيد اذ كانت اخباره لا هي يومئذ
قريبة العهد بزمان المعصومين وكانت القوانين
المعاصرة لها منيرة كما اشار اليه السيد ولم يعلم

انهم اعتمدوا على الخبر المجرى ليظهر مخالفتهم لو ابيه فيه فان كان
ما ادعاه وصحة الدخا فهو ايضا وهذا في الاجماع
الحكيتية على الحجة ولكن الظاهر لم يكن عنده كتاب المدة
للسيخ في النزاع بينهما لفظيا ومجرد كلام الشيخ على حجة
هذه الاخبار المودعة في الكتب المعتمدة وضع السيد على
جواز العمل بالخبر منفردا بالتحقيق ان النزاع بينهما معنوي
فان كلام الشيخ رده في المدة بنادي في غير موضع
بأعلام صورة باجماعية العمل بخبر الواحد المجرى في القرينة
من اراد الاطلاع على ذلك فليراجع المدة وفتح سقى
الكلام في التدافع الواقع بين الاجماعين هذين
المدعين على هاتين الدعويتين المتيقناتين
فانه يجب وقد تعرض جمع من الفضلاء
لوجهه ونقصه وادرك هذين الجليلين
وتحطه الاخر مما لا فائدة فيه بعيدا لنقد و

كيف كان فاجتماعه الخبر منعنه كما ومع التسليم

فالجميع عليه هو الخبر في الجملة والقدر المتفق منه هو

الخبر الصحيح الذي يكون روايته معلومة العدالة

معنى الملكة أو ثابتة العدالة بنزكية العدلين

لكن مع عدم معارفه لم يرد ربما يقال هذا

أيضا لو كان قطعي العدالة وذلك لكثرة الحكماء

من جمهور العلماء فيما يتعلق بحال الهند

والمتن والامارة والمعارضة وشرح بصيراجات

الخبر كما جماعية التكليف بالاطعام المعلوم

بالضرورة من الدين والمذهب في الجملة فكما

لا يفيد هذا الاجماع لاثبات كل حكم الامعونة

دليل حجة عموم ظاهر المذهب فكذلك

وسيا في شرح ذلك

الخامس مما استد به على حجية الخبر ما ذكره بعض الفضلاء من مشايخنا المعاصرين لا يثبت
 حجية الاخبار المودعة في الكتب المعتمدة في الحجة ومصلحة بعد التمسك ان القائلين بمقتضى
 التكليف بين قائلين ومما يفيد العلم بالسيرة والبناء والافقار بين القائلين
 يكون جزم هذه الاخبار او كراهها فطبيعة ديننا قائلين بوثوق العقيد في الشريعة بظن
 مخصوصه بكل الجهد بين كلامهم وبين قائلين باصالة حجية كل ظن وكل هؤلاء
 ان يكون بحجة طائفة منهم من هذه الاخبار او جميعها قطعا والجواب عنه
 انك ان اردت موافقة الجاهل على حجة خبر من الخبر وان كان عند جماعة مصداقا
 لمفهوم الخبر الواحد ومن شريف عند قائلين بالقطع وحكم فلا بد ان يكون
 منه منظر انما يثبت في العلم هو الفرد دون المجموع حتى يصير في اجتماع
 فتوى في العمل به والافتقار اجتماع الفتاوى لا يشترط ان يكون فتوى
 ذلك ولا يوجب الدلالة بالحقول المعصوم وتولية بحجية هذا الخبر
 فلهذا الاجتماع اجتماع معتزلة الاعتداد به فان يجمع به فلا يفتقون على عدم
 حجية ذلك الفرد من الخبر ان يكون عندنا بحسب المذهب الذي دعاهم الى العمل
 به الاندراج حكمه فان للتقدم والافاق بين حكم الاول وجوب العمل
 بالخبر القطعي والثاني حرمة العمل بالخبر الظني وكذا للقائلين بحجية الاخبار لكونها
 ظنونا مخصوصة حكم بحجية الظن المخصوص واذا بعد بحجية غيره وللقائلين
 بحجية كل ظن حكم بحجية ما افاد الظن واذا بعد بحجية ما لم يفده غاية الامر صيرورة
 خبر مخصوص مورد التعميم المحكوم بحجتها عندهم ولو فرض صيرورته عندنا
 مورد التعميم المحكوم بعدم حجتها كما اذا لم يفد الظن لنا انما هو من ذلك
 مجموعا عام على عدم حجته فتناقض الارتفاعان ولا بد من عدم الاستعداد
 بمثل هذا الاجتماع الاتفاقي والسريفة ان فتوى كل جماعة بحجية هذا الخبر اذا
 وعدم حجته لغيره فتوى القدماء وكوهم بحجته لمن يكون فطوريا

العلم

شيء منها من تلك الحادثة المورثة وانما من هذا من تلك الحادثة المورثة
 يثبت كبره ليس اخذ الخبر المروي صلي الله عليه وسلم فيمنع حجة الخبر الواحد الا لو قيل
 خبر الواحد خبر اورثه الانبياء اجماع المنع نعم يصح ان يثبت الخبر روي انه اورثه الانبياء
 واما اننا قلنا فتمال ان يكون لفظه اخذ باقية على ما هو فيها فيكون من الحادثة
 من اخذ فيها معنى شيء منها فقد اخذ حظا واخرى العلماء قد اخذوا قد اخذوا
 حظا واخرى فيكون الحديث واردا في مقام صلاح العلماء وبيان جلاله مثله
 واخر هذا الوجه الثلاثة واسطرها اوسطها اذا لم يبعد ان يكون من الحادثة
 من اخذ فيها معنى ان من تعلم شيئا من تلك الحادثة وعمل بمقتضاها بان
 اعتقد ان كان مما يتعلق بالاعتقاد كالاخبار الواردة فيما يتعلق بالمبدأ
 والمعاد ككلماتها وجزئياتها وعملها ايضا ان كان مما يتعلق بالزعميات
 والاطلاق فقد اخذ فيها كثيرا من البترهاج بل اجماع العلم التي يرفعون اركانها
 والخويز بالارتقاء من ظلمة الجهل وعالم الطبيعة الى اعلى الدرجات وفقها الله و
 اياكم فانه منتهى الحاجات بغير نقول هذا المفعول هو المراد عند اول الباء بناء على
 ان المأخذ في كل شيء بحسبه والمخذ الواو وورثه الانبياء واقادة اضافة الحادثة
 اليهم زيادة الاختصاص كما شئتم عنه وهذا هو التوجيه الذي ارتضاه بعض
 اهل العرفان في حديث من حفظ على امتي ويحب منه وجه اية التوكل مسبق
 وكل من قرا هذه الاقاظ لا يغيره فقهه كيف كان لا دلالة للحديث على الحق و
 منها محجة معاذ الهراء قال قلت لابي عبد الله في رجل في المسجد فبات يقرأ
 فاذا عرف انه بخالفكم اخبره يقول بغيركم واذا كان ممن لا ادري اخبره يقول
 و قول بغيركم فيمنا رغبه واذا كان ممن يقول بغيركم اخبره يقول بغيركم
 كذا افاض قال الحسن بن قزوين معاذ ابراهيم باضاره ما شاء الله مع شئ

يقول الجبري بقوله مع كونه واحداً أقول وفيه أولاً النقص بخبره بالأمه فان هذا التقرير
 والامر به دل على جهة الجبر المروي عنهم ٢ لذلك على جهة الجبر المروي عنهم وعمر واقرب
 لقول الراوي فاذا عرفت انه يخالفكم اجبرته بقول غيركم فمنه وثانياً ان التقرير والامر
 على كيفية الرواية والنقل لا على اصله فيكون من قبيل الامور الواردة بالقياس مع انه لو كان
 على اصل النقل ايضا لما دل على جواز العمل به في شواهد الاجماع من عدم التمسك
 بالفائدة في العمل بقدر الخبر وثالثاً ان كون من الراوي والسماع تكليفا غير تكليف
 الامر والتقرير انما هو على فعل الراوي لا السماع فتبصر وتدب ومنها رواية
 بن سليمان بن عبد الملك عن الصادق ٣ قال تناوروا فان ذياركم احياء لقلوبكم
 وذكرنا حادثينا واحادثينا يعطف بعضكم على بعض فان اخذتم بها رشتكم
 ونجوتهم وان تركتموها ضللتهم وهلكتم فخذوا بها وانما يخافكم زعيم قال
 المستدل فانه حين مدح ذكر الاحاديث مع انه لا فائدة الا العمل بها مع
 ما امر بالاخذ وضمان النجاة والحذر على الترك اقول وفيه مضافا الى ما
 من منع انحصار الفائدة في العمل ورجوع الضمير الجبري في قوله بها في اللغوين
 والمنسوبين فتكتموها الى احادثينا المراد من الاحاديث الصادقة عنهم ٤ ادو
 المنسوبة اليهم انه يحتمل ان يكون المراد من احاديثهم ٥ الاخبار والاصناف
 الثابتة لهم ٦ من النعوت الكالنية والاخلاق الالهية فانها امر التي تقبض العطف
 والافئتنا ومنها رواية علي بن ابي طالب قال قلت لابي عبد الله ع اذا جاء احد
 من اولكم وحديث من اضركم بايها نأخذ قال اخذوا به حتى يبلغكم عن الحق فاذا
 بلغكم عن الحق فخذوا بقوله قال المستدل امر بالاخذ بقول الاول مع الخلف
 ومعلوم ان الاخذ به بدونه اولي وايضا امر بالاخذ بما يبلغ عن الحق
 اقول الامر بالاخذ بقول الاول والحق انما يدل على قبوله في الواحد

على الإطلاق على العموم وهو ههنا لم يفتقد أحد شرط حمل المطلق على
 العموم ههنا وهو عدم ورود المطلق في مقام بيان حكم آخر وبعبارة أخرى
 في مقام بيان حكم في الجملة فان السائل والمعموم ٢ في مقام حكم الخبرين من
 جهة الأولوية والافرية وان كانا قطعي الصلوة والدلالة والكلام مفروض فيما بينهما في
 الثابتية والافرية ولا يعلم جهة الاتحاد حتى يحكم بدخولها في موضوع حكمها الا ترى
 ان الاخبار الواردة بتقدم اعلم الامام من المتأخرين وافترها وهكذا لا
 يتمك باطلا لهما لا ثبات امامته غير مستبعد الشرايط وهذا الشرط للمحل على العموم
 مستفاد من محاوره اهل العرف وليس قاعدة جعلته اعتبارية امورية
 كما يظهر من راجع وجده عند الماورات والاطلاق عن مدان الغاوية
 ونظير الشبهة مع ان المتبادر من محكي الحديث في كلام السائل وبلوغه
 في كلام المعصوم ٢ الى والبلوغ العليين فمنها من فروع الكناس عن الصادق
 في قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب قال هؤلاء
 قوم من شيعتنا صنفوا ليس عندهم ما يملكون به اليها فسيتمون بها
 ويقتسبون من علنا فوصل قوم فوقهم وينفقون اموالهم ويتبعون
 ابدانهم حتى يذوقوا علينا فيسمعوا حديثنا ويقتسبون من فتنطو
 اليهم فيعيروا لانك ويضعيه هؤلاء قالوا لك الذين جعل الله لهم مخرجا
 ويرزقهم من حيث لا يحتسبون اقول ودلالة هذه الرواية على المطا
 انما تم لوعظنا وعاء السامعين ما نقل اليهم على علمهم به وتصحيح الثامنين
 ترك كما هو الظاهر واما اذا جرد الوعاء والتصحيح على الحفظ عن غير اهل
 والاذا علم كما هو المستفاد من الاخبار الدالة على التقيية فلا بد ان يكون

يرجع الفهم المشوب في قوله فنقلوه ويعينه وينسبهم الى مدتنا المقضى
 لتبسيط اطلاق القضية الى صورة حصول العلم من النقل ومنها ما رواه الصدوق
 في كتابه اللين عن محمد بن محمد بن عاصم ربه قال حدثنا محمد بن يعقوب الكليني عن
 اسحق بن يعقوب ورواه الطبرسي ايضا في الاصحاح في الكشي في الرجال و
 رواه الشيخ في كتاب الغيبة عن جماعة عن ابن مقلوب وغيره عن الكليني عن اسحق بن
 قال سالت محمد بن عثمان العمري رحمه الله ان يوصلني كتابا قد سالت فيه عن
 مسالا تسكنت على فورد في التوقيع بخط مولانا صاحب النيمان ٣٣ اما ما
 سالت عنه ارشدك الله ووفقك الى ان قال واما الطوائف الواقعة فارجعوا
 فيها الى رواة حديثنا فانهم جئتم عليكم وانا حجة الله عليهم اقول الاستدلال
 انما يستقيم لو كان المراد بالرجوع اليهم الرجوع الى روايتهم او اعم منهم و
 من الرجوع الى قولهم مع حمل حديثنا على الحديث المنسوب اليهم ٤ دون هذا
 عنهم او اخذوا بعنبر في قوله جئتم عليكم وجوب العبر بما قاله فتوى اوروا به مع
 ارجاع ضميرهم الى رواة الاحاديث المنسوبة والافلا تيم الاستدلال وقد عرفت
 الكلام في تحقيق الاحتمالات وما يتفرع من ان تعليق الرجوع على الرواية بشر
 بعلة الرواية فيدل على الرجوع الى روايتهم مدفوع بان الرجوع الى قولهم
 ايضا الرواية مع ان المعروف في التعليق ما فيه ومنها ما رواه في
 الحديث عن الباقر قال والبر حديث نصيبه منها دق في خلال اعرام ضم
 لك مما طلعت عليه الشمس حتى تغرب ومنها ما رواه في ايضا عن الباقر عليه
 قال الحديث واحد ناخذه من صادق فلك من الدنيا وما فيها وفي الرواية
 مضافا الى ما مر في الاخذ ومثله الاصابة ان المراد من هذا ايضا دقا

الواقع المستلزم للعصمة كما هو الموافق للاستدلال العلماء بقوله نعم وكونوا مع الصادقين
 على الاقتداء بالائمة المعصومين ^{على} فلا بد من ائمة على السطوة والصادق بحسب اعتقاده
 وان كان مطلقا فكذلك العلم بصدقهم يخرج خبرهم عن كونهم قبلوا احد اوجه عدم العلم
 يخرج عن موضوع الروايتين ومنها ما رواه الكشي في علل السند الصحيح انه ورد
 توقيع جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام بن العلاء يقول فيه لا عذر لاحد من موالينا في
 التشكيك فيما يرويه عننا نقا قال المستند وهذا الحديث يدل على وجوب العلم
 بكل ما يرويه عالم ثقة ولو كان بوساطة غير معروفة اقول دلالة على صحة ما يرويه
 العالم الثقة بلا واسطة ممنوعة فضلا عن روايته بواسطة خصوص ما اذا كانت
 وساطة عدلية غير معروفة انما تدل على صحة ما يرويه عنهم ٢ ثقاتهم ومقتضا
 حصول العلم بكون الرواية معتمدة عندهم كوكلا ثم الاربعة مع عدم العلم
 بين المروي له وبين ذلك الثقة وبينهم ٣ واما مع الواسطة بين المروي له
 والثقة فليس للمروي له العلم بان هذه الرواية مما رواه الثقة عن الامام
 بل يحكم بانه رواه عن الواسطة كل ذلك واضح اوضح مما قيل في العبارة
 المعروفة في شان جماعة من اصحاب الائمة القائلة بانهم ممن اجبت
 العصامة على نصح ما يصح عنهم من عدم دلالة العبارة على ازيد من الاجماع
 على قبول قولهم فان لم يكن واسطة بينهم وبين الائمة ٤ يكون الاجماع
 على قبول متن الحديث وان كان واسطة يكون الاجماع على قبول روايته
 عن الواسطة في الحقيقة هذه العبارة فظهر فاعلم هم ثقات مصدقون
 فيما يقولون ويفرقون هؤلاء الجماعة غيرهم من الثقات بل دعوى الاجماع
 على وثاقهم دون غيرهم ومنها ما رواه الصدوق عن ابي بصير قال قال النبي
 المؤمن وحده جزء وفيه ان الجنة لغة وعرفا بمعنى الغلبة وحملها على ان من جعل

بمعنى الفاعل يكون المراد ان المؤمن غائب على غيره لكونه محققا وكون الحق غائبا في الواقع من
حيث هو او غائبا كما يقرب وجه التفسير من الحق بالتعلق وعن انبساط الحق في الكتاب
العزيم او جعلها بمعنى ما يفعل به فيكون المراد ان المؤمن من يغلب به لغلبة الله تعالى به
على غيره لرفع اعتذار العصاة لعدم الكفاية من الطاعة او نقصها لفقد الاسباب
الممكنة والمسهلة ووجود الموانع الموجبة لعدم الكفاية والتعسر فاطلاق الجهر على
البنينا والاولياء لغلبة الله سبحانه على العباد بهم لئلا يقولوا لو ارسلت اليها
رسولا فنتع اياك من قبل ان نكذب ونخزي وعلى المؤمن لغلبة تعالى عليهم بل لئلا
يغفروا بمشقة الكافي بوجود الموانع وفقد الاسباب الموجبة لسهولة اوبائها
ورود الاضرار باعتذار بعض العصاة فيخرج عليهم عليه يوسف ويغفر بالبلية
فيخرج عليه بايوب وهكذا ملايك الحديث على قبول قول المؤمن نعم لو كان
المراد بالحجة وجوب الاتباع لكان الحديث دالا على وجوب اطاعته لا قبول
روايته وشهادته وحده مضافا الى ان اطلاق المؤمن ومحم كذا في المتعلق
يفيد قبول قول المؤمن في كل امر موافقة سواء كان ذلك المؤمن على الاصيل
او فاسقا لا خبرة له وسواء كان قوله رواية او شهادة او افتاء والامام جماع
على بطلانه يوجب التخفيف في كل ما يمكن باخراج الشهادة وغير العدل الخبير فكذلك
يمكن تخصيص المؤمن بالمعصوم والامام مرجح الاول فلا يصح التمسك به فتدبر
ومنها ما رواه الشيخ في العدة عن الصادق ع انه قال اذا نزلت بك حادثة لا
تجدون حكمها فيما روينا فانظروا الى ما روينا عن علي ع ومنها ما رواه
الشيخ في كتاب الغيبة بسند عاصم عن ابي جعفر المشاهير في بني فضاء انه قال
خذلنا دعوا ودعوا ما رواه وهذا الخبر ان كان واضحا للمبالاة الا انهما
غيرهما كما غير بالغية حد التواتر والافتقار بالقرينة بل ربما من هذا انها

ايضا على جهة خبر الواحد لا يتم ان يكون المراد الامر بما انفقوا على روايته حيث اسند
 الرواية الى ضمير الجمع فتدبر ومنها ما رواه الامام علي في تفسيره عن ابياته عن النبي
 انه قال اتدرون من المتكبر الى ان قال هو الذي اخذ القرآن وتناويله عنا اهل
 البيت من وساطتنا السرا عننا الى شيعةنا اقول في تفسير الامام علي غير معتبر السند
 عند علمائنا كما نقل في الصحاح وفي الرجال ومع ذلك هذا الخبر غير دال على بيان
 من يصلح للافتاء ومنها قولهم ما خالف خبرهم في رواه وخلافه ما خالف الخو
 قال المستدل وهذا المصنفون اخبار كثيرة من الصحاح وغيره ومنها قولهم في
 احاديث مقبولة قد بما اشهر من اصحابك قال المستدل وجه الاستدلال بهذا
 القسم من الخبرين انه اذا وجب الاخذ بما يخالف العامة او ما اشهر عند العامة
 فعندك ما انف مع عدم القول بالفصل اقول قد عرفت الكلام في رواية
 علي بن قيس ولكن الانضافات النظر في اخبار التعارض في فقدان السؤال
 عن حكم عند التعارض والحياب عنه هو خبر الواحد فان حواله الملائمة الى
 القرائن المفيدة المظن مع القطعية لوجه لها وما يقول الاخبار ^{بعض} من
 ان الحوالة اليها للظن بالحكم الصادر عنهم ٤ من غير جهة وبلاهما معها
 الحوالة الى الاوثق والاودع ايضا ملغى بعد الملائمة للحوالة الى
 الاصدق في الحديث وعدم الملائمة لظاهر الاوثق ايضا فتم ومنها قوام
 في روايات كثيرة بايها اخذت عن باب التسليم وسعك ومنها رواية الكشي
 مسند عن مسلم الى جده قال كنت عند ابي عبد الله ع في خدمته فلما اردت ان
 افارقه ودعته وقلت احب ان تزورني قال ايت ابا بن تغلب فانه
 مبيع مني حديثا كثيرا فاروى المعنى فاروه عني قال المستدل امر باخذ
 مسلم عن ابيه وامره بالرواية ولا شك انها ليست الا للعلل اقول يمكن الكلام
 فيه بما مر مضافا الى انه يحتمل ان يكون مراد الامام علي به رواية السند الرواية
 عن ابيه وامره من المعصوم ان يفيد ان كل ما يروى ابانا فاعلم انه

صادق فيكون من قبيل الاجابة الا ان يكون مراده ان مع كون الناقل واحدا لا يحصل
العلم بقوله فاروه عنى وبالجملة غرض جعل السائل عالما بصدق ما رواه اباان
وقوله يمكن ان ينق في الحديث التاسع واما حكاية انحصار الفائدة في العمل فقد عرفت
قال المستدل بعد ما نقلنا عنه الى غير ذلك من الاخبار التي بلغت نفسها حد
يوجب العلم بصحة مضمونها واما الروايات المنقولة معها فكثيرة جدا منها الروايات
الكثيرة الامرة باخذ الاحكام من روايات اشخاص معينة كزارته ومحمد بن مسلم واهل
الدين ومحمد بن عثمان العمري وابي بصير الاسدي رضي الله عنهم وغيرهم اقوال
دلالتها على اخذ الاحكام من تلك الروايات مع عدم حصول العلم منها وكونها
اخبارا عاد ممنوعة واستبعاد حصول العلم بخبر هؤلاء الاجلاء في غير موقع فان
في اخبار العالم الجليل المتدين حصول العلم حصول العلم بصحته وصدوره ما
نقله عنه غير عزيز الا ترى ان العوام الجاهلين بان الاحاديث التي يروونها
العلماء والوعاظ والمجاهدين والمطابقين عندهم يقطعون بصدورها عن المائنة
هذا مع احتمال ان يكون مراد المعصوم من تلك الروايات الامرة جعل المائنة
عالم بصدق روايات هؤلاء كما مر وايضا يحتمل ان يكون المراد الامر باخذ الاحكام
من فنونهم ولم يحضر في الانان تلك الروايات حتى انظر فيها فقصها الاخبار
الغير المصورة الواردة في الترغيب على الرواية والحث عليها من الصحاح والحسن
والموثقات وغيرها ومنها الروايات العديدة بالمتواترة الامرة بحفظ
الرواية وابلغها ومنها الروايات الواردة في بيان كيفية الرواية من
النقل بالمعنى والاسناد الى صاحبها وغير ذلك اقوال ودلالة هذه الانواع
الثلاثة من الاخبار ما مر من عدم انحصار الفائدة ومنها الروايات المتواترة
مع المتبوعة في كيفية الجمع بين الاخبار المختلفة وفيها مر في رواية ما يلى بن
خير مع انها ان كانت من الاخبار العلاجية فلا حجة لذكرها في ثمة الاخبار

الدالة على جبهة الخبر في ضمن القرآن ومنها الروايات المستقيمة الواردة في
 ان من سمع شيئا من الثواب لم يعمل به كان له اجره اقول قد ادعى في عدة الدلائل
 ان هذه الروايات مجمع عليها بين الفريقين الخاصة والعامة وشرح امان انقول
 باجماعية دلالتها على جبهة اخبار الآحاد في المستحبات كما هو مقتضى القول بها
 فيها ولا يلزم فرق الاجماع المركب او نقول يمنع دلالتها على جبهة خبر في الامكان و
 انما ذلك على جبهة مقدار الثواب مع ثبوت اصله كما استظهر الحق المحقق في نفاذ
 في شرح الدروس وسيأتي تحقيقه في مقام بيان الشرايط لجبهة الخبر وعلى التقديرين
 لا وجه لجعلها من القرآن الموجبة لجبهة الخبر الواحد من المتنازع فيه ثم ومنها
 الروايات العديدة القائلة بانه امر في اصناف الوجدان على قدر رويها
 اقول المراد منها امان من كان رواية اكثر فهو ارفع منزلة عن من كان
 رواية اقل او من كان رواية اقل من رواية اكثر مع انه ارفع وبالجملة امان ان يمدح
 الرواية على كيتها او كيفيتها وكل منهما مما اذعن به بعض العلماء وان كان الاول
 اظهر وعلى التقديرين لا دلالة فيها على جبهة الخبر ولا على الجبر للتأييد ايضا فان
 كثرة الرواية تدل على كثرة الاهتمام بالشرعية ومراعاة عبادة فكثرة كثرة
 العبادة ومثانة الرواية تدل على جلالة الواو وفضانته ومنها
 الروايات الواردة في حفظ كتب الحديث وكن بها ونشرها ونشرها قال المستدل
 الاخبار بهذه المضافات بلغة الامكن احصاؤها ولا جمعها في كتاب اقول قد
 ظهر الكلام في دلالتها وكثرتها لو لم تنوب وبنائها الاستدلال والتأييد بها
 لا يوجب قوة لها فان هذه الاخبار مع كثرتها مما لم يستدل ولم يتأيد بها احد
 من علمائنا المتقدمين والمتأخرين بل لم يثبت اليها احد منهم مع كثرة
 بالآيات والدلالة العقلية الغير الدالة على جبهة خبر مخصوصه الا ان كانت

الشيخ مع كل اهتمام بحجة خبر الواحد وكذا الحق والعلامة لم يتعرضوا لها مع
حفاظاتهم ومهازلهم ومما رتبهم في الاخبار يظهر هذا ما كل ان الحق الخواص
ما افتى بعدم وجوب صلوة الجمعة فينا فالجواب معاصره وكتبه ساله في اثبات
وجوبها وجمع فيها اخبار كثيرة دالة عليه وارسله الى الحق فلما راي الاخبار الكثيرة
ارسل الى معاصره ان كلما كثرت الاخبار في وجوب صلوة الجمعة ادرت ومنها في
وقوع خلاف لعدم اعتناء جمهور العلماء اليها مع استبعاد غفلتهم عنها
مع شدة اطلاعهم وكثرتها نعم لو قلنا الخبر احتمل غفلة البعض عنه والافرن
دلالة ومنها الاحاديث المشهورة المنكرة الفائلة بان قد كثرت على
الكذابة وان قد كذب على رسول الله وما تواترت من اهل البيت
الصادقون لا يخفون كذاب يكذب عليها قال المستدل فانه لو لا حجة الاجابة
ما كان الكذب عليهم وجه اقول الكذب عليهم ٤ على وجهين احدهما المدعى في
كتبهم كما روى عن هشام بن الحكم انه سمع ابا عبد الله يقول كان
المغيرة سعيد تنجد الكذب ويأخذت اصحابه وكان اصحابه المسترون باصحاب الط
ياخذ فذون الكتب عن اصحاب اهل فيدفعونها الى المغيرة وكان يدس في كتاب
الكفر والزندقه وينسبها على اهل العلم ثم يرفعها الى اصحابه ويأمرهم ان يثبتوا في
الشيعة وكلها كان في كتب اصحاب الطعن من العلوف ذاك مما دسه المغيرة بن سعيد في
كتبهم وثانها الرواية عنهم ٤ كما روى ان النبي ص قام خطيبا فقال قد كثرت
القاله على وجه نقول الكذب عليهم ٤ ان كان بالدرس في كتب اصحابهم فالغرض
منه هو الغرض من جميع الاخبار في الكتب من جوار التواتر والاثبات فان بالقران
المفيدة للعلم والعمارة لا يحصل العلم بقول صاحب الكذب والتمسك به انما كان
بالرواية فالغرض منه هو الغرض من الرواية فان الكذابين راكبا في معرفة

عند كل واحد من الخواص والعوام حتى لا يحصل بغيرهم الظن للخواص والعلم للعوام
وبالجملة الخريف من الكذب عليهم اختلاط الحق والباطل للخواص والعلم للعوام للعالمين
عند عالم المعقدين حديثهم العالمين بعلومهم اما اختلاط امر الشريعة اولافه
مهم طام الدين عنهم بهذه الوسيلة فان العوام ابتاع كل ما يلقى كما وردت به الرواية
وشهدت عليه الراية الاتية ان تابعي اهل الباطل كوطرث كوعمر الكرمين تابعي اهل
الحق قد يروى ان من الاخبار التي يمكن التمسك بها في المقام اخبار اخر لم يذكرها
المعاصر هنا صهف ما رواه انكشي باسناد عن علي بن سويد قال كتبت الى
ابو الحسن الاول وهو في السجن واما ما ذكرت يا علي ممن تاخذ معالم دينك لا
تاخذ معالم دينك من غير شيعتنا فانك لا تعلمهم اخذت دينك من الخائنين
الحديث صهف ما رواه ايضا باسناد عن علي بن حاتم قال كتبت الى البرقي
ابا الحسن الثالث اسأله عن ما اخذ ديني وكتب اخبر ايضا بذلك فكتب اليهما
فهم ما ذكرنا فاعدا في دينك على كل مست في حينا وكل كثير القدر في امرنا الحديث
ثم ان المستدل بعد ذكر هذه القران ذكر الشواهد السالفة للاجماع وجعلها
جملة القران مضافا الى مضمون ما في البناء ودليل الانسداد ولا اخذ ذكره في حجة
سيان النبوة عليه وقال هذه هي القران المنقضة مع الاخبار الدالة على حجة الاحاد ووقوع
التعبد بها وبما تضمنها اليها يصح قطع مقيده للعلم بمضالك منها اقود
قد عرفت الكلام في الاخبار والقران المفصلة هنا وشواهد الاجماع المفصلة
تمة وقد عرفت وتعرف ايضا ان دليل الانسداد لا يدل على حجة الخبر بخصوصه
بل على حجة كل طرف وكذا الدليل الاخر ليس كحجة الخصوصية فيه عين والآن هذا
كلام مع انا المسلمين دلالة هذه الاخبار بقول / انها معارضة بالاثبات والاخبار
الدالة مع رتبة العمل بالظن وغير العلم ومعلوم ان خبر الواحد لا يثبت به الظن
فيدرج حكمها كانه راجع تحت الاخبار الدالة على حجة الخبر فانها اذا

عامة او مطلقة شاملة للخبر المفيد للعلم وخبر الواحد الغير المفيد للعلم فتعارضان تعارض
 عموم من وجه ومنه يظهر المانع من حصول العلم من هذه الأدلة بحجة خبر الواحد
 لو لم نقل كونه مانعا من حصول الظن ايضا لتكاثر التناقضات وتساوقها في
 البين ولئن سلمنا حصول العلم منهم منها بحجة ايضا فلا ريب في اثباتها بحجة خبر
 الواحد في الجملة وما بحجة كل خبر حتى غير ما علم مراده سيما الموثق منه ونحوه
 فلا وصرح جمع من متأري اصحابنا باجماع جمة خبر الواحد في الجملة وعلوم
 فائدة هذا الاجماع لنا في الاحكام الشرعية الامة ضمنية دليل لا فرعية و
 اعترف المستدل ايضا به ولذا استدلل بدليل اخر لاصالة بحجة خبر واحد وسند ذكره
 مع ما فيه هذا مضافا الى ان غير موضع من كلام المستدل ينادى بان
 ليس مرادنا اثبات بحجة خبر الواحد من حيث هو خبر واحد او من حيث هو
 مفيد للظن بل المراد بحجة هذه الاقوال والاقدام المودعة في الكتب المعتمدة عند
 اصحابنا كاصحاب الكافي والفقهاء والتدريج والاستبصار والعيون و
 الخصال والامالي ونحوها ومع ذلك استدلل بهذه الاقوال واعتبر انضمامها
 بهذه القران والآثار مع انها لو دللت فانما تدل على بحجة ما يصدق عليه عنوان
 خبر الواحد مطلقا او ما يفيد الظن منه وليس فيها اشعار على خصوصية الكون في
 الكتب المعتمدة هذا السامع مما استدلل به على بحجة الخبر ما ذكره انما
 المتقدم ايضا وحاصله بعد التمسك بالثبات كما ليف غير الضرورية بالاجماع
 القطعي بل الضرورية من الدين فان من شأنه كتب العقائد من المصدر الاول الى
 هذا العهد وراى مشهورا بالحكام بضرورة غير ضرورة ولا حظا في الاقوال بها
 يحصل العلم بذلك اجمالا وان لم يعلم تفاصيل مواردها ولا شأن بانما يعلم
 بذلك كما في منسب فيدرر الامر بين التكليف بالعلم او بالاعتقاد

الذي يجب ان يعلم هو الظاهر

فبعد ان غير شرط افادة الظن او العمل بالظن والاول بطلان منقول امه التكليف بما
لا يطاق والا فانه منقول ما ان حجة هذه الاخبار والموجودة في كتبها بما مع ما
فيها من الظنون المتينة والوجاهة فالحل اما الاول فلاننا كلفنا ان قال بالتعبير بما رآه
فقد ثبت بانها من تلك الاخبار واعم منها ومن غيرها واما الثاني فلو يورد احدنا ان هذه الاخبار
ايضا مبنية للظن وثانها ان الظن باحكم الشرع لانه الذي انشأ باب العلم به وحصول
الظن حصول العلم تارة يكون بسبب ملاحظة معلوم او حسن وهو الظن المعتبر في الاخبار
الارادة للعامة الباقية من التواتر الموافقة لاتفاق الامامية الفارق بينهم وبين
العامة العاملين بالواي والاجتهاد واخرى بسبب الظن ببيان المعصوم ورايه و
الظن ببيان لا يحصل الا بالكتاب وبالاخبار او بالاجماع الظني او الشهرة فثبت حجة
واحدة في هذه الاربع لا بعينها وكل من يقول بحجة الاول والآخرين فالحجة الاخبار
المقدمة في كتب اصحابنا المظنونة منها وسند في الجملة وهو اعتقادنا انها ان الظن
الذي ثبت اعتبارها هو الظن الخاص من احد هذه السبعة وليس الكتاب وعدم العلم
القول به مع عدم الكفاية فان كان هذه الاخبار منقضية اليه فهو المنكوان انضمت اليه
الشهرة او الاجماع الظني فكذلك الشهرة حجة هذه الاخبار والاجماع الظني وتقليد الاجماع
عليها ورابعها ان الظن المزبور ليس الخاص من الكتاب وحده ما عرفت ولا
الشهرة لان المشهور عدم جهتها والاجماع الظني لعدم كفايتها ايضا مع انه غير الشهرة
ايضا لا يعلم ان الامم حجة الخبر فعين الاخبار وهو الحكم اقول اما ما ادعاه من منقوش
التكليف بزيادة من الضروريات والقطعية والسناد باب العلم به فهو وان كان حقا الا
انك قد عرفت انه محتمل وبالفعل لا يسد عليه في مقام رد دليل الاستدلال
لحجة كمرظن ومهر هذا الا الشافعي واما ما ادعاه من دوران الامر بين الاحكام
الثبت فقد عرفت انه منعه في ذلك المعام بابداء احتمال التصايط والرجوع الى
الاصل والتوقف والظن المخصوص وهذا الاحتمال لتوان كانت هذه فروع
بوجه ذكرنا في مقام اثبات حجة كمرظن بدليل الاستدلال الا ان الشهرة

الشبهة على ان هذا المسلك ايضا قائم بان دفاعها هنا وان منع هناك فيمكن المعافاة
 واما ادعاءه من استلزام كل من الاحتمالين الاخرين بحجة هذه الاضار فان اراد
 اثبات بحجة هذه الاضار المودعة في الكتب المعبرة لا بشرط اى مع قطع النظر عن خصوصياتها
 فهو لا يفر الخوف بحجة كل من ادلائث هذا الدليل ونحوه خصوصية التجربة المنوعة
 في بحجة كل من وان اراد اثبات كونها ظفونا مخصوصة فغلووم البطالات
 فان الفاتلين بحجة اضا رالاحاد نعتل لم يتفقوا على بحجة ما عدا الحديث الصحيح الذي
 يكون جميع رواته عا دليلا بالعدالة المفقودة بالملك اليه عنده على ما رويته النقول مع
 العلم بعلمهم هذه او بنوتها بتكرية على ان كل مع عدم معارض مساو واقوى
 الى غير ذلك من الاحتمالات الموجبة لفقد مثل ذلك الشبهة او ندرته فالقول بالقبض
 لا يستلزم بحجة هذه الاضار رجلا او كلا بل لا يانم بحجة سوى الصحيح الذي
 ذكرناه لو سلم عدم في لغة القدماء بله ايضا هذا على الاحتمال الاول من الاثرين
 واما الاحتمال الثاني فعدم الخصوصية فيه اظهر والوجه الثلثة الاول غير
 مثبتة الخصوصية وارجعها ايضا غير مثبت بها فان اشترار عدم بحجة الشبهة مع
 وعلى نقل تسليمه فالمسلم عدم بحجتها لو لم ينفع اليها خبر ضعيف او غيره من
 اجماع منقول ونحوه واما مع انقضاء التجربة فلا بد ان يظهر التمسك بالتجربة بالثبوت
 ويندفع ما ذكره صاحب المدارك ويجوز حذره من ان الجزء الضعيف من غير حجة والشبهة بنفسها
 ككيفية صير المركب منها جتمع عدم فوجهما بالتركيب عن افادة الظن الى العلم وصدق
 في دفع هذه الشبهة على عدم بحجة الشبهة ان متعلق الشبهة الثانية هو الشبهة في النوع
 وغيره فالدفع في المشهور ان الشبهة ليست بحجة ان المشهور ان الشبهة في النوع
 وغيره في الشبهة على عدم بحجة الشبهة ليست بحجة فهذه الشبهة بحجتها مقتضية لعدم
 بحجة نفسها في النوع ساطعة وفيه ما لا يخفى وكيفية ان لو سلم عدم بحجة
 الشبهة المشبهة عليه فلا دليل على اضران ما عداها من الحجة فان نتائج النقول في
 او المحقق المظني وعدم ظهور اختلاف ونحوه من الظنون في الشبهة الاولى على
 عدم بحجتها وقول المحدث ولا الاجماع الثاني لعدم كفايتها ايضا في حجة ولا يرد ذلك



وتواتر عليه الاخبار ولذا لم يجزئ تخيل مائة الاجتهاد عينا او كفاية
والاجتهاد ايضا كـ مع الانحصار وعلوه وبعده الفحص يجب على العقل
العمل بقول المجتهد ولا على المجتهد العمل بمقتضى الدليل الخاص مع وجوده ^{مورد} والا
مع عدمه ولا يثبت بما ادعيه اثبات حاكم من الاحكام في كل واقعة وان
كان مقتضى العقل والعلم خلوا واقعة من حكم من الاحكام التكليفية
والوضعية هذا مضافا الى تعلق الاحكام بكثير من الكليات والحالات ^{ان} تتسع
تفاصيلها غير معلومة بثبوت التكليف فيها مما لا يعمل الاكابر وما فرزه من
المراد بثبوت التكليف والدليل على ظاهرها انما يرفع ما قبل من ان المراد بثبوت التكليف
وبقاءه ان كان الثبوت والبقاء في الجملة مسلم لكن لا يجدي نفعا لتحقيقه
علم الثبوت والبقاء فيه وان كان كونه حتى في الوقائع التي لم يحصل العلم
فيها بحكم بعينه فلا يخفى اما ان يكون المراد بثبوت التكليف للمعروف من ثبوت الحكم
الاجباري او التحريمي او مطلق الاحكام التكليفية والوضعية فان كان الاول
فهو باطل قطعا وان كان الثاني فمنع انه لا يملك عليه دليله ^{لعدم}
ارتفاع التقييد من الاخبار الدالة على عدم خلوا واقعة عن حكم والاول
لا يملك على ثبوت الاحكام الشرعية وان دل على ثبوت الاحكام العقلية
لمنع ثبات بقى الشرع والعقلاء ^{لعدم} والثاني غير مفيد للعلم فان الاستدلال به
يستلزم الدور والتمسك سلبا بثبوت الاحكام في كل واقعة بهذا المعنى
لكن لا سلم ببيان الجحج للعدم دليل عليه بل في بعض الاخبار تلويح
بعدم بيان كثير منها وشعر بغير ما في بعضها من كونها محروقة عند هذا
وجه فلا معنى لكونها مكلفين بالجحج ^{لعدم} فقد شرطه الذي هو البير ^{لعدم}

مقتضى العقل والنقل سلما البيان لكن لا نسلم كوننا مكلفين بالجميع بل المسلم منزه
وصلا بنا الطريق على اوطى معلوم الحجة فان البيان المسلم للجميع انما هو المشاهدة
ومقتضاه ثبوت التكليف بالجميع ام لا لنا ومشاركتنا لهم فيما لم يقبل اننا باحد
الطريقين فغير المنع سلما لكن مقتضاه كون كل واقعة بالنسبة اليها ايضا متعلقا حكم
من الاحكام وهذا غير مفيد لاثبات بحجة الظن فانه غير معلوم مستلزم لثبوت
التكليف بمعنى الالتزام في جميع الوقائع ومن مقدمات الدلائل لنوم التكليف بما
لا يطاق على تقدير تعلق التكليف بتحصيل العلم ومعلوم ان هذه المقدمة انما يناسب
اثبات الالتزام في جميع الوقائع كالإلحاح انتهى ما قيل مع تحريم منى ووجه ان فاع
اذا ثبت ثبوت التكليف بمعنى الالتزام في كل واقعة ببناء العمل فيها على حكم من ^{الاحكام}
ودللتنا عليه ولا يرد شئ مما ذكره وان كان في بعض ما اوردته على الساعات بالفتوة
ايضا فظهر فبصرف مضافا الى كفاية ثبوت التكليف في الكميات والاحكام فان
اثبات حجة كل كثرها لا يتوقف على ثبوت التكليف في غيرها والمراد من التكليف الكلية
الكلمية من حيث المجهول لا الوقائع كما عرفت مع ان عدم القول بالفصل بينهم هذه الكلمة
الثانية ان باب العلم بالاحكام الشرعية منسند غالبا ان لا يشبهه ان طرق
استنباط الاحكام منحصرة في الادلة الاربع الكتاب والسنة والاجماع
ودليل العقل والاشك في اخصار ما يفيد القطع منها في السنة المتواترة
بالعنى والايات والادبار المتواترة باللفظ والاحاد المحفوفة بالقرآن
المفيدة للعلم بصلوات المصنوع وفي ضرورة الدين والمذهب والعلم والاجماع
اللفظ على الحق والتعلل القاطع وجها وادام العلم وهو دينا يقتضى شدة
الحاجة ونور الادعاء النقل على خلاف الاصل ولم ينقل ولا ريب في شدة ما

يثبت من الأحكام هذه الأدلة القطعية وتدل على عدم تحقق بعضها
في جملة النقص والمحقق منها مع قلنا بما يستنبط منه تعاقب الحكم بالموضوعات
المجتمعة كالصلوة وبعض أجزاء المركبات دون الأجزاء الأخرى فيحتاج في التفاضل
والأجزاء الأخرى إلى العلم بما عدا العلم واستنباطها من سائر أنواع الأدلة ^{بعض} الأخرى
فأغلب تحققهم الأحكام في الموارد المحصورة على ما لم يقرن بقرينة صدق
المصنوع من الكتاب وأخبار الأحاد والمتواتر باللفظ والاجماع المنقول
الشرع وعدم الخلاف ^{ظاهر} واستصحاب حال الشرع والأصول العلمية إلى غير ذلك
من الإشارات البينة للظن وعدم إفادتها القطع مما لا ينبغي التامل فيه وتوهم
الأخبار بين قطعية الأخبار المودعة في الكتب المعتمدة التي بأيدينا ظاهر البطلان
من إرادة الإطلاع على تفصيل الكلام فيه فليرجع إلى موضعه ولعلنا نكلم فيه
في هذه الرسالة إن شاء الله وظهر منه بطلان توهم بعضهم قطعية الكتاب و
السنة دلالة أيضا وبالجملة استدلال باب العلم بالأحكام غالبا وأصح البيان
ساطع البرهان الثالث أنه لا يجوز الافتراض في جميع الموارد التي السند فيها باب
العلم التفصيلي والإمامة القائمة مقامه على الاحتياط والحكم بعدم جواز التعدي
عن الاحتياط إلى غيره أما أولا فلعدم دليل على أصالة وجوب الاحتياط إلا ما يرد
من تعلق الأحكام الواقعية المتعوجة إلى المشاهدين علينا للاشتراك في التكليف
واقضاء اشتغال الذمة اليقينية البرائة اليقينية فإذا استدلال باب العلم التفصيلي
بالواقع فلا بد من بناء العمل على العلم الأجالي به وهو الاحتياط ومن الأخبار
المكترة الدالة على وجوب الاحتياط وكلا الوجهين محالان ليس هنا مقام تفصيل
وبعمل القول فيه منع توجب الأحكام الواقعية إلى المشاهدين ومنع اشتراكهم
الأيضا فلهذا حكم واقعي ومنع صحة الاعتماد على تلك الأخبار على ما فيها

هذا هو الوجه في عدم الاحتياط
في العلم التفصيلي
بأن العلم التفصيلي
لا يوجب الاحتياط
بل العلم بالأحكام
الواقعية هو الذي
يوجب الاحتياط
والمشاهدين هم
الذين يوجبون
الاحتياط

سندا وذلالته ومعارضته لعدم انادها ازلي من الظن والاعتماد عليها للفرار
من العمل بالظن بوجوب الوقوع فيما يجهل به من كذا قال بعض المحققين وقدم الكلام
فيه في المطلب الاول واما ثانيا فلعدم امكان الاحتياط غالبا كما اذا دار الامر بين التوجه
والحرمة ونحوهما من الموارد التي يستلزم العمل فيها باحد الطرفين ترك العمل بالآخر
كما اذا دار الامر بين شرطية شئ وبين شرطية عدله له وهكذا بل جل العبادات
او لم يكن كلهما مما لا يمكن الاحتياط فيها وان كان الامر دائرا بين الوجوب والاستحباب
اذ غايته الامر في مثل ذلك المقام الايتان بالفعل المردد بين وجوبه واستحبابه
ولا شك في ان الايتان به مع نية الوجه لا يوافق الاحتياط وكذا الاكتفاء بنية القرية
لوقوفه على الاعتماد بالظن والايتان به بلا نية لكونه عبادة ظاهرة الفساد فاف
الى ان المشهور بل الجمع عليه ان الناس صنفان مجتهد ومقلد وان اجابا عن معذور
وطوبى بقوله الواقع فبناء العمل على الاحتياط لكونه فروعيا ^{المتضمنين} طرقيي
ودخولا في عنوان الاجاب خلاف الاحتياط وما يتاى منه حكم العقل بحسن الاحتياط
وكفايته مخصوص بما اذا حصل من الاحتياط القطع بالايتان بالواقع في المجاهدة
المركبة ^{للإيمان} من جميع الجهات من دون شوب شائبة حرمة ولا كفر ولا ريب
ولا ريب في عدم حصول القطع بالايتان بالواقع في العبادة المركبة الا اذا
اتى بجميع ما وقع خلاف فيها من الاجزاء والشرايط بقصد الوجوب تارة و
بقصد الاستحباب اخرى بالثبت في كل جزء وشرطا حتى انه لو كانت عبادة مركبة
وقع الخلاف في جزئين منها لا يتحقق الايتان بالواقع قطعا بالايتان ببلد المعنى
مع كل من الجزئين بل دون الاخر مرتين احدهما بقصد الاستحباب والاخرى بقصد
الوجوب ومع الجزئين معا ايضا مرتين ففي العبادة المركبة بنية تحقق الاحتياط
بالايتان بها ست مرات وكذا يزداد المرات بازدياد الاجزاء ^{في} والشرائط ^{في} الخافيه
فيلزم من بناء العمل فيها على الاحتياط ترك الواجبات الاخر لعدم وفاء العمل

بالايتان بصلوة واحدة بل يقيم اختلال نظام العالم هذا كله مع قطع النظر
عن مخالفة ابن ادريس في جواز الاضياف فانه قال بكونه تشريعا محرما وبما
ذكر يظهر حال المعاملات وبالحجة للاضياف المحكوم بجوازه قطعا غير ممكن
وجوه كثيرة ذكرناها والمحكوم بجوازه وحسن استحساننا وظننا لا دليل على اجتناب
بل الدليل على عدم اعتباره للتمتع عن الظن الاستحسانى ونحوه بخصوصه فكيف
يجوز الاقتصار عليه واما ثالثا فللجماع المقطوع به من طرفه العلماء خلقا
يعمل سلفا وحديثا بعد قديم على عدم تعين الاضياف فيما يحتمل الظن به
فان الاكثر على وجوب الاضياف فيما اذا وقع الشك في المكلف به ووجوب العمل
باصالة البرائة فيما اذا وقع الشك في المكلف وجماعة من الفقهاء يرون اوجوب
الاضياط في التكليف المشكوك فيه واما الى في مواقع الظن والحكم بوجوب الاضياف
فيها فلم نجد احد ابنى الامر عليه قاطعا واما رابعا فلا سئلنا ووجوب الاضياف
على قدر مكانه العسر الاكيد والخرج الشكلي وهذا هو الصارفا لوجوه المحاكاة
أقول باصالة وجوب الاضياف وصحة العمل بالظن ومن جعلهم سيدا مستحسنا
المعاصرين واستفادتهم الى الحكم بعدم وجوب الاضياف بعد باب العلم
لا يبق مقتضى ذلك وجوب الاضياف الى ان يودى الى العسر والخرج وعدم وجوب
بعد الاداء اليها لا مطلقا لانا نقول هذا انما يستقيم في الامر التدرى
مثل الكالمية فان وجوب تركه مستمر الى ظهور لزوم العسر والخرج وضوف
اللف وقيل لزوم الفحص على الجهد في مقام استنباط الاحكام فانه مستمر الى
احساس العجز والعسر على نفسه واما الاحكام الشرعية التي شان الجهد الاجتهاد فيها
والعمل بها والافتاء بها فليس من ذلك البسلا لاجتماع جميع هذه في ان بل لا
يمكن خلق المكلف مجتهدا كان او مقلدا في ان من الانات من تكاليف كثيرة انما في الا
الاول مكلف بشئ وفي الثاني باخر وهكذا حتى يوجب عذرا انما في الثاني

والثاني وهو ان يؤدي الاضطرار الى العسر والخرج بل يقول الموالاة
الى العسر والخرج في جواز ترك الاضطرار وامثاله وتعليق الحكم الجواز على اللزوم
سئل في العسر والخرج كما لا يخفى على المتأمل المنصف والوجه في ذلك العسر والخرج
الخرج عبارة عن المشقة الشديدة التي لا تتحمل عادة وليس لها حد معين
يجعله كل واحد فاذا علق جواز ترك الاضطرار على لزومها لزم تعليقه على امر
عسير النهي فكما لزم من الاضطرار مشقة زود المكلف ما ينبلوغها
هذا العسر والخرج وعدم البلوغ ذلك المثل فليزوم الخرج من هذا التعليق
في كل الوقوع لكثر المكلفين بخلاف ما اذا كان التعليق على الخرج في قليل
من الوقوع اذ لا يحتاج اليه اكثر المكلفين ولو احتاج بعضهم في
قليل من الاوان ولو كان في اكثر احواله فربما لا يكون بالنسبة اليه صرجا قدرته
على تجنبه عن غيره فلا يرد نقضا ما ربما يفي من ان تلك الموالاة وزود التعليق
قد ورد في الشريعة في بعض المواضع وبالجملة ايجاب الله سبحانه الاضطرار
اما تكليفه بالحال او ايقاع في العسر والخرج فليس حايث نعم لا اشكال في
حسنه واستنباطه بقدر الاستحسان مع عدم اذاته الى الوعس وسواس الحكم
هو بعدم حجية الظن حين الاستدلال بقوله على امكان الاضطرار ما لا وجه
له كنع حجية بقوله على احتمال الوجوب لعدم الدليل على عدم الوجوب
كما لا دليل على الوجوب وعلى مدعى حجية الظن بغير وجوبه بل بغير عدم جواز
الافتقار عليه لما فصلناه من الوجوه هذا هو الكلام في الاضطرار في الوقوع
من حيث الحكم الواقعي الخاص بها واما الكلام في غير من حيث المدارك بها
بقى مقتضى الاضطرار بحل الخبر مدركا الحكم دون عدم ظهوره في الاضطرار
فكانه الرابع من المقدمات ان الموقف غير جائز للدراية في الموقف

في العلل والاعتقاد والافتاء والآخرين بين الاعتقاد والافتاء بالحكم
 الواقعي والظاهري ولا ريب في انه لا معنى للتوقف في العمل من حيث هو لعدم
 خلو المكلف من الفعل والترك بالاضافة الى كل عمل كالاتا مل في بطلان التوقف
 في العمل من حيث هو انه مفر من الشارع لما مر في المقدمة الاولى من ان كل
 مكلف لا بد له من بناء عمله في كل واقعة على حكم اجتهاد او تقليد ولا يشترط
 في انه لا مفر من التوقف في الاعتقاد العلمي بالحكم الواقعي اما الاعتقاد الظني
 بالحكم الواقعي والعلمي بالحكم الظاهري فهو دائر مدار الوجوب لا معنى للتوقف
 معه واما الافتاء بالحكم الواقعي الظني الظاهري العلمي فالوقوف فيه يرجع الى ثني
 وجوب الافتاء وهو باطل اتفاقا لا مستلزما للزم والمزج ولذا حكم بوجوب
 عيننا عند التامخصار وكفاية عند عدمه كل ذلك ظاهر لمن صرف عنان عقله عن
 اللجاجة الى سبيل الرشاد ومنه فطريق الحجاج على نزع الصواب والسداد
 والعجب كل العجب من تلك الاجماع على مثله كيف يدعيه فيها هو ودونه بمراتب
 من السبل المتفرقة ام كيف يقدر على استنباط مسئله منها من الادلة بدونه
 لا يتوقف من الاصل غير عزيز في الفقه في الحكم فيه لانا نقول هذا
 لتوقف في الحكم الواقعي بمعنى عدم العلم واليقين به والعمل والافتاء فيه انما هو
 على حسب الاصول الكلية فلا توقف فيها ان قلت فليكن العلم في مقام حصول
 الظن ايضا ككافي مقام الشك والظن القياسي وغيره من الظنون الغير
 المعينة قلت الرجوع في موارد الشك والظن الغيرها الى الاضباط او البراهين
 وقدم بطلان الاحتياط الاقتصار في موارد الظن على الاحتياط وسبغ
 بطلان الاقتصار على البراهين هذا هو الكلام في الوقايح واما الكلام في التوقف
 في مسئله حجية الظن وعدمها فكما الكلام في الاحتياط فيها - سيظهر

في العلم والاعتقاد والافتاء والآخرين بين الاعتقاد والافتاء بالحكم
 الواقعي والظاهري ولا ريب في انه لا معنى للتوقف في العمل من حيث هو لعدم
 خلو المكلف من الفعل والترك بالاضافة الى كل عمل كالاتا مل في بطلان التوقف
 في العمل من حيث هو انه مفر من الشارع لما مر في المقدمة الاولى من ان كل
 مكلف لا بد له من بناء عمله في كل واقعة على حكم اجتهاد او تقليد ولا يشترط
 في انه لا مفر من التوقف في الاعتقاد العلمي بالحكم الواقعي اما الاعتقاد الظني
 بالحكم الواقعي والعلمي بالحكم الظاهري فهو دائر مدار الوجوب لا معنى للتوقف
 معه واما الافتاء بالحكم الواقعي الظني الظاهري العلمي فالوقوف فيه يرجع الى ثني
 وجوب الافتاء وهو باطل اتفاقا لا مستلزما للزم والمزج ولذا حكم بوجوب
 عيننا عند التامخصار وكفاية عند عدمه كل ذلك ظاهر لمن صرف عنان عقله عن
 اللجاجة الى سبيل الرشاد ومنه فطريق الحجاج على نزع الصواب والسداد
 والعجب كل العجب من تلك الاجماع على مثله كيف يدعيه فيها هو ودونه بمراتب
 من السبل المتفرقة ام كيف يقدر على استنباط مسئله منها من الادلة بدونه
 لا يتوقف من الاصل غير عزيز في الفقه في الحكم فيه لانا نقول هذا
 لتوقف في الحكم الواقعي بمعنى عدم العلم واليقين به والعمل والافتاء فيه انما هو
 على حسب الاصول الكلية فلا توقف فيها ان قلت فليكن العلم في مقام حصول
 الظن ايضا ككافي مقام الشك والظن القياسي وغيره من الظنون الغير
 المعينة قلت الرجوع في موارد الشك والظن الغيرها الى الاضباط او البراهين
 وقدم بطلان الاحتياط الاقتصار في موارد الظن على الاحتياط وسبغ
 بطلان الاقتصار على البراهين هذا هو الكلام في الوقايح واما الكلام في التوقف
 في مسئله حجية الظن وعدمها فكما الكلام في الاحتياط فيها - سيظهر

الخامسة ان الافتقار على الاصل على وجه اللزوم غير جائز لما مر في الاضطرار
 بحرف الا في لزوم الخروج فان الافتقار على الاصل بوجوب الخروج من الدين دون
 انه العسر والخروج و ما يخص الكلام فيه هو عدم دليل قطعي على اعتبار الاصل في
 الامتصاص دليله في الكتاب والسنة الظنيين والاجماع والعقل القاطع
 الغير المحققين فيما نحن فيه اعني فيما كان الحق على خلاف الاصل بل الاجماع وحكم
 العقل لو كان قائما به في الطرف المظنون الخالف للاصل فالعدول من الظن الى
 الاصل كره على ما فرمضنا فالى عدم امكانه في كثير من الموارد حيث يكون
 التكليف ثابتا وكيفية المكلف به محتملة مع ان المقطوع به من سيرة العلماء الاجماع
 على عدم وجوب العمل به بل وعلى عدم جوازها فيما فيكم ما لم يحصل العلم
 بالكيفية ولو مع كونه مظلوما لظنون الخاصة على ان العمل به مكمل والافتقار
 عليه بوجوب الخروج من الدين والحكم في جملة كتب الفقه من الظواهر الى الدنيا
 بما لم يرتق به احد من المجتهدين والافبار بين المعاصرين للائمة والمفتا
 المتقدمين والمتأخرين فان المعاصرين والعلماء المتكلمين العلم قد علموا
 في الواقع الواردة عليهم بما حصل لهم به العلم والمتأخرين وان لم يتمكنوا منه
 لكنهم لم يذهبوا ثبوت حجية بعض الظنون كاجاب الاحاد من الاجماع واثبت
 ابن الترمذى نحو بناء العلم على نفقضي الاخبار ولم يقع كثير مخالف
 بينهم وبين المتقدمين وما نحن في حيث لم نتمكن من تحصيل العلم ولم نقل
 على تمامته دليل على حجية اخبار الاحاد مخصوصا بلزومنا على تقدير الافتقار
 بالمعلومات وبناء العمل في غيرها بمعنى البرائة وغيرها من الاصول الخروج
 من طريقة الكل ومنه يلزم تأليف جليل وناسية لها من ظاهر
 البطلان عند كل شئ وسعيد وبالجملة العلم بالاصل في كثير من شئ

عدم ملائمة غيرها من الوقائع وان لم يوجب فساد الا انه مع ملائمة
يوجب الخروج من الدنيا يظهر ذلك لمن ادنى اطلاع بكيفية الفقه فضلا عن المتدبر
هذا صاحب المذاهب مع علم ببعض الاخبار الامارة كثيرا ما يتوقف ويتردد
محكم بالاولى والاصح والايقنى ومع ذلك يلزمه مخالفة الاصحاب ويقول بما افهم
الاصحاب شكلا وهذا صاحب المعالم مع ما ذكره كثيرا يقول ليوافق الحق
على اصول لا يرتفعها الجمهور كما يظهر للنتج المتأمل في كلامهما وليس ذلك الا
لحصرهم العمل ببعض الظنون كما خبرنا الشيخ المحدث وانه بالعدالة بمعنى الملكة
وعدم كفاية تركية الواحد واذا كان حالها كذلك فكيف حال العالم بالاصل وما
فيما لم يحصل العلم بحكمه ثم ان غير المتدبر في الفقه ايضا يمكنه فهم لزوم الخروج
من الدنيا بناء على الاصل لكن بعد ملاحظة الظن المعلوم الحجة وندرته
وكثرة الوقائع المحتاجة اليها للمكلف وشيئا الى الظن المعلوم الحجة انما
وبما ذكره اندفاع ما قيل من ان حكم حصل العلم بعينه ضرورة او اجماع بحكم
به وما لم يحصل العلم به يحكم فيه باصالة البرائة لا لكونها مفيدة للظن
والالاجماع على وجوب التمسك بها بل لان العقل يحكم بانه لا يثبت تكليف
عليها الا بالعلم به او ظن يقوم على اعتباره دليل يفيد العلم فيها انتهى
الامر ان شيء يحكم العقل ببرائة الذمة عنه وعدم جواز العقاب على تركه لا
لان الاصل المذكور يفيد ظنا يقتضيه ما مضى يعارض بالظن الحاصل من اخبار الاطهار
مختلفا فيما لا مذكرة من حكم العقل بعدم لزوم شيء علينا ما لم يحصل العلم لنا
ولا يكفي الظن ويؤكد ذلك ما ورد عن الزهري من اتباع الظن وعلى هذا فغيره
لم يحصل العلم به على احد الوجهين وكان لنا مذخرة عنه كقولنا في غير هذا

١٠ لطلب العلم اذا لم يجد مجاز ترك مقتضى الاصل المذكور واما فيما لم يكن مقتضى عنه
 كالمهر بالتسمية والاحقات بها في الصلوة الاقنانية الذي قال يعقوب كل
 منهما قوم ولا يمكن لنا ترك التسمية فلا تحيد لنا عن الاتيان باحدهما فيعلم بالتجسس
 فيها البتة اصل التسمية وعدم وثبوت خصوص المهر والاحقات فلا مرجح لنا في
 فلا شيء منها انتهى وتوضيح الدفع ما فصله بعض المحققين من مشايخنا المعاصرين
 بوجه اما اولاً فيان قوله وفيما لم يحصل العلم به اه ان اراد منه عدم حصول
 العلم التفصيلي فبقية ان عدمه لا يوجب البرائة مع ثبوت التكليف بالاجمال سيما على
 مع التمكن من الاتيان به بان يوفق بالخيالات بحسب استطاعته وان اراد منه عدم حصول
 العلم الاجمالي ايضا فهو كالكفر في المفروض بناء على بطلان حصر العلم الاجمالي بالتكليف
 في الضروريات فان التكليف بغير الضروريات يقتضي في امثالها ما يتاخر عن العلم ان في
 الصلوة واجبات كثيرة علينا غيرها علم منها ضرورة مع اننا لا يمكننا معرفة التفصيلات
 الا بالظنون مع ان الضروريات امور اجالية لا يمكن الامثال بها غالباً الا بما تفصلها
 فالحكم بين المسلمين ثبت وجوبه مثلاً بالضرورة والاجماع ولكن معرفة تفاصيل كيفية
 يحتاج الى الظنون التي اشتملت عليها كتب الفقه اذ غاية الامر حصول القطع بان التسمية
 على المراءى واليهن على من انكر واما معرفة المراءى والمنكروان المراءى منها او المعاف
 التسمية ومعرفة البنية وانما رجل وامرأة واحداً ومعدود بشرط فيه العدل الزام الى
 والعدل في اي شيء والحكم اي شيء الى غير ذلك مما لا يحصل بالحققة الا باستعمال الظنون
 واما ثانياً فيمنع حكم العقل بالحسبية لعل بامل البرائة حكماً عليها او ظناً وعلى
 تقدير تسليمه في الجملة فالسلم انما هو قبل ورود الشرع لا بعد فان العلم بان
 فيه حكماً ما اجالية ثبتنا من الحكم بالعدم وعلى تقدير التسليم يمنع حكم العقل من
 ولو مع حصول الظن من دليل ظني على خلاف الاصل سيما اذا كان مقتضى ما ذكرناه
 واما ثالثاً فيمنع التاكيد بما ورد من التمسك باتباع الظن فانها امور

ظنية وان كان سندها قطعيا متافا الى ظهورهما في فروع الدين وعدم ثبوت حجة القرآن
بمقتضى ما نحن فيه فان دليل حجة الاستصحاب هو القرآن هو الاجماع فكما قلنا نحن فيه
اول الكلام وان كان غيره فقولنا الا الظنون الحاصلة من الاخبار وان فيها التواتر
وقد كثرت الاراد على الاستدلال بها في موقعه واما ما راجع لعدم جواز التمسك في غسل
الجمعة ونحوه بالاصل الحجب الزكائي ان كان في الوجوب مع عدم العلم بالاستصحاب فقولنا
بلايم لا يثبت فيها من الشرع فان المفروض ان جاز غسل الجمعة يثبت لكنه مردود بين التوجه
والاستصحاب ولا ثالث لهما وان كان في الوجوب مع العلم بالاستصحاب فقولنا لا معنى ترجيح
الخبر الدال على الاستصحاب على الخبر الدال على الوجوب بسبب اعتقاده بالاصل واما العلم بالوجوب
بسبب الاصل فارجعه الى ان الوجوبان الثابت بالاجماع والخبر ضرورة لا بد ان يكون الوجوبان
الاستصحابي دون الوجوبي ولا يتم ذلك الا بترجيح اصل البرائة على الاحتياط
وهو موقف على حجة الظن ولا يصح ان يبق القدر المتيقن هو الوجوبان والتمنع من
الزكائيل لا يشكوك فيه فيرفع بالاصل فثبت الاستصحاب للفرق بين الوجوبي المتيقن
بالفصل الوجوبي والاستصحابي ومع رفع الفصل الوجوبي بالاصل لا يبق الجنب
لو فرض كون الموصوف في جميع الواقع هو الحصة المقدرة به وعلى تقدير عدم
الفرق لا بد من القول بوجود الفصل الاستصحابي لعدم بقاء الجنب بالفصل وهو
ايضا خلافا لاصل فثبت الجمعة بلايم مثالا للربط المناسب لارام من المثال
ان يبق في نجاسة عرق الجنب الحرام مثلا ان يبقا واحد ونحو ذلك عليه جملة
فرد والاصل عدم وجوب الاجتناب وفتح فالجواب عن ما قلنا من ان وجود
الاصح الاخر فهذا الوجوب من الازداد يمنع الخصم من التمسك بالاصح
من الموقن من هذا الجملة ايضا الاصل في كثير من المالك ويطبق الى غيره

كافي الجهر والافتقار في التسمية فليكن الزوج من الذين من هنا أيضا مع درود ما يرد على
 التحجير عليه لا انه مناقشة في المثال كما قلنا يوم واما ما صافنا التحجير المدعى في مسئلة
 الجهر والافتقار ان ازالة التحجير الذي هو في معنى اصل البرائة انما هو ازالة التباين بينهما اراد
 وعدم وجوب شيء فهو فاسد اذ بعد تعارض دليلي القولين لا شيء في مقابل اصل البرائة
 حتى يبق ان ظني لا يعمل به بل يرجع الكلام فيه الى مثل صريحا ان اصل البرائة فيما لا يفي
 ومقابلته اذلة التوقف والاضطراب وهو لا يقول به والمستدل ايضا لا يقول به وان
 اراد به التحجير بين القولين بان يصير العمل بمقتضى إجماع افتقار واجبا فظهر نقائص
 تحجير المقلد بين المجتهدين فلا معنى له لاصل البرائة تح ايضا للفرق بين التحجير
 بين الدليلين والقوليين وبين التحجير بين المداولين فان الثاني تحجير
 في اصل المسئلة دون الاول اذ بعد ثبوت التحجير واختيار واحد القولين
 انما يشغل الذمة بحكم فلا بد للمتك بالاصل بالنسبة الى خصوصية
 الحكمين دون اصل التكليف من المتك بالظنون اللاحقة وية للرفع شبهة
 العامة كما هو المقرر فيما تعارض فيه الشان انتهى مع كغيرها العبادات
 وقد بما يمنع من منع تعلق التكليف بغير الضروريات الا انما يكون هناك ظنونا
 مخصوصة كافي مسئلة تمنع المدعى من المنكر فان المرجع فيه هو العرف وادعى
 بادعاء حكم العقل قطعا بحجة الاصل اذ لم يكن على خلافه دليل قطعي او ظني معتبر
 وان حكم العقل بذلك ليس بادون من حكم بقاء التكليف ونحوه من مقلد
 دليل الاستدلال بفتح التكليف مع عدم البيان ومرة باختيار حكم العقل بحجة
 الاصل ظنا ونسب عدم كونه ظنا مخصوصا ومنع بطلان الاعتماد عليه فان
 ان نفع بلفظه بحجة الاحتمال وادعى بلفظه الاحتمال بقدر الامكان مع عدم
 المرجح على قدر تسليم العلم بالاحكام الاجمالية اقول بعد الاستدلال بمقتضا

منها ما هو من ادعاء المدعي الظن اذ لا خلاف في ذلك

في المقلد

من الدين ومخالفة لما قطع بخلاف الأصل فيه وأما الاستنباط الذي ادعاه فقد
عرفت عدم امكانه واستلزامه المخرج وما يرد ما فيه بما لا مزيد عليه
بشيء وهو ان دفع الضرر المظنون انما يكون واجبا لو لم يمنع التبرع
عن العمل بالظن ولم يرد عليه غيره لك مما يورد على وجوب دفع الضرر
المظنون وقبح ترجيح المروج وسيأتي تفصيل الكلام فيهما الثاني موضع
انما المقصود في هذه المقدمة اثبات عدم جوار الافتقار على العمل بها
السد فيه باب العلم وانجر الكلام الى ما سمعت وقد ثبت وصحظمه بما سلك
الافتقار على الاصل يجوز انه السادس من القدات ان الظن المحض
اعني به امارة قام على اعتبارها دليل قطعي حصل لها به من بين افراد الظن
خصوصية بها تتأخر عما علاها سواء افاضت تلك الامارة الظن بمسبب
مضمونها او الوهم او الشك لا يثبت الاقوال فيلزم الاحكام لما تقدمت
الامارة اليه من ان طرق الاستنباط مضممة في الادلة الاربعه وما لا يعود
العلم منها دائر بين ظواهر الكتاب والسنة المتواترة لفظا والاداد
المجردة عن قرائن صدق المعنوي والاجماع المتقوله بخبر الواحد وقوم
اليما عدا المعبر عنها بعدم ظهور خلاف ايضا والشبهة والاستقراء المستقر
من الخبر الواحد والاصل والاستقنى باقيا هما وكما انصت فيها مختلفة
فمنهم من سوى بينها ولم يحكم بثبوت خصوصية يرجع بها بعضها
على بعض استنادا الى منع دليل قطعي على حجية شيء منها بخصوصه كما يظهر
من بعض المحققين من مشايخنا المعاصرين ومنهم من جعل ظواهر
الكتاب والبرائة الاصلية والسنة المتواترة لفظا والاداد المجردة في
المجلة مجعلا على اعتبارها وظنونا مخصوصة وثقا صلاتها

العلماء في هذه الظنون غير خفية على المتبصعين وكيف كان فان لم نقل بخصوصية شيء
 منها فلا اشكال فيها ادعيناه وكذا ان قلنا بخصوصية الكتاب والسنة المتواترة
 لفظا والبرائة الاصلية وسائر الاصول لنذرة بثبوت الاحكام بالكتاب حتى
 ان من كتب الفقه كتب الضمان والمجالة وليس في الكتاب ما يتعلق
 بهما سوى قوله نعم ولئن جاء به حمل جبر وانما به زعيم على تقدير تسليم ^{الدلالة}
 ولكل الترتيب الفقه والاحكام الثابتة من الكتاب سمع قلنا متعلقة بوضو
 مجلدة كالصلوة ونحوها وانذر من الكتاب بالسنة المتواترة لفظا ولم نقل
 يفقدها وقد تقدم ^{استنبط} التمسك بالاصول العدمية الخروج من الدين وكذا لا
 لا اشكال فيها ادعيناه لو قلنا بخصوصية الاحكام في المجلة فان المتفق منها
 على هذا التقدير هو الصحيح بالعدل بمعنى الملكية الثابتة في كل واحد من ^{الروا}
 بمكيين عادلين بهذا المعنى من العدالة ولا ريب في ندرته وبالمجلة لا يتم القوة
 الا بالتمكن بخبر الواحد الصحيح والوثوق والضعيف المنجر بالشبهة باجماع
 المنقول ودعوى الخصوصية في الاجماع المنقول ظاهرا الفساد وسيجي الكلام
 في ثبوت خصوصية اخبار الاحكام ونفي الكفاية على تقدير الخصوصية في
 المجلة وابطال محجج الخصم بما لا مزيد عليه انتفاءه في المطالب الثالث
 السابغ ان الترجيح من غير مرجح بطريق جازم ومردنا به هنا التعيين بلا عين
 والحكم بتعيين العمل بشئ دون اخر واجبات الافتقار على امر وعدم جواز
 التعدي منه الى غيره بدون موجب ودليل هذا التعيين وهذا الحكم
 والاجاب وحاصله ان الحكم بوجوب افتقار على احد الامور بلا دليل
 باطلا توضيحا انه اذا ثبت التكليف علينا في كل واقعة على حكم يتنص
 المقدمة الاولى والسداد باب العلم التفصيلي والاجمالي متعينة بالحدود

الثانية والثالثة وعدم جواز التوقف والبناء على الأصل والاقتصار
على الظن المحض من الجملة بمقتضى المقدمة الرابعة والخامسة السابعة
ثبت وجوب العمل بالظن الغير المحض في الجملة بالنسبة الى المدارك كما
المستقول وعدم ظهور الخلاف في الواحد الذي لم يثبت حجيته بليل قطعي
خاص فالمتدعي من العلم والظن المحض الى الظن الغير المحض ثبت بمقتضى
المقدمات السابقة ولكن ترددنا بين انواع الظنون الغير المحض
فلو كنا نجح بوجوب الاقتصار على الواحد مثلا من دون دليل عليه لزم
الحكم بالدليل وهو باطل ضرورة وان شئت ابرأ هذه المقدمة بالنسبة الى
الواحد قايح قلت اذا ترددنا بين العمل بالظن الغير المحض في الواقع
فلو كنا نجح بوجوب الاقتصار عليه في بعض الواقع دون بعض من
دون دليل عليه لزم الحكم بالدليل ان قلت مخرج الظن اولى بزم
القطعي قلت فيما تردد الامر بين امرين كان الظن فيه معتبرا يكفي المخرج
الظني كما اذا تعارض الامران فانه لما ثبت بالدليل القطعي حجية الامر
المفيد للظن من حيث هو ومخصوصها فاللزام الحكم بان ابي الامرين
مفيد للظن والمخرج الظني كاف فيه لافادته القطع بافادة واحدة من الامرين
بغيرها الظن وكما اذا ترددنا في المعاملات والامور المعاشية و
مخوها مما انصرف فيه باب العلم بين امرين فانه يكفي الظن ولذا زى
العقلاء في امور الدنيا اذا دار امرهم بين السفر الى احد البلدين
للتجارة وتزج عندهم رجحان ظننا كون واحد منهما بعينه اصلحة وانفع
يختارون ذلك الواجح وهكذا غير ذلك من الموارد المتردد فيها
واما اذا كان المتردد في الموارد المعترف بها القطع فلا بد من
القطعي ولذا لا يتفوق العقلاء بالمخرج الظني فيما لم يسد فيه باب العلم

فيكون المناط فيه القطع ويقولون اذا جاء الاستدلال بما نحن
 فيه على ترجيح بعض الظنون على بعض من جهة مما يلزم فيه المرح القطعي للملازمة
 اثبات جهة الظن بالظن من حيث هو وبالجملة لا فرق بين الاستدلال على شيء و
 ترجيح احد الشئان على الاخر ويصح اطلاق كل منفعلي الاستدلال والترجيح على
 مورد الافراد لا شك في كل مورد من الموارد ولا يخلو من احد الحكمين المتقابلين
 لا منشاخ ارتفاع التفضيل وانما الاستدلال لتعيين احد الحكمين بعينه وكذا
 الترجيح فالترقية بينهما ان كانت في نفس الشيء استدلال بما اذا كان حكم ما غير ثابت
 من دليل والترجيح بما كان ثابتا وحصل التردد بين الخصوم شيئا وقد قلنا
 بثبوت حكم في كل مورد وصحة اطلاق اللفظين فيه فالقول بكفاية المرح
 الظني دون الدليل الظني ظاهر البطلان والاستشهاد بافتقار العقلاء في
 امور المعاش والراجح الكذا في مثبت حكم العقل بحجة الظن من حيث هو والذا
 ينكر ان باب القياس والراي لا يثبت حجة في الاحكام بحجة في امور
 المعاش والاما متباعدة فيكون الحجة في امور المعاش وافرى يقولون
 بعدم جواز تقياس الاحكام الشرعية على امور المعاش ولعل نظرهم في
 التفرقة بين المقامين بان باب العلم في امور المعاش غالبا لا يثبت على
 العلم بالعواقب وعدم الاستدلال في الاحكام كما هو شأن القدماء والتفرقة
 بشوهرية القياس والراي في الاحكام بالاجماع والضرورة دون امور المعاش
 كما هو المختار للافلاسيب في عدم كون هذا الاستدلال قياسا واما كفاية
 المرح الثاني في باب تعارض الامارات فقد عرفت وجهها وان مرجعها الى
 الدليل القطعي على جهة الراجح وافادة القطع بظنية الامانة المحضومة و
 قيام الدليل القطعي على جهة مخالفة ما نحن فيه لعدم قيام قضاة الى

حجة كل طرف كما هو محتار المعترض حتى يحكم برجحان بعض القولين رجحا ناظرا إلى
 مضافا إلى ما استوفى في مقام اقترب الدليل والاعتراضات عليه والاصح به عنها
 من منع المخرج الظني أيضا والحاصل أن المرجح والدليل عبارة عن امر واحد
 مختلفان في الإطلاق باعتبار فاذا الوصف بثبوت امر كلي وحصل التردد بين
 جزئياته من إطلاق التريج والمرجح وإذا قطع النظر عن ثبوت شيء من إطلاق
 الاستدلال والدليل فالمرجح كفاية المرجح الظني لا يتفك عن الحكم بكونه الدليل
 الظني أن قلت إذا حصل التردد بين أمور فهل يحتاج اختيار الجمع إلى
 مرجح كافيا بعضها على بعض لا قلت لو كان الشيء المجموعه أيضا كما
 مطلوبينها ففهم لأنها فرد خارج بخلاف ما إذا لم يتكلم بطلوبته المجموع ومفرد
 التردد في الوحدات ولذا يحكم في الأول بالتحيز أو الجمع بين هذا وحده و
 هذا وحده وهما معا وفي الثاني بين الوحدات على اختلاف المذهبين
 من الرجوع إلى الأصل والاحتياط مع عدم الدليل والمعيار هو طريقة
 الاعتداء فإنه إذا قال الموطأ لعله أتى بعين ولم يبين مراده وإني العبد
 بجميع المحتملات على حد واحد ولا بعد من مرجح جميع المحتملات بل المرجح ودور
 الأمر بين القولين من باب الدوران بين الأفراد مخصوصا بمعنى أن العمل بالجميع
 لا يوجب الشك في الامتثال بالظن نسبة إلى الظن المخصوص بحسب الواقع
 فيها فتضمنه أن التردد هنا بين العمل بظن واحد مثلا وظن عدم ظهور
 الخلاف مثلا وبعبارة أخرى سنود هنا بين العمل بالظن في إحدى الواجبات
 وليس هناك دليل يعين ما يجوز العمل به وكيفية العمل بحسب الواقع جواز العمل
 بواحد معين منهما في الواقع غير معين عندنا لكن العمل بغير الجائز في الواقع لا
 يوجب عدم الامتثال بالجائز فجميع بينهما لا يوجب رفع جواز الجائز
 فتصير من باب التردد بين المراد من لفظ العين فلا بد من التحيز بين القولين

او الجمع وسنعرف بطلان التخيير فتعين الجمع ان قلت فرق بين الزد وفيما نحن فيه و
 في المراد من لفظ العين في المثال لاصاله حرمة الظن فيدور الامر بين الواجب و
 الحرام بتدريج العمل بالظن ما ثبت وجوبه وفروجه عن الاصل وغيره في تحت الاصل
 والزد وما في المثال بين الواجب والمباح قلت الفرق بينهما انما هو في الاصل
 بمعنى انه اذا كان طريق الاستدلال فيما نحن فيه حكم العقل بوجوب الاضياف فيما
 ترددنا بين امرين فصاعداً واستشهدنا به المثال يتوجه هذا السؤال واما اذا
 كان طريق الاستدلال ابطال الصور المحتملة سوى العدم كقولنا فلا الاتى الى اركان
 الامر بين التخيير والجمع وانما استشهدنا بهذا المثال لاثبات ان اختيار الجمع
 غير ممكن في المرح و يكون في عدم المرح لبعض الافراد على غيره ولا ريب في انه
 اذا حصل تردد بين امرين يحتمل بقوت الحرمة لاحدهما ولم يكن هناك مرجح
 لاحدهما فتعين التخيير وبعد ابطاله لا يبقى سوى احتمال الجمع فذا يرفع
 احتمال الحرمة بالنسبة الى سائر جميع الظنون كما ان المقدمات السابقة ترفع
 احتمال الحرمة عن العمل بظن ما فلا يرد ان الجمع بين الظنون في العمل قرارا
 عن لزوم الترجيح بلا مرجح او جواز اخرى هي العمل بالظن المحرم الواقي
 وبالجملة لو سلم اصاله الحرمة ولم يكن دليل قطعي على الخروج عن الاصل في كل
 ظن في الاحكام في زمان الاستدلال بتوجه السؤال والاياد والافاضل السؤال
 بالتفرقة مدفع مضافا الى ما مر بعدم الفرق ايضا وكذا الايراد الايران قلت
 ما تريد من بطلان الترجيح بلا مرجح هل المراد من البطلان الاشاع او غيره ومن المرح
 العقل والشرع معا واحدهما وما وجه حمل الترجيح على الاخير قلت المراد
 من البطلان وعدم الجواز فيما اظناه مقدمة البطلان وعدم الجواز العقلين
 بمعنى لزوم الفتح وترتب الذم عند العقلاء والشرعيين بمعنى الحرمة والفساد
 ومن المرح الموجب للتعين نصار حاصل المقدمة الماضية مقدمات

احيين تنتمي من الاشياء والاعتقاد بلزوم اختياره دون غيره والعمل والافتاء
 بمقتضاها من دون موجب ودليل على ذلك التعيين والاعتقاد والعمل والافتاء
 فيصح ويتحقق عليه الذم عقلا وحرام محكما وفاسدا لا يتوجب عليه انما الصحة ^{مخوفا}
 من الشراب مخوفا شرعا ولا ريب في لزوم الترجيح من غير مرجح على تقدير اختيار
 بعض القولين بعد ما عرفت من عدم كفي في الظن لمخصوص كما لا ريب في بطلانه
 وبالجملة المراد مما اخذناه مقدمته هو ما ذكرناه ولا ريب في لزومه وبطلانه
 وشرعا ولا مضايقة في ان يكون المراد المتكلمين من هذا التركيب غيرا اردناه
 وان اردت موارد هذا التركيب ومرادهم منه فاستمع لما ينطلي عليه فتقول
 البين ان لفظ الترجيح عاقد من الرجحان وهو يجب اطلاق المتكلمين الصلحة
 الدافية الى الفعل وفي اصطلاح الاصوليين ضد الوجوب والاستحباب ^{العمليين}
 اعني كون الشيء بحيث يتحقق فاعلم الملاح والشرعيين اعني كون الشيء بحيث يتحقق ^{علم}
 الثواب هذا اذا جعلناه صفة للفعل والافوج من العلم والظن ايضا عند ام
 فيكون صفة للاعتقاد ولا ريب ان لفظ الترجيح عبارة عن جعل الشيء راجحا
 بطلق على اعتقاد كون الشيء راجحا وسببه الرجحان الى الشيء جازا راجحا على هذا
 يحصل للترجيح اثنا عشر احتمالا من ضرب الاحتمالات الثلاثة لم باعتبار هيئة الفعل
 في الاحتمالات المربعة لم باعتبار مادة الرجحان مضافا الى ما هو مراد القوم
 في هذا التركيب كما صرح به من الحمل على اختيار احد الاشياء فله ثلثة عشر احتمالا وكذا
 لفظ المريج لا يستلزم شيئا منه يجهلها مع اعتبارها من حيث اسم الفاعل وهو الذي
 الثابت له والفاطمه بمعنى الترجيح على خلاف التعبير كما هو معناه الحقيقي
 هو الامر الموجب له كما هو معناه الجازي الشايع كما هو ظاهر في جميع

على السيف فيحصل للمرجح سنة وعشرون احتمالا ثم ان اعتبرنا صلة المرجح نفس
الترجيح وما يضاف اليه الترجيح حتى يؤل الى قولنا ترجيح الشيء بلامرجح للترجيح
اول ذلك الشيء يتضاعف الاحتمالات وان اعتبرنا انقسام المرجح الى العقلي والشرعي
الظني منها والقطعي تكثر الاحتمالات وهكذا الغف البطلان والجواز يحتمل البطلان
والجواز العقليين المراد في الامتناع والامكان والمراد في البيع والبيع و
الشرعيين المراد في الحرمة والاباحة والمراد للفساد والصحة فهذه ايضا اربعة
احتمالات للبطلان والجواز ومن ضرب احتمالات الترجيح في احتمالات المرجح
يحصل للترجيح بلامرجح مالا يخفى من الاحتمالات المتكثرة وضرب الحاصل في
احتمالات البطلان تكثر احتمالات هذا التركيب غاية الكثرة بعضها ليس
له معنى محصل وبعضها غير مراد وبعضها ممتنع وبعضها ممكن في حق عقلا ورام
شرعا وبعضها صحيح شرعا وبعضها مباح ايضا عقلا وشرعا والتعقل يقتضيها
بهم والظان مراد القوم من الترجيح هو الاختيار ومن المرجح الموجب له
وهو المزية المعجزة للاختيار ومن البطلان الامتناع تارة والبيع العقلي اخرى
كما يظهر من تتبع موارد هذا التركيب والاستدلال عليه باستلزام الترجيح بلامرجح
وهو مع كونه محالا اتفاقا يستلزم سد باب اثبات الصانع وايراد الاشياء
باختيار العطينة احد الفلحين والجوعان احد الوغيين والماربطين احد الطراخين
على قدر الشاوي من جميع الجهات وبالجملة ٢٠ متصاح هو الدليل والاربيفات
الترجيح باي معنى بلامرجح بمعنى التماثل الذاتي الثابت له او القائم به الترجيح
بذلك المعنى والموجب مستلزم للترجيح بلامرجح ووجود العرض بلاموجود
فان اختيار احد الاشياء بدون اختيار سبب الاختيار وجعل الشيء راجعا الي
المعاني واعتقاد كونه كذلك سببه الرجحان كذا اليه بدون ان يكون مستلزم

والنائب وسبب الجبر والنية والاعتقاد مما لا ريب فيه في استلزام الترجيح
بالمزاج ووجود العرض بلا وجود هو وطلانه ومخالفة اظهر من ان يحل لا اقول ان
المزاج بمعنى سبب الترجيح لو لم يكن عقليا او شرعيا يلزم الترجيح من غير مزاج بل اقول
لابد في كونه من المزاج اللاتي كالم في مقام اختيار احد الاشياء من جهة العقل
لابد ان يكون سببا لاختيار عقليا ومن جهة النفس نفسيا ومن جهة الشرع شرعيا
والله لا استمالة في اختيار المحرمة على غير ما مع مزاج نفسي كالنكاح ومخو و الارادة
غير كافية للترجيح كما زعمه الاشعرى لتوقفها على حركة النفس وانبعث الى احد الاشياء
فان كان بدون سبب يلزم الترجيح بالمزاج نعم يجوز التلبس باحد الاشياء
من حيث كونه احدها للعين من دون مزاج لما يلبس به لكنه ليس اختيارا او
تلبسا به من حيث الخصوصية حتى يلزم الترجيح بالمزاج بل من حيث كونه احد
الاشياء لا بعينه والمزاج له مما لا يلبس به وكفى للتلبس من هذه الجهة الحثية فالتدفع
اياد الاشاعرة بالامثلة المتقدمة لعدم اختيار احد الرغيفين ومخو
مخصوصه وانما اصل التلبس من الحثية العامة وهذا اختيار لا احدها
لا بعينه ومثل هذا الاختيار لا اشكال في جواز عقله بالمعينين عند
العقل بل هو طرف غير عندت ووجه بل الاشياء المتساوية وربما يتق
ان هذه المواضع رتة عن المتنازع فيه لان التنازع في الافعال الاختيارية
واحد اختيار احد المتساويين لا يتحقق الا بعد الاضطرار ولذا يتروك المتنازع
او لا ونفص عن المزاج ومع فقد لا يقدم على اختيار شيء منها الا اذا اضطر
ومع عدم الاضطرار تركها معا هذا ثم ان المتنازع فيها ذكرناه بعد ذلك
حكمنا بغير الترجيح من غير مزاج فلا يخل الكلام فيه وحيث قد عرفت
ان اختيار احد المتساويين واعتقاد ربحيانه وسببه الوجوب اليه بلا سبب
كهم وظلم للربا وى الظنون ظهر لان اختيار بعض الظنون واختيار
ربحانه وسببه الوجوب اليه وبناء العمل على شيء من الظنون بدون سبب

مقلد للشيخ اما ان يطلب جاحدا معين منها اقتراحا من دون اعتبار امر الشارع به
 والامر من حيث الشرعية كما في التلبس بكل واحد الى غيبين او تخيير بينها او يعمل بالكل
 فالاول فيصح مقلدا او ورام وفاسد مشرعا لكونه حكما بغير علم والثاني سياتي بخلافه
 فتعين الثالث وقد مر الكلام في المرجح الظني ان قلت نحن نتمسك بالمرجح
 الظني بمثل ما تمسك بالدليل الظني بان نقول لماذا امر بين الظنون
 ولا بد من تعيين الملتزم منها ولا يميل الى العلم والظن المخصوص الدال على
 تعيين بعضها والامور الموقفة والاصيات فتعين العمل في تعيين
 الملتزم بالظن والمرجح الظني يقتضي تعيين الظن الذي يحل من الاخبار وهو الادلة
 المفيدة للظن بحجة الخبرات استعرف في المطبوعات ان ان المرجح الظني لا يتم
 حكم الاخبار وعلى تقدير التمامية نقول الاعتبار به ان كان حكم العمل بكفاية
 الظن في كل موضع تغدو فيه تفصيل العلم فقد مرحت وقعت فيما هربت منه
 من جهة كل ظن وان كان حكم العمل بكفاية في هذا المقام مخصوصا ومن حيث
 المخصوصية فبطلان من البلاء البليها واستعرف ما في هذا السؤال زيادة على
 هذا ان قلت بعد تمامية دليل حجة كل ظن لا من الحكم بحجة المرجح الظني ومقتضا
 عدم حجة كل ظن لتوقف حجة كل ظن على عدم حجة المرجح الظني قلت بعد
 بعد تسليم وجود المرجح المرجح الظني لا يوجب حجة عدم حجة كل ظن لان مقتضى
 دال المرجح مغلوبة بحجة بعض افراد الظنون بالنسبة الى بعض من دون حصول
 الظن من عدم حجة غيره وان كان مقتضا ذلك مع الظن بعدم حجة غيره
 يحصل التعارض على تقدير شمول الدليل لذلك الظن الحاصل من ذلك المرجح
 وليس هذا اعتبارا بذلك المرجح لوضوح ان المرجح الظني لبعض افراد الظنون
 كاخبار الا فاد مثلا اما كون الظن الحاصل من افعى من غيره واقرب الى
 العلم بالواقع واقوى من غير العمل لمزية احتمال التعبد به فيه مشرف غيره

الدلالة الادلة الظنية على حجية وعدم دلالتها على حجية غير اودلالة الادلة
 على عدم حجية غيره وعدم الدلالة على عدم حجيته فان كان المناط في ترجيح القوة
 بحسب الواقع فلا ريب في عدم اختصاصها بنوع من الظنون فكم من خبر يكون ظنه
 اضعف من عدم ظهور خلاف والشبهة ونحوها بمراتب فلا معنى لترجيح نوع الخبر
 على نوع عدم ظهوره بخلاف مثلا وترجيح بعض افراد الظنون من اى نوع على
 غير من ذلك النوع ومن غير ذلك النوع والاقتضار على الواجب مع انه لم يقل به احد
 غير ممكن عقلا فان اللازم تح على الخبر ملاحظة الوقوع المنسوبة بها بالعلم
 اولا من اولها الى اخرها والعمل بما ظنه اقوى من الكل ومعلوم ان الاقتضا
 عليه لا يدفع الضرورة التي هي المروج من الدين فلا بد من التمسك بالمنطوق
 الما ضعف منه والاقوى مادونه وهكذا الاقوى فالاقوى تجعل المناط
 الحق مستلزم للتكليف بالكم ومخالف للامجاع والضرورة للاجماع والضرورة
 وغير مثبتة لحجية الخبر بنوعه وان كان المناط القوة بحسب العمل لمنزلة احتمال
 التعبد به في بعض ما بعض من غير فلا يستلزم في عدم المنزلة لنوع الخبر
 بقدر الكفاية اذ لا حكم العقل بهذا المنزلة للبعض كالخبر مثلا ودعوى
 الاجماع من الشيخ والمتأخرين على حجية الخبر معارض بل دعوى الاجماع من
 القدماء على عدم حجية بل صريته العمل به بل جعل صريته بمنزلة ضرورة
 العمل بالقياس في المذهب وشهرته بشهرته فاحتمال التعبد في ترك الغير
 من جهة عدم الموجب للتعبد في واحد من العمل وتركه على تقدير عدم التعارض
 بين الاجماعين والشريكين فلا ريب في اختصاص الاجماع والشبهة
 على حجية الخبر بنوع منه وهو الصحيح ^{شبهه} الشرائط العقلية بمعنى الملك في
 قبول الخبر وتعارضه مع الشيخ في قبول الخبر الموثوق به ^{كثرة} الشهرة المأثورة
 ونحو فلا بد لمعتبر المرح الفطن الاقتصار على هذا النوع من الخبر والاجماع

المنقول لا يشترط حجية ايضا ولا ريب في عدم دفع الضرورة التي هي المخرج
من الدين من العمل بها مضافا الى عدم الدليل على اعتبار المرجح الظني كما
ستعرف مضافا الى ما عرفت وبهذا يظهر الكلام في ترجيح الخبر على غيره
من جهة الايات والاحبار الدالة على حجية الخبر فانها بعد تسليم دلائلها
والاعتماد على الايات الواردة على الاستدلال بها كما ستعرف
في المطلب الثالث انشاء الله معارضة بالاجماع المنقول من القدماء
السالم عن معارضة اجماع المتأخرين في خصوص غير الصحيح والموثق و
الشهرة على عدم حجية الموثق فيبقى الدلالة المذكورة سالمة عن المعارض
لوقفنا النظر عن اجماع القدماء وشهرتهم في الخبر الصحيح دون غيره
وبعود الكلام بعدم الكفاية ودفع الضرورة مضافا الى استعادة
حجية بعض الظنون الغير الجزئية من بعض الاحبار مخوفها اشتراط
اصحابها مضافا الى استعادة حجية الظن ايضا من بعضها كخبر الدلائل على
حمل المصالح الغالب من احوالهم من الصحة والفساد مضافا الى ما ستعرف
من دلالة تلك الايات والاحبار على حجية الفتوى كخبر خزيمة فتوى
الفقيه بالاجماع وبقي الباقي كفتوى الجماعة مع عدم ظهور الخلاف و
الشهرة مضافا الى ظهور بعضها في الفتوى وما ذكرنا ظهر الكلام ايضا
في ترجيح الخبر على غيره من جهة دلالة الدلائل على عدم حجية غير الخبر وعدم
دلائلها على عدم حجية الخبر فان ادلة صراحة العمل بالظن من الايات و
الاحبار والاجماع والاعتبار بعد الاعتماد على الكلام فيها عامة
للخبر وغيره وليس على صراحة العمل بخبر الجزئيل خاص وامارة مفيدة
للظن خاصة به الاما يتوهم من اشتراط تلك العمل بخبر الخبرين
صلا بعد صل وحديثا بعد قديم بل الاتفاق بينهم على عدم حجية غير

الخاضع كالجزء مثلا يغني عن ابرائه بالنسبة الى الكل ^{الكل} لكن مضافا الى الجواب
 المتقدم عنه فيه ان ليس الامر على حسب ارادة صاحبكم او لا لاثبات
 حجية المرجح الظني ونستغني عن غير الظن الذي فيه ذلك المرجح ولو كان
 كما لا ملك للحكم ان يترك اولاً لاثبات حجية ^{كل} هذا الدليل ويستغني عن حجية
 المرجح الظني واما ما يكون من المرجحات مفيداً للتعليم لعدم حجية بعض انواع
 الظنون فبعد شمول دليل الاستدلال بحجية الظن الى اصل من مثل هذه المرجحات
 الاشكال في حصول التعارض بين حجية هذا الظن فلا يكون الظن الذي
 مفاد هذا المرجح عدم حجية جزئيه ^{منه} بل حجية ذلك الظن فلا يكون
 هذا الظن حجة ^{جزئية} فلا بد من الافتقار الى الظن الذي لا يعارضه مثلاً
 لنا امارتان مفيدتان للظن احدهما الجزر والآخر عدم ظهور الخلاف
 ودليل الاستدلال يقتضي حجة ^{سائر} الظنون ومن حجة الظن الكمال
 من طريقه العلماء وسيرته وشهرته على عدم حجية عدم ظهور الخلاف
 ومحمو عن الظنون الغير الخبرية لمحصل التعارض بينهما وبقي الظن الجزري
 بلا معارف فوجب الافتقار عليه كما تقول في الشهرة بان الشهرة عدم حجية
 الشهرة عارضتها وفي تعليل الميت الشهرة وحكاية الاجماع على عدم حجية ^{تعليل}
 الميت قد عارضتها الظن الى صلا من فوجب الافتقار على تعليل الى فقد سقط
 الاعتبار بهذا الظن الى اصل من المرجح الثاني ايضا لا بل التعارض ولو لم
 الرجوع الى الظن الجزري لمحوه عن المحارص ^{بالحج} لا المرجح الظني فتم هذا وقد
 عرفت اننا لو ثبتنا على مثل هذا المرجح وجب علينا الافتقار على الصحيح
 الاجماع المنقول ولا ريب في عدم كفايتهما فلا بد من علم الاعتناء الى مثل هذا
 المرجح على قدر يتحقق لمعارضه الدليل القطعي على حجية ما عدا من الظنون
 والا فلا ريب في افادة عموم ^{منه} الظن عدم حجية الجزئيات على تقدير
 حجية كل ظن بل حجية الظن الجزري فقط ايضا ولا مغر في الجواب باننا لا نشك في
 الجزر وغيره الا لعدم كفاية العلم ومعارضه من الظن العمومات ^{التي}

الفعلي فلا ينبغي مفيدة للظن لمعارضة الدليل القطعي فتقتضي العمومات بزمان الافتتاح
 وهذا هو المراد من الجوابين تلك العمومات جمع اوقاتها الظن والافلا ريب في افاوتها
 الظن مع قطع النظر عن المعارف فظهر ان دفاع بحثنا في جبهة الظن وهو ان جبهة
 استلزام عدم جبهة للعمومات المزبورة مضافا الى العقول المتقدم اليه الاشياء
 من استلزام جبهة الجزايف اعلم جبهة هذه العمومات مضافا الى اجوبة افر
 المذكورة في محلها الثامنة من المقدمات ان التخيير بين انواع الظنون
 غير جائز وكذا التخيير بين الوقائع فان الاجماع من الكل للضرورة الدنيوية
 على عدم كونه المجتهد غير في كافة الوقائع او اكثرها وفي انواع الظنون
 بل القول منحصر في تعيين مدرك الحكم الشرعي على اختلاف التعيينات بل التخيير
 منحصرا في تعارض الامارتين في الواقعة الواحدة مع فقد المرجحات سواء
 كان التعارض من جهة تبين ملول الامارتين من حيث نفس الحكم
 كما اذا تعارض اما زمان احدهما والآخر على وجوب شيء والاخر على حرمته
 او من حيث الموضوع كتعارض الامارتين الداليتين على وجوب الظهور
 الجمعة والقصر الانما وبالجمل التخيير بين انواع الظنون وافرادها
 من افعال الاجماع بل موجب الترخي والمخرج وان كان مكابرة صرفة وبها
 محضرة وليست حرة في نيلها جامعيتها كيف يدعى الاجماع في المثل الفرعية
 ثم انه قد ظهر ما ذكرنا في هذه المقدمات عدم جواز الافتقار في الوقائع
 التي ليس فيها دليل على لا ظني قائم مقامه على التوقف والاضباط
 الاصل والترجيح لا مرجح والتخيير منفردا ومجتماعا بغير علم جواز التوقف
 فيها كافة وعدم جواز الاضباط فيها جميعا وهكذا اما ظن وعلم جواز
 الافتقار عليها مجتمعة فلا ورانه بين تعيين موضوع كل منها وبين
 التخيير في مواضعها حيث لا دليل على التعيين الا بالظن وهو مع عدم تعيين
 مواضع بعضها في صورة تحقق الظن عين كاف في المقام فيقول انما مرجح

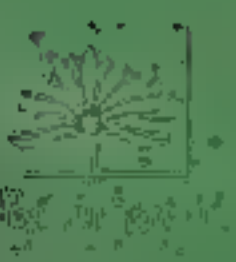
طر بلا مرج ايضا وقدم به بطلان التخيير فثبت عدم جواز التمسك بها
 مجتمعة ايضا اذا عتقد هذه المقدمات فاعلم ان لجنة الظن وجوبها من الادلة
 الاولى الاولى ما بعد عن دليل الاستداد وهو كما قرر سيد مشايخنا المعاصرين
 دام فضله انه لو لم يكن الظن من حيث هو مجتزأ لم احل الامور الثلاثة اما
 التكليف بما لا يطاق او الخروج مع الالف او الترجيح من غير مرجح والتوالي
 باسرها بالمر فكذا المقدم اما بطلان التوالي فضرورة مضافا الى ابيات
 المتقدم بطلان الثالث في المقدمة السابعة واما الملازمة فلا دوران للاس
 ح بين رفع اليد عن التكليف فيما لم يعلم ولم يقن بالظن القائم مقام حكمه
 الواقع المحتاج اليها بان يسامح فيها بان يبقى ليس علينا بناء العمل على حكم من
 الاحكام ولنا العمل فيها على ما نؤمن به من دون اعتبار الاذن من الشئ
 المستفاد من العقود والنقل وبين البناء على الاصل ورفع اليد باعتبار اذن
 الشارع وبين التخيير وبين الاضطرار وبين التكليف بالعلم وبين التوقف
 الرابع الخرفع اليد او الاصل او الاضطرار وبين ترجيح بعض الظنون على
 بعض فعلى الثلاثة الاول والسادس على تقدير رجوعهم الى الاولين يلزم المروءة
 من الدين لما بيناه في المقدمة من ثبوت التكليف وعدم الثبوت بالاصول واجبة
 بطلان التخيير على الرابع والخامس والسادس على تقدير رجوعهم الى الخامس
 يلزم التكليف بما لا يطاق لما بيناه في المقدمة من استداد باب العلم وعدم
 امكان الاضطرار على السابع يلزم الترجيح من غير مرجح كما مر في المقدمة
 السابعة وتوضيحه انه قد ثبت في المقدمة الاولى انه يجب على كل مكلف مجتهدا
 كان او مقلدا اذا لم يكن غافلا بالمرء بناء على علمه في كل واقعة على حكم من الاحكام
 ولو كان ذلك الحكم هو الاباحة العقلية والبرائة الاصلية وثبتت المقدمة
 الثانية ان باب العلم بالحكم الواقعي غالبا منسحقا في استلزامه انما هذا
 من اجتهاد الغيبة فلا يمكن البناء غالبا على الكثرة الواقعية على كل من

لعدم العلم به وثبت في المقدمة الثالثة عدم جواز الاقتصار على الاحتياط
فلا يجوز بناء العمل في هذه الوقائع على مقتضى الاحتياط وثبت في المقدمة الرابعة
رجوع التوقف إلى المقدمة الأولى والثالثة والخامسة وقد نقرر في المقدم
الخامسة عدم جواز بناء العمل في هذه الوقائع على البرائة والاباحة والاصح
العلمية وان كانت ظنونا مخصوصة لاستلزام البناء عليها في اليد في
غالب الموارد على الكافي الشرعية وهو مستلزم للخروج من الدليل
وان لم يكن بالنسبة إلى بعض الموارد مستلزما لهذه الضرورة داعية إلى
عدم التمسك بالاصل فالجميع وقع بآثارها الجلية وقد انضح في المقدمة
السادسة عدم تبعث قيام اماره معينة مقام العلم متكاما او بقدر الكفاية
فلا يجوز بناء العمل في هذه الوقائع على مقتضى اماره معينة مطلقا كان
او مشكوكا او موهوما بناء على ما استيضح ايضا من عدم دليل على قيام
الواحد متكاما او بقدر الكفاية مقام العلم فقد ثبت بمقتضى هذه المقدمات
نسوى الامارات الدالة على احكام الوقائع بانواعها في نظرنا من حيث
عدم الدليل القطعي على لزوم الشيء على مقتضاها وان كان بعضها بحسب الواقع
لازم الاتباع دون بعضها مع عدم علمنا به وارجح في نظرنا من حيث الوجوب
الظني وسمح بحكم العقل الصريح بان لا يؤثر من التحيز بين انواع الامارات
او بين الوقائع بان حكم بمقتضى نوع اماره او بالامارة في بعض الوقائع
ونحكم بمقتضى الاصل مع فقد ذلك النوع او في غير ذلك الواقعة على راسها
واختارنا في تعيين الانواع والوقائع اوتجرح بعضها على بعض او التعميم
وقد بينا في المقدمتين الاخيرتين بطلان الاولين فثبت حجية كل اماره
وحث كان الامارة المفيدة للظن من حيثها فثبت حجية الظن من حيث هو
ظن واقص حجية كل ظن نعم يثبت هذا التقريب حجية الامارة التي هي ادا
مشكوك او موهوم ايضا وهو لا ينافي ما ادعينا من العلم

بعده حجته هذين النوعين من الامارة للاتفاق على عدم حجتهما بل حكم العقل
بعدم قيامهما مقام العلم مع التمكن من الظن بل حجته الامارة الظنية تقتضي
عدم حجته الموهومة وبالعكس فتتعارضان فيرجح الظن على الوهم بحكم العقل
بوجوب دفع الضرر الى المظنون وبطلان ترجيح المرجوح فعلى هذا
اساس الاجتهاد واستقر بنا على العمل بالظن في كل واقعة عموما وخصوصا
ودفع الشك والاشهام به لئلا يعنى انه لو كان في الواقعة امارات تعيد
الظن بحكمها الواقعي كنا فيها بمقتضى تلك الامارة سواء افضى الامارة بتلك
الواقعة او عمتها وغیرها ولو خلى الواقعة عن الامارة الكذاينة رجحنا الى
الامارة المفيدة للظن بحكم ما لا يخفى فيه وبين الامر على مقتضاها من البرائة و
الاحتياط لو لم تقل يكون اصل البرائة من الظنون المحسوسة وهذه الامارة وان
كان مفادها البرائة والاحتياط في صدق صورة عدم العلم بحكم الواقعة فيجمل
التعارض بينهما وبين الامارة المفيدة للظن بحكمها الواقعي بعد اثبات حجته
كل ظن الا ان هذا التعارض ليس من قبيل ما تقدم في المقدمة السابعة من
تعارض الشبهة على عدم حجته الشبهة مع تلك الشبهة الفرعية فيحكم بنقضها
بلا مخ فيل التعارض بين هذه الامارة وعمومات صفة العمل بالمنظرة وقد ظهر
حكمه في المقدمة السابعة وعدم اقتضاها شيئا من هذا التعارض بالقول بحجته كل ظن
ولهذا فصل اول في ما لا يخفى فيه بما لم يكن هناك دليل على اوقاف مقامه وهو الامارة
المفيدة للظن دون الشك والوهم لما تقدم اتفاقا ثم ان بعض المحققين
من مشايخنا المعاصرين دامت افاضاتهم حيث يظنون ان القول بعدم اصالته
وجوب الاحتياط وحرمة العمل بالظن وعدم كون اصل البرائة بل و
ظواهر الكتب ايضا من الظنون المحسوسة قرر دليل الاستدلال بوجوب
حاصل ان التكليف ثابت في كل واقعة وباب العلم به من جهة التوقف
غير ثابت والاحتياط فيرواجب لما مر من عدم الدليل على وجوبه فاما الى عدم

امكانه في اكثر الوقايح والظن المخصوص الى الامارة التي التابت قياها مقام العلم
 بدليل قطعي خاص بها غير موجود في كل واقعة لعدم ثبوت كون الاصل من الظنون
 المخصوصة حتى يحكم بتحقيقه في كل واقعة مضافا الى ما مر في المقدمة الخامسة من العلم
 برفع الاصل في كثير من الوقايح ولعدم تحقق غير الاصل في عموم الوقايح على
 تقدير ثبوت كون ذلك الغير ظنا مخصوصا وحيث لا مفر في كل واقعة واقعة
 اما من العمل بالظن او الوهم لعدم امكان تحقق الظن في كل في النقص فلا بد
 من تساوي الطرفين او ترجح احد هما ورجوعية الامر وعلى التاوي سيجع
 الى حكم ما لا نص فيه او تعارض فيه النص او بشرته موضوع الحكم من البراءة لكونه
 البراءة مضمونة اما لنفسها او للجمهور المعينة للظن بها فتصير الوقايح فيما
 يكون اول الطرفين مضمونا اما بالخصوص او بالعموم والامر موهوما كك
 فترد الامر في كل واقعة بين العمل بالظن والوهم والعقل فاطع بل عدم العمل ^{لظنون}
 عند الزد وبينه وبين الموهوم وهو الحكم وعلى هذا التقرير لا حاجة الى ابطال
 التخيير بين الظنون بالاجمال ولا ابطال التريج بالامرج ولا ابطال التمسك بالاصل ^{بالا}
 بل عدم الخروج من الذي بل يكفي بل المعنا حكم العقل بوجوب العمل بالظنون عند
 الزد وبينه وبين الموهوم فقد ظهر بما ذكره من كمال التقرير ايضا ان مراد
 المستدل بدليل الاستداد حيث قد في تقرير الدليل بعض المقدمات المذكورة
 واقتصر بها عن غيرها من المقدمات ليس حصر مقدمات الدليل فيما ذكره
 بل لوضوح المقدمات اللازمة لطلبان التخيير والتوقف وغيرها كما ظهر
 اندفاع كثير من الابطادات على هذه المقدمات ولعل المتأمل فيما ذكرناه
 يتذكر على دفع ما لم نتعرض له ايضا الا اننا لما التزمنا على انفسنا عدم
 الانغماض عن توضيح هذا المطلب وذكر كلا او رد على هذا الدليل وكما يمكن
 ان يورد عليه بما يحطر بيان ولتضييق الابطادات والاجوبة عن كونها

ما تقدم ايضا فنقول الاعتراف عليه من وجوب الاول ما اورد بعض فضلاء العصر
من مشايخي على المقدمة الاولى اعني ثبوت التكليف وقدم ملخصه مع جوابه
تفصيلا ان اردت ثبوت التكليف ومشاركتنا للموجودين المشافهين في التكليف
انما في كل جزئ جزئ من المسائل من الاقوال والافعال والحركات والسكنات
وبالجملة في كل امر من الامور تكليفا وحكما من الله الا ان الحكم المحمدي بحسب علينا استخراج
واستنباط وفهم وادراك واعتقاده والعمل بمقتضاه فهو كما هو ان يكون التوابع
عليه استنباط الحكم من دليل على او ظني مخصوص فكما وجد فيه ذلك الدليل محكم بمقتضاه
وفعل وكما لم يوجد يتوقف فيه الا ان الشارع حكم فيه بالتوقف بل لا نشان من لا
يدري الحكم فيتوقف فيه عن الحكم والافتاء والتفديتي ويقال لا ادري الحكم عنها
وقد صرح بذلك بعض المتأخرين حيث قال في اربعينه لان لم يبق التكليف مطلقا ولا اجماع
على ازم فيه بل يتوقف ببقاء التكليف على قدر التوقف بالنسبة الى المانع والاشياء
اذ لا يصح التكليف الا بعد البيان حيث فقد الشرط فقد ما يتوقف عليه فان قيل يمكن
التوقف في الحكم والقول والاعتقاد ولكنه لا يمكن في العاقلان فان قيل ليس العمل
والتبليس باحد طرفي الفعل موقفا على العلم بنحو بيان اياه ورفاهه وعلى
هذا فنقول ان اردت ان لا يمكن التوقف في العمل من حيث انه من الشارع فعلم ان
التوقف يتم بل ان يعمل احد عملين يعلم حكم الشارع فيه واحتمل عدم رضاه
وان اردت ان لا يمكن التوقف في العمل من حيث انه عمل بمعنى انه لا بد من التبليس
باحل الطرفين وان جوزه عدم رضاه الشارع بكل طرف تبليس فهو مسلم ولكنه
غير مفيد كما لا يخفى والى اصل انه تبليس باحد طرفي الفعل ايما اتفق لا يخفى
ولكن كل طرف تبليس به محتمل ويجوز اباحته وتحريمه ووجوبه الى غير ذلك
من الاحتمالات ولا يتوهم انه يجوز العقاب على كل طرف تبليس به اذ لا يثبت
لا مكان دليل قطعي من عقل او نقل على العفو عن فعله ارام او ثبوت عليه



لم يعلم ضرورة وجوبه ولا نفيهم انه يحل يكون مباحا فيكون معلوم الحكم لان
 عدم العقاب لا يخلو العفو لا يستلزم الاباحة فان التائب عن ذنب لا يعاقب على
 هذا الذنب مع ان توبته لم يخرج ذنبه من كونه ذنبا وان اريد بيقين التكليف
 والمشاركة فيه انا نعلم قطعا ان لنا في طائفة من الاشياء والافعال
 حكما شرعيا يجب استمراره ونهه ودركه وامتناع ضرره ^{بطلان التوقف}
 في جميع فروعهم ولكن لا يثبت الاجواز العمل بالظن في طائفة من المسائل و
 اما جواز العمل به كلما تحقق كاشوه مراد المستدل فلا بل كل مسألة يريد ان يعمل
 فيها بالظن يريد عليه ان يتي او لا يتي التكليف في هذه المسئلة ووجوب
 استمرار حكمه ثم العمل بالظن فان قيل ورد الاخبار ان الحكم شرعي وامر كلي
 او جزئي حكما خاصا وورد ايضا فيها ان كل حكم حكم به النبي صلى الله عليه وآله فهو باق الى
 يوم القيمة وان حكم على الاولين حكمه على الآخرين فكل جزئي حكم يجب على
 كل واحد منهم وامتناله قلنا اولها ان تلك الاخبار ثابتة ^{باعتبار} بالظن وثانيها ان ما
 ما يدل عليه هو ان لكل جزئي حكما لكل واحد لو ادركه يجب عليه امتناله واما ما
 لم يدركه فليس مكلفا بامتناله انتهى فكذا من يدركه واما قوله في مقام اخر
 فان قيل لا شك ان لكل جزئي حكما خاصا وتكليف مخصوصا فان المراد بالتكليف
 هنا ليس الوجوب والحرمة فقط بل الاكتمام الحملة ولا شك ان كل مسألة حكما
 من تلك الاحكام وكان للوجودين في كل مسألة حكم معين مثبت من الشارع
 باق لنا في هذا الزمان ويدل على ذلك اخبار الكثرة الدالة على ان كل واقعة
 وكل شيء حكما خاصا محزوننا هذا محله حتى ارشاد الخلق ونصف الخلق قلنا
 كان المراد ان الحكمي حكما في الواقع ووعاء غفر الامر فهو مبرم ولكن لا نسلم كونه
 مكلفين به لاني هذا الزمان والآخر زمان الشارع وان كان المراد به ^{باعتبار} في كل

بينه اهله للوعية وهم مكلفون به فهو من اذ لا تكليف الا بما بينه وساططه
 سبحانه واظهره في قابلياته وبينا ان حكم جميع الحكم الجزئيات والكليات
 ثم لجواز كون بعض المسائل مسكوتاً عنه والاخبار المذكورة لا تدل على اكثر من
 ان لكل واقعة حكماً اما ان يبين وتعلق التكليف به فلا بد في كثير منها تلويح
 او تصريح بعدم بيان كثير منها واذا ختمت معها الاخبار المستفيضة لا المتواترة
 معنى الدالة على انه لا تكليف بما لم يبين وبما لم يعلم وانه في القلم او وضع
 الحكم عما لم يعلم وان ما جيب اليه علمه عن العباد فهو موضوع عنهم وفي الصحيح
 عبد الله بن ابي اعين قال سألت ابا عبد الله عن من لم يعرف ما بهل عليه
 شي قال لا يظهر عدم ثبوت التكليف في كل مسألة على ان الاخبار الدالة على
 ثبوت الحكم لكل مسألة لا تفيضان بل من القطع ثم لو سلمنا ثبوت الحكم المكلف
 المكلف به في كل واقعة فانما هو للوجودين وامامنا ركنناهم في كل ذلك
 ثم لم لا يجوز ان يكون المكلف ببعض الاحكام من وصل اليه ذلك الحكم بالطريق القطعي
 او الظني الى صل بامارة مخصوصة فان قيل ان الحكم مسألة فكيف في حق المكلفين
 في الظاهر وعاء الخارج ولا عليك ان يكون مسألة الحكم باظهار اقل ذلك
 كيف وقد انك جميع غير من العلماء ثبوت الحكم الظاهري لما لا يشفيه مع دلالة
 الاخبار على رفع الحكم والتكليف عما لا يعلم وعلم لا يعلم مع انه لو جردت مسألة
 لم يكن فيها دليل ظني ايضا او وجد فيها حديث فيه ما لم يعلم معناه كما اذا ورد
 شرب النبيذ حرام ولم يحكم النبيذ لا علما ولا ظنا فما يقول الغافل بحجته كل
 ظن فيها في حال من لم يثبت عليه حجة الشبهة مثلا في مسألة تحققت الشهادة فقط
 فيها حال العامل بكل ظن في هذه المسألة فما ان لا يعمل بالمصالح المرسل
 مثلا لو انحصر الطريق في مسألة بها ولا يتمك لوجوب العمل بها يتبع التكليف
 بعدم ثبوت حجتها عنده كما لا يعمل بالشبهة ايضا ثم لم يشبهه بغيره في المسألة

لو انحصر الطريق في مسألة بها ولا اورد ما الفرق بينهما وكيف يمكن اثبات حجة
 المشهورة في مسألة بافتضار الطريق فيها بها ولا يمكن اثبات حجة الصالح ومحمود
 فان قيل انه وان لم يثبت ان لكل مسألة حكما مكافئا به ولكن لا شك في نبوت
 المكلف في الجملة ولما اسد باب العلم بتعيين موارد المكلف ايضا وجب
 العمل بالثبوت فيه ايضا فلما يظن فيه تكليف ثبت المكلف فيه قلنا التزم
 من ذلك بعض ما يظن فيه تكليف يجب اثبات التكليف فيه واما ان كلما قلنا فيه
 التكليف فثبت فيه التكليف ثم انتهى اقوال مضافا الى ما مر في المقدمة الاولى
 والواحدة انما اختار ثبوت التكليف في الجملة فتوكلتم لا يثبت الا جواز العمل بالظن
 في الجملة قلنا هذا مقصود بما استدل به على حجة كل من ضري فان المعترض استدل
 بالادلة الى امر على حجة خبر الواحد في الجملة وبمثل هذا الدليل على حجة كل ضعيف
 للظن كما تعرفون في المطالبات الثالثة وعلى هذا يرد عليه اكثر الايراد التي اورد
 على مقدمات دليل الاسناد ومنها هذا الايراد فما جوابه ثمه فوجوبنا هذا
 مضافا الى ان مراد القائل بحجة كل ظن بآيات الكمية بحسب الغدارك ولا ريب في
 ان المكلف في بعض الوقائع التي لا علم ولا ظن مخصوص فيها ثابت فثبت الحجة للظن
 بهذه الكمية وان لم يثبت من حيث الوقائع الالبهيمية الاجماع المركب مضافا الى
 عدم تمامية الجواب عن السؤال الا في الذي استشهروه المعترض فان القطع بنبوت
 المكلف في الجملة مع اسداد باب العلم بتعيين موارد والظن لمقصود الثبوت
 مقامه وغيره للسنة مقلات دليل الاسناد يقتضي حجة الظن من حيث هو
 بنبوت المكلف فكل مورد يثبت الظن بنبوت حكم فاعرف به يحصل الظن بنبوت
 المكلف المنسب فيه ايضا فتوكلتم او لا يقتضي هذا الدليل بنبوت المكلف في كل مورد
 لاجل الدليل القوي عليه وحجة كل ظن فيه وتانيا على حجة الظن بالادلة الى

خصوصية التكليف الا ان يبقى بعدم ثبوت التكليف في الازيد من الموارد
 المعلومة او بعدم استلزام الظن بخصوصية التكليف الظني الظن برسا
 بالنسبة اليها حتى يستلزم من باب المقدمة الظن بوجود الاستخراج وان
 كان مستلما للظن بحسن الحكم واخصوصيا بحسن الواقع وبالنسبة الى الشك
 وغيرهم مع اتحاد الصنف والى الظنون المقتضية للحكم بالجهل الا انما د
 في موضع الشك كالا يخفى فتح تحت في اثبات حجية الظن في كل مورد ^{حاصل}
 الظن بكون الحكم الخاص به هو الحكم الكذا ان الحضية عدم القول بالفضل
 هذا على قدر اختيار ثبوت التكليف في الجملة واما على اختيار ثبوت في
 كل موضع ^{فان} رد بالمعنى الذي ذكرناه في المقدمة الاولى كما هو التحقيق فلا حاجة
 الى هذه التكاليف وقد مر وجهه وكون منعه مكابرة ولذا نرى العلماء
 كرملة قد علمهم لا يتفحصون اولا عن دليل ثبوت التكليف بالنسبة اليها
 ثم التفتت عن خصوصية الحكم مضافا الى دعوى المعارض نوات اخبار البراءة
 بمعنى كاتوع فتح فلابح الواقعة من الدخول تحت نفس عام او خاص
 او تحت هذه الاخبار وعلى التقديرين ثبت وجوب البناء على مقتضى
 الدليل مثبت التكليف وبطل التعطف ودعوى انكارهم غير من العلماء
 ثبوت الحكم الظاهري لما نف فيه كدلالة الاضمار على رفع التكليف بالمعنى
 الذي ذكرناه يظهر من المتامل فيما قلناه والمنفق بالمصالح المرسله مدفوع
 بخروجها عن الحجية بالاجماع واستطلاع على وجه الخروج وكيفية اثباته ثم ان
 في جملة كلمات المعارض مناقشات يظهر على الخير التدرب لاهمنا المعارض
 لها جن فجن الثاني من وجوه الاعتراف ما اوردته على المقدمة الثانية
 والسادسة اعني السداد باب العلم والظن والظن المحضورد ^{ان}

اريد بالسداد باب العلم ان باب العلم مجزئيات الاحكام مسدود فلو كان
 انكم بعض الاخباريين ولكنه لا يوجب ذلك حجة فلو ان جعل الشارع
 امر مناط الاستخراج الاحكام وان اريد ان باب العلم بما هو المناط في
 استخراج الاحكام مسدود فهو مضموم لان كون الخبر مناطا لمعلوم كما في
 بيانه انتهى اقول انا نختار اول الشق الاول فلو لا يوجب ذلك حجة كل
 فيه ان السداد باب العلم ليس مقدمة مستقلة لاثبات الحكم حتى يقال ينبغي
 ذلك بل من جهة المقدمة ومنها عدم ثبوت الظن القائم مقامه كما عرفت
 في المقدمات وتقريب الاستدلال ثانيا نختار الشق الثاني كما هو منظور من
 استدلال هذا الدليل ونقتصر على السداد باب العلم عن ثبوت الظن المحض
 قوله هو مضموم فيه ان احتمال الخصوصية في الخبر وان كان قائما ولكنه مع قيام
 في غير الخبر ايضا غير مفيد فانا مكلفون على حسب فهمنا ولا نسلم بل ولا يصح التعلم
 في الواقع بدون مساوفة الفهم له وتعرف الاستدلال عدم قيام دليل على قيام
 الخبر محضه مقام العلم وما استدلال عليه المذهب ووعديا تيانا هو كون
 الخبر مناطا للعلم شامل للظن كما ياتي هذا مضافا الى ما اشرنا اليه
 من النقص فان المعارض اخذ السداد باب العلم مقدمة لاثبات حجة كل
 ضمه فلو للظن فينتج عليه ما نوجه علينا من الترديد ويرد على الاول ان
 ذلك لا يوجب حجة وضمه فلو للظن يجوز جعل الشارع خبرا خاصا مناطا
 لاستخراج الاحكام وعلى الثاني تبوجه المانع عليه لا مكان اثباتا تكون بعض
 افراد الخبر كما يصح تحمل اثبات بعض انواع الظن كالخبر في تعرف النكاح
 والارادة على الملازمة ومرجع الى عدم بطلان الاحتياط والظن المحض
 وحاصل منع ان مضموم حجة الظن من هذه المقدمات لجواز ان يكون



الحجة اما افر كاجزاء وهو مع الاصل وما الدليل على بطلانه وكذا بطلان
حتى نحصر فيما ذكره على هذا فلا يجوز ان يكون من السداد بابل العلم حجة
الظن والحاصل ان الخبر مع الظن في مرتبة واحدة فلا يلزم حجة مدعها
الاعتدالات عدم جواز كون الفرعية وقد يتوهم ان عليه السداد
باب العلم حجة الظن لكون الظن اقرب الى العلم والحق ما فيه وان ارد
انه اقرب الى رتبة اليه فالأقرب به انما هو في الفاظ المصروفة عن
حق يقهاده من المعانيات بتمه بالدلالة العقلية مع ان الحمل على اقرب
الى رتبة قهه كما بينا في موضعه ولو سلم ذلك ثبتت الدلالة العقلية وان
ايداه اقرب الكيفيات النفسانية اليه فوسم ولكن ايها الدليل على مقبول المصالح
هذا الاقرب هذا مع انه لنا ان نقول ان كون الخبر في بدو الامر ايضا هو انقطع
ثم لاحتمال ان يكون الخبر هو العلم وامر ان الخبر على سبيل منع الخلو فبقا ما ان
الخبر في اثبات الحقوق هو العلم علم الى كماله وانما هذا ان فلا يلزم من السداد باب
العلم حجة الظن اقوال فله عرف في المقدمات وقريب الاستدلال عدم ورود
هذا الابد ايضا لبطلان البناء على الاضطرار واجزاء الموهوم والمشكوك مفاده
مضاف الى عدم منافاة حجة الجزاء المظنون مفاده فيقول الابد الى ان الامر
بين الجزاء الفيدل والجزء الفيدل وانما لا نقول بعدم حجة خبركم حتى يتبين لنا
ان الخبر والثاني مرتبة واحدة الى ان نقول بعدم حجة الخبر من حيث هو لعدم
كونه مكمل على مخصوصا وشو كاف لنفي الخصومية بالقياس اليها وان لم يكن
الخصومية في الواقع وقد عرفت ان العلم من دون مفاد في الفهم غير صحيح فثبت
عدم الخصومية ونسأوي الامارات عندنا وبفهمهم بطلان الترجيح من غير مرجح
فيهم المكمل فلم يلزم من السداد باب العلم فقط العمل بالظن فكانت الاقرب في رتبة
ما ذكره حاكية من كتابها غير السداد منها تارة وعن بعض البداري ما ذكره في الجواز

بطلان

قد يعر عنه تارة في الالفاظ ويحكم بتعيينه اذا تعدد الحقيقة الاصطلاحية والتحقق فيه
ان الاقربيه ان كانت استعمالية بحيث يعرف الذهن الى الاقرب عند الصفة الحقيقية
عرفا يجب الحمل عليه لان المناط في حمل الالفاظ فهم العرف وان كانت معنوية
فلا الا اذا انضمت الاستعمالية معها كما في الصفة بالقياس بالانتمى المهمة
في قوله لا اصلق الا بطور وقد يعبر باقرب الجازات في غير الالفاظ والمراد
في المقام هذا المفعول والاربع في قيام الفن مقام العلم عند تعدد العلم
الامر لمخصوص المقام مقامه والذان على التعلق يعنون به في امورها شئ
مع تعدد العلم وقد صرح السيد المرتضى في مبحث علم الامر بانتفاء الشرط
بذلك مع استنفاة عن العمل بالخبر الواحد فضلا عن ملكة الظن وبما مر غيره
من عدم كفاية افعال الخصوصية لشي كالخبر في نظرنا وفي الواقع فله هو
ما منعه اذ من انحصار الخبر في العلم في بدو الامر هذا كله مضافا الى ^{النفس}
بعموم جهة الخبر المفيد للظن كما اشرنا اليه مرارا فانه يتمك بالسداد بان
العلم بتعيين القدر الثابت حجية من الخبر لجهة الظن بتعيينه كما يعرف
الرابع ما اوردته على الملازمة ايضا ومرجعه الى عدم بطلان الظن ^{المعصومي}
وحاصله ان اللازم من السداد بالعلم العرفي ما ولما كانت المنون
متفاوتة بالنسبة الى الحالات فلا تكون حجة بالنسبة الى حال كمال امكان
العلم وتكون حجة بالنسبة الى حال كمال عدم امكانه واخرى بالنسبة الى
الموارد فلا تكون حجة بالنسبة الى العقائد والكثير من الموضعات وتكون حجة
بالنسبة الى الفروع ومرة بالنسبة الى الامارات المفيدة لما تكون فلا يكون حجة
من امانة القياس ويكون حجة من اخرى كالخبر واخرى من جهة اختلاف العقلاء
في حجتها فكم من ظن يكون مما وقع الخلاف في حجيته دون اخرى ومرة اخرى
من جهة الظان فلا يكون حجة لغير المجتهد ويكون حجة للمجتهد في ملك القول
بالحجة في بعضها وعدمها في اخر وتحتاج في القول بحجية المبدء ^{الاستدلال}

١٢٣

ملخصاً والجواب عنه ان مرادنا من الكمية ما عرفت سابقاً من ظن المجتهد في
 الاحكام الشرعية في زمان الاستداد بالنسبة الى كل اماراة لم يثبت عدم حجتها ولا
 مضايقة من اماكن التفاوت في الواقع ولكنها غير متغايرة وتترتب في نظرنا تفاوتاً
 يقع معه ترجيحاً على بعضها على بعض وبطلان الترجيح من غير مرجح يتم
 الكمية المطلوبة مضافاً الى النقض المتقدم اليه الاشارة غير مرة فان التعريف
 يتلوا على حجة كونه مفيداً للثقل بهذا الخليل والفرق بيننا وبينه هو اننا قد
 في مقدمته دليلنا بثبوت التكليف بحكم الشرع والمعتبر في مقدمته دليله بثبوت
 التكليف بالعمل بخبر الواحد كما سيأتي بيانه مضافاً الى عدم الحاجة في التفسير الثالث
 الى مقدمته بطلان الترجيح من غير مرجح كما عرفت الخامس ما اوردوه على مقدمته
 السابعة انهم بطلان الترجيح بلا مرجح وهو انه اشكال للثقل من غير مريضاً فيحصل
 احد طرفيه بالعلم والآخر بالشك وفي اليقين ظنون متفاوتة بعضها اقوى من بعض
 فكيف يكون ترجيح الاقوى ترجيحاً بلا مرجح الا ترى ان بعض ايراد الخبر المفيد للثقل
 راجع من بعض كالمصحيح الموثق والموثق من الحسن والحسن من الضعيف وكذا
 الاجماع المتقوى بتعدد العلل ارجح من المتقوى بنقل عدل واحد وبعض ايراد
 الشهرة فيدلنا اقوى من بعض اخر وهكذا وايضا الظنون مختلفة من حيث
 ان بعضها اشهر العقل بحجته وبعضها لم يقل بحجته الا نادراً والاشكال الاول
 راجع والجواب عنه اما اولاً في النقض المتقدم اليه الاشارة فلانهم استدللوا
 على حجة كونه مفيداً للثقل بمجوزة هذه المقدمة واما ثانياً فبانتفاع اعتبار القوة
 مضافاً الى تمامية حجة كل طرف فيثبت الإجماع المركب على تقدير إمكانه كما مر مفصلاً
 في المقدمة السابعة واما ثالثاً فبأننا بطلناه هو الترجيح بلا مرجح قطعاً سواء
 وجد المرجح الظني ام لا والقوة وشروط العمل لا يحدان القطع بالرجحان الموجب للاقتضاء
 وان افادتنا للثقل به والقطع باصل الرجحان بل هما نفس الرجحان بمعنى الزيادة
 لوضع الطلب ان العقل يكسب بطلاناً قسماً واحداً شيئاً والتتام الراسخين

هذه الاشياء بدون امر يقتضي ذلك الافتيار ضرورة بطلان تحقق الممكن بلا علة
وسبب والسبب الفاعلي وان كان هو المكلف المتخير المختار لا احد الاشياء الا ان
الفاعل المختار يمنع ان يختار شيئا بدون موجب الافتيار ضرورة ان الافتيار بالاشياء
يتوقف على الارادة وهي متعقبة على ميل النفس وحركتها الى المراد وهي موجب من الخرج
على الميل واخره فاختيار احد الاشياء يتوقف على الامر الخارج والذا ان تجميع معنى العلم
سوى الاشياء على عدم جواز الترجيح بلا مرجح ورجوع الارادة المرجحة الى امر فكل
موجب لها فان كان ذلك الافتيار من جهة النفس يعني الموجب النفسي كالتلذذ وتغنى سواء كان
الفعل قبيحا او طيبا او شرعا او لا وان كان من جهة العقل لا بد من موجب العقلي سواء كان قبيحا
بلا واسطة الشرع او بواسطته وان كان من جهة الشرع فلا بد من موجب الشرعي وان كان من
العقل ولا كان ترجيح بعض الظنون اعني اختياره على بعض من جهة التفتي خارج المتعارف
فيه بل الكلام في الترجيح والاختيار من جهة الاستناد الى العقل الذي هو الرسول ^{الباطني}
والشرع الذمير العقل الظاهري فلا بد من المرجح العقلي او الشرعي والاشياء
تحقق الترجيح والافتيار بدون مرجحات التلذذ وقبح وحرم بدون المرجح ^{العقلي}
والشرع ولا يحق قول اي دليل من العقل والشرع دل على عدم قبح اختيار احد
الاشياء مع زيادته على غيره من الاشياء بهذه القوة وعلى عدم حرمة كل فان العقل
يقبح الافتيار بدون سبب مادي عند العقلاء والشرع حاكم مرجحة الافتيار بدون اذن شرعي
الشائع في الترجيح مع المرجح الظني قبح مطلق شرعا فان قلت بنجوس العقل ذلك
قلت بمنع الانفراد العلم ومعه تيم القول بحجة كون حكم العقل به ايضا وكما به
الاسبقية فلا راجع اسبقها في المقدمة السامعة وان قلت بنجوس الشرع قلنا
ان نجوسه مع عدم حرمة العمل بغير العلم وبالظن منه دون تخصيص بنا على عدم
نجوس الظن المخصوص فالنيلس باحد الظنون من جهة نجوس العقل والشرع
بدون اذن العقل والشرع قبيح ورام واذلها في صورة الممكن من العلم غير
لنا ونصورة العقل عام للعمل بكل راجح نزول الامر بينه وبين الرجوع و

هو القول بحجية كل من وتيقرا ان اختيار بعض الظنون والتبلي به اما من حيث
انه من الظنون كاختيار حد الغنيين المتساويين من الجائع بمعنى انه لا يابى بالتبلي
عن التبلي بالافرايقا واما من حيث انه مخصوص بمعنى المضائقه عن التبلي
بالافراعتا ونوم التبلي بذلك البعض دون الاف والافاقا به وبنا العمل
عليه اقرا ومن غير ان يحكم اعتناء الى انه جائز عقلا وشرا واما من حيث انه
مخصوص عند العقل والشرع فعلى الاول والثاني يلي الخروج عن المتنازع فيه وعلى
الثالث لا بد من تجويز العقل والشرع وهو مفقود فخصه بغير الكفاية و
التبلي به الوجه متمنع فضلا عن البيع والحرمة هذا السادس ما اوردته على ذلك
المقتضى ايضا وهو تفصيل للافتراض المتقدم قال كيف يلي التبرج بلا مرجح مع ان
المرجح موجود في طرف الاربعه من الادلة الدالة على لزوم العمل بكل منها المذكورة
في مطالبها فان قيل ان الدالة الدالة على لزوم العمل بها لا تنفي الاالف في مرجح ظنية
قلنا او الاسلم كونه ظنية ولكن تحول بطلان التبرج بلا مرجح انما هو اذا لم يكن مرجح^{اصلا}
لا قطعي ولا ظني ولما اذا كان مع احد الامور مرجح ولو ظني فلان تبرجه وادلة
بطلان التبرج بلا مرجح لا يجرى فيه وثانيا انه لا يلزم من عدم حجة الفن عدم صلاحية
لكونه مرجحيا فان كونه مرجحيا غير كونه واجب العمل به وثالثا انه ان اريد بكونها مرجحيا
ظنية انما ادلة ظنية صارت مرجحة لهذه الظنونة فهو مسلم ولكن لا يلزم منه كونه ترجحيا
ظنيا فانه انما في بين كون الشيء مفيد للفن بشي ومرجحا فطعيا لا مازوا ان اريد ان
ترجحها لهذه الظنون ظني فهو كهم فان وجود المرجح لهذه الظنونة قطعي وان كانت مراد
ظنية ووجود ما يكفي للترجح القطعي فان الطرف الدعوى في الادلة الظنية راجح قطعا على
الطرف المناقضا ورابعي انه على هذا يكون تامية دليلكم هذا هو كانه على عدم حجة
الفن والاالف المرجح الظني فلا يلزم الا مع القول بعدم حجية جميع الظنونات
وهو مطلوبنا فيرد عليكم انه مخطور عظيم وهو انه على هذا يكون صحة دليلكم مقبولة
على خلاف مطلوبكم اى عدم صحة مطلوبكم فصحة مطلوبكم موقوفة على عدم صحة معتدركم
فكم كذا كذا كذا وكذا كان كذا فرباطا قطعا وتيقرا ان كذا كذا كذا

يتوقف على عدم جواز العمل بالمرج الظني فتعني هذا الدليل موقوف على عدم جواز العمل
 بكل ظن ومطلوبكم الذوق هو جواز العمل بكل ظن يتوقف على تمامية هذا الدليل فجواز
 العمل بكل ظن يتوقف على عدم جواز العمل بكل ظن وكلما كان ذلك فوجب انه شهر كلامه
 زيد اكرامه والجواب عنه ما عرفت في المقدمة واما الاعتراض الثاني من منة النقض
 المحل وحاصلها اما النقض فهو ان الاربع في وجود المرجح للجزء الصحيح بالقياس
 الى الموثق والموثق الضعيف المنجز بالشبهة المعبر عنها بالصحيح في اصطلاح القوا للقوة
 واكثرية القائل واصطفاى الايات والافعال الدالة على حجية خبر الواحد على تقدير
 تماميتها كما في رد على المعترض هنا المستدل على حجية كل خبر مفيد للظن بليل الاستدلال
 ما اوردته هنا واما المحل فممنوع وجود المرجح الظني مطلقا او اوامنع وجوده بقدر
 الكفاية ثانيا ومنع كفايته للترجيح بمعنى الاختيار على وجه الاختصار ثالث ومنع
 المعارضة رابعا وقد قلنا على جميع ذلك انها وفي المقدمة السابعة توضيح ان
 مرادنا من الترجيح هو التعيين والتليس بانفساد ان المطلب به هو الاستدلال بالاتباع
 دون غيره وليس المراد الحكم والاعتقاد بكونه ذا منزلة ورجحان على غيره حتى يفي
 بتطبيق المرجح مع كونه مفيد للظن والاربع في ان الترجيح بالمعنى الذي ذكرناه غير
 متعارف الاستدلال والقول بحجة العمل بالظن مطلقا عند شرط لا يبا مع القول
 بكنية الظن الموجب لمنزلة احد الاشياء المترجيح به المعنى فيكون المرجح بمعنى المفيد
 للقطع بكون احد الاشياء اقوى من غيره فطعن الوجود وقطع الافادة للقوة مع
 كونه ظني حجية والعمل غير كاف لصحة الترجيح بالمعنى الذي ذكرناه فانه عين القول
 بحجة هذا النوع من الظن والقول بها مع عدم ثبوت الخصوصية بل ثبت عدم
 الخصوصية بناء على عدم القول بهذا الفصل فيه فانه فلا بد ان يثبت باخر القول
 باصالة حجية كل ظن فالدفع الامور به المثلث بل الرابع ايضا لعدم المرجح الظني الدال
 على عدم حجية بعض الظنون دون بعض فتملك من القول بحجية كل ظن حجية هذا النوع
 المرجح ويندم من عدم حجية عدم حجية ذلك البعض من الظنون فليكن **الرد** **بأن** **المرجح** **بأن**

القول بحجية مضافا الى ان المقصود من حجية كل ظن هو صالة حجيته ومع معارضة ظن لا
 يرفع فروع المتعارفين عن حجيته دون غيره من اقسام الظنون الا ان تحت اصالة الحجة
 ولذا يقول بعض القائلين باصالة الحجة ابداء حجة الشبهة وتقليد الميت وقد
 قلنا بعدم وجود المرح الظني الدال على عدم حجيته ما عدا الحجة الواحدة من انواع ^{الظنون} المرح
 بأسرها كما مر في المقدمة السابعة فحجة الظن يتوقف على احد الامرين اما عدم وجود
 الظني الدال على عدم حجية بعض الظنون او عدم حجيته واصالة حجية كل ظن يتوقف على
 عدم وجود مثل هذا المرح بالنسبة الى جميع الظنون ما عدا هذا الواحد او عدم حجيته
 بل الاصالة لا يتوقف عليها انما يتوقف العمل بمقتضى هذه حجة الظن واصالتها
 غير متوقفة على عدم حجية المرح الظني مضافا الى ان قولنا بعدم كفاية المرح ^{الظني}
 يرجع الى ان حجية مخصوصه فحجة الظن على تقدير توقفها على عدم حجية المرح الظني
 يكون متوقفة على عدم حجيته بخصوصه وهو لا يتوقف على عدم حجية كل ظن من جهة ^{العمومية}
 والاعمال حتى يتوقف حجية الظن على عدم حجيته فالجواب عن الرابع اعني المعارضة
 تارة منع الخافاة بين وجود المرح الظني الدال على حجية بعض الظنون وبين
 حجية كل ظن منع وجود المرح الظني الدال على عدم حجية بعض الظنون ومنع توقف
 حجية كل ظن على عدم حجية هذا النوع من المرح واخر منع توقف عدم حجية
 هذا المرح على عدم حجية كل ظن بل المقصود عدم حجيته بخصوصه فيتوقف على
 عدم ثبوت المحضومية ومنه منع توقف اصالة الحجة التي هي المقصود على عدم
 الوجود وعدم الحجة بل المتوقف العمل بمقتضى هذه الاصالة ووجه المنع
 الجميع قد مر وعليه بالتأمل فيما حققناه فانه دقيق وبالاذعان صديق
 السابع ما اوردته على تلك المقدمة ايضا وهو اننا لو سلمنا الجميع فنقول يكون الامر
 مع دائرين بعض افراد الظنون وبين جمعها وكان ترجيح بعض افرادها على
 بعض ترجيح لا مرجح فكذا ترجيح الجميع على كل بعض ترجيح بلا مرجح ايها ^{الظن}
 عنه مضافا الى النقض المتقدم ما عرفت في المقدمة السابعة من طريق ^{الاحتلال}

فيما اذا قال المولى لعلله ايتى بعين ولم يبين مراده وادى العبد بجميع المحتملات فان
يعدونه مدوحا ولا يذنبونه بانه ربح الجميع من غير مرجح والى صلاته ترجع بعض الظنون
للغرض ان كان عبارة عن الحكم بلزوم العمل به بحسب الواقع كما فرضناه واخذنا مقدمته
ملاوينا في بطلان بدوون دليل وكذا تعيين الجميع اذ المعنى فالحكم بلزوم العمل به
المعنى بحسب الواقع كما حكم بلزوم العمل بالجميع بحسب الواقع سواء بسواء وكذا
الحكم بلزوم العمل بالمعصية والجميع بحسب الظن من جهة الاذن الى عموم الشارع
بحسب حاج الدليل وبدونه تعيين بالمعنى وحكم بلا دليل والافرق بين البعض
الجميع والافتتاح الى الدليل الخاص من هذه الوجهين بل الفرق بينهما ان العقل
يحكم مع عدم الدليل الخاص بل لزم العمل بالمعصية المعين بلزوم التحريم بين
الظنون او الجمع وبعد بطلان التحريم تعيين الجميع والى الحكم مع عدم الدليل الخاص
على لزوم العمل بالجميع بلزوم العمل بالمعصية المعين او التحريم حتى يتبين بطلان
التحريم البعض المعين فيعين ان تعيين البعض يحتاج الى الدليل وتعيين
غيره منكم مع عدم الدليل على البعض الثامن ما اراده على تلك المقدمة
ايضا وهو ان لو سلمنا صحة جميع الظنون من انتفاء المرجح فانها فيما لم
كن سوء القدر الثابت الحجة منوع من العمل به واما فيما نحن فيه فالزائد
على القدر الراجع للضرورة منوع من العمل به فالتبعية والى جواب عنه اما اول
في نفس المتقدم فنرى بعض انواع الجزاء المقتضى لا يجوز العمل به من جهة الدلائل
الدالة على حرمة العمل بغير العلم ومن جهة نقل الشهادة على عدم جواز الفاسق
وكذا منطوق اية البناء وبالجملة من جهة عموم الدلائل وخصوص بعضها واما
ثانيا فبالجواب ان حرمة العمل بالظن على تقدير تسليمها انما هي بالزعم فكلما كان
الخروج عن ذلك ملبس بسنة المظن ما يلبس بالمقدسات السابقة على التزديد
مرجح ككتمان بالسنة الى السائر بهذه المقدمة لفظية مع مقتضى الدلائل
وقضية الاصل وانما حكم العقل بالقطعية مكابرة بعد ما عرفت

المقدمة السابعة من ان الحكم بلزوم الزمان بالجميع ليس من باب الاقياس حتى نوافيه
احتمال الحرمة بل من باب حصر الاحتمالات واحتمال ما من الجميع منها التاسع ما اورد
على تلك المقدمة وعلى المقدمة الثامنة وهو ان اصل عدم المزج فاللزم
هو التحيز دون الحكم بحجة الجميع فان قبل التحيز لم يتلبه احد قلنا ان اردت ان
صرحوا بطلانهم ثم وان اردت انهم لم يصرحوا بجوازهم فمع عدم دلالة على البطلان
نقول ان اصله في الترتيب الثاني ايضا كسائر الاجماع ولكن نقول لعلمه بخلاف
زمانه فيكون فيه من العلم بالماضي او يتعين الظن الذي هو حجة اماشمول الاجماع
لمثل هذا الزمان الذي سنده بالعلم وباب تعيين الظن ثم انتهى كلامه في مقامهم
والجواب عنه بعد التفتيش المتقدم ما عرفت في المقدمة الثامنة من بطلان التحيز
وانزوم المزج دافعا وضع الاجماع عتمة متناهية وفي زمان الاستدلال في قول
بمنع التخصيص بطلانهم والتفتيش بعد التفتيش باصالة حجة الظن بعد ما عرفت من تفتيش
القدماء بتعين العمل بالظن في زمان الاستدلال فيه فافهم فان شئهم بلزوم العلم
بالظن مع تعدد العلم بسلطان الحكم بطلان التحيز وقيامه انما عليه فلول
بغير حواشي في انما في الزمان كافيا للشهادة مضافا الى حكم العقل بلزوم
العمل بالظن في موضع من العلم كما مر في التفسير الثاني الدليل الاستدلال
انما اوضح هذا الدليل لما دل الا على حجة الظن المتشكك حجة لا على حجة فانه المستدل
اخذ في دليله ان الاستدلال باب العلم يوجب العمل بالظن وفي المتنوع كما ان جاريا
في مسئلة تعيين الدليل ايضا فنقول ان باب العلم بتعيين الظن الذي هو حجة
مسدود في العمل فيه بالظن فيكون الحجة هو الظن الذي دل دليله في حجة
لا يكون ذلك وكيف غير ان ادب العلم ليس يراد له سببا لوجوب العمل فيه
بالظن ولا غير هذا سببا وهو هذا الاتهافت والجواب عنه بعد التفتيش
المقدم منع وبيان منه انما في مسئلة تعيين الدليل والاستدلال في سلمه ومنع
اقتضائه الحجة بانما في مقتضى الدليل حجة الظن فيما سنده في العلم سواء
في ذلك الظن بان منه حكم الله او الدليل غاية الامر مشمول في الدليل بالظن

بكلم الله المثلول للامير فظنون حجة من وحيه وانه عدم التمثل الفذ وفلا كما في
 الحاد عشي انه لو تم هذا الدليل على حجة القياس والاستحسان والبرهان والاهل
 امر من التجوهم ويعز ما يقتضيه الفن وهو بطر ورثه والقول بخروجها عن
 الدليل من ان يكون له دليل قطعي اذا لم يكن مقتضى القطعيات وعلى قدر
 عدم المناقاة بان يكون من باب الاختصاص مقتضى حجة كوني لم يخرج الدليل
 انه ان يكون المراد من الدليل المخرج الدليل القطعي او الدليل من مقتضى فعله الذي
 يثبت ان يكون ثمانية دليل حجة الفن موقوفة على عدم بوزن العمل بظن وان
 لم يخرج الدليل احدا والا لما كان وجه التخصيص بالدليل القطعي وعلى ان في يلزم 2
 جميع الظنون لدلالة الايات والافبار على عدم حجة الفن وايضا يعود المنع
 فظنا انه من ظن شعور بعدم حجة فنون بليل بليل انتهى ملخصا والجواب
 عنه ان مقتضى هذا الدليل حجة الفن الذي لا يتم على عدم حجة دليل
 قطعي والاطن في مقامه لا ظن اقوى منه اوم و انه من حيث الاندراج
 تحت هذا الدليل لان حيث قوة الظن و هذا المنوع يجمع على عدم حجةها والا
 لما توجه الاعتراض وتقول بحجةها وانما قل ان مقتضى الدليل ذلك لان الترجيح
 للمرجح من مقتضى الدليل ومقتضاه تساوي الظنون في نظرنا من جهة خروج
 الشك العلبي والمنع منها فلو علم المنع من الشك او ظن بظن قائم منه
 مقام العلم فلا ريب في عدم التاوي واوتمن بظن غير مخصوص كما مر في الشبهة
 المنوعة بالشبهة فلكل خصوص الاعتراض واخا صلا ان دليل حجة الفن فاض
 الذي لم يتم على عدم حجة دليل علم او ظن مخصوص او مندرج تحت دليل
 حجة الفن والظن انما يتصور اضربه قائم على عدم حجةها ان جماع بل الاضرب
 من المذهب فلا يلزم تخصيص الدليل القطعي بخروجها والظنون المعارضة عنها
 من حيث القوة خارجة عن الدليل بانساق القضية وكذا المعارضة بالادوات

وكذا الفنون العارضة مثلها من حيث الاندراج تحت الدليل الخارجية سواء تساوى المعارف
منها او كان احدهما اقوى لعدم الفرق بينهما من جهة الدليل المقتضى لحيثها كاشرة
على المسئلة الفرعية والشبهة على عدم حجية الشبهة وفتوى الميت في المسئلة
الفرعية وفتواه في عدم جواز قليل الميت واما الايات والافعال الدالة
على عدم حجية مطلق الظن فغير مفيدة للعلم وليست ايضا فنونا مخصوصة ^{لغيا} ^{بها}
الى حرمة العمل بغير العلم في زمان الاسناد ^{مك} على القول بخصوصيتها في الجملة فضلا
عن المحصنة على القول بعدم المحصنة ^{مك} وليس دليل الاسناد ايضا مقصبا
لحيثها بالنسبة الى الظن بالافعال الشرعية لعدم تحول المقدمات كما لا يخفى فلا يلزم من
جمع الظنون على المشافاة فلا وجه لجعل التراجع لظننا ايضا بالالزام ^{مك} ^{على الاول}
فانا اقتضاه دليل الاسناد بحجية الظن ^{مك} ^{الذي} ^{بم} ^{دليل قطعي} على عدم حجية ما يوجب كونه
نماية الدليل موقوفة على عدم جواز العمل بظن قوله والاما كان وجه للتخصيص مدفوع
بان عدم اقتضاه الدليل بحجية الظن ^{مك} ^{الذي} ^{بم} ^{دليل قطعي} على عدم حجية ما يوجب كونه
كما لا يخفى ثم انه قد يجازى عن البراد بخروج القياس واخوانه تارة يمنع بتدريج
عزيمها في زنة الحيرة والاضطرار واخرى يمنع افاها الظن نظر الى الاجزاء
المكترة الناهية عنها والدالة على ان بناء الشرع على جمع المقدمات ونزولها
وان دين الله لا يجاب باعقوب الناقصة وتارة اخرى يمنع السداد باب العلم
بالقياس اليها لا جمل على حرمة العمل بها وقديرة شبه الجواب اما الوجه الاول
منه فبانه خلاف لفرضية المذهب مضافا الى انه انما يصح ممن لا يعمل بالادلة ^{الظنية}
اما العامل بها فلا اذ جميع الايات الحقة المنقولة على حرمة العمل بها بالقياس
مضاف الى انه لا يرفع البراد بخروج الرؤيا والرمز والاستسار وظن العام
والجمهور بناء على عدم الفرق بين حكم الله وموضوعه في حصولها واما الوجه
الثاني منه فبانه مخالفا للوجوب ودور الاخبار لا يقتضي عدم الظن ^{الظني} ^{انا}
بغضى عدم الاعتماد به وعدم الاعتماد كما عرفت ان يكون ^{مك} ^{في} ^{منه}

القياس الواقع كونه فينا في حصول الظن كذا يمكن ان يكون لما افتر اجابنا اول وجه
غير المطابق والمخالفة للواقع من الاسباب السبعية والوجه السبعية فلا يناف
حصول الظن واما الوجه الثالث منه فبان الاستدلال باب العلم اعتبارا من
الاول بالقياس الى حكم اليقين الواقعة كذا انما هو المسكن بالشمس تار
والثاني بالقياس الى حكم اليقين الواقعة كذا انما هو المسكن بالشمس تار
المسكن بالشمس والضرورة والاجماع انما يقتضي عدم الاستدلال بالاعتبار الثاني
والماض في مقدمة الدليل هو الاول واقترب بغير ما حققناه الكلام في الجواب
والرد وزا بسبب توجيه ما في الوجه الثالث وهو ان الاستدلال باب العلم ومحو
من المقدمات النسبة الى نفس الواقعة غير كاف لبقاء جبهة الظن بل لا بد من الاستدلال
ومحوه بالنسبة الى دليلها ايضا والدليل على مقتضى مقتضى الظن المحصور على التقرير للدليل
الاستدلال ودليل التوجيه بالمرج على التقرير الاول فاما معنى تعرف الارياد على
الدليل والجواب عنه بمثل هذا الارياد والجواب بالنسبة الى سائر المقدمات الثانية عشر
ان التمسك بما هو لا يثبت امالة جواز العمل بالظن وتامة الدليل موقوفة على معلومية
هذه الامالة اذ لو لم تكن معلومة لكان حكمها حكم سائر الظنون الناقلة المستدل
بعدم كون شئ منها معلوم الجبهة كذا في الاعداد وافقوا بها واذ كان حكمها حكمها
فالسبب في رد هذه الظنون بعدم كونها معلومة الجبهة والاقول بهذا الامل مع
انه انما لك ولعمري ان هذا الشئ عجيب والموفق للصواب انتهى الجواب عشر
بعد النقض المتقدم ان هذا الدليل يزيل القطع بامالة جواز العمل بالظن بمعنى
وجوب العمل به وتامة غير موقوفة على معلومية هذه الامالة والالتماس الدليل
نعم تامة موقوفة على ثبوت كون الظنون مخصوصة والمراد بعلم كون اقرار
الاعداد ومحوها معلوم الجبهة في كون جبهة معلومة مخصوصة بها والاقول بالجبهة
الظن لا يرد قلنا الامانة الخاصة فيرد جميع الظنون الغير المختصة من حيث
المخصوصية ويعمل بالجميع من حيث التامة فقطعية هذه الامالة موقوفة على
تامة هذا الدليل وتامة موقوفة على عدم الخصوصية للظنون الثانية عشر

هذه الاصلية متى يلزم توقف الشيء على نفيها وان هذا الاعتراف من مثله لغريب
 عجيب ووجوه الموت ونعم الحبيب الثالث عشر ما استدل به على ابطال حجته الظن فهو
 معارضة هذا الدليل وحاصله ان الاجماعات المنقولة المتكاثرة من العلماء الابرار
 والايات والافار المتطابقة عن الائمة الاطهار صلوات الله عليهم اجمعين تدل على النهي
 عن العمل بالظن وغير العلم والذم على اتباعه والكف عن القول به فلو لم تقدر
 العلم بعدم حجته الظن بل بعدم جواز العمل بفيد الظن به قطعاً وفتح نقول لو
 وجب العمل بالظن وكان الاصل حجته لوجب العمل بهذه الايات والافار والاجماع
 ولوجب العمل بهذه لم يجر العمل بالظن اصلاً فوجب العمل بالظن بطلانها الاول
 فلا بد لها الظن واما الثانية فلا بد مفادها عدم جواز العمل بالظن واما
 الثالثة فلان كل ما يلزم من وجوده عدمه فهو بطلان انتهى ملغصاً والجواب عنه
 نقضاً وطلاً بغير ما مر غير مرة الرابع عشر ما هو كما تقدم وحاصله ان الظن لو كان
 حجة لنبه عليه الرسول الزوف المسبوح من الرب الزوف لتبلغ الاحكام
 الى المعباد المناقصة العقول وبيان مداركها اهم ولاحض السليغ تشرافه
 قليلة هم الموجودون المكنون والحال انه لم ينبه على ذلك بل سئل عن
 ما يعمل به فاجابوا باخذ بالكتاب والسنة ثم سئلوا عما ليس في الكتاب
 والسنة فاجابوا بالتوقف والاحتياط والتحير ولم يامروا بالعمل بالظن
 اصلاً بل امروا بالكتاب عنه ونوعاً عنه وبالجملة حكم العقل بوجوب النية على
 تنفيذ الحجة ليس يادون من حكم بالحجة وورد الافار باللائق بالكتاب
 والسنة والنهي عن العمل بالظن شاهد اخر على عدم الحجية في العمل والفتوى
 عند التعارض الوجه الثاني من ادلة حجية الظن انه لو لم يجب العمل بالظن
 لزم ترجيح المرجح على الراجح وهو قبيح ونوضي كما قال بعض المعاصرين
 من مشايخنا ان لفظ الترييح في قولنا ترجيح المرجح بمعنى التأييد
 ولفظ الرجوح عبارة عن القول بان الموهوم حكم الله والحق هو

لا يجوز
 العمل
 بالظن

والله

والراجح عبارة من القول بان المظنون حكم الله والعمل يقتضاه وصيد الاشتقاق
فلفظ الراجح والمرجوح هو الرجحان بمعنى استحقاق فاعل المندرج والندم لا بمعنى
كون الشيء ذا المصلحة الداعية الى الفعل كما هو المصداق المصطلح في لفظ الراجح والمرجوح
وبالجملة المراد ان الفتوى والعمل بالمظنون ^{الذي هو} موجب عند العقل والفتوى
والعمل بالراجح حسن انتهى كلامه وحاصل الاستدلال انه لو لم يجب العمل بالمظنون لزم
اقتدار الفتوى والعمل بالموهوم الذين هما منهوة عن اعتلاء الفتوى والعمل بالمظنون
الذين هما حسنة عقلا وهذا الاقتدار فيجب ويمكن تقرير الاستدلال بوجه اخر هو انه
لو لم يجب العمل بالمظنون لزم اقتدار الحكم الموهوم على الحكم المظنون في الفتوى والعمل
وهو فيجب عقلا والفرق بين التفرين اعتبار الحس واليقين في التالي على الاول
وعلمه فيه على الثاني وهو اوفق بقولنا في ذيل الدليل وهو فيجب وميل
الاشتقاق على الثاني فكيف ان يكون الرجحان يجب الاعتقاد والمصلحة الداعية
كالايحى واما الفرق بينهما يكون المرجوح والراجح على الاول صفة للفتوى
والعمل على الثاني للمكمل لا يرجع الى امر معنوي وحاصل الفرق بين التفرين
ورود بعض الارباعات على الاول على الملازمة وعلى الثاني على بطلان
التالي كالايجب وكيف كان فقد اعترض عليه بوجود منها منع الملازمة
لجواز التوقف والاحتياط عند عدم القطع بالكم فلا يلزم الترجيح
حتى يلزم ترجيح الراجح او المرجوح لتحقق احتمال اخر غيرهما هو عدم الترجيح
والتوقف والاحتياط اذا لا يلزم العقل والنقل على بطلان التوقف
والاحتياط اما العقل فظروا ما نقل فلا محضاره هناك الاجماع لو كان وهو
كم لما قلنا لا ياريد العالمين بوجوب التوقف والاحتياط عند فقد ما
يفيد القطع سلمنا وجوب الترجيح في غير القطعيات في اليقين في كل

وكما قلنا فلا واللازم منه وجوب العمل بالظن في الجملة دون التهمة والجواب عنه ظاهر
فأمري المقدمات من عدم جواز التوقف وعدم وجوب الاضطرار فان المراد من
حجية الظن ليس حرمة الاضطرار ووجوب العمل بالظن في مقابل الاضطرار اذ لا ريب
في جوازه بل وحسنه واستحبابه بل المراد كونه حجة كحجية العمل به في مقابل الاصل ونحوه
فالظن اقلا مما يجب بالنسبة الى الاضطرار فيرجع كلام القائل بوجوب العمل بالظن
الى كونه مع الاضطرار فريدين الواجب التحريم في الاضطرار انما هو لانه واجب بعينه
فلا يرد عدم كفايته نفى وجوب الاضطرار لا ثبات حجية الظن مضافا الى ما مر
من عدم جوازه وعدم امكنه وقدم في تقرير الوجه الثاني من دليل السند
ما يفكر عننا وبالجمله عدم اختيار الراجح والمرجح وان كان يحل الا ان يتبع
الكلف وبطلان التوقف والاضطرار بما مر في المقدمات يلغى ولا باس بتوضيح
فقول اذا حصل المجتهد في مسئلة من الخبر او الشهرة او نحوهما الكن بوجوب فعله
ولا يمكن تحصيل العلم بحكم ذلك الفعل فلا يخفى اما ان يعمل بظنه في مقام العمل
والافتاء او يعمل بوجه الذي هو عدم الوجوب او لا يعمل بشئ منهما فالاول
هو المظهر والثاني هو ترجيح المرجوح المحكوم بقبحه وعلى الثالث وهو الثالث
الذي ابداه المقترض فاما ان يكون مراده وجوب ترك العمل بهما او يكون مراده
جواز العمل بالظن وجواز ترك العمل به فعلى الاول يتوجه اليه مضافا الى ما سنده
في الشق الثاني انه لا دليل على حرمة العمل بظنه وجوب ترك سوى العموم الثاني
عن العمل بغير العلم والامره بالتوقف عند عدم العلم والامر بالاضطرار والالزام
على البرائة مع فقل العلم وغيرها يدعى من حكم العقل القطعي والاجماع على اعادة
حرمة العمل بغير العلم ووجوب الاضطرار وحجية اصل البرائة غير ان الدليل

والعقل والاجماع ممنوعان والعمومات ظنية لا يجوز التمسك بها لمنع العمل بالظن
وغير العلم وعلى انشاء ترك العمل بالظن في المسئلة المفروضة اما ترك الافتاء
والعمل بقصد الشرعية من باب الاحتياط او البرائة من وجوب الافتاء و
العمل بذلك المقصد والافتاء والعمل بذلك المقصد على حسب الاحتياط والبرائة
في تلك المسئلة والاحتياط في ترك الافتاء والعمل لوجه له الدوران الامر
بين وجوبهما ودرمتها خاصة كما هو الحق المعلوم من الاجماع على وجوب الافتاء
عينا مع الانحصار وكفاية مع عدمه بمقتضى الدليل ودرمتها بخلاف مقتضا
وجوب العمل عينا ودرمتها في الصورتين او مع احتمال عدم الوجوب
والحرمة والبرائة فيه مدفوعة بثبوت التكليف في كل واقعة للجهل المطلق
ببناء فعله وتركه على نجوى الشارع او في غير القطعيات الخجلة بالكام
وترك الافتاء والعمل بقصد الشرعية في الواقعة المخصوصة ينافي بثبوت
التكليف بالمعنى الاول وفي جميع غير القطعيات ينافي بالمعنى الثاني والعمل
بالاحتياط في المسئلة المفروضة فلا يمكن ومع امكانه يوجب العسر والخروج
بالنسبة الى جميع الواقع مع ان جوازها وعدم وجوب لا ينافي القول بحجية
الظن بل هو عينه فظهر من جميع ما ذكرنا عدم كون التوقف هنا الاثنا والاشا
كونه راجعا الى الاحتياط والاصل ويطرد ترك العمل بالظن وجوبا وجواز
في المسئلة المزجورة فبطل الاحتمال الثالث الذي بداه المعترض فلا بد
انها مانع كفاية الاحتمال نعم عدم الدليل على حرمة الظن وجوب الاحتياط
وحجية الاصل غير كاف في رد الاعتراف فانها لا تفيد حجية الظن بل ترجيحها
الجميع وجواز الاحتياط في المسئلة وان كان يجمع حجية الظن كالتقيد الا ان جوازها
في ترك الافتاء والعمل وجواز الاصل فيهما وفي المسئلة التي يرد فيها

فلا بد من ابطال الصور المذكورة ولا ريب في توقفه على لزوم الخروج من الدين والخسر
 والرجوع وبعلا بطلانها بما ذكرتم حجة الظن الذي لا يجيب العلامتين المتضمنتين
 فلا يمكن المعارضة بان يثبت من الظنون الظن الى اصل من عموماً تحريم ما عدل
 العلم وجوب الاضيق وجبة اصل البرائة واما عدم ابطالها بما ذكرتم فيمكن
 المعارضة كما لا يخفى واما ما ذكرتم المعارضة بعد تسليم وجوب الترجيح في الجملة
 من منعها في المسئلة وكما ظن في اية بطلان الترجيح من غير مرجح والتحيز بين
 الواقع والظنون بناء على عدم ثبوت الظن المخصوص كما مر مفضلاً في الكلام
 في الفرق بين الدليل ودليل الاستدلال وستعرف مع الفرق بينهما وبين الدليل
 الا وهو وجوب دفع الضرر المظنون انشاء الله تعالى في منافع بطلان
 ترجيح المرجوح على الرابع مع الا لزم انتفاء المتبكر المكروه فان في فعل الاول
 وترك الشاة مصلحة مرجحة لهما على الطرف الاخر مع ان الشارع الحكيم جواز
 اختيار الطرف المرجوح على الرابع ولو كان الرجحان على قسمين منه يقيم معه
 ترجيح المرجوح وقسم منه لا يقع معه ترجيح المرجوح لما جوز الشارع ترجيح
 مرجوح ولما جعل مستحباً ومكروماً بل كان محمولاً من الاحكام منحصراً في الواجب
 والحرام والمباح بل لم يجعل المباح ايضاً لبطال الترجيح بل المرجح مضافاً
 الى حكم العقل مع قطع النظر عن الشرع بعدم فتح ترجيح لبعض المرجوحات كعدم
 الاضاق وفتح بعضها كعدم رد الودعة ولذا جعل محمولات الشارع في
 التكاليفات حكماً ما خسر والجواب عنه انه لا يرد على التفسير الاول من الدليل
 اصله كما لا يخفى وكذا على التقريب الثاني بارادة الوجحان بحسب الاعتقاد للفرق
 بين الرجحان الذي هو جنس للعلم والمظن والمصلحة المرجحة فتجوز ترك
 المتبكر المكروه وعدم ترتيب الذم عليه عللاً لا يستلزم جواز اختيار الباطل
 انه حكم الله على المظنون وكونه حكم الله فبقي منع التعريف بطلاء منذور الباطل

السند وان لم يطل مطلقا لا يمنع الا ان منع البدلي يطل به وكونه بدليا لا يقبل الانكار
فانه اذا ثبت وجوب الافتاء والعمل بما صدره المظنون والموجوم فلا يربب ذو
عقل بطلان اختيار الموجوم بل اختيار المظنون شأن سائر الحيوان فضلا
عن الانسان الا ان على العقلاء بل الحيوانات ان كان لهم غرض وتزود ووافي
تحصيله بين امرين احدهما يتقن حصوله به والاخر يخل فيه بخياره والاول دون
الاخر بحيث لو اختاروا الاخر يذمون عليه ولو اتفق حصوله به معللا بأنه خلاف
لغرض العقل ولو اختاروا الاول لا يذمون ولو اتفق بعدم حصوله به معللا بعدم
خروجه عن مقتضى العقل وهذا امر واضح لا ينكر ومنه يظهر جواب على التوريب
الثاني بآداة الرجحان بمعنى احاطة الدائمة فان مطلق المصلحة وان كان على
شعير الا ان بعد ثبوت التكليف والتردد بين اختيار المظنون كونه حكم الله و
الموجوم كونه كذلك لا ريب في فتح اختيار الموجوم فالمصلحة الدائمة الى المصالح
اخلافتي والعمل باعتقاد السريعة مشقة وجوبية لا بد له التبع العقلي وان كان
المصلحة في نفس الفعل استظنون كونه مستحبا مثلا مصلحة غير وجوبية فلا تغفل
ومنها منع فتح ترجيح المرجوح على الراجح في نظر الظان انما الحكم فيه اذا كان
الرجحان واقعا فان التهام في جهة الظن يرجع الى ان الشارع هل اوجب العمل
بالراجح عندنا والمنتهى لزوم البقع على الشارع لوجوب العمل بالرجوع عندنا
والمسلم لزومه عليه لوجوب العمل بالرجوع الواقعي سلمنا لكن اذا علم اشتغال
الطرف بالراجح على مصلحة زائدة مع مساوانه مع الطرف الاخر في سائر الوجوه والما
اذا علم الاشتغال على الصفة المرجحة والجهل من الاشتغال الطرف الاخر على مرجح
اخر فلا سلمنا صورة الاحتمال ايضا لكن نضع استلزام البقع العقلي الحرمة الشرعية
منه يثبت به وجوب العمل بالراجح شرعا فان التلزم بين حكم العقل والابحان هو

في مودة مخصوصة ليس بها نحن فيه منها والجواب عنه على التفسير الاول والثاني بارادة الوجي
 بحسب الاعتقاد ظاهر مما مر انما فان واقعية الوجي ان بالمعنى المزبور عبارة عن كون
 الشئ مضمونا وبما قررناه انما من الجواب على الثاني بارادة الوجي ان بمعنى المصداق
 يظهر الجواب هنا ايضا وتوضيح ان الحكم بايجاب التسمية شيئا مثل الصلوة على
 وجهين احدهما الحكم بوجوبها بحسب الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عن عارضة
 جهل المكلف وهو الحكم الذي نزل به جبريل على المتكلمين من العلم به والا فلا حكم بوجوبها
 علينا معاشر المتكلمين الغير المتكلمين من العلم وان كان نزل به جبريل ايضا لعارضة
 الجهل وهذا ان الوجهان عبارة عن حكم الله الواقعي والظاهري والارب وان
 الظن بالوجوب المؤدى الى الظن بالمصلحة الوجوبية بل الجزم به يمكن تحكيمه عن
 الواقع وكذا الظن بالحكم الجزم بالمصلحة الحاصلة من غير جهة الظن والجزم
 بالوجوب فلما ان الجزم بوجوب الصلوة مجتمع مع امكان تحكيمه عن الواقع
 لا ينافي الحكم بايجاب التسمية الصلوة واقعا وظاهرا فكذا الجزم بالمصلحة
 الوجوبية سواء كان من جهة او من غير جهة مع امكان تحكيمه والوجه في المحل
 ثبوت التكليف وعدم امكان الامتناع بالزيادة من الجزم في موضع والظن في
 افروك العقل بفتح الهمزة سمي نه ازيل منه وحكم ايضا بفتح الهمزة ما هو
 خلاف مقتضى ادراك العقل فان ابلاغ الحكم اما بالرسول الظاهري والباطني
 وقد مر ان بعد ثبوت التكليف والتزدد بين اختيار المظنون والموهوم
 يحكم العقل بفتح الهمزة اختيار الموهوم لست اقول لو امرنا الشارع بالموهوم
 كان قبيحا ممتا حتى يتوجه الايراد بالسبب الشرعية وعلمنا مما
 ثبت التكليف فيها بالموهوم كما اخذ بالاقرار ويد التفرد وسوق
 المسلمين مع حصول الظن بجلتها انا اقول اذا كان شئ موهوما فاما يثبت
 بليل قطعي او ظني انهم تركه وثبت التكليف وتزددنا بين التسمية

واختار المظنون بحكم العقل بفتح اختياره وقام الكلام في حصر المناهج و
سياق الكلام في عدم الدليل الظني على لزوم ترك الموهوم فظهر بطلان
الوجه الثالث من المنع والحاصل ان جواز مؤاخذة المولى عبد الله امر
ينشأ وتردد بين اختيار المظنون والموهوم واختار الموهوم ليدل
على بطلان المنع بالوجود المزجورة وتفصيل الكلام في ابطال المنع بالوجه
الثالث موكول بحجت الحسن وفتح العقلين حيث ثبت فيه التلازم
بين حكم العقل والشرع ومنها النقض بالقياس ونحوه من الظنون
المقطوع عدم حجتها وقد مر اجواب عنه مفصلا في رد الاعتراضات على
دليل الاستدلال مضافا الى ما من انفاي رد الاول بالاقرار ونحوه وتحقيق
القول في المسئلة منع حصول الظن من القياس ونحوه يكون مقصدا حكم
السم بالنسبة او من دلال الدليل القطعي على حرمة عمله وان كان الحكم الواقي
مظنون بواسطته فنقل القياس والادلة المانعة من العمل به كقول
الطبيب العالم الوؤف العادل القائل بان المقدار الكذا من السم الكذا
مقتضى الاكثار به مع قوله لشخص شره فكما ان من قوله الاول يحصل
الظن ببلالة هذا الامر بشره ومن قوله الثاني يرتفع ذلك الظن
ويكتشف امره بالشرب بغيره عدم ارادة بلاكته عن كون مثله غير مباح
الامزجة او اخباره برفع اذية عنه لقدرته على فعله فلك القياس
والادلة والممانعة والاسباب الشرعية والاصول والاستنباط
المجوز في الشريعة العمل بها مع اعتماها على لغة المصالح والمفاسد
الواقعية الموجبة لعدم حجتها فلا فائدة في تحقيق ريقه وبالنسبة
حقيق في ايقانه من ان الانصاف حصول الظن بالقياس كما قاله بعض
مشايخنا المحققين فينه ما فيه ومنوها منع لزوم تنبيهه في جرح

على الرابع من جميع الوجوه ومنه بطلان اذا كان المرجوح راجح من بعض الوجوه
اما الثاني فظن واما الاول فلو جود المرجح في طرف المرجوح من الايات
والاخبار الدالة على حرمة العمل بالظن فان انقضائها الى الطرف المرجوح
يرجحه سواء افادت الظن ام لا بل مع افادتها الظن يمكن المعارضة باقتضا
تبع ترجيح المرجوح ترك العمل بالظن مضافا الى ان المرجوح قد يكون موافقا
للحجرات والاصول والامتيات فيصير راجح لموافقها والجواب اما عن الترجيح
بادلة وحرمة الظن فيها غير مختصة بالظن بل دالة على حرمة العمل بالظن
ايضا اما ما يدل على حرمة العمل بغير العلم فظن واما الدال على حرمة العمل بالظن
فبالاولوية وعلى مذهبنا مرجوح والراجح متساويان في الاندراج تحت الايات
والاخبار الدالة على حرمة واما عن المعارضة فيها فان غاية الامر حصول
من هذه الدالة بحرمة العمل بغير العلم كحصول الثاني من الخبر والاشارة ونحوها بوجوب
الحجة مثلا ومقتضى بطلان ترجيح كل مرجوح على راجحه ووجوب ترجيح كل راجح
موجود حصول التعارض بين ترجيح حرمة العمل بغير العلم على ما علم وحرمة
وبين ترجيح وجوب صلوة الحجة على عدم وجوبها الا ان بطلان ترجيح المرجوح
يسرد ليل مستقلا بل يعتبر معه مقدمات اخرى من ثبوت التيميم والندم والخروج
من البيت والعصر والخروج وهذه المقدمات موجبة لترجيح صلوة الحجة لعدم رايها
في ترجيح مقدمته العمل بغير العلم بل رايها في ترجيح عدم الحرمة كما ان يحق في
الحقيقة مناد هذا الدليل بطلان ترجيح المرجوح ووجوب العمل على الرابع
الذي ينفى من عدمه المفاسد المذكورة لا مطلق المرجوح والراجح وقد
مر من التحقيق في هذا الجواب عن البراءة الاول ومثلها في ديل الاستداد
وعندما هو الوجه فيها غير مرة من عدم حصول الظن بايات التيميم واجبا
باخرمة ومنه ظاهر الجواب عن موافقة المرجوح للحجرات والاصول والامتيات بل فان
العمل بالاصل يوجب الخروج من البيت والامتيات الحرة والخروج من البيت غير

المفيد للظن لا يوجب رجحانه والمفيد لا يبقى معه الظن في الطرف الآخر وكذلك ظهر الجواب
عن المعارضة بالادلة الدالة على لزوم الاخذ بالاصل والاصحط بان يبقى ما
تعيده الظن بلزوم اقدمها فيما علم هناك وطلات ترجيح المرجوح كما يقتضي
العمل بالظن في كل من الخبر والشبهة ونحوهما في المسئلة الجزئية فكذا يقتضي العمل بالاصل
والاصحط انما ان قلت عمل العلماء بالظن خبري وتركهم لغيره من الظنون انما
الظن برجح الخبر على غيره ولا يلزم من ترجيح الخبر على غيره الخروج من الدين
ولا العسر واخرج في لزومها في رفع اليد عن جميع الظنون الجزئية ونحوها
وبعبارة اخرى من مقدمات هذا الدليل كما مر في الجواب عن اول وجوه
الاعتراف بطلان التبريج من غير مرجح في تعيين موارد وجوب الاخذ بالراجح
والمرجح الظني هو مورد في جانب الخبر ويتقرر في وضع مقتضى حكم العقل عدم
الفرق في تطلبا ترجيح المرجوح بين الامور المرجوحة فكذا ان ترجيح المرجوح
على راجحه في المسئلة الفرعية كوجوب جملته في جهة فبيع فكذا ترجيح المرجوح على راجحه
في العمل بالخبر غير مبيح وكذا ترجيح المرجوح في العمل بالاصل والاصحط في
وما يتقار بها وكذا ترجيح المرجوح في العمل بغير العلم وجوازه وحسنه
عدم امكان ترجيح جميع هذه المرحيات على مرجوحاتها فلا بد من استعاط
المتعارفات وابقاء غير محل التعارض وعمولا به كما مر في المقدمة السابقة
في وجه عدم حجية الشهرة وعدم بطلان تقليد الميت ومقتضى ذلك العمل بالخبر
المفيد للظن وترك العمل بالظنون والايكس الفاسد المذكورة قلت
وجود المرحج في جانب الخبر وكون غيره مرجوحا اول الكلام لما مر مفصلا
وملخصه ان ما عدل العمل الاضمان المرحج لا اشكال في عدمها والعمل وفقوى
اكثر الاضمان وان كان به هم رجحان الخبر على غيره الا ان الانصاف والتباعد
يكشف عن خلافه فان عباراتهم في الكتب الاصولية والفروعية بهذه المرحجة

بحرمة العمل بالظن وبين المصلحة بحجة من أو عند تغذي العلم وكذا استدلوا
 قد يكون بالظن الخفي وقد يكون بخلافه فكيف يمكن دفع التناقض بكل ما يدل
 على العمل بالظن الغير الخفي على كونه من باب التأييد والالزام أو ارادة
 الظن في الجملة لا مطلقا أو ارادة الظن الثابت بحجة عند الجهد والظن في بعض الموضوعات
 فكيف يمكن دفعه بكل ما يدل على عدم علمه بالظن على الاصل الاولى في مقابل الافتراضات
 والعامرة المصوبة أو الظن في الجملة أو الثابت عدم حجته كالتصاوير في الموضوعات
 مضافا الى خبريات القدماء وغيرهم بل عدم العمل بالظن عند تغذي العلم والظن
 المخصوص وحرمة العمل به عند التمكن منها لمر جامع بين الكليات المتناقضة ظاهرا
 وعلمهم بالخبروت كما لا يخفى لو سلم لعل لزعمهم التمكن من العلم وكون الخبر ظنا مخصوصا
 كما هو الظاهر منهم واستيعابهم ان بنائهم في اول الفقه كان على الخبر لزعمهم بخصوصية
 وتركه غيره لا صلة بالحرمة وعدم ثبوت الخصوصية والله حجة كل ظن وكيف في
 كتبهم الاصولية فلما صاروا مرة في الفقه يتفقوا وتفقوا لزوم العمل بظن
 وعدم الامتياز بين الظنون ولذا يتسكون بالاشهرية وعدم ظهور الخلاف ولين
 ساعدنا الوقت فنشير الى ما يدعى بما ذكرناه والخاص لمنع المبرج الظني مضافا
 الى ما دى الخبر وغيره من جهة الاندراج تحت عمومات تحريم العمل بغير العلم ومع
 ادلة الاصل والاصطلاح مضافا الى ما مر من عدم كونه المبرج الظني لترجم بعض
 الظنون والموارد على بعض الوجوه الثالث ان مخالفة ما طرد
 الجهد حكمه مغلنة للضرورة ودفع الضرر للظنون واجبا ما المقدمه
 الاولى فلان الجهد اذا حصل الظن من قوله نعم والله على الناس جميع
 البيت من استطاع اليه سبيلا بوجوب الرجوع على لا مكلف مستطيع ولم يدل
 دليل على تخصيص العالم به يحصل له الظن باستحقاق تارك الرجوع العقاب
 فانه معنى الوجوب وكذا اذا حصل من قوله سبحانه حرمت عليكم الجاهل
 الظن بحرمتها على المستأمنين الى طين ومنه الاجماع بالضرورة

عدم اختصاص التكليف به ومشاركة الغائبين ^{فيه} فيها القطع بقبول أحكام الشريعة
 لهم اومن الادلة الظنية الدالة على مشاركتنا لهم في التكليف كاشتهرة والاجماع
 المحكية وعدم ظهور خلاف وقوله صلى على الواحد كل على ابي عبد طلال محمد طلال
 الى يوم القيمة ورام محمد ^{رام} الى يوم القيمة ومخو من الاخبار الدالة على
 الاشتراك في التكليف الظن بقبولها ^{ان} يحصل له الظن بحرية الميتة على كل مكلف ^{عبر}
 تخصيصها بالعالم لها وليس معناها الا استحقاق العقاب على الفعل الحرام و
 بالجملة ما يدل على الوجوب والحكمة ظنا مفيد الظن باستحقاق العقاب فان كان
 موضوع الحكم عام المنة فانه كافي في الآية الاولى والاستحقاق مظنون لغير المشاهدة
 ايضا وان كان الموضوع خاصا بالمشاهدة كافي في الآية الثانية فبواسطة الادلة الشرعية
 القطعية والظنية على الاشتراك في الحكم يحصل الظن بالعموم لغير المشاهدة كما
 بالاستحقاق وقدر غير مائة عدم الدليل على اختصاص التكليف بصورة العلم حتى
 بوجوب تخصيصها كونها بالعالم سيما بعد الغوم الخروج من التكليف الثابتة بقبولها
 واخراج من الدين من التفتار في غير العلومات والظنون الثابتة الجدية باصل
 ولا ريب في حصول الظن بالترتيب بعد الظن بالاستحقاق فان الظنون بعد
 وجود المقضي وعدم ظن المانع هو ترتيب المقضي لظنونه عدم المانع
 بناء على اصالته عدم المانع كما يبق في الاستصحاب ان الثابت مظنون البقاء
 من انما المجموعات الدالة على الوعد والوعيد على اطاعة الله ورسوله ^{ومعصيته}
 الله ورسوله كفر نعم ومن يطع الله ورسوله ليخله جنات ومن يعص الله ورسوله
 فان له نازلا بهم الى غير ذلك من الايات والافعال الدالة على ترتيب العوالب ^{طاعة} على الا
 والعقاب على العصيا ومقتضاها حصول الظن بالترتيب فعلى هذا لو خالف
 المجتهدين ما ظن وجوبه او حرمة ان لم يات بالواجب بقصد المشروعة ولم يترك
 الحرام يحصل له الظن بترتيب الموافقة على مخالفة وكذا لو لم يفتن ^{بمقتضى}

ظنه بانا فتي بخلافه او لم يثبت للابحار بل الضرورة على عدم الفرق في الواجبات والمحرمان
بين المجتهد والمقلد وان كلاهما هو واجب او محرم على المجتهد فهو واجب ومحرم على المقلد والملازمة
القطعية والظنية على وجوب الاقناع عينيا عند الاختصار وكفاية عند التعدد فثبت
ان مخالفة المجتهد ما ظنه واجبا او حراما يترك الاول والايمان بالثاني وترك الاقناع لهما
مظنة للضرر واما سائر الاحكام الظنسية فيتم السلام فيها بعدم القول بالفرق والماضي
الوضعية راجعة الى الظنسية مضافا الى عدم القول بالفرق والقول بان دعوى عدم
الفرق من ضيق الحال وتكليف البال لعدم حصول القطع بالاجماع في مثله وعدم
كفاية الثاني مما لا ينبغي ان يصحح اليه في عدم حصول القطع في مثله وجوب عدمه في
اكثر المسائل الفقهرية المدعى فيها الاجماع لا وضعية منها مضافا الى كفاية الظن كما لا يخفى
واما المقدمة الثانية فلم العقل بانها بدية بل وكما بوجوب دفع الضرر المحتمل
ولو احتمالا وهو ما فضل عن المظنون الا ترى ان الجائح والعقل ان اذا حصل
اقتلاط ما كوله ومشروبه بالسهم ولو احتمالا مرجوحا لا يقدم على الكرم وشربه ولو ضرا
ضررا شديدا او قرب من الملاكة لفرط جوعه وعطشه ولو اقدم عليه حتى فعمه وجاز
مؤاخذة مولاه معلما باحتمال الملاكة ولو لم يحصل الملاكة بخلاف ما لو اقدم على ما
لا يحتمل فانه يتبع مؤاخذته ولو حصل الملاكة ويعلمون الحس والقبح في الموصفين
بعد المشي على ما هو مقتضى العقل في الاول والتمس عليه في الثاني وكذا الاقدام
على كل ما يحتمل الملاكة فيه من المساكن وغيرها مع امكان الاجتناب عنه الى ما لا يحتمل
فيه الملاكة اصلا ومع عدم الامكان يجنب الى ما هو اقرب احتمالا او ضرا او
لوفرض صورة يعلم فيه الملاكة في الجملة ونزود بين امرين كالرغبين والقذيين
والطريخين فلم العقل بتركهما مع الامكان وترك الاكثر احتمالا او ضرا او ظهرا
فيما فضلا في اثبات المقلدين وابرار الاعمال فثبت في عيون المؤمنين المتقدين
بكثر من الوجوه والجواب عنها وان كان كفاية عن ذكر الامراضات بما في الوجوه
والجواب عنها الا انما لما الزمننا توضيح الرام بحيث لا يفتقر الى جواب غيره

الى مواليهم افعى من احتمال العفوس بما اذا كان المعصية من الكبار عندهم هذا مضافا
 الى ان ترك جميع الواجبات المظنونة وفعل جميع المحرمات لك مما يظن عدم العفو عنها
 مضافا الى ان احتمال الضرر كاف في اثبات المرام بناء على ما مر من حكم العقل بوجوب
 دفع الضرر المحتمل الا انه يتغير الدليل بتبدل الظن بالضرر في المقدارين با احتمال
 فلا تغفل الثاني منع وجوب دفع الضرر المظنون فضلا عن المحتمل بل العلم
 اولوية سلمنا الوجوب لكن في العتليات الصرفة من الامور المتعلقة بالمعاش
 حيث ان شأننا فيها متابعه عقولنا وقلوبنا ونادون الشريعات التي لا بد من اخذها
 من صاحب الشريعة سلمنا الوجوب عقلا مكالا الا ان استلزام الوجوب شرعا في حين
 المنع كما بين في موضوعة الجواب اما عن منع الوجوب فقدر فان الفرق
 بين الوجوب والاولوية يظهر بالمذمة والمواظقة وعدمهما بل وقد اثبتنا وجوب
 دفع الضرر المشكوك بل الموهوم وما يتق المنع الوجوب في الموهوم من ان اكثر
 العقلا يتكيفون الضرر الموهوم في امور معاشهم كالنهارات والزرعات
 والاسرار والبراري والبيوت تحت السقف وظل الجدران ^{والنخيل}
 والجبال والاشجار والاكل والشرب من الاغذية والادوية المأكولة ^{المزونة}
 مع احتمال الخسار والغرق والوق والزلازل وسع الحيات والعقارب ^{المتن}
 المأكول والمشروب يشي من الملوكات سواء في ذلك المتكمن من الزوار والواقع
 في ورطة الحاجة والاضطرار مدفوع بان الزار من الضرر الموهوم للعقلا
 في امور معاشهم غير ممكن فانهم دائما في امورهم يتكيفون الضرر ولومومهم
 الا ترى قيام احتمال الضرر في جميع المأكولات والمشروبات ولومومهم
 وكذا في ترك الزيادة عن مقدار الحاجة وكذا البيتونة تحت السقف
 والسماذ فان احتمال الخسران في الاول معارض با احتمال مثلها او
 اشدها في الثاني وكذا السبح العقارب والحيات في بعض الامكنة معا
 محتملا واشده منه فافروا كذا احتمال الضرر في السفر معا فافروا كذا احتمال

في الحظر واليمن في التعارض التماثل فقد يعارض احتمال الفرق غير من النوع والمهور
عن التماثل وتكمل مخصص من الرجال والنعم ما قال مولانا ابي المؤمنين في نقل الخبر
من نقل الجبال اصب الى من متن الرجال والحيران في التيارات والزراعات مع
عدم الافتقار يعارضه احتمال التهورية ونحوها مضاف الى الفرق بين اقسام الفر
ومراتب الاحتمال وبالجملة عدم الغرر عن الموهوم اما الحاجة وعدم الامكان
واما لعدم الاعتماد بذلك الفر ولو كان مقطوعا متكا او في مقابل النفع الموجب لم
كما ان العلم عروق صداع خفيف بسبب كل غذاء لذية واما عن المنع في الشرعيات
مواضع فان التفرقة ان كانت لا بل عدم حصول الظن فيها وحصولها في القطعيات
فالمفروض حصوله في الشرعيات من جهة الشارع بل قد يحصر من جهة العقل وان كان
لعدم حكم العقل بالوجوب فيها وحكمه في القطعيات مواضع البطلان وهذه
التفرقة مناسبة للاخباريين القائلين بعدم جهة العقل في الفروع في مقابل الجاهل
القائلين بان من جملة الادلة الشرعية بالنقل بحكم العقل ويوجب على الاخباريين
فليس يفتن من ان المراد ان كان عدم ادراك العقل ففيه مضافا الى انه ليس هذا من
المسائل العلمية انما من البين حكم العقل بوجوب رد التوريعه وخوذه وورثه
الظلم وشبهها وان كان عدم جهة ففقد القطع لا يحتاج في الجهة الى دليل اخر
والا لزم الدور والتسلل واشتات جهة الاقوى بالاضعف والاشرف
بالاخص فلا تغفل واما عن منع الاستلزام فبان التلازم بين حكم العقل
والشرع من المسلمات التي لا ينكر وان اردت توضيح فاستمع لما ينال ملك فتقول
اذا حكم الشرع بوجوب شيء فلا ريب في حكم العقل باستحقاق العقاب والمثوبة على تركه
بعد العلم بكونه من الشارع وان كانت المصلحة الداعية لا يجابه غير معلومة لجميع
العقلاء فلا ريب في وان حكم عقلا في باستحقاق الذم على تركه شيء في الواقع
وعند العقلاء فلا ريب في احتمال الخطأ لهذا العاقل وسليم وكين الذي لا يجب
اليقاع جائز التكرار بل واجب التكرار لكن لا يحتمل هذا العاقل واللامر به بالجملة
بوجوب الفعل ولا يجوز ترك هذا الفعل اما ان يتحقق الذم والقوبة او لا

يستحق ثبوتها او يستحق الذم دون العقاب فان قلنا بالاول ثبت المظن وان قلنا بالثاني
يلزم عدم جية العقل حيث حكم باستحقاق الذم وقدر انما بطلانه وان قلنا بالثالث
يلزم عدم اللزوم بين استحقاق الذم واستحقاق العقاب وهو ظاهر الفاء والآن
ان العبد اذا قطع بعدم رضا مولاه بفعله بمغوضية عند مولاه ثم انى به كان مستحقا
لذم العبد بحيث لو ذموه لم يتوجه عليهم قبح ومذمة ومستحقا لمواخذة مولاه بحيث
لو عاقبه معلله بايتانه ما قطع بمغوضية له فان حسنا لا يسيء والاول الاستحقاق للذم
والمواخذة لما كانا حسنا ففعل هو الا الحكم العقل بحجة ادراك استحقاق الذم في
استحقاق العقاب ان قلت ان استحقاق العقاب انما هو للمخالف المولى
والمخالف فرع الامر والنهي والادلة للمحبوبة على والمبعوضة عليها بل يلزم في
تحققها تحقق الانشاء الظني المتعلق بالملك كما ان استحقاق الثواب فرع الاطاعة
وهو فرع الطلب اذ لم يكن طلب وعمل على التخصيص مع غاية افتقاره وشوقه اليه
ثم طلب العامل الاجر جازع عدم اعطائه معقد لا يكون العمل فضوليا بل مجوزا للمواخذة
اذا كان عمله تصرفا في ملك الغير بدون اذنه كما اذا برى يتياف دار الغير مع كمال استحقاق
السيروان كان ترك المواخذة واعطاء الاجر اذ لم يكن يترتب على فعله ضرر او
مهانة لصاحب الدار اولى لكن ليس هذا معنى الاستحقاق للاجر بخلاف ما اذا
طلب صاحب الدار بناء البيت فان العامل يحسب استحقاق الاجر ويذم تارك الاعطاء
فعل هذا لا كما يستلزم المحبوبة والمبعوضة لانهما كتمان بالنقل من دون
تعلق الطلب من الشارع استحقاق الثواب والعقاب قلت ما ذكرنا من المثال
للابتات الاستلزام دليل على الطلب ولا يلزم العلم بالطلب بالصدور ^{العقل}
والوصول الى العبد ببنفارة غير العقل ولو قلت يلزمهما قلنا فالمتفاني ^{طلب}
على عدم كون الاستحقاق للمخالفة او عدم كون المخالفة فرع المخالفة مظن
او بهذا الوجه والتحقيق ان كون الشيء مبعوضا اما بان يكون مبعوضا بنفسه
مع قطع النظر عن صدور من انفق او يكون صدوره عنهم مبعوضا بانفسه

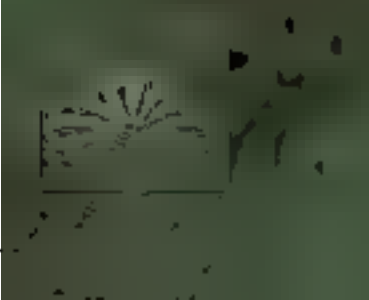
لم يكن كذلك من حيث هو والنسبة بين الجنتين هو التباين الجزئي والمبغوضية
 بالمعنى الثاني في شئ من الطلب لو لم يكن عينه في الايمان به مع العلم بالمعنى لمبغوضية
 بهذا المعنى يستلزم الخالفه وان لم يكن مع العلم بالمعنى الاول مستلزما لها ولك
 الايمان بالمحبوب مع العلم بالمحبوبية باحد الوجهين شئ من الطاعة ودون الفر
 وبهذا الظاهر الجواب عن سؤال عدم استحقاق الثواب مع العلم بالمحبوبية بل نقول مع العلم
 بالمبغوضية والمحبوبية بالوجه الاخر ايضا يحصل الى الفة والاطاعة فظرا الى
 الهومات الدالة على ترتيب الجزاء على الخير والشر والجنة والسيئة كقوله نعم ومن
 يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره من جاء بالحسنة فله
 عشر مثاها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها الى غير ذلك من الايات
 والافان الدالة على الوعد والوعيد على الايمان بالخير والشر والحسنة والسيئة
 والمعروف والمنكر ونحوها فان الخير والشر ونحوها متايق في الخير والشر
 من حيث نفسهما مع قطع النظر عن صدور بل لو قلنا بمحكم العقل باستحقاق
 الثواب والعقاب مع العلم بالمبغوضية والمحبوبية بهذا الوجه لم يكن بهذا
 البعيد فان كلامنا في افعال المكلفين لا في الاعيان وكون الفعل كالفعل منغوضا
 للمكلفين اذا علم بمحكم العقل وقلنا بكون العقل رسولا باطلا يجب اتباعه كما
 لرسول الظاهرى كما يقتضيه الدالة عليه المذكورة في موضع يرجع
 الى حكم الشرع بكونه منغوضا للمكلفين ولا ريب في حكم العقل اذا مرح المولى
 لعبه بمبغوضية الفعل له عند المولى باستحقاق المواظفة على الايمان به سيما
 حين مثل المولى القهار المنتقم العزيز نعم شرح لعدم المبغوضية بالنسبة الى
 فرد او حال او سبب عارضة تخص حكم العقل به بالمعنى الذي مر في محله
 الدليل في الجواب عن خروج القياس ونظيره تخصيص الدليل الاول بالمحبوبية

سيما من شل الوب الكريم الجواد الذي يذل بالنعم قبل استحقاقها ومنع عن استحقاقها
 فتمت وبما حققنا فظهر مراد النعم من قولهم كلما حكم به العقل حكم به الشرع
 وكلما حكم به الشرع حكم به العقل ونبت اللزام بين حكم العقل والشرع بالمعنى
 الذي ذكرنا وان دفاع الایراد بان المراد من العقل في القضية ان كان عقولنا
 انما قصة فالحكم ممنوعان لا محالة والخطأ ووضوح علم ادراك العقول
 كثيرا من المصالح والمفاسد الداعية لحكم الشرع وان كان المراد العقل الكمال
 التام كعقل النبي صلى الله عليه واله وسلم فبجمل التسليم لا يفتقنا لاثبات الاحكام
 التي لا تنقص بالقياس ونحوه فان الضرر في مخالفة ايضا مطلق فوجب
 دفعه بالعمل به والجواب عنه يظهر ما قدمناه في الجواب عنه في دليل الاستدلال
 وتبريح المرحوح الرابع المعارضة بالآيات والآثار الدالة على تحريم
 العمل بغير العلم والدالة على وجوب الاحتياط والعمل بالاصل فان افادتها
 الظن بملئها ووجوب دفع الضرر المظنون يقتضي وجوب العمل
 فلا يجوز العمل بغير العلم مطلقا ويجب الاحتياط والاصل وان كان فلا فساد
 مطلقا لا وجوب دفع الضرر المحتمل بوجوب التعارض بين الاقضية
 والجواب عن ادلة تحريم العمل بغير العلم بان المظنون بنفسها صفة العمل
 بغير العلم دون الظن خاصة كما مر غيره واذا قتل المجتهد من الشهادة
 ممنوها الظن بوجوب جملته الحمقة مثلا يحصل له ظن الضرر بتكها في
 احتمال الضرر باق علم بفعلها باق بعد مجالها كما كان قبل ملاحظة الامانة
 على الوجوب الا انه صار موميما بسبب الاطلاع على تلك الامارة ولو
 قطع النظر عن ادلة التحريم فلا ريب في حكم العقل بوجوب دفع
 الضرر المظنون لا محالة فان ظنا بوجوب دفع الضرر المحتمل

ولو كان موهوما كما مر فلا يخفى والفعل بالمحيط بمحصل العلم ليرتفع احتمال الفر
 في الفعل أو الترك فان امكن وحصل فهو وان تعذر بخيار الوار من
 الضرر المظنون وبترك الضرر المحتمل كما هو مقتضى حكم أمر العقل بل
 ارتكاب أقل التبيين ولو لم نقل بوجوب دفع الضرر المحتمل الموهوم
 فالأمر واضح وسه ملاحظة أدلة التحريم وحصول الظن منها بنفسها بحرية
 العمل بغير العلم بمحصل ظن الضرر بالعمل بظن الوجوب واحتمال عدم
 الوجوب واحتمال الضرر بترك العمل بظن الوجوب واحتمال بعد
 باقي ما لا انه موهوما بسبب ملاحظة أدلة التحريم ومقتضى دفعه وهو
 دفع الضرر الموهوم بمحصل العلم بحرية العمل بغير العلم وعدمها ومع
 التعذر لم ارتكاب أقل التبيين ومقتضى ذلك ترك العمل بظن الوجوب
 واحتمال علمه وبالجملة حال أدلة التحريم بالقيام بالحريته العمل بغير
 العلم حال أدلة وجوب صلاة الجمعة بالنظر لوجوب الصلوة فكما ان
 مقتضى وجوب دفع الضرر المظنون لزوم الايمان بالصلوة فكذا مقتضا
 لزوم ترك العمل بغير العلم والارباب في عدم الامكان بمقتضاه في
 الموضعين لحصول التعارض بين أدلة الوجوب والحريته بحسب العمل
 في البين وهذا هو توضيح المعارضة بالآيات والافعال الدالة على
 التحريم في المقام الآخر أنك قد عرفت غير ذلك ان هذا الدليل ومثله
 ليس دليلا تاما الا ان يعتبر فيه مقدمات اخرى من ثبوت التكليف و
 لزوم الخروج من الدين والعذر والخروج وهذا المقدمات يقتضي
 دفع الضرر المظنون من أدلة وجوب الصلوة ونحوها وادلة
 مخيم العمل بغير العلم فان دفع الضرر المظنون منها لا يجزى به

المقالة الثالثة ان قد علم ان الاول التزام على امانة حرة العلم بانهم اذا لم تكن ضرورة
على الخروج عنه ومما جاز بالضرورة مع ما قد عرفت ان الضرورة فائقة على العقل به زماننا
هذا ولا كلام فيه ايضا وانما الكلام في ان الممارر هل هو كذا ما يفيد الحق بمرادك
همام نعم دليل قاطع على عدم بقاء كافي من واثباته من غير مقتضار على المظنون الخيرية
او على الاقتضار على الاضمار اما التعبد او بشرط حصول المظنة وتحقيق هذه المقام
اذ يثبت في خصوصيتها وان يكون التعبد عنها الى غير ما يتوقف على النظر اليها متكوا
على الاضمار فانهم الدليل على جية ان حاد كنهه كان التعلل عدم جية غير ما المظنون
فتقول ان الجزع على تارة على ما ينادى بالحديث واخرى على ما ينادى بالاثم وهو على الاول
عبارة عما يكى قول المستعمل او فعله او قوله وقد اعترض عليه بالمتن والرد وبكسا
ابا الاول بخروج بعض عبارات الفقهاء الذي تنقلب به الحديث بالنقض ويكن دفعه
باعتبار الحقيقة في الثانية فبالسمع عن المصمم من ان غير ان كل من مثله وقد جاء
بالتمام خروجه واعترض عليه بشي الالهائه بأنه يقتضي عدم سماع احد منه حديثا اصل
انما حكاية من مثله قال في الاول هو قول المصمم او حكاية قوله او فعله او قوله
وما لا يترتب الى المصمم له من شيئا عندنا انتهى في على الثانية فبحر عبارة عما يصلح فيه
الصدق والكذب وبعبارة اخرى ما فعل الصدق والكذب والنسبة بينهما
بالهموم والخف من تارة ومطلق الخبر تنقسم الى متواترة وغير متواترة والمتواترة
عبارة عن خبر جماعة فيلحق فيه القطع بصدقه وبعبارة اخرى خبر جماعة
في رواية اكثر من مبلغا يتبع عادة نراههم على الكذب وشقاقهم كالخبر بوجود البلدان
المنائية عناء والفتن بالاسماء عندهم ما تناكبت عندهم والله به واثم و
سكندر وعوفا دليل على امكانه وبشرته السمينة واهنية تاهات كنهه او سريره
في امسك سيرة السوء من فلا سمح الواسع والموارها في المنهج انما

وهو على وجهه وانما كان السوار غرضه ما فيه اقليل كان اسكوب عنه والرجوع الى ما هو الاصل اول
واما المعيار المعنى فهو اجزاء لبد منه اعساره مستغن عن البحث اما على المعيار المعنى
بالاحاد فهو عالم غير العالم بنوعه سواء كان واحدا او متعددا وانما فيه الاضمار المستعمل
وهو الذي بلغ عدد الخبرين في اللغة وازيد واطلاق الخبر الواحد على ما في المعيار
ان من المستغنى عن شئ ما لا يلزمه فان عدم افادة القول من لوازم الخبر
بالذات وقد علمت بوسط البواقي وراكم التوصل الى حصول العلم به من غير
كالمعيار وانما هذه عظم والاحاد هذه المعنى على ما يحكمه الامران احكاما وما
محمول الحال على المظنون الصدق وقد يخبر ان امراد خبر الواحد في هذا المقام ما كان مطلقا
الصدق فاليك ما يحكمه الامران كخبر محمول الحال او ما كان مطلقا الكذب
الكذب فارجع عن الاتحاد المتيقن في هذا المقام فليس بعد قوله في شرح التهذيب
وهو اي وما لا يعلم فيه احدهما على الاصل راجع الصدق وهو خبر واحد وراجع الكذب
وهو خبر الكذب وما ساوى فيه الامر وهو خبر الحيز وراى الاول واحد المضمون
ما لا يتصور ان يتصور ما على ذلك استدلالا من القائلين والمكبرين في ما لا يتصور
بجمله ما يشهد الظن والثاني منع العمل به نظر الى ان الناس العاقل منهم قد كان في تفصيل
اجزاء الخبر الواحد هذا المعنى احيانا تحت فقرات القليلة متناهية في العجب والجد
الظن محققا في بين علماء الامم من جهة منع التيقن به عقلا وعلمه ان فيه من
اصح ما هو على الدنيا من ايمان الحق والافزون على الخبر انك وعلمه كثر التوقيف
وهو الحق ما عرفت من اصالة الخبر بانها علم وعدم ثباته ما يستدل به الخلق
ثم اخبر المميزون في وقوعه بغيره من غير ان يميزوا في وقوعه بغيره من غير ان يميزوا
ادريس وكثير من قداما في شئ مما اخبروا ان دعائهم لا يستعملون في دعائهم بالحواس
وجوزة المقارنة في ما جمة وهو الحق البتة والكل في هذا في رتبة الخبرين



الجته في الجملة وانما النزاع في طريق جيته بل هو السمع او العقل و يرتفع النزاع الى غير
 تحقيق هو انه قد لا يكون في الحقيقة خلاف زمانا او مكانا او قبل او بعد او في الزمان
 حين غير محل النزاع فاعلم ان النزاع في جيته في هذا الموضع انما هو في الحكم الشرعي
 لان الموضع في الحقيقة في هذا الموضع انما هو في هذا الموضع في هذا الموضع
 نظر الى حرج الشر بما يحل الصدق والكذب في ما لا يدركه غيره والى ان بعد
 اجماعهم على ما تكلم السيد الاندلسي في عدم قبول الواحد في الموضع
 الشرعي لثبوت الغلبة في السبب في الموضع والى ان ستر امثاله مما كان
 اكثرهم على عدم الحمل بالواحد لو كان في الموضع بل عدم الحمل بالثاني مطلقا كما هو
 مقتضى اصول الفقهية وصحت عبارة جمع من الامور يظهر مرادهم من الخبر هذا ما مر
 الحديث بهذا المنظر الى الترتيب في الاما فاننا ظاهرا اكثرهم بغير حرج بعضهم انما هو
 النزاع هو في الموضع في المعصوم فانهم في مقام البحث عن الامة
 الشرعية وانما بالارادة من الامور الاجماع والكتب الشرعية وانما السنة
 منقولة الى متواتر واحد وانما في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 ثم اختلفوا في جيته الا في بعد القطع بجيته ما سواه و سجدنا معكم المماثل في
 مذهب علم انما محل النزاع عندنا منها هو في الواحد في الحكم الشرعي واما المذهب
 فهو ناسب مذهب العامة فانهم ذهبوا الى جيته الواحد مطلقا سواء كان
 اذات حكم شرعي او من غيره واجتمع انما هو في الموضع في الموضع في الموضع
 من العقل والنقل واما في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 المتكلمة في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 اولى منها قوله في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع

أما ما وجدنا من عدم إدارها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
التي هي من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
نحو ما قيل في القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
فإنه في القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
على أن يكون في القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
التي هي من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
على عدم القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
واجب كسفيان فإنه يكون الشيء واجبا الشيء الآخر لا يكون الشيء الثاني واجبا واعتبر في القوة والحق في صدورنا
مما يقع في القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
يعود في القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
التي هي من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
عائنه من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
يجب في القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
وواجب في القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
لما لا يملك على اعتبارها في القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
كما يدل على ذلك من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
من سياق الآية الشريفة في القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
بالإشارة إلى أن القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
والدلالة الساطعة على ذلك من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
هذا الذي هو وجوب الشرع من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
التي هي من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
النافذة عن القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
ولا يكون إلا إذا اضطررنا إلى القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا
لم يعلم اعتقادنا في القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا

أما ما وجدنا من عدم إدارها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا من كونها من القوة والحق في صدورنا

أو الحرام أو ما هو معلق بالانكسار شرعي كان أو ضيقا كان فالدليل على عدم تمامية الاحتجاج بالهتاف
 ومقتضى الاستناد من الماية على تقدير تسليم العلم بحسب قبول الواحدة بعد سواء أضاف الضيق
 أم لا وهو خلاف الاجماع اذ لم يوافقوا على تركه في هذه الواحدة اما بقوله من حيث كونه
 مؤيدا للظن لا من حيث الحقيقة بالاسم ومنها ان يخرج من جواز اهلها بالواحدة عدم جواز
 وما يلزم من وجوده فهو بالاولى وذلك يدل على جواز الواحد مطلقا ومن جعلها
 الاجماع المنقولة من السيد المرتضى رحمه الله تعالى العقل بالواحد لا يجوز عنده المادية وحينئذ
 يتلزم ما ذكرنا به في الاسم ومنها ان لا يفتى في قرب من خمسة عشر يوما كان الشرا
 يرتفع اذ في ما لم يفتى اليها ويمكن الجواز عن القرب اما عن القرب فبأن الحكم لا
 وجوب الجواز ليس مستلزما من محض الوجود العقل يستلزم بالموارد المتقدمة من هو
 ما هو من جهة العرف وهو به ما عرفت من ان ما يقع تحت هذه الاصل من المطلق
 بالنسبة الى ما يجب عليه من القرب من زانية وهو الوجوب مع ان القرب على ما في الكلام لا يقتضي
 والقرب ايضا في المقام الذي اذا جاز في الواحدة وجب بالاجماع القرب وعن القرب
 فانما هو انذار على القرب فيعرف في ثبوت الحصة الشرعية في التقفم وبعده وان
 فليثبت القربة شرعية فلا اذ لم يثبت هو القربة في المعنى المصداقي شرعية
 ولو جازا وانما هو اصطلاح حديثي القرباء المحتاجين الى الاجتهاد والافتقار
 اخيرا الواجب اعتبار الآيات الشرعية في ما لا يخفى من ان قوله لا يجرى بعده
 وفي تشاذه فيما عدم جواز قبوله اذ لو كان حراما لوجب ما يتبادر من ان
 لا امور عرضت ثم رتب ما يقع من قبلة ربهم اليه وانما من صدور الخطاب
 فلا مانع من قبوله من حاله المعنى من النقص كمال القربى من المطلق في زمانه
 فكما جاز العقل في جميع الشرائع وايضا من المصالح التي هي المصلحة والمنفعة على
 التحقيق كذا الفقهاء اذ اصاب حاله كماله وبالجملة ان الآية الشرعية ذاتها لا تقول
 صراحة ما استدل به في قوله لا يجرى بعده وانما خرجت القربة من حيث ما قبلها
 في الباطن وظهور كونها من حيث ما قبلها في وجه عدم العلم بالآية في الحقيقة التي
 ورث فيها الاخبار والمآثر فيها لا يدل على ما يشبه الجواز ان يكونه انما يستدل
 من حيث ما شافنا اذ لا يخفى عليه اذ لا يخفى على من استدل بالحكم منه بل انما هو
 عما يوافق الرابع فيما ياتي من الآية الشرعية الثانية مفسدا في قوله لا يجرى

فباعتبار من عدم حصول الخوف من الانذار من غير الشرع بالاعتقاد بما انذاره به يكون الخبر المسمى
الشامع للوجوب والحرمة ما لم يظهر خلافه باطلاً من الخبر كذباً موجب التوقف فيه لعدم رعايته المبدأ
لا يفرغ من المقام الا اذا قام وقوع التبعية بالواحد في ايجاب والحرام يثبت في زمانها
من الامكان شرعاً كان او وصفاً بالاجماع كمرتب كما هو الثابت عند الحكم وعن الشيخ
منع الاجماع كيف وفقد يجمع من افاضل اصحابنا الاجابيين الى وجوب قبول
الواحد عند سماع كلام القائلين بحديثه من حيث كونه مفيداً للفتنة اليه انما
في بعض المواضع كما اذا حصل من القائلين ثبوت نكاح فائهم لا يحلونه به واما الخبر المزبور
الظاهر عند اصحابنا فانه لا بد من بيان طريقه القائلين بالصدق
المقصود من السماع بوجهه اما من ثبوت اطلاق الالامة الشرعية لا سيما في جوامع
المحكول وثانياً لو سلمت فلا يصدق في مثله سرقة ثابتة بالبرهان المطلق قد
يغير العام قد يخص فيخرج جنة من المنقولات عن السيوطي في قوله باب التلويح
استماع العلم بقوله الاستلزام قبوله عدمه فالجواب ان ثبوت خبره لا ينافي
الترغيب ومنها قوله في سورة الحجرات يا ايها الذين امنوا ان باكم فاسق بل
فبقينا ان تصيبوا في كماله فليسوا على ما مضى يا صديق وجه الدلالة انما
حقيق وجوب الجليل في معنى القاطع بالبناء في معنى استوائه على عقوق الشر
وادي الم يجب البصير عليه عند مجيء غير القاطع في ما ان يجب النبوة وهو الملك او الرد
وجوده لا يقتضاه كون غير القاطع اسوة باله منه وهو ظاهر الفخ واعترض المراسم
اولاً في منع جنة المفهوم سيما اذا كان الاستلزام في مقابلته من لا يجوز له كسبه
المرتضى على ما في غير هذا الباب فيمنع جنة مفهوم الصوفى ثانياً ولو سلم ان الامكان
هنا على الشر فيمنع ذلك لانه على الملك ثانياً اذا المأخوذ منها عدم وجوب البيان
عند عدم معنى الشاق وهو قضية محال في غير وقوع وجود الموقوف وعند عدم
في زمان كون عدم الوجوب لعدم الجلي افضلاً وراسماً في وقتاً بالعدم في بيان
المفهوم فله وجه وكان في افادته الحكم تظروا ربنا ان جنة جهنم
مشروط بعدم ظهور ما في قوله من غير اعتبار مفهوم او عدمه

مورد الغائب وكلا الشرائع ان لم يكن متصفا فليعلم اني وهو غير المتصدق لا احتمال ان يتم
محال المورد في روده مورد الحاصل او اللاحقة الحق الجزئية ومرتبة ثمانية
وقامسا ان المفهوم هنا معارض بالتعريف المتصادم من غير اية التسمية ومرتبة ثمانية
الحج لان التمام يحصل من الغاية على العموم بالجملة في غير غرض القلق انما لعدم افادته
القطع برعاية الظن والتخالف فيمكن فيوجبه الغاية ان لم يتقدم ما يتقدم من
التعريف المتطابق للامور العينية والفكرية فلا يتقدم بعكس فمحصلة الاجال
المفاتيح للاحتمال او سادسا ان المتصادم من قول احواله في الموضعات احواله وهو
حظا في البيع سيما في مثل الادعاء الذي هو المورد وعكسها في غير امور يوجب
استدلالنا ان الامور كما لا يخفى على العظام وسابعنا ان الالية لا ترتفع بقدر تمامية
دلالتها تدل على وجوب قبول في العدم وهو يوقف معرفة معنى العدالة و
هو خلاف ذلك فانهم اختلفوا في ان المراد منها ما هو مرادكم او معنى الظاهر
او في الامس مع عدم ظهور الفرق في ان الحق الخوض عن العدالة او امانع
عن كسرها ما في ما هو ملزم بتحقيق هو مطلق المعصية او الكبار او الضرر
بالصغار ثم اننا نكابر ما ذا لو كان المراد الضرر به يتحقق من المنة او
المرات او قدر شعير لعدم مبادرت تركه وبعيد كل من هذه المعاني كانت
وفيه الاحتمال في كل واحد منها فلو كانت بالواحد العدل اولاه من
الاشياء ولا يمكن تحقيق كل من هذه الموانع الخلق ضرها الا بالواحد وهو
مستلزم الدور لنفوذ مقتضى الجزئية في العدالة ومما يوجب الجزئية وتوجه
عليها ايضا الاعتراض الرابع والسادس والسابع من الاعتراضات
المقدمة على الية السابقة ويمكن الجواب عن كل ما عطف القول فيها الحكم بها
انما يستفاد من مفهوم الشرط العاقل وهو تحقق في محكم تقيده وانكار الخصم
بعد اتمامه الدليل على خلافه غير مخرجه عن الثانية والثالثة انما انكسره
في مفهوم التولية وهو وان لم يغير الجموع لجهة الامانة غير الجموع تسمية
سواء في كل واحدة من اولويات الية السابقة على الامانة من الموانع غير مخرجه عن

لقد انعدم وجود التيقن عدم محلي لعدم بدو الاحتياج الى البيان ففقدنا ما استوفى
 فيكون الما فوق في الثاني فيكون بدو الحكمة كذا فيكون مضافا الى ما ذكرنا هنا
 مع اننا انما اذ اثبت جبهة خبر من الزنا اثبت اليقين بالاجماع المركب فتم وتتم المراسع انما هو
 بعد ثبوت جبهة الموضوع اعني انما ان يظهر ان لا يتم ولم يظهر هنا ما يصلح دليل للموضوع
 الا ما يتوهم من ورود في الحكم الثامن والاشارة الى مقتضى الخبر وكذا ما يصلح لذلك
 اما الاول فلما فرغ في مقام ان العبرة عموم العقل لا خصوص المعلوم ما الثاني فلما
 مرجع لا يخفى انك استدلالنا امثال هذا المقام وعلى الخامس في التفتق والخبر
 اما الاول فبشهادة العدلين اذ لو كان مجرد احتمال التعلق وان كان نادرا وموجب
 لاجتنب وحصول التهمة عند حصوله لوجب عنه شهادة العدلين ايضا بالاشارة
 فبان التعليل انما ورد لبيان ان خبر القاسق لعدم الجرح مستند به في عدم علاج الكذب
 غالبا فيلزم عند قبول قوله على وجه التهمة للمفسدة العقلية التي جرت عند اقامته و
 الحسرة الكبرى اما التعادل فلا يقدم على الكذب قطعا في ما احتمال الخلاف
 الذي ينطبق في خبره انما هو مجرد عدم كونه ما من عاب اليه والخفا والتلف في خبره من غير
 الجهة نادرا وان وقع فلم يوجب التهمة فاما انما كتمت فيما اذا كان الاعتماد على
 ما يعتمد العقل وما فيها كان العقل متينا على ما اشبه وانما فلا وجه لما في من الاول
 والمعادلة في الثاني فذكر وعرض السادس فبان التخصيص مع الدليل في خبره والمانع لا يصلح
 لما نعتي والاشارة الى انما يتوهم على التهام تثبت كان الاشياء بخلاف الخبر المخصص
 فان تخصيص ذلك الخبر عن حكم العام لا يوجب التناقض كما اذا قيل انما هو
 سيما زيدا المازيدا واما اذ كان العام ظاهرا فتم فلا تناقض ولا اشارة الى التوامر
 العرفية، طفق على الحكم في السامعين فانما زيدا ان المولى فيما اذا اراد عليه
 يعتمدون على اخبار الف في الذين يتوهم على العمل بحرمهم مناسك كثيرة وقالوا انهم
 في مقام القضاء الحكم على الهم ان جاز انما فاقوا فيما فبينوا وازجاء لم عادل فاقوا
 التي موضع عددها وكون من جعلها الموضع الذي لم يتم فيه المفسدة لا يتبادر
 على خبر القاسق فيه لا تناقض ولا اشارة الى انما كتمت فيما اذا كان اعتمادا على
 العدل في الردة ليس مطلق بل اذا ما يقع اليه خبر اخر بخلاف خبر القاسق فانه لا يغير

فكانه سبحانه قال ويوعى انما بانكم فاسق ببناء فلا تقبلوه مطلقا لا مضمنا ولا منفردا
لان في الارتداد ولا في غيره الامع البين بخلاف العادل فاقبلوه مطلقا وان لم ينضم اليه
اخر الا في الارتداد فيحتاج الى ضم مثله اليه ^{بغير} وعند الساجع يمكن ان يبق اذ التفت
بالظن في هذه المقام بعد عدم امكن حصول العلم مما تدل عليه الضرورة وبما ان
الاية الشريفة قد دللت على وجوب قبول خبر العدل وهو فرع عن معرفة العدل بغير
وشرعا وما لم يعلم مراد به استغن الحرف وجب الرجوع الى معناه الشرعي وبالعلم
وما يقوم مقامه شرعا فيه مدد فوجب الرجوع الى ما يفيد الظن الاقوى ^{السا}
الظنون الربانية فقد اذعن الاجماع على جنتها وان لم يثبت جنتها بما ذكرنا
من الدليل فلهذا اختلفت جنة الرجوع في الاخبار الدالة على شخص ^{معه} او لا
فانه انما هو من حيث استقادة الظن منها لا من حيث الامع والجزئية فلا يلزم الدرر
منها غاية الكلام في ما بين البائين اجمالا بخلاف جوابا ولكن بعد تسليم تمامية
الاحوية المذكورة وظهور جهات الدلالات وكونها من الظنون المحصورة
اعني الظنون التي ثبتت جنتها بالدليل القاطع من الكتاب والاجماع والسنن
والذي ينفرد منها بعد الدنيا والتي وجوب التقيد بها بخبر العادل وانما هي
المعرفة العادلة كما عرفت ^{السا} لا بالظنون التي ثبتت جنتها بالدليل الاحتمالي فيكون
غير مخصوصة ^{بها} مع ان نقل الكلام في هذه الظن فيقول ان الظن الذي يعرف
به العدالة اما ان يكون ظن مخصوصا قام دليل قاطع على جنته او مطلقا ^{الظن}
فان كان الاول فالفرض والواقع عدمه وانما كان الثاني فلا دليل عليه والدليل الذي
يكون في هذه المقام على تقدير تمامية دليله على حوزة الاكتفاء بظنهما وانما
لهذا مع ان هذا ايضا يتوقف على عدم امكن استغنى المشي على المعنى الجمع عليه
من العدالة وهو المملكتة وامامة فلا يدعى حوزة الامنية ^{بها} ولا اذا

ثم الذي على العذر العذر فله ان يقتصر بما هو عدل في الواقع بقينا اقتضا رايها خالف الـ
على موضع القطع واليقين ومنها هو الذي يقتضيه القواعد الممهدة في هذه المقام واما ان
المستحق على العدالة هذا المعنى مما يتعارف وتغير في الاخبار والحكام فهو كلام اخر فينا سيجي
المقام لان مقاده عدم امكان الاقتصا ر على الظن المخصوصة ونحن اخبرنا تحقيق هذه
المطلب بانها يمكن الاقتصا ر عليها في جميع الامور الشرعية ام فقد ظهر ان القدر
الذي دلت على جحيمه الايات على قدر موثوقته دلالتها على الجزم المعادل بالملك
وهو الكافي من اعش رايها حكمنا والاقتصا ر عليهم والعذر بان العدل فيما سواه
سليم ام محذور الذي يشر اليه سابقا وسياقي تفصيل من لزوم الخروج عن الدنيا
لانه اذا افترضنا في غير العدالة بالجمع عليه فله ان يفسر في طريقا توثيقا اخبرنا فيهم
بالعلم او ما يقوم مقامه قطعاً كقاعدة العدلين الواقعيين الثابتة انما يمكن
في كان الصريح بهذا المعنى نادرا بل ان ذكر كماله في كل من اطلع على مساق الجمال الذي
الوجه ان المذكر فتم وقد تبي منطوق اية الشرعية دلت على قبول خبر القائل
بعد البين وهو عبارة عن طلب ظهور الصدق فينبغي على جهة الحق فاننا اذا
نقصنا عن الرواية رايها هم محترز في الكذب واليمين بخلاف الخبر وكانوا
عادلين في مدحهم كانا منها بينا نانا وظهر بهذا الظن الصدق بغيرهم فصار
بدلالة المطلق في جهة كما صار خبر العدل في جهة بكم اذ لم يعم فامتناعات التي ذكرها
ينبغي ان يدعى ما عرفت وحققنا ان الشريعة بين الامم بـ فان قد علم وجديهم
ممكن ان جحيمه اخبار الاحاد بها بين الذين وفهم كتمت كون امرادها
ما تمسكوا به ولا ينف من الامم كـ ما شهد به نانه من قرين المراد من الآية فيرفع
الكلام الى الظن المخصوص فله ومنها التمسك بعول الامم في كل عصر من اعصار
الدين والاعتماد فان الى جميع العامة قد تولى وتولى في قلة قلة من غير ان يغير خبر
الواحد في لو ان كسب من يمنع من شخص هذا العلم بانها في انتم من

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيسهم المعصوم مضافا لا اطلاع الأمة على ذلك وسكونهم عن فقد ادراك الشيخ والحق في العلامة
 وجمع من المتأخرين كصاحب المعالم والشيخ في المحققين الزبدة وصاحب الواحش وجمع من
 الاجماع على الحقيقة وفيها اولاد في العمل بالخير وقبح لعل ان يكون لاجل التورية القطعية
 المعينة للعلم بصدوره عن مصدره لا يكون واحد قد ورد التعبد به سلمنا ولكن
 نقول قد ثبت عمل البعض ولم يعلم حال الباقيين فانية الامم ساكنون فيقول العلم
 الى الاجماع السكوني وينبغي بحجة كما عليه المحقق لانه السكون اعم من الرضا وتايينا
 ان الاجماع الذي ارادتم منقول طريق الاحاد والاشهاد عليه يستلزم الدور
 اطلاق مع ان الاجماع لو تم في هذا المقام لاسين ولا يخفى من جوع اذ لا يدل على وجوب
 التعبد بالخبر الواحد مطلقا فان مواد الاول هو العمل ببعض الاخبار في الامور المتكلمة
 لا مطلقا ولا يعلم ايضا نوع ذلك البعض حتى يظهر لنا انه لا يكفينا في جملة الاحكام
 ١١ لا ومواد التثنية بحجة خبر العدل وقد عرفت ان القدر اعلم منه بوجوب
 اجابى مشترك بين الاقوال المختلفة في العدالة واما انما امر ملكة ام من الظاهر
 ام ظاهر الاسلام مع عدم ظهور النفي فليس محبا عليه ثم ان العدالة مع امثلة
 اذ كانت عبارة عن ترك الكبار وعدم الاضرار على الصغار فيها اختلاف عظيم
 الامور حيث تنحصر الكبار عن الصغار باقوال مختلفة وازرار منشئة ثم
 بعد تحقيق الامر في اختلاف في معنى الاضرار وبعد طرائق العقيدة بالظنون
 المخصوصة الجمع على حقيقة كقوله لو كان لم يتحقق النزاع تلك التثنية والافتقار
 على المتفق عليه وجب لزوم الضرر الذي امرنا به من ترك اكثر الاحكام
 والخروج من دين سيد الانام فمنه في الحق وما فرغنا من طرقات الاخبار التي تنسبوا
 بها على حجة الامداد اذ بعد تمامية التمسك بما في اسناد الائمة منها الا ان القدر الذي
 دل عليه الاجماع وقد عرفت ان الاثني عشر في الحكم بهذا القدر من الاخبار في مجموع
 الاحكام والمشي على الامر فيها في وجوبه اثره في وجوب الحق في وجوبها
 خبره وتحقيقه في القول باعماله الموقوفة على الظن الا ما ثبت بالدليل في

(ع ٥٤)

الدليل العقلي وبعبارة اخرى انه قد علم ما بيناه مفصلا ان الاقتصار بالظنون المضمومة و
 عدم التعرض عنها في مدارك الانكسار اعتمادا على ما ثبتت كنهه العقلية اعلى الكتاب
 والاجماع والسنة ما يشهد على بطلان الضرورة والمعانية لعلها وعدم كفايتها بما
 يحتاج اليه جميع الاجواب الفقهية فتحتاج الى اشارة ودليل على ما يقتضيه القواعد
 القطعية العقلية المقررة بمحركات الكتاب والسنة والاصول الثابتة اليقينية
 فيخرج تعيين تلك الامارة وانما هي ما يجب ان لا يخرج في الحكم ما ذكرنا في شيء من
 هذه الأمور غير الظن وانما هذا الظن في بعض الايمان وقد وقع الالتفات في هذا
 المقام بين علماءنا المعاصرين وقهاثنا المتأخرين على قولين ذهب الى كل فريق
 والاستدلال الاول على الاول بحجوه اقوالنا الذي هو مشتهر عنهم وعليه مدار الحكم
 عندهم وهو مناط فيما جاز العقل بالظن من الموضوحات لديهم بقرينة كدقيقهم يجوزون
 العتق عن فيه في مقالاتهم بالرئيس العقلي المحي بذكرنا في هذا الصنيع
 وبما زلنا ان التكليف فيما سوى الضروريات والاجابات بالظنون المضمومة
 الجمع على جميعها ان كانت ثابتة قطعيا وباب العلم وما يتوهم من عدم مدور فيه غشا
 كما عرفت انما وانما لا يتفرغنا وسونا وبذلكنا هذا في كل مقام يحتاج الى استدلال انكم
 الشروع في حصولنا من الامارات التي لم يقع على عدم الاعتماد عليها دليل ظني وجب ان
 يكون هو الحجة وبرهانيات ويعاقب والالزام التكليف بما لا يطاق لو كنا مكلفين بالعلم
 والخروج من الدين لومينا على الاعمال والعمل بالمدح لوقد بلغنا العلم بالدين
 واعتزنا عليه بوجوه اما اولها في ان ادب باب العلم فانما انما الكتاب الرابع
 ان لم يكن قطعي الضرور فلا انما حجة كونها قطعي العمل كما شهد به مصنفها وثانها
 يمنع بقاء التكليف بعد ادب باب العلم فانه اذا حصل لنا العلم بالدين في كل
 واجماع فكيف به في عالم كمال العلم به حكم فيه بامانة البراءة لانكونا مفيدة ثلثي ولا
 على وجوب التمسك بها بل لان العقل يحكم بما لا يهتف الا بعد البيان انما علمنا ان
 اقربنا على دليل قطعي دل على عدمه مقاد شرعا وثالثها في منع امتلازمة الضروريات
 وانما ادب باب العلم لا يستلزم ان العمل بالظن من حيث انه ظن فيم لا بد من هذا القول

ان يكون الفاعل من حيث انه ظن ان شئ كان كذا مثلا وان لم يفلح الظن كما هو الى ان في المرافعة وتحقيق الموضوعات
في الدعوى فان الشاع جعل شهادة العدلين هناك فاعلم العلم بعد الامانة حيث كونها مبنية
للظنة وما لا يجوز ان يكون الامر فيما نحن فيه ايضا كذا ولربما ان بعد تسليم جميع المقدمات
كانت النتيجة وجوب الظن بما هو للعد الذي يرفع به الضرورة فلا يثبت به اليقين
اعني التكليف بما لا يخلو والخروج عن الدين وهما لا يتفقان العقل بجميع المآثر والقطع
بان الاقتصار على بعض الظنون يوجب التخلص من المحذورين فلا يثبت اليقين فان الضرورة
تقتل بطلانها والجواب عما عدا الاول فبمعنى التسلسل ما ينشأ في هذه ان العقل يقطع
صدور جميع اجزاء المؤلف في كتابه ثم يسعى لا مصلح له واما قضيته باعلاها
من حيث شهادة المؤلفين او من دليل اخر فان كان الاول قد حقق في محله ان حكمه بوجه ما في
نصائهم ليس شهادة بل هو حكم اجتهاد ليس بالاجتهاد على انفسهم وعلى من يجب عليه الشئ
على اثارهم كما هو ان في حكم كل مجتهد بالنسبة الى ما مضى الى عدول بعضهم من كلام
على تعديده في صدر كتابه وتماثل شهادة بعضهم بعضا افر لو كانت شهادة على ما
مفصل في موضعه وبالجملة القدر المسموع الثابت بحجته اجاعا هو امر جلي او قد قيل
لا يفيضا في حال كما عرف في سابق الحال وعن الثاني فان قوله لا كيف لهم الا باليسار
ان كان المراد به البيان التفصيلي فمنوع كيف وجواز التكليف على وجه الاجمال الذي يمكن
لنا الايمان به باستيفاء المحملات بقدر الامكان مما يشهد عليه العقل بان هذه هي
وان كان المراد به مطلق البيان ان كل الاجمال والتفصيل مسلم ولكن مع التكليف
فيما اذا نسب باب العلم به تفصيل ما برة لما عرفت من حصول القطع للملاحدة
فيما سوى الضروريات والاجامات كاليف واحكام كثيرة لا يمكن ثبوتها
بالظن او بما من شأنه الظن وعن الثالث فيم الجواز الذي هو موضوع قارئ

وبيان ذلك جملات مع غير الظن مقام العلم في صورة عدم إمكان العلم أمر ممكن ولكن
 أغني عن ذلك إذا ثبت مثل ذلك الشارع وأما إذا انقدح حصول العلم بما هو المكلف به ولم
 يثبت من الشارع أيضا ما يقوم مقامه ولا شك ولا ريب أن الحرقي إليه منحصر بالظن عند العقل
 والشرع وعن الرابع وقد اجاب عنه اننا المصدق الحق لازم على العمل بان التهمة انما تثبت
 بعد من مقدم عدم جواز التبرع من غير مرجح فان الدليل قد دل على العمل بالظن فهو لما ظن
 مخصوص ولا يسير اليه كما علمت ان مطلق الظن بمعنى طبيعته انما من حيث هو موجب
 لا يفرق بين الظنون ولا مرجح يصلح لتعيين بعض دون بعض لتساويهما من كونها ظنونا
 غير مخصوصة وان اختلفت شدة وضعف فانه لا يصلح للمرجحة هنا اذ الكلام ليس فيه حيث
 الشدة والضعف بل في مخصوصية تلك الصفات باعتبار دليل قطعي يدل عليها وعدمه لزم
 كان الحرقي هو العمل بحسب الظن الساري في جميع افراده وهذه المقدمة يثبت اصالة
 حجية كل ظن للمزيد بعد استقراخ الوسع في هذه التهمة الحسنة فيها باب العلم القطعي في
 الاحكام الشرعية الا ما افرجه الدليل كالتباس والله سبحانه وتعالى اعلم بما انتهى اليه من جماع
 والضرورة على بطلان العمل بها وليس هذا تخيضا للدليل للتعليق بشئ بل هو في الحقيقة خروج
 من موضوع الدليل اقول ويمكن الاعتراض عليه بوجوه اما اولها بان استواء مرجح كوام
 لا يوجب حجية من بل منتهى الأصول العقلية والنقلية التي استست سابقا التي بين
 انواع الظنون المختلف فيها في حجيةها وتوضيح ذلك الى غاية ملئ الباب ان الضرورة قد
 الجأنا الى العمل بظن ما في خروج عن تلك الضرورة يمكن بالعمل ببعض تلك الظنون فالقول في حجة
 بجميعها خلاف الاصل مع ان مقابلة التبرع من غير مرجح ان تمت هنا فيتم في الطرف الاخر بل
 ايضا وحيثما يقتضي تلك المقدمة أحد الطرفين العمل بكل الظنون الا ما افرجه دليل قطعي
 خلا في الطرف الاخر اذا مفاد احدي الطرفين وجوب العمل بظن ما والاخر العمل

بغير ما وترك العمل بغير ما يتم الا بترك العمل بجميع الظنون ^{ثبت} فاما استثنى فاما تعارض الاصلان ولم
 لاحدهما مرجح ^{بما} يجب التحيز ^{فيما} ان تمامية هذا الدليل منى على بطلان ملة التراجع من غير
 مرجح وانما ركعتي ملة حيث لا يكون هناك مرجح اصل لا قطعي ولا ظاهرا ولا اذا كان في
 المقام مرجح ولو كان ظاهرا فلا كيف وهو يدور مدار البقع العقلية ولا في فيما كان المعتمد في التراجع
 الظن ولو كان ضيقا هذا خلافا لما كان المرجح بالنسبة الى بعض الظنون قطعي اذ مرة النزاع بين
 المتقاضي صهي في هذا المقام اعني المتقاضي على الظنون المخصوصة والمقوي عنها انما يظهر في
 ظنون لا يظهر في شئ ومنه يظهر ان الكسب والافبار كالشهر وعدم ظهور الخلاف
 والاستراء والاستحى على وجه واصالة البرائة على اعتبار الاولوية على كذا كما عرفت سابقا
 فان الاولين لا يعملون بها عملا باسلام والآخرين العالمون بها انما يعملون بمقتضاها اتفاقا
 لما يقتضي لهام واما ما سوا ما في الظنون مما انفق الفرعان على قبته هو المرجح القطعي
 في التقاضي في العمل بالظن الذي هو خلاف الاصل الثالث من المناظر والنقل على وجه
 الفرع المستثنى وقد عبر هذا الاعتراف بعض الامم من الماهرين في الفقه بما حاصله ان ترتيب
 المدة بالعلية هي ينتج وجوب العمل بالظن ما وبوقضيته مما راية بين الجزئية والكليّة
 فحين لم يثبت مرجح في المقام كان اللازم التوقف والعمل بالاصل والتواضع لمهمة الكلام
 فسقط احتمال بقاء الكليّة ودار الامر بين انواع الظنون التي يتحقق فيها الجزئية
 ويندفع بها الضرورة وحين لم يثبت دليل على تعيين هذا النوع كان مقتضى العمل بالاصل
 التبرر وهو يتصور على اقسام منها اقسامها نعين العمل بصريح الاخبار ولو على مناسبات
 اعم المشهور وبما يكون منجرا بالشهرة فان الظن الحاصل من هذين النوعين هما لا يكره
 وينفع بهما الحاجة ايضا وقال بهما كل منهما فانه مقتضى المصلحة على سبيل الكليّة كما في غير من

الافتقار مع ان لا يقرب به بمعنى ان لا يقرب بحجة الشهرة وعدم ظهور الخلف وغيرها ما
لم يدع احد خصوصية خاصة ولم يوجب بحجة غيرها وهذا هو المرجح مضافا الى الاجماع المستقوله و
الشهرة المحققة الدالة عليه في الاقتضاء عليه فيما في الاصل على قدر الضرورة اقول
وبالله التوفيق يحقق الكلام في هذا المقام على وجه نكتف الشا من وجه المرام يوفق على
مقتضى مقدمات الاولى فان يحقق الماهل الذي يتكبر في هذا المقام هل هو قطعي
او ظني وعلى تقدير الاخير هل هو ظني مخصوص قام الدليل القطعي على بحجة تجدد الظن
المحمول عنه في الظاهر ان المراد به هو الثاني لانه المستفاد من المقدمات التي رتبنا في صدر ^{المسئلة}
من العقل والاعتدال الكتاب والسنة اما العقل فلانه على حرمة انما يكون فيما اذا لم يكن هناك
اصلا فكيف يحكم في المقام بالحرمة مع هذه الحركة العظيمة نعم يحكم فعلا بحرمة العمل بما
الى العلم وكما هنا في تحقيق هذا المطلب وبيان انه هو الذي مر الى دليل على ام لا وما قيل في
معلوم بعد النظر الى مقتضى اختصاص الخطاب بالثابتين من ان هذا الكلام لا
منه الا بالعموم والاطلاق وغيرهما من الظواهر النامية عن العمل بالظن والله التوفيق على
وجوب العمل بالعلم هو صالحة للتفصيل والتقييد والتأويل بالجملة على معانيها الجزئية
كما وقع في كثير من المواضع العديدة كما شق بالافاضة سائر الزوائد فان قيل هذه الظواهر
اجماعية قلنا الاجماع العقلي على وجوب العمل بظواهر الالفاظ من العام والخاص
المطلق وغيرها في الجملة لا مطلق لان تعداد الاجماع على الخروج عن تلك الظواهر ايضا
في الجملة فالاجماع هذا غير مفيد هذا مع ما علم من المقدمات العقلية ايضا ^{مخصص}
وتقييد في الجملة والعام المخصص بالجزء والمطلق المفيد به مجمل على ان بحجة ظواهر
الكتاب والسنة انما هو بالاجماع والتمسك به في محل النزاع لا ترى والبرهان
الفاضل الخوف رى في الاستثناء المعقب على المعقولة على العقل بالتوفيق في المسئلة
بان العام في الفرد المشكوك فيه مجمل لا يمكن التمسك به لعدم تحققه في الفرد المشكوك فيه

في جواز التمسك فان قلت هذا انما يكون فيما اذا لم يكن للمفيد المحل قدر يقيني واما مع فيجب الاقتصار
 على القدر المتيقن وما نحن فيه كلك قلنا لا شك ولا ريب في اجمالا القدر المحل لتزده فيما نحن فيه
 بين نوعين متباينين ونوع الجملة كما سطر في المقدمة الثانية في ان التمييز هل يمكن
 في هذا المقام ام لا وعلى قدر الاول هل التمييز بين اشياء من الطنوع او الاشياء اقوله من زمانا مالا
 يعلم ان التمييز بين الاشياء بحيث يكون لها يتنوع كل نوع مدخلية فيه لا وقع له اذ لو اختلفا نوع الخبر
 الصحيح بالبحث العام لا شك ولا ريب في ان اعتباره اما من حيث الاسم فقط او الوصف كذا او كليهما
 فان كان الاول فمرجع الاجوب ان اعتبار هذه النوع اعتبارا مضافا وهو خلاف الاجماع كما حكمه غير
 واحد وان كان الثاني فالامر يدور مع الوصف وجودا وعدمه فلا مدخلية لمخصوص الصحيح
 والموتق ونحن وان افاد الظن اذ قد يتفق كثيرا او روى احد الثلثة في مقام يكون الظن على
 خلافها مع ان المعبر به اخذ المظنون في الموهوم وان كان المراد هو الثالث فيقول الامر ايضا الى
 اعتبار نوع بعدا والشروط فلا بد من كاستيعاب ما اوردته السلطان هنا من ان السداد باب العلم مع
 سائر المقدمات العقلية لا يقتضي العمل بالظن مخصوص بل كان مفاده العمل بالظن من حيث هو هو
 الطريق من مخرج العلم به كذا او ما يقوم مقام العلم تريبا ولا شك ولا ريب انه اذا ثبت
 الشك على نحو دفع بالضرورة لا بد ان تقتصر عليه ولا تستعمل في الظن قطعا واما مع عدم الشك
 كما هو الحال والفرض فيما نحن فيه فلا شك ولا ريب ايضا في ان المعبر به هو الظن من حيث هو واعتبار
 الخصوصية به ولو بالنوع حكم ونرجع بدرجة فان قيل ان كذا من الطريقين محتمل فلو كان عدم
 العمل بالظن مخصوصا سببا لتعيين العمل بالظن المطلق ممكنة فكيف نفي عن القضية وقيل الدليل
 وهو ان عدم ثبوت الظن المطلق وجب العمل بالظن مخصوص وبعبارة اخرى كما ان
 عدم ثبوت الشيء على باحد الطريقين بالمخصوص يوجب لزوم المشي على الطريق الاخر
 كان الممكن ايضا ممكن قلنا ان العقل الصريح قاض هنا بان المردد اثر في هذه الصورة بين
 العمل بالظن والموهوم او المحتمل ولا شك ولا ريب في لزوم العمل بالظن لنوع ترجيح المرجوح على
 فاذا عرفت ذلك فظهر ان التمييز لو كان امك هنا فلا بد ان يكون بين اشياء من الطنوع الاشياء
 والتمييز بين الاشياء من مما يحكم العقل والشرع بطلان اما الاول فانه يلزم التمييز في

الذين كمالهم على الذوق السليم والطبع المستقيم واما الثاني فللاجماع القطعي على بطلانه اذ لا قابلية قطعا
بالاكتشاف على خلاف هذه الطريقة المقدمة الثالثة في ان هذه الكمية انما يتم بعضهم مقدمه
الترجيح غير مرجح فلا بد ان يعلم ان المراد بالمرج ما ذا و اى شئ هو وما كفى المرجح الظن ام لا
اقول ان نتيجة المجهود في جواب العقل بظن ما ونحن اذا لاحظنا تلك القضية المهملة وباد
الراى بالتحليل العقل رايانا راجع الى الموجبة الكلية وذلك لان الخصوصية التي لو عرفت
فيها اماراجعة الى نوع محضون بحيث يكون تلك الخصوصية النوعية موجبة لاختيار هذا النوع من هذه
الطبيعة او اليه لانه من هذه الحيثية بل لانه فرد من افراد الجنس والطبيعة الكلية اما الاول فقد قلنا
لا سبيل اليه واما الثاني فهو ترجيح بلا مرجح فاذا رفعت الخصوصية بعدم الدليل على الظن
حيث هو هو فممكن ان كان التقصير على بعض افراد دون بعض ترجيحى بالمرج وهذه المقدمة
هي التي تدل على ان الضرورة هي هو العمل بظن لم يتم دليل قطعي بخصوصه على عدم حجته مع انه قد
فانه عن مزال الاقدام ومحل التباس المرام على القول من الاعلام والذي يوضح الكلام في
هذا المقام ان هذه المقدمات تثبت حجة طبيعة الظن من حيث هو هو ومع ذلك يكون
الاقتصار على فرد دون فرد ترجيحى بالمرج وذلك ان اذ اثبت ان النار حارة والماء بار
ولا يمكن تخصيص فرد دون فرد الا باعتبار عرضين عارضين ومرد شهما يغلب على منبه
الطبيعة هي الامر هنا والفرق في المقام انه لم يثبت خصوصية لطبيعة الظن فنظن
ومن هنا علم ان المرجح لا يمكن ان يكون هنا الا مع ملاحظة خصوصية ومعا لا بد ان يكون قطعيا
ولا كفى فيه الظن مع ان المرجح اما ان يكون التقصير على بعض افراد طبيعة الظن من حيث
هو هو من غير ملاحظة خصوصية فيه بل مع ملاحظة عدم الخصوصية فهو غير متعقل كما ثبت
للفرق بينهما لا فرق فيه قطعيا و هو قبيح عقلا وشرعا واما ان يكون مع اعتبار خصوصية نوع من
وهذا المرجح اما ان يكون هو قوة الظن وشدة ظهور الطبيعة الكلية في هذا النوع او
فارجح كسلامته عن الخطا غالبا واعتباره عند العقلاء كثيرا ورجح لا شك والارباب في انه اذا
قامت الضرورة على الترجيح وجب ان يكون مع مرجح قطعي وان كان منبهة فليان فذلك ان يثبت
في المقام حتى يظهر ان التمسك بالمرجح فيه بل للضرورة الملجاة اليه او لا يثبت فانه

ومسلوك معين للحكام الشرعية بحيث يكون التعبد به خاصة ولا يجوز التعبد عنه الى غيره عمل له اصل
وقد عرفت ان السداد باب العلم مع سائر المقدمات اوجب علينا تحصيل مدرك للحكام
الشرعية والمدرسة بالمعنى العقلي وان بين الظن من حيث هو او ما يقوم مقامه شرعا وبين
الى الثاني وجب المصير الى الاول والايراد عليه بان العمل به انما هو منه باب الضرورة الجلاء انه
وهو يدفع ببعض الخيارات فبالضرورة ثبت قضية مهمة لا كنية وقد عرفت دفعه بان اقتضاه
بذلك البعض اما من حيث الخصوص او من حيث كونه فردا من افراد الظن والاول لا يسيل اليه
والثاني ترجيح بلا مرجح يجري لاثبات الكنية في الشق الثاني من المسلكين للثاني
الاول فلما وردنا في الشق الاول وجب علينا اقامة دليل قطعي عليه والتمسك بما روي
الضنية من الاجماع المتقدمة والشهرة بين الطائفة وغيرهما من الامارات لو ثبت لا غير
في المقام على هذا المسلك كما يحفظ انما ما المستحق لهذا اعتراض مرارا اسنادنا المدقق النحرير
الحق ان التمسك بالظن هنا اثبات الظن بنفسه وهو باطل بالضرورة فظهر ان الضرورة التي تنا
الى الترجيح مني فنقول يجوز الاعتماد بالمرجح الظني فكل من يدعي الخصوصية ومسلوكا خاصا في
الحكام وافراد الضنون التي لم يتم دليل على عدم جبرها بالخصوص لا بد له من دليل قطعي
وتم ثبت لنا انما ان دليل قطعي يدل على ذلك نعم ان تمت الايات المتمسك بها لجهة ظر
الواحد يجب علينا الاقتصار عليه ولما يجوز التعبد عنه عملا بالاخذ الثابت بالكتاب
والسنة والعقل والاجماع وهو من العمل بالظن اما ما ثبت الدليل عليه كما عرفت
من المقدمات في صدر الكتاب وما ثبت ان ظن المجتهد المطلق بعد غاية الحق الى صدر
من الامارات التي لم يدل دليل على اعتبار دليل بالخصوص فرضنا على الكنية وظننا
في الظنون المخصصة بهذا الاعتبار فاذا عرفت تلك المقدمات التزم اساس الاعتراض
اما التخيير فقد ظهر حاله واما المعارضة بشك في صحة كماله كما كانت وجوب العمل بظن ما
كذلك ثبت ضرورة العمل بظن ما فكما يقتضي مقدمة الترجيح بلا مرجح وجوب العمل بالظن
كذلك يقتضي تلك المقدمة احرمة في الخراف والمعارضة بعين ما ذكرته فثبت ان المقدمة

وجوب العرفين ما ثابت بالضرورة بحيث لا يحصى عنه وإنما حرم العرفين ما لم يثبت لعدم دليل
 صالح للملزمة عليها في هذا الزمان وفي تلك الأوقات من الشك والاعتقاد وما تقدمت منع قبح البرهان
 مع البرهان الظني فقد ظهر ما دفع وجه أن البرهان الربحاني الذي يتوهم في المقام فأنما هو غير ذلك
 الظن الخيولي عن الذي هو نتيجة المقدمات وهو صدق التزديد الذي انتفى بالبرهان أما البرهان
 في أفراد الظن للبرهان عنه فقد عرفت مع أنه مع ملاحظة اعتبارها من حيث هو لا يعقل وبعبارة
 أخرى أن الأمر دار بين التبعيد عما يليه الظن من حيث الاسم أو الظن من حيث هو هو والامارات التي
 تشبهاها في الحقيقة اجتناباً لاثبات البرهان في الأدلة من شتى التزديد وقد عرفت أنه لا شك أن رتب
 أن الظن منها غير كاف فدل على أن تحقق الربحان الظني في الصحيح من الأخبار والنجرة بالشك في البرهان
 على سبيل المطلق ممنوع إذا قلنا أن المصالح يتبعها أما الحصول الظن الذي من نوعها بحيث يكون أقوى
 من سائر الظنون فيكون أقرب إلى العلم ولا يلزم على الآخر مباشرة المحقق في هذا الباب أو لا يلزمها
 فنقول أما الصحيح من الأخبار فدل على أن أقساماً أحدها ما يتقطع على جبهته بوجه ما يكون موافقاً
 سلسلة سند جيعاً عدلاً لا ثمة أمياً ثابته لها بالملكة الراعية النفسية اطلاقاً للشك
 بالصحة الأكيدة أو الشهادة على ذلك وثانيتها ما يكون سلسلة سند عدل كذا ولكن عدالة رتبة
 منها أو جميعها ثبت بمزك وأصل عدل ذلك وثانيتها ما يكون صحتها بالظنون الاجتهادية والبراهين
 الربانية التي هي أضعف الظنون فنقول قوة الظن في الصحيح بالمعيار الأولين مسلم وفي الثاني
 بحيث يكون أقوى من الموثق الذي كان روايته ممنوعة اجبت العصاية على الصحيح ما يصح عنه
 مع أن حصول الظن في الأولين إنما يكون فيما إذا لم يكن ظن أقوى منها في المقام كالأجماعات
 المنقولة المعتمدة بالشهرة بين العامة وعدم ظهور العمل بهذه الصحيح وإنما مع تلك المعارف
 فصول الظن ممنوع فظن من حوته وكذلك في النجدة إذا علمنا ضعف اجزاء ما شهد في
 مسئلة باعتبار البرهان بوجه الإجماع فإن قيل إذا اختلفنا هذه الأنواع من الخبرين ووجدنا

اشتقار العمل عليها بقوة الظن في أغلب أفرادها كان ما صوابه الظنون كالقياس
وساير الدمارات المهر عن عملها بالمفهوم في الشريعة فاما هو جديكم في المقصود بالقياس
على الحق بانظرون انكته وجودا بنا هنا قلت فانظر ايها العالم البليب والفاضل الجيب والصف
في المقام فان الفرق بين يقا بينا اظهر من الشمس بل كلاما ادا اوله فز عدم اعتبار القياس
لما ثبت بالافبار المتواترة والخبرة بين الفرق الممتدة لم يثبت اليه ولم يلاحظ حتى يحصل
ظن منه ان لا يخلو ما نحن فيه فان تلك الظنون ولو كانت مخصوصة وجب التحصن من معارضتها
وما يوجب اليقين فيها وان لم يكن معتقدا وحدها ولكن يوجب ضعف تلك الظنون ولو كان
الاتفاقات الى القياس في بعض الموارد حصل ظن في بادي الامر برفع بالانفصال الى جمع
القطعي والضرورة الدالة على عدم اعتبارها وفما دطره بخلافه هو رد النقض بغير
فان لم يثبت دليل على عدم اعتبارها فيه كيف ولو كان الامر كما يجب العمل بالافبار
وان لم تكن مفيدة للظن والتألم باطلا فكذا المقدم اما بطلان التألم فالا ان الحكم
وان كان يصحى اذا كان متروكا بين الاضطرار لا يعتمد عليه ولم يجعل مستندا للحكم
الشرعي بل انت معرض عنه كما اعرض عنه الاممبار وسيتبادر منه ذلك ان البناء في
العمل بها ليس على الاسم والتجديد فان قلت الدليل العقل النما العمل بالجبر الذي
يفيد الظن بشرط حصول الظن والشرط مفقود فيما اعرض عنه الاضطرار فان الدليل
العقل دل على ان المناط هو الوصف لا مفيد يكونه حاصل من الخبرات
المخصوصية من الظن المطلق كمر على ما فر هذا والتحقق في الجوارب ان الظن الى اصل
من القياس خارج عن موضوع الظن المجو ش عن في المقام اذ الكلام انما هو
في الظن الذي لم يقع دليل قطعي على عدم اعتبارها بالمخصوص والدليل القطعي
قام على النهج عن العمل به وعدم اعتبارها الحكم المستفاد منه وهذا الاعتبار
ملحوظ في موضوع البحث في كلامهم وبعبارة اخرى انما يتبادر

انتهى فثبت على جهة الظن بحكم استدلال باب العلم وباب العلم في عدم العمل بالقياس في مفعول فان قيل ان
 العمل بالقياس في الامسالم مما يفيد الظن من المسائل الصورية وهو موصوف بالثبت من الاحكام الشرعية اذ هما
 غير الفروفا (اولا ان الحكم الشرعي انما يثبت من ان يكون صوريا وزويا وثانيا ان الحكم في المسئلة التعملية صياح
 ينبوع من الاعتبار الى الحكم الشرعي انما اذا قعد عدم جواز العمل بالقياس عدم ثبوت الحكم الشرعي المستفاد منه
 فلو فرضت العمل به انما في وجه حصول الظن وهو مع القطع بملكه فكيف يمكن ان ومنها معنى عين العمل
 في مقابلة النفس فاذا ظننا بالقياس ان البسدرام ملحة المستبقة منه فربما هو السيار وقاد المعصوم
 لا تعمل بهذا الاستنباط ولا الحكم به فاما في اعتبار هذه الخلطة هل رايته احدنا اننا انما فسرنا ان
 يمكن ان تقصر في هذا المقام بما يفيد اعلام مراتبها فانما اندفع به الحاجة في المسئلة وزاد تنزيها
 عنه متدرجا بقدر الى جهة تدعيم القول بغير كل ظن سيما اذا كان في الادلة جهة كما هو مفاد الحكم
 ومقتضى منه حكم قلنا اوله لا يمكن تبسيط ذلك اذ ما يفيد اعلام مراتب الظن يختلف باختلاف الموارد
 وربما يحصل من اجماع مقول مع من بالبشرة وربما يحصل من استواء مؤيد بالافبار الكثرة
 الضعيفة وربما يحصل من عدم ظهور الملازمة المسئلة ومنه يحصل البرز والمزج في دين الامامية
 مع انه اذا ثبت في من غير الظنون المضمومة باذعانكم ثبت استواء معلق المظنة بالاجماع المركب
 هذا مضافا الى ما قد عرفت ان قوة الظن لا يمكن التراجع والافاضة الى اذ الظنون باجتماع مشترك
 في كونها محتمل النقيض كما في كونها مستندة للاحكام الى الدليل والاشياء في ذلك قوة الاضمار
 في بعض وضعفها اخر من حيث الدليل على التفرقة في الشرع ان ثبت والخروج عن عدمه فان
 قيل هذا المطلب انما يتم لو ثبت ان الخصوصية التي لوحظت في نتيجة القياس البرائة وصارت
 سببا لا سيما في النتيجة من الخصوصية الشخصية لا النوعية والظاهر هو الثاني لا الاول في كون
 متبني الدجاج (العلم) وهو جهة كل ظن لا يتم دليل على عدم بحينه بالمخصوص فاذا ثبت ان الخصوصية
 من النوعية يتم تعيينها بدليل فطعي ان يمكن والا فاما رات ظننه باي طريقه في كونه

الترجيح ونقول سريرة فتعق من ذلك السابق ان كان كذلك كان المبرج الظني كافيا فيه فاذا ثبت ذلك فنقول
ان المبرجات في القنون المخصوصة التي ذكرها كبرية بوجوبات مختلفة كما عرفت هذا مع اننا لو قلنا انه لم
يعلم المخصوصية النوعية ولكن من اين علم انها من المخصوصية الشخصية بل هو امر مبرم بينهما وطلبكم
لا يثبت الا بالاثبات انها من الشخصية قلت هذا كلام متين وجوه ثمانية ولكن قد علم مما سبق بوجه
مبين انها الشخصية لا النوعية وان شئت توضيح المرام فاستمع لما نتو عليك من الكلام فنقول
لا شك ان الرب في شئ شخصيه محكم في المقام وهو قيمه ظن ما وهذه المخصوصية اما ان يكون
من شئ صا طبيعة انظر الى ان الشئ ما لم يستخلص بوجوده وان الطبيعة لا يتحقق الا في
الذات سواء بوجودها في الطبيعة او قلنا المراد بوجوده وجود افرادها وعلى اي تقدير يكون
المخصوصية غير ملحوظة بالذات بل بالاعتبار اما لاجل صدق الطبيعة على هذا الفرد الذي هو المخصوص لها
ضمنية بناء على ان تكون المخصوصية من مقدمات حصول الطبيعة وعلى هذا كانت النتيجة حجة الظن
من حيث هو فيستلزم جميع افرادها والاختصاص ببعض دون بعض تبين بلا مرجح كما ذكرنا سابقا
او تكون تلك المخصوصية ملحوظة بالذات كالطبيعة فعلى هذا كانت النتيجة حجة الظن المخصوص
نحيت اذا تحقق الظن في غير المخصوصية لا يكون مقبولا وكذا لو تحقق المخصوصية من غير ظن
بممكن معتبرة والنتيجة في المقام التي هي عبارة عن ظن ما ان كانت من القسم الاول فهو المقام
وان كانت من القسم الثاني ثبت حجة الخبر فيكون مغيرا للظن او الظن بشرط اكون
حاصلا من الخبر ولا بد ان يلاحظ في انه اذا تحقق فمسئلة من المسئلة الفقهية من غير
الظنون الخبرية ظن معارض بالظن الخبري اما ان يكون اضعف من الظن الخبري فلا اشكال
واما ان يكون مكافيا او اقوى فالظاهر ان يكون بالظنون الخبرية انما يعلمون بالخبر او
ويعلمون بالاصول فان كان الاو فقد خيرا عن اصولهم وعلموا بالشك في او المو هو
من غير دليل وان كان الثاني فقد علموا بما انفع للاجماع المتعلق على خلافه اذا لم يكون
بالظنون المخصوصة يعلمون بالخبر ويعلمون ما سواه والظاهر ان الظن المخصوص

يا حذرون الظن ارقوى ويطرحون الضعيف فان قلت نحن اذا اثبتنا لزوم العلوبوع فان من
الظن لا للاضطغينه فان ما سواه في وجوده كالعدم كالتساوي سرور برار استحيات التي انقدر بها
على اجل انها قلنا ما مل بها الوافد حصول المظنة ليس الاختياريا بحيث اذا نظرنا الى السبابه و
اردنا تخصيص حصوله والام كحيدر بك كحيدر بنظر الماسبابه المعشوق وان لم يكن المفضل به و
الظنون الغير الخبرية وان لم تكن بمذهبك معتبرة الا انها من السبابه قوة الظن من الخبر ضعفه
في عين المفضل مما يوجب قوة حصول الظن به فلا يصح على هذا المسلك القول بحجية الخبر بعد
كالبنية وان كان حاشا لها حصول المظنة فان في نقول اي دليل يدل على ذلك وهذا لا
انقول بما لا يعلم فان قيل الدليل العقلي دل على حجية نوع بهذا الغت ودية الفرد على سوء
قن فانظر ثم نظرا في علم ثم اعلن ان المقام ليس مقام الاستدلال بالظنون المظنية حتى نقول
ان الظن يلحق الشيء بالاعم الاغلب مع ان الطاق هنا ايضا هو وجود المقيد ثم برامق مقام
التمسك بالبرهان لاثبات المدرك للحكام فهو غير شاذ بضعف احتمال قولك دل الدليل العقلي
على حجية النوع فيعلم ان الدليل يدل على ذلك بالقدر المستوي على سبيل الاحمال من ان
علم تعيين تلك الخصوصية وان رعت انك علمت الخصوصية بالمرجيات الظنية فقد عرفت انها
انما تنفع اذا ثبت خصوصية بين الموضوعات بحيث يمكن العمل بالجمع والفرق وهو فيمكن
القول باعتبار البرج الظني واما فيما نحن فيه فليس فرضنا في حقيقة وثباتات المقيد بل
بالامانة الظنية التي قام الدليل على منعه على عدم حجيتها فقد علم مما ذكره من المبرهنين
العقلي العقلي ان الخصوصية التي يتناولها تلك القضية المهمة غيرها خوزة في النتيجة
من غير ذلك لانه ملاحظة الكل وبعبارة اخرى ان الثابت من الادلة قضية مهمة وهو قنة
ظن لا يتم تنقيح المناط يعلم ان تلك القضية المهمة تؤدي الى الكلية اما الادلة التي
المخصص واما ان كانت فلا عرفت من دور ان الامر في هذا حجية نوع كحقيقة بغير

الظن وبين كماله في العلم فاذ علم انه سبيل الى الاول ثبت الثاني لعدم امكان العكس وما
يقول ان لو كان المدار في مدارك الحكم في هذه الزمان هو العلم في حجب هو بولن في حجة القياس
واللزام بكل ضرورة المذهب فكذا المذموم انما الملازمة فلان الدليل القطعي لا يقبل التخصيص
فلا يمكن ان يقال ان العلم في حجة الظن انما هو من الدليل من القياس وهو مدفوع بوجوه
عديدة قد سبق ذكرها ومحصلها ان القياس انما يستلزم موضوع القضية لا حكمها
فيكون الاستثناء منقطعاً كما نقول في اصالة البرائة فان حكم العقل عدم ثبوت الحكم الشرعي
عند عدم ورود دليل واما مع وروده فلا يتم الاصل والكلام هذا ايضا نظير ذلك
اذ الثاني انما يقوم مقام العلم اذ لم يعلم من ان كان مع عدم العلوية واما مع العلم
فلا يتم الدليل الدال عليه فهو خارج عنه ويمكن الجواب عنه بوجهين اثنان احدهما
انه لا غير الظن بعد ورود الاخبار المتواترة الدالة على النهي عنه بفساد طريقه وكلام
فهو ظن على العلم والظن بهما مع النص على خلافه كيف يتمعان وثانياً ان المراد بالظن
هو الظن بحكم العلم النظام لا النفس الامر والظن الى اصل من القياس لو سلم فلو ظن
بالعلم فهو انما يعتبر ويغير لثبوت حكم انه الظاهر اذ لم يعلم خلافه وقد علم هذا بالجامع
والضرورة ونظير ذلك النظر الى حكم النجاسة فان الظن بالنجاسة الواقعة لا يستلزم النجاسة
الشرعية والظن بالمصوبة النفس الامرية لا يستلزم الحرمة الشرعية لاسي هذا الكلام
هذه كلها سبق لان الظن بالواقع اذ لم يستلزم الحكم الشرعي فكيف يمكن اثبات
انه حكم شرعية مع انك جعلت مداركها الظن من حيث هو ولا انا نقول لا
واعلم ان هنا مقامين احدهما العلم او الظن بحكم الشيء او لا وبذلك من غير علم
الحوادث والمنشآت والثاني مع معارضة ما سلكها فلكل شيء مكانه في
وعرض الاحكام الذاتية انما يفتقر في افراد الطبيعة في اذ لم يثبت في بعض
الافراد خصوصية بوجوب الحكم الذاتي كالصدق فانه

وفيق بالعوارض كما اذا يوجب اهلاك النية مثلا وهكذا المنة ورام في اصل النزاع وحلاد
المحضة والنفس الوافقة بالاجتناب عنه فيما هو شرط فيه ولما كان دوران الحكم مع النية
الواقعية يوجب العسر والحرج المقيدين في الترجمة المسماة السهلة لم يجدوا في معط
الحكم بالنية الواقعية والنفس الامرية برب ساق الحكم بما علم انه نجس وكذا الكلام في انقاس
وطا رأى ان لا يفتح باب القياس مما يهدم الشريعة الغراء لكثرة الخطأ فيه وكثرة اجبي
الشريعة على جمع المختلفات ونوع المتفقات اعلى ذلك الباب وعلمنا ان لهذه الطريقة
مفاسد كثيرة لا يمكن الاصول الخاق الحقيقة فكل محرم يعلم فيه عروق خصوصية كل
كان اللازم المستثنى على مقتضى الحكم الاصل ومن هنا علم حقيقة ما قلنا من ان بعد ورود
النزاع على العمل بالقياس في الشريعة لم يحصل الظن بالحكم الشرعي فتدبر فان الحقيقة غير
منفى على من جاهد في تحقيق الحق ونزاع المصلحة الحقيقة واعتبر به هذا غاية الكلام في
ومن تأمل بعين الاضاف يطالع له حقيقة المرام كالصبي في عين الظلام ثم اعلم
ان لا تاتى هذه الاصل طرق اخر اسهل من هذا المسلك ولما كان هذا الطريق اوثق
الطرق واصعبها اكتفينا به وانما به بالارباب فيه ثم لا يخفى ان محاربة هذا الدليل مستحيل
على تمامية دليله على حجة نوع خاص من غير الظن وقد عرفت ان لهذه الوجوه
التي ذكرنا في الكتاب لا يمكن اثباته وقد يتخيل بالبال اثباته امور اخر منها ان مواد
هذا الدليل حجة مطلق الظن ومنه القنون التي تدل على حجة بعض الظنون كالظن
المتفاد من الافبار وذلك لان الظن متوفر بانواع خمسة ظن معلوم بالحجة وبنوع
العدم وظن مظنون بالحجة وظن مظنون بالعدم وظن يحتمل في العلم فكما ان البرهان في
اولا بما علم حجة ان الكيفية كذا وجب المقصود بما ظن حجة لتعديله او بغيره

وهو جهة الظن الجبري فان الظنون المستفادة منه ان كان معلوم الجمية فلا اقل من كونها مقنونة
الجمية ومنها ان المتفاد منه قوله بي من فله الجمية الباطنة الموفرة بالادلة القطعية انما كان التكليف
باقيا يجب ان يكون الطريق الى تنصيله معلوما اما بالعلم القطعي او بما يقوم مقامه يعني اذ ثبت
لم يتذكر فله سدى ولم اقتضى الحكمة ان يكون وليهم واما ما هم المعصوم غايها عن نظرهم الا بدان
بجعل الله لهم سبيلا الى ما ارشدهم اليه وليهم من مصالح معادهم ومعاشهم والالين والافلال ^{الحكمة}
البالغة وقد فعد ذلك سبيلا به توجهه واين طريقه وهو الذي يرجع اليه صيانه رضوان ^{العلم}
من بعد الغيبة الصغرى يدبره زمان حضورهم على الذي اشتهت فيه النفية الى زمانها هذا جميعا
من فقرائنا ومحدثينا واصولينا واضبا رينا وذلك هو الاخبار المنسوبة الى النبي صلى الله عليه واله
واذا ثبت تلك المقدمة فيتم الملك بانضمام المقدمات العقلية التي سبق بعضها ولا ينجم من ذلك
جمية كل خبر حتى يثبت الخروج عن طريقه الا صواب بل اذا علمنا تلك المقدمة على سبيل الجواب
ندور من مدارك جزئيات الامكام على طريقه مظلم الا صواب كما هو الحال في نفس الامكام فان العلم
اليقيني بالكاليف والامكام الشرعية اذا حصل لكل مكلف اجالا يحصل العلم بتقاسمها ووزنها
بالظنون الاجتهادية ان كان من الجهد ان ارد ما يقوم مقامه ان كان من غيرهم واذا تحقق
هذا انتقل اليه على جهة مطلق المظنة وصار دليلا على جمية الظنون المخصوصة اذ هو مبني على
عدم ثبوت تلك المقدمة فاذا ثبت ان الله يدبره انك ويؤيد هذا الماصل بغيره ان نزل
ان الله يرجعها لانا على العلم بالظنون المطلقة ووزنها عن التمسك بها اشرار جزئيات بعض المقدمات
كالظنون القياسية والاستقنات الظنية والتميلات والاستقنات الخيالية المتداول
باب الناس لكشف الغيبات والبرهان في الوصول الى اقوالهم والتمسك بانهم باخرون
المخصوصة غايها في الباب ان حوادث الدهر الخوان قد ستر علينا في هذه المازنة ^{الجمية}

وذلك لا يجب قطع اليد عنها والتمسك بما هو اعم من الايمان اليها بل وجب الفهم على الوصول اليها لما ان
 امكن والاطن ومنها ان تمامية الدليل بان الضرورة قد اجتمعت على انحراف ما وهو اما ان لم يعلم
 حجية او نوع فاعلم انه اذا لم يكن بسبب الاشياء وجب التمسك على المسلك الاول والا لزم ترجيح المبرح على
 الرابع او الترجيح بالمبرح بالتقصير الذي ذكره سابقا ونحن نقول ان لنا مقومة اجماعية اخبار
 ضرورية في منزلة منها دهران اصحابنا رضي الله عنهم بدور زمان التوقيف في معناها لم يسكنوا لهذا المسلك بل
 عدوا ذلك من مسلك مخالفيهم ولم يقولوا بما يفيد الظن الابعدي في عدم اليقين على حجية مخصوصه وهذا
 ادواتنا في البيان ومنه تلك المقدمة يظهر ان الدليل لا بد ان يقبل على المسند وليس وجوب التمسك على
 ظن علم بخصوصه حجية لعل ما لم يعلم عدم حقيته فاذا عرفت ذلك فنقول ان الاشك والاربع في ان
 الرجوع الى الاخبار والظن المستفاد منها معلوم الحجة اجمالا قطعوا كما يكفي العلم بالاجمالي في نفس
 الحكم الشرعي يكفي مدركه ايضا كما عرفت من جهة في المقدمة السابقة ومنها الاخبار المتواترة من
 ذلك على وجوب الرجوع الى الحكم الحاكم بالاثبات وهو ثابت قطعوا ويقينا ولو في الجملة
 ثم ينبغي ان يعلم من التسع في الاخبار الواردة لمعالجة الافعال الموقوفة من العرض على كثر
 الم والمافز بقول العلم والاعمال وما اشتهر به البصائر وما خالف العامة من غير ما في المرجح
 المفروضة الدالة على ان المعبر هو المظنة مع ملاحظة العادة وسيرة العقلاء (مر معاشرهم)
 معادهم سيما بالنسبة الى البلاد البعيدة والقرى النائية الاكتفاء في الجرائمات بالمظنة ومنها
 ما سمعت من بعض النقاد الذين باطنون الموقوفة ان مرجع الاحكام ليس الا التمسك بالسنة
 لقوله اذ تارك فيكم الثقلات كتاب الله وعترتي اهل بيتي واما العقد والاجماع فهما انما يخلو
 اذا كانا قطعيين فاللزم علينا الرجوع اليهما اما التمسك بفضاهر واما السنة فلو جزمنا ان
 لا حكمنا بالطريق التي تقول برؤا وجب الرجوع بما يفيد الظن بقول المصنفين او فقهائهم او غيره
 لا راحة لا غير ذلك هو الاخبار واما الظن المطلق الحاصل من غير (الفتنة) فهو ذلك

فإنه لا يغير طريقه في ذلك م هو لا يغير التي يغير التي بحد الثامنة ومنها أيضا أن لا يروا فيها
فإن قد سبق لها أن كان على حجة في المظنون تصديق وإن كانت في ذلك لهما ضعف ما يمكن رفع
الضعف وتبقى المدالة بما يتفق مع الخبر روية القول وطرفه أيضا التي هي من شأنه
إلى أن ومنها ما ذكره بعض المحققين على ذلك الذي في رسالة المحققين في الخطاب بما كان
إليه على الطريق الذي أكتن به الدليل وهو أن حجة الظن الذي هو أحد شقي التزويد
بما سبزم المخرج والمخرج في الدليل واللازم مطلقا فلو لم يلقه أما الملائمة فلا بد أن تكون
على حجة الظن من حيث أن ينسب حجة في الاستدلال في ظنيتهما مع المراسلة والتزويد
لكل واحد منهما من جهة عقلية ومن جهة أخرى التي في نظره مع إمكان الرجوع إلى العالم
المتجدد وكذا أنه في علم المآثر دون من العلم أو يكون أهلا وظن من غير الطريق فظن بكم من العلم
لزم أن يكون حجة وان أمكن الرجوع إلى العالم والمأخذ المعلوم المأخذية فلا يكون الشرعية في
من الشرعية المأخذية ولا المأخذية من المأخذية في المأخذية فلا يكون الشرعية في
منها الأمور بالعلم الشرعي فلا بد من النقض قلت أنا اردت أن شيئا من هذه الأمور لا يغير
الظن مطلقا من حيث هو فلو جرد دعوى أو غير مسبوقة ويمكن فقد هذا الدعوى في غير
الظن المأخذية من جهة دلالة المأخذية وان اردت ان عدم إفادتها الظن لا جرد ورود الدليل
بها فالدليل وارد في سائر المظنون أيضا كما مر هذا وكيف يمكن دعوى عدم إفادتها الظن مع
أن المستكين بها يستدلون بها بإفادتها الظن وأيضا ولا ريب أن أحد الطرفين عند ذلك
معتكف بها كما لا يخفى فإن قلت هذا الدليل قطعى وأم بالنسبة في ما لا يغير من الدليل والحق
أنه يغير حجة كل ظن لم يخرج الدليل القطعي محمول يخرج الدليل من أن يكون قطعي أو ظني
فإنما اخترت الأولين أم فما بعد ذلك المأخذية المأخذية على ثبوتها في الدليل
من عدم جواز التزويد وإن لم يخرج الدليل أيضا أو لا بد من جهة التخصيص بالدليل في قوله

لما جاز العاقلان به يدل الدليل القطعي على عدم جواز العدم فيلزم من ما سبق من انه يتوقف صحة
 مطلوبك على صحة خلاف مطلوبك والثاني عين الاعراض بعدم جواز العدم كقولك كذا
 والثالث ان يلزم عدم خروج ظن اصله فيلزم ان يخرج والمرجح المذكور وانورد بما لا يتصور
 المستدل من جواز العدم بالقياس ومثاله ثم اطال الكلام في منع الدليل القطعي على حرمة العمل
 بالقياس بما لا يحصل له اذ هو شبهة في مقابلته الدينية وخلاف لمعتقد وغرضه ان يعترف
 بالثبوت على الفألية كذا الظن من منع الدليل الدال على جحيمه على سبيل الكناية ثم قال
 وان افترت الشبهة اي يكون المراد جحيمه كذا ظن لم يخرج من الدليل مطلقا سواء كان
 ظنيا او قطعيا فتقول ان كان المراد الدليل القطعي المخصوص فهو محض حكم ومجرد
 قول وان كان المراد كونه دليل ظني او قطعي فيلزم اولاه خروج جميع الظنون
 لدلالة الايات والآثار من ادلة ظنية على عدم جحيمه ظن اصلا ولو لم يكن غير^{الاحول}
 لكن في الدلالة الثانية يعود انزع لفظها اذ كذا ظن يقول بعدم جحيمه بخلاف^{دليل}
 ظني ثم ان هذا الجواب لا يختص ببيان هذا الدليل بل يعمى في كل دليل
 تمسكوا على جحيمه الظن من حيث انه ظن فلا تغفل انتم انما نقلنا بطوله لانه
 يظهر جوابه من مطاوى كلامه كما ستعرف ومنها ان ما نحن فيه من الذين جمعوا
 اخبار المائنة والنوابة اصولهم المعبرة وحكموا بصحة ما هو عندهم على ما هو
 المذكور سنة تاليفهم المشهورة التهذيب والكافي وبقية لا يخفى اما ان يكون الحكم بالصحة
 شهادة او فتوى اجتهاديا وعلى اي تقدير يلزم جحيمه الاخبار الصريحة عندهم
 فان كان الاول فظ لان شهادتهم ان لم يغير انقطع فلا اقل من انها يفيد الظن
 لانها بينة شرعية فيكون ثابت الجحيم وان كان الثاني فلا ان الجواز الذي لا يرد
 معتبرا عند المتأخرين ومعه لا بد عندهم من غير تكبير هو ما اشتمل على التواتر المعتبر

لأن بصدق الخبر فحصل هذا الحق بالصدق لها أيضا ويؤيد ذلك خبر يدعي بكونه القرآن
الذي حكاه شيخ الطائفة على جواز العمل بحكمه الثقة وإن الشك قد عملوا بأخباره
وإن كان هذا الحق لا يقتضي بالاعتقاد ثم بمعونة القريب وشهادة الزور يعلم أن ذلك
ليس إلا أن المعتبر في العمل هو حق الصدق بالخبر قال بعض العلماء من المعاصرين في

صحة حجة الأضمار من مترتبة على التوافقة ما حاصله أن نعلم من تتبع سيرة الأصحاب

أنهم يعملون بحكم العدد من غير تكبر وقد عملوا بأخبار جماعة من القطيعة ومن خارجها

قالوا إلى صدر القرن الذي أثنى به حجة خبر العدل لثبت به حجة أخبار مؤيد

في الجملة أي أنها من ثبوتها ككفاية في حق واليسى ونحو ذلك مما هو في حوزة الفقه

المتفاد من تتبع سيرة الأصحاب كانوا يأخذون كل ما هو من هؤلاء ولا خصوص هؤلاء فإن

وجزأهم كجهد وجدوا فيها من أخذوا عنه فقلنا إن المدار هو أن ما لا خصوص

والأن الطائفة لم تنفرد على ما قلنا كل واحد من هؤلاء وإنما اتفقوا على قدر مشترك هذا

كما أخذنا من تتبع أحوالهم أن طريقهم إلى خبر العدل لم يخص بعدد ونازوا

لم ينضم على جماعة مخصوصة كشأنه لضعفها على أخبار مخصوصة بل كل ما

من قبلهم إلا أن يعارض ما في أيدي الطائفة أو يشذ عنهم أو يعرضوا عنهم

وكن الجواب عن هذا ما جاء من قصص من هذه النسخة بوجود ما سرنا أن العلم

الجماعي صدر به بحسبنا الرجوع في القديم إلى أخبار الرواية عنهم وأعلام أخبار

أن أمرهم ليس كغيرهم وباب العلم بما مسدود في حيزنا العربي يوم مشيرون العدد

عنهم مما يمثل ما قلنا في حجة الشك من أن يكون قولنا أن المراد بهذا العلم أن يكون إماما

شهرته بأخباره المتواترة والمنقولة بأقرنته المتطورة والوارد على حيزنا بحسبنا

لنا من مدخلية في الحجة فلا يفيد شيئا من قضاة بما سوى ذلك فإنها التواتر



والاختلف فن كان معلوم اجمالا ما هو القدر المشترك بين الافاد ولا ندلم خصوصية
صنفا لا يخلو اما ان يكون المعلوم اجمالا الخبر يكون مفيدة للظنة او الخبر بشرط كونه مفيداً له
او ما يتعلق عليه اسم الخبر فان كان ذلك مسلم وان كان امر واحد القسمين الآخرين في اذ هو
او المثلث وعين النوع مع انك قد عرفت سابقاً عدم ثبوتها بغير مقتضى النقص الذي ذكرنا

من لزوم الخبر العمل بالخبر وان اعرف علمه لا تنافي ثبوت عدمه وانما التمييز فعن الاول ان
محصل الاستدلال ان الظن بالخبرة لا يكتفي بمثلها بل يجب ان يكون العمل بالظن المعلوم
الجمية بحسب العمل وفيه منع الصوري و قد تقدم دليله صريحاً ولو كان ثباتاً على جمية كمرضه
الظن والقدر اثباتاً بتسليمه لا يرفع به الضرورة كما لا يخفى و لو سلم فامثلة عليه لا يكتفي
فيه بالظن اذ لو اكتفي فيها به لزم اثبات التثنية بنفسه و هو محتمل كما سبق توضيحه واما ان ياتي
العلم في هذه المسئلة مسدود فيجب فيه العمل بالظن فقد عرفت جوابه فيما سبق و من ان

فبان للدرسي ان جملة جهة ظاهرة وهو الشرع و جهة باطنة وهو العقد و هي متحدة
فالعمل شرع من راض كما ان الشرع عقل من خارج فاذا علم من العقول شيئاً فكما نعلم
من الشرع بداهة منه من جهة و التي ثبتت عن المقدمات الهتة اجمالا هو وجوب
العمل بظن ما وقد عرفت انه دائر بين امرين لثالث لهما و هما الظن المخصوص
او المطلق و حيث لا يسد الى الاول و يجب المصير الى الثاني كما عرفت واما ان هذا المعلوم
اجمالاً هو العمل بالظن و لو كان تعديلاً لم واما ان اثنى بنا صريحاً بوجوب انهما فاما
للتواتر اذ لا جاء المصود او للقرائن الدالة على صحتهما وليس لنا علم بان فيها سوى
الضرورات و الاجاميات اخبار متواترة او المندوة بالترينة القطعية نعم
العلم العقلي حاصل بان لا يمكن طرد ما سوى القطعيات من الاخبار التي قد
احاطة بها الزمان و لكن ذلك ليس لاجل القطع بكونها جهة بآثارها بل بكونها

متينة للظن بقول المعصوم وانه هذا سقط التمتع بحجتها من حيث الاسم فقط اذ مع
ملاخية ولو في الجملة اللهم الا ان ياتي انا نقطع بان في تلك الاخبار رافضا رافضا
من الامام ووجب العمل به تعبد اجابا عا و هذا المعتمد اجمالا غير معلوم لنا و باب العلم
به مسدود فلزم العمل بالثبوت في شخصية وزيادته وفيه ان الظن فيها اما ان يكون على
صدق الخبر او على ان يكون الشبهة واما او محذور باليقينة فان كان الاول فهو مسلم ولكن
الدليل غير الدليل اذ الظن بالصدق انهم من كون الخبر قطعي الصدوق واما كونه الظن
وهو ظن الصدوق وان كان الثاني فافين الطريق الى ذلك ولو كان ثانيا وان
فهم واضح فادارة لا كنيها جزها مما هو مدرك ليس له ادارة وما يكون له الرضا
لا يكون مورد الدلالة ومن الغالب فبان هذه المقيدة في بادى الامر بتدريج في
جملته المقولات ولكن بعد التعمق يظهر من العلم انه من الغالطات ويعلم ذلك
بالنقص والكل اما الاول فبان لو كانت هذه الدية ثابتة لا قبل التحصيل لزم عدم
العمل بها في خبرية ايضا فانها مندرجة في الدية كما هو الجواب فيها فهو الجواب
في غير ذلك واما الثاني فبان لا نقول بحجة كل كل ظن لكل شخص في كل موضع
بأي تمويل بحجة لا شيئا من مخصوصته وموضع شخصه وطرق مخصوصه كايضا
انما هو اوسع من السابعة وما حصل الكلام ان مطلق الظنون التي يتبعها في ان
الحكم الواقعي لدر انواع كثيرة اكثرها من ذي عزاء بالظن في الشريعة
المقدرة من عندنا وكلامنا فيما لم يثبت دليل على انه من عندنا
كما عرفت مرارا فالإجماع والضرورة التي ادعيت غير متحققة في كل

خ

استماع وان الحجة في زماننا هذا السد باب العلم في الانبياء ثم الشرعية غالباً
مع بقاء التكليف وعدم جواز التكليف بما لا يطاق وعدم امكان
العمل بالادلة من صل وتعمد الاحتياط بل نعذر ما هي المستند فيها
كلها لم يعلم عدم يقينه او بعض ما يعلم وقد قررنا ان عدم بثبوت
الثاني يستلزم بثبوت الاول وانت ترى ان انعكس القضية
بان المذهب وان الامر على قلن علم يقينه بالخصوص لا على ما
لا يعلم المنع من وقوع ثبوت نقول به ايضا ان امكان وقد علمت خلافه
وبهذه المقدمات التي اشرنا اليها يتحقق ان كل عالم يعلم عدم
يقينه من الثبوت هو المستند والبحث لا دليل عليه وعدم الدال
هنا دليل على العلم وقد عرفت انه لا دليل عليه خصوصاً ولا
محمي ومنه يتبع جميع ما سبقه من ان الثابت عن الاجابة
المؤاتة دليل على المبالغة المقواتة او الموقوفات بالقرينة القطعية و
ان افاد بعض الاخبار في غاية شؤنها ما هو ان فقايتهم
لاخبار العدل والاشياء من اصحاب الائمة الذين كانوا في
اعلى مراتب العلم والارادة انهم لم يثبت ثبوتها

كيفية ذلك مع ان الاعتبار الدالة على ذلك متوازنة بخلاف الضرورة
وبذلك لم يثبت لها من الاعتبار ما يدفع به الضرورة واما ان المتفاوتة
الاعتبارات المتعارضة لتعارض الاعتبارات هو اعتبار المتكثرة في
صدق الخبر وان اهلها هو مطلق فهو وان كان كذلك الا ان
الرجوع الى المرجح الثانية لا يثبت ان يكون المستند اليها
في الحقيقة اذ يجوز كون الخبر قطعي الصدق وصدق الخبر
بينه وبين مثله وكونه متعارضا ورويد الخبر تقية
او يكون التثبت بها بالعدم والمقصود او بالجمال والبيان
او بالانلاق والنفية يكون الخبر مع انحصار العضاية
على جميع ما يصح منه او عن النفاك الذي صرح الامام ع^{عليه السلام} بالان
من اصله ما لم يعلم خلافاً بناء على ان صحة الاصل لا
تبرجح جزئياً ولو كان مع المعارضة كالبنية الشرعية
اذ قامت بنية اخرى على خلافها اما ان يكون بعبارة العقلا
والسيرة فلم وجه لا مطلق ولا يرتفع منه اصل كل مكن التمسك

مع اننا ليست لقطع على عدم جواز خلافا غايته ما في الباب انتهى الاعتراف
بأن يحصل التناقض من خبره بحيث يظن النفس به و ان مثل هذا الخبر من
جمل الاخبار حيث تدفع عنا الضرورة في جميع الاحوال

وعلى ما سألنا ان الواجب علينا الرجوع الى ما يكلف عنه قول المفسر
او فعله او رغبه اه كنهنا يقينا ان امكن كالتماثل من خبر التعليل
وبخبره و وجوب الرجوع الى ما يفيد الظن ان لا يمكن ولكن ليس
المحصار الطريق به على الخبر المروى عنهم^٣ والمنع من الخبر كاشف
والاجماع المذموم وبخبرها من الظن التي خارجة عن الظن
الجزئية ثم اذ كان الاجماع المحقق القطعي شاف قطعي عن قوام او
فعلهم او رضاهم وكذا الاجماع المنقول كاشف ظني عن احد هما وكذا
الشبهة وكيف لا وقد اعرفت ان الصواب لا يعلمون الا بالعلم
او ما يقوم مقامه قطعا فاذا كان الامر فكيف لا يحصل من الشر بالكم
الشرعي باحد من هذه الامور مع ان التناقض بين الفرقين
يصر موضوعا لا حكما الا ان يبقى ان الاجماع الحق يدل على عدم
جواز تقليد مجتهد لمجتهد اخر وان حصل منه الظن انه الشرعي المشهود
تقليد ام مضافا الى ان عدم حجية الشرع بحرد كاد ان يكون اجابا

يوجب الخروج من الدين ومخوّه من المفاسد ففاد هذا الدليل
 وجوب دفع الضرر المظنون الذي يلزم من عدم المفاسد
 المذكورة ومنه يظهر الجواب عن الحاشية بآلة الاضياف والاصل
 ومما في الجواب عن الاول اني مسر على دليل ترجيح المرجوح من الاثر
 والجواب بقولنا ان قلت قلت يظهر الكلام هنا ايضا في الكلام فيها
 وعدنا كغيره من الفرق بين دليل الانسداد وترجيح المرجوح
 ودفع الضرر المظنون بحيث لم يكن كل واحد دليل واحد ولا بعضهما جزءا
 للآخر حتى يصح جعل ادلة ثلثة فتقول لا ريب في لزوم اشتراك الادلة
 المتعددة على شئ في افادة الحكم كما لا يشترط عدم امضاة الاشراك
 في بعض المقدمات كونها ادلة متعددة ولا اشكال في الفرق بين دليلي
 ترجيح المرجوح ودفع الضرر المظنون وان اشتركا في جميع
 المقدمات الا انما يحتاج الى البيان الفرق بينهما وبين دليل الانسداد



١٥٧



کتابخانه عمومی
شماره ثبت کتابخانه
تاریخ ثبت کتابخانه





سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران